

مخنارات السرائيلية



FEB. 2005

السنة الحادية عشرة. العدد ١٢٢ فبراير ٢٠٠٥



ترجمات عبرية

نصيحة إسرائيلية للرئيس الفلسطيني الجديد

الهند... خيصر صديق لإسرائيل

تعيين ستانلي فيشر محافظاً لبنك إسرائيل

أبعاد الجدل حول إخلاء مستعمرات غزة

رؤية عربية

المناهج الدراسية في إسرائيل خطريهدد آمال السلام

مخنارات السرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٢٢ - فبراير ٢٠٠٥

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير

د. عماد جاد

مدير التحرير

أيمن السيد عبد الوهاب

وحدة الترجمة

أحمد الحملي

عادل مصطفى

محب شريف

د. يحيى عبد الله

منير محمود

محمد اسماعيل

المدير الفني

السيد عزمي

الإخراج الفني

حامد العويضي

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع  التجارية - قليوب - مصر

المحتويات

المقدمة	٤
أولاً : الدراسات	
١ - مفهوم أرض إسرائيل الكاملة (الفصل الثامن-٢).....آرييه نيئور	٥
٢ - إيهود باراك ومحاربة الأشباح (الفصل الثامن عشر).....ران أدليست	١٩
٣ - تحديات ما بعد الصهيونية (الفصل السادس).....حنا هرتسوج	٢٩
٤ - المجتمع المدني في إسرائيل بين التعبئة والوفاق (الفصل الثاني).....ياغيل يشاي	٣٦
ثانياً : الوثائق	
الاتفاق الائتلافي بين حزبي الليكود ويهودوت هاتورام.....إيلان مارسيانو	٤٦
ثالثاً : افتتاحيات الصحف	
رابعاً : الترجمات العبرية	
فوز "أبو مازن" برئاسة السلطة الفلسطينية :	
١- يجب إزالة جميع الحواجز.....عاميرا هاس	٦٢
٢ - رغم مخاوف "أبو مازن" إلا أن الانتصار مقنع.....داني روبنشتاين	٦٣
٣ - شريك لفك الارتباط - ولما هو آت.....افتتاحية هاآرتس	٦٤
٤ - ١١ نصيحة للرئيس الجديد.....يوئيل ماركوس	٦٥
٥ - أبو مازن يبحث عن الهدنة.....موشيه إيشون	٦٦
٦ - في مديح المؤقت.....ناحوم برنياع	٦٧
خطة فك الارتباط عن غزة :	
١- كييف والقدس.....عوزي بنزيمان	٦٨
٢ - لم يعد دفاعاً عن البيت.....روت جيبزون	٦٩
٣ - تكلفة خطة فك الارتباط تصل إلى ٦ مليار شقل.....نيسان كوهين	٦٩
٤ - فتيات المستوطنات.....نافيه تسوريال	٧٠
٥ - وجود بيريس في الحكومة قد يضر بخطة فك الارتباط.....سيغر بلوتسكر	٧٤
أزمة الائتلاف الحاكم :	
١- انتخابات مبكرة.....موشيه إيشون	٧٥
٢ - الاتفاق الائتلافي بين العمل ويهودوت هاتورام.....تسفي زرحيا	٧٦
علاقات إسرائيل الإقليمية والدولية :	
١- الهند خير صديق لإسرائيل.....افتتاحية هاتسوفيه	٧٧
٢ - الفرق الصغير بين هاتاي والجولان.....يوآف شتيرن	٧٩
٣ - أزمة روسية.....سيغر بلوتسكر	٨١
٤ - جوكر إسرائيلي في البوكر الإيراني.....أمير أورين	٨٢

■ شؤون عسكرية :

- ١- دبابة غير ذات جدوى.....أمنون برزيلي ٨٣
- ٢ - تسويات تستوجب التغيير.....افتتاحية هاآرتس ٨٤

■ الاقتصاد الإسرائيلي :

- ١- ماذا حدث للمراكز التجارية..؟.....شوشانا حين ٨٥
- ٢ - مرجباً بتعين ستانلى فيشر.....يعقوف أحيماثير ٨٦
- ٣ - ارتفاع نسبة الاستيراد والتصدير بـ ٢٠% فى ٢٠٠٤.....صحيفة يديعوت أحرونوت ٨٦
- ٤ - أعلى نسبة إيرادات لميناء حيفا فى ٢٠٠٤.....شارون كدمي ٨٧
- ٥ - الإنتاج الزراعى حقق رقماً قياسياً فى ٢٠٠٤.....يهوديت ياهف ٨٧

■ المجتمع الإسرائيلى :

- ١- صهيونية بالإكراه.....وديع عواودة ٨٨
- ٢ - خدمة مدنية ..كم هذا جميل.....نحميا شترسلر ٨٩
- ٣ - الغيرة من الحريديم.....يولى تامير ٩٠
- ٤ - فى كريات ملاخى يتدافعون على شركة بيزك.....يوفال أزولاي ٩١
- ٥ - "دُفّرات" ضد النساء.....إستر هرتسوج ٩٢
- ٦ - عاصمة الفقر فى دولة إسرائيل.....جون بن-زاكين وفورباس يسرائيل ٩٣
- ٧ - إغلاق معهد الصحة العمالي.....روتى سيناي ٩٦
- ٨ - سابقة رامات خوفاف لا تبشر بخير.....تسفيرير رينات ٩٧

■ الرأى العام فى إسرائيل :

- ١ . هذا هو الائتلاف الصحيح.....جادی يهودا ٩٩
- ٢ - هل الأحزاب الدينية مع أم ضد الحكومة..؟.....شموئيل كوهين ١٠٠

■ حوارات :

- ١- حوار مع محمود عباس "أبومازن".....مروان عثمانة، بن كسييت وعاميت كوهين ١٠١
- ٢ - حوار مع "ميشيل روكار" رئيس بعثة المراقبين الأوروبيين للانتخابات الفلسطينية.....جلعاد كاتس ١٠٢
- ٣ - حوار مع الصحفى الإيراني "أحمد رأفت".....باراك رايب ١٠٦

■ استطلاعات :

- مقياس السلام لشهر ديسمبر ٢٠٠٤.....إفرايم يعر وتمر هيرمان ١٠٨
- شخصية العدد: عساف ياجوري.....رونين برجمان وجيل ملتسر ١١٠

◆ خامساً : رؤية عربية

- ١ - المناهج الدراسية فى إسرائيل خطر يهدد آمال السلام.....أ.د. محمد سعد أبو عامود ١١٦
- ٢ - مستقبل العلاقات العربية التركية.....أحمد السمان ١١٨
- ٣ - هل ينجح أبو مازن فيما فشل فيه عرفات..؟.....سعيد عكاشة ١٢١
- ◆ سادساً : مصطلحات عبرية.....إعداد: وحدة الترجمة ١٢٣

◆ مقدمة ◆

عن غاية النضال وأدواته

في إطار سعيه لاستئناف المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية، كُثِّفَ رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس "أبو مازن" جهوده مع الفصائل الفلسطينية المختلفة، من أجل وقف أعمال المقاومة المسلحة لفترة زمنية محددة، فيما اصطلح على تسميته بالهدنة. وقد سبق أن عُقدت جلسات عديدة للحوار بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، سواء في الداخل أو الخارج، وتحديدًا في القاهرة .

وبات واضحاً أن أبو مازن جاء برؤية محددة، تتمثل في ضرورة إتاحة الفرصة لتفاوض دون مساندة مسلحة، على أساس أن السنوات الماضية قد شهدت عمليات مقاومة مسلحة لم تؤت ثمارها، بمعنى أنها عرّضت الشعب الفلسطيني لعمليات انتقام إسرائيلية، وصلت، في بعض الأحيان، إلى مستوى "المجازر"، على غرار ما جرى في مخيم "جنين" والبلدة القديمة في نابلس. وأدرك أبو مازن بوضوح أن المقاومة وإن كانت حقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني، إلا أنها تظل في المحصلة النهائية أداة لتحقيق غاية تحرير الأرض وإقامة الدولة المستقلة، وإذا كانت الغاية مقدسة ولا يجوز إطلاقاً أن تخضع لمراجعات، فإن الأدوات متغيرة وتقاس بميزان المكاسب والخسائر والدور في تقريب الشعب من الهدف المقدس .

ووفقاً لهذه الرؤية، فإن أعمال المقاومة المسلحة ضد دولة الاحتلال لا بد أن تخضع للمراجعة، من زاوية أنها أداة ووسيلة، دون أن يعني ذلك إصدار حكم قيمي بعدم صلاحية أدوات معينة، بل وضع أجندة ترتب هذه الأدوات وتمكن القوى الفلسطينية من الانتقال السلس بين هذه الأدوات، حسب نجاعتها ومدى قدرتها على تحقيق مكاسب تقاس بغاية النضال، وهو التحرر والاستقلال واسترجاع الحقوق كاملة.

ويبدو واضحاً أن أبو مازن طرح رؤيته هذه بعد دراسة متأنية لمسيرة النضال الفلسطيني، وتحديدًا منذ توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وذلك في ضوء التحولات الإقليمية والدولية التي مكنت إسرائيل من ترويج رؤيتها للمقاومة الفلسطينية. ومن ثم، فإن ما يسعى إليه أبو مازن حالياً هو محاولة إعادة النظر في أولويات أدوات النضال دون أن يمس الغاية المقدسة.

ووفق هذه الرؤية، فقد بات مهماً للغاية أن تتجاوب الفصائل الفلسطينية المختلفة مع دعوة أبو مازن وتوفر له أساساً قوياً للعمل في الفترة القادمة، فالرجل يريد تحقيق غاية النضال الوطني الفلسطيني عبر إعادة ترتيب الأدوات، وهو أمر نجح حتى الآن في استعادة قدر كبير من التعاطف الدولي مع قضية الشعب الفلسطيني، فهو أمر مهم للغاية في هذه المرحلة.

ومن خلال هذه الرؤية، لم تجد حكومة شارون مفراً من التجاوب مع تحركات أبو مازن، على النحو الذي تجلّى في موافقة الحكومة الإسرائيلية على قمة شرم الشيخ، وعلى التعاطي مع عدد من المطالب الفلسطينية. كما أن رؤية أبو مازن هذه دفعت الإدارة الأمريكية إلى معاودة تقديم الدعم للسلطة الوطنية والمساعدات الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وهو أمر يفرض على الفصائل الفلسطينية المختلفة الوصول إلى تفاهم مع السلطة الوطنية على مكونات أجندة وطنية فلسطينية مشتركة يلتزم بها الجميع وتصبح معياراً للحكم على أداء أي فصيلة فلسطيني. . أجندة تحدد بوضوح قداسة غاية النضال ومرونة أدواته، على أن تحول دون التداخل بينهما.

د. عماد جاد

◆ دراسات ◆



مفهوم أرض إسرائيل الكاملة (الفصل الثامن - ٢): باسم الأمن مفردات الخطاب الأمني ومعناها

بقلم: آرييه نيئور - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

◆ الزعم الأمني كأداة من أدوات الخطاب البلاغي:

لم يطرح بيجين مزاعمه - بشأن الحاجة للسيطرة على المناطق لأسباب أمنية - على الملأ، طوال فترة عضويته، في الحكومة سوى بشكل عابر. وقد ربط في "إعلان الحقوق" - الذي سبق الحديث عنه آنفاً - بين الاعتبارات الأمنية والاعتبارات الأصولية باستخدام الصياغة التي تقول "إن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل.. يرتبط بحقه في السلام والأمن"، غير أنه لم يذكر أي تفاصيل تتعلق بعناصر الأمن والسلام المذكورين. ويظهر المقصود بهما من سياق الكلام، حيث كان يعنى بالسلام والأمن رفض أي اتفاقية سلام تقوم على أساس تقسيم الأرض، وفي نفس الوقت كان يطرح زعمه بشأن الحفاظ على الأمن والسلام عن طريق الحفاظ على الوضع الإقليمي الجديد. وبمجرد استقالته من حكومة الوحدة الوطنية (التي كانت تسمى حكومة الكتلة الوطني) عام ١٩٧٠، بدأ عرض مزاعمه بشأن تحقيق الأمن لتبرير استقالته من الحكومة بأسلوب يذكرنا بما كان يقوله جابوتنيسكي (١) قبل ذلك بأكثر من ثلاثين عاماً. حيث أكد أن تقسيم البلاد على أساس التسوية الإقليمية مع الأردن سوف يؤدي إلى قدوم منظمة فتح في أعقاب الأردنيين، ولدى منظمة فتح صواريخ كاتيوشا ولديها القدرة على مهاجمة أي مدينة في إسرائيل تقريباً. وقد قدم بيجين للكنيست قائمة تفصيلية بهذه الصواريخ ومداهها الذي يصل إلى ٢١,٩ كيلومتراً، واستنتج من هذه المعلومات نتائج قاطعة على النحو التالي:

"من واجبي أن أخبر الكنيست والشعب كله - في الوقت الذي تراودني فيه مشاعر بالخوف لا يوجد ما يفوقها - بأن منظمة فتح لو تمكنت، حاشا لله، من الدخول إلى أي مكان في هذه المناطق فسوف نكون معرضين لنيران صواريخ الكاتيوشا الخاصة بفتح. وستتعرض القدس بالكامل لنيران مكثفة سواءً من رام الله أو من بيت لحم. وسيكون من الممكن قصف بئر سبع بصواريخ الكاتيوشا من نقطة معينة في جبل الخليل. وستكون مدن عسقلان وبيريشون وريشون لتسيون وخضيرة ونتانيا وهرتسليا وهود هشارون ورأس العين وبتاح تكفاه وبنى باراك ورامات جان وجفعتايم وريشون لتسيون ورحوفوت وتل أبيب كلها في مدى صواريخ الكاتيوشا التي تملكها حركة فتح... فماذا سنفعل عندئذ؟ في البداية سنرد بقصف مصدر النيران. وقد تصبح هذه حرباً مدمرة ودموية، لم يشهد التاريخ الإنساني حرباً أكثر منها ضراوة. وقد تتحول مدننا إلى خرائب. وكذلك المدن التي يقيم بها العرب في المناطق. وستكون حياة كل طفل أو رضيع معرضة لخطر محقق أثناء نومه ويقظته وسيره في الطريق، نهراً ولبلاً".

ينطوي هذا الكلام على انتقال بلاغي من نطاق الاحتمال إلى نطاق الواقع. يستند سيناريو الدمار الذي طرحه بيجين إلى افتراض أن وحدات فتح في المناطق ستكون مزودة بأسلحة هجومية (صواريخ كاتيوشا)، ولأنها ستكون قادرة من الناحية الفنية على قصف مدن إسرائيل فإنها ستفعل ذلك، وفضلاً عن هذا فإن هذا الوضع سيؤدي إلى "حرب مدمرة ودموية، لم يشهد التاريخ الإنساني حرباً أكثر منها ضراوة"، وهو ما يعنى أن ضراوة هذا القصف الصاروخي لن تكون أقل من ضراوة الحرب العالمية الثانية. وقد اعتاد بيجين التمييز بين الحرب وأحداث النازي.

فبعبكس بعض المفكرين الآخرين من أنصار أرض إسرائيل الكاملة، لم يكن ييجين يعتقد أن هذه الأحداث سوف تتكرر، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى معرفته لمدى قوة الجيش الإسرائيلي وإلى إدراكه للمغزى الثوري الذي ينطوى عليه قيام الدولة. لم تكن هذه "الحرب المدمرة والدموية" التي توقع اندلاعها في أعقاب دخول وحدات فتح إلى الضفة والقطاع بمثابة تكرار لأحداث النازي إذن، ولكنها كانت بمثابة تكرار للحرب التي جرت في أوروبا، وهو ما يعنى انها ستكون حرباً ضارية ترتبط بإراقة دماء رهيبية، وستجرى حسب رأيه بسبب حتمية استخدام القدرات الهجومية. كان من الممكن أن يؤدي التوجه العملي إلى مواجهة هذه المشكلة إلى التوصل لاتفاقية لنزع السلاح يتم تنفيذها بحرص وتشدد، مثل الاتفاقية التي وقعها بيجين نفسه مع مصر بشأن سيناء في وقت لاحق. وتدل معارضته للتوصل لاتفاقية من هذا النوع في الضفة والقطاع على أن ما كان يضعه نصب عينه لم يكن السعى للتوصل إلى حل عملي، وأن دوافعه كانت أصولية، نظراً لأن المناطق التي كان يتحدث عنها كانت جزءاً من الوطن المقدس والذي يتحتم أن يظل كاملاً، وأن مزاعمه كانت تهدف للإقناع بوجهة نظره فقط. ولهذا السبب فقد ذكر أسماء المدن التي ستكون في مدى صواريخ الكاتيوشا، حتى يخلق لدى مواطني هذه المدن شعوراً بالخطر على حياتهم. وقد توجه بيجين في موضع لاحق من كلمته إلى يهود الولايات المتحدة، ودعاهم إلى شن حملة إعلامية تستهدف إدارة الرئيس نيكسون، وطلب منهم أن يقولوا له:

"كيف تتوصل أنت ومساعدوك إلى اتفاقيات من هذا النوع على حساب الشعب اليهودي ودمه ومستقبله؟ لقد تمت إبادة ستة ملايين يهودي في هذا الجيل، ولم تقم الولايات المتحدة بإنقاذ أى منهم. والآن تواجه فلول الناجين من أبناء الشعب اليهودي الخطر... الذي يتمثل في دفعات من صواريخ الكاتيوشا... إننا نناشدك، سيدي الرئيس، ألا ترتكب هذا الظلم في حق الشعب اليهودي الذي أريق دماؤه كالمياه على مر التاريخ وخصوصاً في هذا الجيل".

كان بيجين برؤيته التاريخية الخاصة يعتبر دولة إسرائيل ومواطنيها فلول الناجين، وقد جاء استخدام هذا المصطلح المشحون بهدف دعم سعيه إلى إلقاء المسؤولية الأخلاقية عن مصير دولة إسرائيل على الولايات المتحدة وعلى الرئيس نيكسون بشكل شخصي، خاصة وأن بلاده لم تقم بإنقاذ اليهود أثناء أحداث النازي. فالشعب اليهودي "أريق دماؤه كالمياه على مر التاريخ وخصوصاً في هذا الجيل"، وعلى هذا الأساس فهناك واجب أخلاقي يقع على عاتق الرئيس، يمنعه من التوصل لاتفاقيات من هذا النوع على حساب الشعب اليهودي ودمه ومستقبله. وحتى في التفاتته - التي تتسم بالبلاغة التعبيرية الواضحة - إلى الرئيس، يكاد بيجين يصور إراقة دماء اليهود من مواطني إسرائيل على أنها نتيجة حتمية لعقد الاتفاقية التي بسببها قاد بيجين كتلة جاحال (٢) إلى الانسحاب من الحكومة. كانت إسرائيل قد تعهدت بموجب الاتفاقية المذكورة بقبول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وهو القرار الذي استخدمه بيجين في وقت لاحق - بعد تفسيره بشكل جديد - كذريعة لدعم زعمه بحق إسرائيل في الاستمرار في الاحتفاظ بالأراضي الواقعة غرب نهر الأردن.

دعا بيجين مع عودته إلى صفوف المعارضة إلى قيام لجنة عامة مستقلة لمنع الانسحاب يشارك فيها أعضاء كنيسة من تكتلات مختلفة من اليمين واليسار والأحزاب الدينية واليمينية - التي انضم بعضها إلى جاحال في وقت لاحق لتشكيل حزب الليكود - بالإضافة إلى ممثلين عن حركة أرض إسرائيل الكاملة، وذلك بهدف إضفاء قدر كبير من المشروعية على معارضة الانسحاب. وبعد تشكيل اللجنة نشرت بياناً برأيها للجمهور صورت فيه معارضتها للانسحاب على أنها ترجع لأشياء تتعلق بالصالح العام. حيث طوّل الجمهور - "نظراً للقلق" من أجل المستقبل "ومن أجل تأمين الأمة وضمان سلامتها" - بالمشاركة "في المعركة السياسية المصيرية". وورد في البيان ما يلي:

"لن يؤدي الانسحاب إلى الأمن، بل سيؤدي لانعدامه، ولن يؤدي للسلام، بل سيؤدي على العكس من ذلك لتعريض كياننا القومي للخطر... لو تم تسليم المناطق إلى نظام أجنبي، حيث سيؤدي ذلك بالضرورة وبشكل حتمي إلى أن يأتي في أعقابها سفاحو فتح وأمثالهم - وستصبح كافة مدن إسرائيل واقعة داخل المدى المدمر لصواريخ الكاتيوشا. حيث يتراوح مدى هذه الصواريخ بين ٨,٥ و ٢٢ كيلومتراً. وستغطي نيرانها بشكل فوري مدن القدس ورملة وعفولا وبتانيا وخضيرة وكفار سابا وبتاح تكفا ورامات جان وبنى باراك وجفعتايم ورحوفوت وبئر سبع، والمستعمرات والقرى الواقعة في ضواحيها".

يطرح هذا البيان زعماً يمكن استخدامه في الخطاب الموضوعي، غير أن مقارنته بالوثائق الأساسية للأحزاب الرئيسية الموقعة عليه - وهي حركة حيروت وحركة أرض إسرائيل الكاملة - يوضح أن هذا الأسلوب الخطابى لا يتسم سوى بالبلاغة التي لا تعبر عن الاعتبارات الحاسمة في تحديد السياسة، وذلك نظراً لأن من وقع على وثيقة أرض إسرائيل الكاملة أو على إعلان الحقوق الذي نشره بيجين من المفترض أن يرفض تماماً إمكانية التنازل عن مبدأ ضم هذه المساحة من الأرض بالكامل في دولة موحدة، وبالتالي ليس من الممكن أن يكون توجهه فيما يتعلق بتحديد السياسة بشأن مستقبل المناطق التي ورد ذكرها في إطار الحديث عن أرض إسرائيل الكاملة توجهها يتسم بالموضوعية.

فالفكرة التي طرحها بيجين في إعلان الحقوق بشأن الربط بين الحق في الأرض والحق في الأمن هي الأساس للفكرة الواردة في بيان اللجنة، الذي يفسر القدرات الفنية لحركة فتح من وجهة نظر بيجين ليس باعتبارها خطراً محتملاً فحسب بل باعتبارها واقع من المؤكد أن القدرات هي العنصر المحدد له. "فمن المحتمل أن السفاحين سوف يحضرون" وستصبح جميع المدن وضواحيها على الفور معرضة لخطر القصف بصواريخ الكاتيوشا. وهذا هو ما يمنع إمكانية التوصل لاتفاقيات سياسية. وإذا كان تغيير الوضع الإقليمي سيؤدي بالضرورة إلى تلك الحرب الضارية، فمعنى هذا أنه ليس من الممكن وجود بديل للوضع الراهن أياً كان مضمون التسوية السياسية. وغنى عن القول أن بيجين عند تصرفه باعتباره رئيساً للحكومة كان يستند إلى افتراضات أخرى: حيث يعكس نزاع السلاح من سيناء - كبديل للوجود العسكري الإسرائيلي - والانسحاب في الضفة وغزة (٣) إلى مناطق عسكرية محددة - حسبما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد - وجهة نظر نفعية غير قدرية، تميز بين الممكن والواقع وتؤدي إلى وجود ترتيبات ومؤسسات تهدف إلى تقييد إمكانية شن هجوم عسكري خطير قد يزعزع استقرار الاتفاقية.

وكما سبق القول فإن النقطة الأساسية التي استندت إليها المزاعم الأمنية لدى بيجين كانت فكرة أن نشر أى سلاح هجومي على بعد مدى مؤثر من المستعمرات الإسرائيلية سيؤدي بشكل حتمي إلى استخدام هذا السلاح، سواء كانت هناك اتفاقية سلام أم لا. وقد واصل بيجين الابن تطوير هذا الزعم وعرضه كرد استراتيجي فعال - أو من الناحية العملية باعتباره الرد الوحيد - على تعرض إسرائيل لتهديد صواريخ أرض أرض، فقال: "نظراً لأن من الممكن شن هجوم عربي مفاجئ على إسرائيل، قد يصاحبه عدم قدرة على تعبئة قوات الاحتياط بسبب هجوم صاروخي على التجمعات السكانية فإن للأرض أهمية قصوى". وقد وجد الدليل على ذلك في تقديره للوقت ومساحة الأرض المطلوبين للتمكن من الرد، وتوصل إلى استنتاج مفاده أنه في خلال ليلة واحدة من الممكن أن ينتشر جيش عربي على امتداد الخط الأخضر إذا تنازلت إسرائيل عن مرتفعات يهودا والسامرة (٤)، ونظراً لأنه في حالة حدوث هجوم صاروخي أيضاً ستكون هناك مشاكل في تعبئة قوات الاحتياط، فقد توصل إلى نتيجة مفادها أنه من غير المنطقي تغيير الوضع الراهن على الأقل في العقد التاسع من القرن العشرين. ولم تكن هذه مجرد أمنية في رأيه، بل كانت نتيجة منطقية نابعة من التحليل السياسي. غير أن هذا التحليل لم يكن مجرد أداة للإقناع نظراً لأن بيجين الابن لم يكن على استعداد على الإطلاق لبحث أى تغيير إقليمي، حتى لو تمت الاستجابة لكافة مطالبه الأمنية، وفي هذا الصدد يقول:

"تستند السياسة الصارمة فيما يتعلق بيهودا والسامرة إلى دعامتين أساسيتين: الأولى هي الحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل، والثانية هي الحاجة الملحة لممارسة هذا الحق بالكامل، من أجل تحقيق قدر معقول من الأمن القومي على المدى البعيد. وهذه السياسة رغم ما يكتنفها من مشكلات، ليس لها أى بديل أخلاقي منطقي".

يؤدي تحويل الحق إلى واجب بسبب الضرورة، وتصويره على أنه الخيار الأخلاقي الوحيد إلى استبعاد إمكانية أن يكون هذا الكلام مجرد أداة لخدمة الهدف. ولو تصورنا أن كافة مشكلات الأمن القومي والشخصي تم حلها بالوسائل السلمية، فلن يكون هناك بديل أخلاقي ومنطقي لممارسة الحق الطبيعي والتاريخي حتى بهذه الطريقة. ورغم الأسلوب البلاغي يظل للتشدد الأصولي ولأرض إسرائيل الكاملة قيمة لا يمكن استبدالها بقيم أخرى.

وقد كان هذا الأسلوب البلاغي الذي تطور بعد حرب ٦٧ سبباً في جعل السيطرة على المناطق التي استولى عليها الجيش الإسرائيلي حاجزاً أمام أى هجوم عربي جديد. وبما يتوازى مع نشأة نظرية الحدود الآمنة التي استرشدت بها الحكومة، طرح المتحدثون باسم حركة أرض إسرائيل الكاملة فكرة السيطرة على شرم الشيخ وقناة السويس، وعلى جبل الشيخ وهضبة الجولان، وعلى الأراضي الواقعة على امتداد نهر الأردن وخلف جبل الخليل، كرد على التهديد العسكري، يؤدي إلى إنهاء هذا التهديد تماماً، وإلى إحلال السلام بناء على الأمر الواقع. وقد قام إيسار هرتيل (٥) الذي تولى رئاسة جهاز الأمن في وقت من الأوقات بتلخيص هذا الموقف باختصار فقال:

"يجب عند مواجهة نظرية مبادلة المناطق بالسلام أن نطرح نظرية مضادة وهي أن الفرصة لتحقيق السلام لن يحققها سوى الحدود الجديدة، والوضع الجديد الذي نشأ في هذه المناطق، والذي يتمثل في تحصننا داخلها، وصمودنا في الدفاع عنها بدون أن نتحرك من هناك".

وبما يتفق مع هذا التوجه نشرت حركة أرض إسرائيل الكاملة بياناً يفيد بأن أى مفاوضات للسلام تسفر عن تسوية إقليمية في المناطق سوف تضر بفرصة تحقيق السلام، أما استعمار المناطق فسوف يؤدي لجعل السلام أقرب. كما كان المركز الحر (٦) يعتقد أن التوسع في بناء المستعمرات سوف يردع العرب ويزيد من فرص السلام. وقد كان هذا هو نفس ما كانت تعتقده قائمة "من أجل أرض إسرائيل" التي أسسها إلداد وخاض بها انتخابات الكنيست السابع عام ١٩٦٩.

ميزت حركة "من أجل أرض إسرائيل الكاملة" بين معاهدات السلام وبين السلام، وقد أوضح اليعيزر ليفنا أن

معاهدات السلام من الممكن في بعض الأحيان أن تؤدي إلى التعجيل بوقوع الحرب. وقد كان المتحدثون باسم الحركة حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ يزعمون أن الاحتفاظ بالمناطق سيؤدي حتماً إلى السلام. "فالاختيار الحقيقي المطروح هو الاختيار بين أرض إسرائيل الكاملة مع الأمن وبين تقسيم أرض إسرائيل بدون أمن، وهو أمر لا شك أنه سيؤدي إلى حروب مستمرة" (٧). وعندما بدأت الأحاديث عن مبادرة موشيه ديان للتوصل إلى تسوية جزئية مع مصر تقوم على الانسحاب من قناة السويس كتبت هيئة تحرير الصحيفة الناطقة باسم الحركة مقالاً ساخراً عن الدبلوماسيين الأمريكيين الذين قالوا إن الحرب هي البديل للتسوية المؤقتة. وأكد كاتب المقال أن أي انسحاب من القناة سوف يفتح الباب أمام الحرب (٨) وكتب بنيامين أوبنهايمر في نفس الصحيفة يقول إن أي تنازل إقليمي (٩) في سيناء يمثل خطراً محققاً على إسرائيل، حيث سينقل الحرب إلى ساحتها بحيث يقوم السوفييت ببناء قواعد الصواريخ بجوار عسقلان. ولم يكن لدى الكاتب المثقف أدنى شك في أن التنازل الإقليمي في سيناء سوف ينتهي خلال أيام قليلة بعودة المدرعات المصرية إلى مواقعها القديمة للقيام بمحاولة ثالثة لهزيمة إسرائيل وتدميرها. وهذا الأمر يشبه إعادة خنجر إلى قاتل لكي يجرب حظه مرة ثالثة. ومن هذا المنطلق حذر مجلس الحركة الحكومة الإسرائيلية من أن الانسحاب من سيناء يعني تعريض أمن دولة إسرائيل للخطر. وقد فسر شموئيل كاتس خلفية هذا الرأي الاستراتيجي على النحو التالي: "من الناحية الفعلية هناك حالة من السلام تسود الآن ولا يوجد خطر وقوع حرب ولا يوجد تهديد بالحرب على الجبهة بيننا وبين مصر". كما كتب اليعيزر ليفنا كلاماً مماثلاً جاء فيه: "هناك سلام يسود في أرض إسرائيل الآن، وهو سلام لم نعرف له مثيلاً منذ عشرات السنين". وكان الضمان لترسيخ هذا السلام في رأيه هو إقامة المستعمرات. وقد اندلعت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بعد عام واحد من نشر هذا الكلام.

بعد وقوع الحرب، وعندما تبين أن السيطرة على الأرض لا تضمن تحقيق السلام تم طرح زعمين متتاليين: الأول أن من المحتم وقوع حرب أخرى مع العرب، ولذلك فإن الدواعي الاستراتيجية توجب الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، والثاني أنه لو كان قد تم بناء المزيد من المستعمرات قبل وقوع الحرب لما وقعت. وفضلاً عن ذلك ففي الخطاب السياسي الذي ساد في السبعينات، تم تصوير الامتناع عن إقامة المستعمرات على أنه مساس باستقلال الدولة، نظراً لأن الولايات المتحدة تضغط على الحكومة للامتناع عن بناء المستعمرات. وبناء على ذلك، فحتى من لا يتضامن مع حركة أرض إسرائيل الكاملة يجب أن يؤيد بناء المستعمرات من أجل الحفاظ على الاستقلال.

أدت أنشطة حركة جوش إيمونيم إلى جعل المستعمرات تحتل مركز الصدارة في الجدل بشأن مستقبل المناطق والتسويات السياسية. وانطلاقاً من وجهة النظر التي ترى أن المستعمرات تحدد الحدود بفرض أمر واقع بما يتفق مع سياسة مؤسسات التوطين في الفترة السابقة على قيام الدولة، بدأت الحركة في حشد التأييد ليس لإقامة المستعمرات فحسب، بل ولعمليات الاستيلاء على الأرض بفرض إقامة مستعمرات فيها. وعندما تولت حكومة بييجين الحكم كانت المستعمرات قد أصبحت قضية محك خلاف بين الجمهور الإسرائيلي. وكان رد الفعل المبدئي الصادر عن حركة أرض إسرائيل الكاملة على فوز الليكود في الانتخابات يشير إلى بداية عصر جديد في تاريخ المستعمرات. ووصفت صحيفة هآرتس ذلك بأنه: "بداية عصر جديد في تاريخ الحركة الصهيونية". وكتبت تقول: "انتقل زمام القيادة من معسكر العمل إلى المعسكر المنافس، حتى يتمكن بشكل عملي من تحقيق ما تقاعس عنه حزب العمل رغم أنه كان يجب عليه القيام به: وهو الاستعمار السريع لأرض إسرائيل من خليج السويس والبحر الأحمر حتى جبل الشيخ ونهر الأردن" (١٠). قامت حكومة بييجين - بالإضافة إلى الزعم التقليدي الوارد في الوثائق السياسية لليمين في الفترة التي تلت حرب يونيو ١٩٦٧ بشأن حق إسرائيل في الاستعمار في كافة المناطق التي استولت عليها - بتطوير مزاعم أخرى بشأن الأهمية الأمنية للمستعمرات. فقد وصفت بناء المستعمرات بأنه حق وبأنه جزء لا يتجزأ من أمن الأمة (١١). وجدير بنا أن نلاحظ أن التعبير الوارد ذكره هنا ليس "أمن الدولة" وهو مصطلح قانوني محدد، سبق بحثه عدة مرات أمام المحكمة العليا، التي وجدت في كثير من الأحيان أنه تعبير لا ينطبق على بناء المستعمرات، بل "أمن الأمة" وهو مصطلح غامض، ليس له تحديد قانوني واضح رغم الأسلوب البلاغي الجذاب الذي تمت صياغته به. وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة هي السلطة التنفيذية للدولة وليس للأمة. لم يكن لربط بناء المستعمرات بمصطلح بلاغي مثل "أمن الأمة" مغزى إيجابي مماثل لمغزى استخدام مصطلح "أمن الدولة" الأقل منه بلاغة. غير أنه بهذه الطريقة تم الحفاظ على عقلانية السياسة، التي يعبر عنها الخطاب البلاغي، دون أن تكون هناك حاجة لأن يجتاز هذا الخطاب البلاغي أي اختبار موضوعي من شأنه أن يؤدي إلى تجريد المستعمرات من قيمتها الأمنية الإيجابية ويجعلها محل شك، حتى لو كان السبب في ذلك أن الحكومة - باعتبارها عنصر سياسي - وليس سلطات الجيش المتخصصة هي التي قررت اعتبار المستعمرات بهذه القيمة الأمنية.

اتخذت الحكومة قرارها فيما يتعلق بقيمة المستعمرات الأمنية من خلال اللجنة الوزارية للشئون الأمنية أثناء بحثها لوضع مستعمرة ألون موريه، ثم عادت الحكومة وصدقت بكامل هيئتها على القرار المذكور بعد أن اعترض على

أسلوب اتخاذ نائب رئيس الوزراء يجئال يادين. كما عارض وزير الدفاع عيزرا فايتسمان هذا القرار، نظراً لأنه لم يكن يرى لإقامة مستعمرة آلون موريه أى قيمة أمنية. وبعد صدور القرار قام الجيش الإسرائيلي بمصادرة أراض خاصة فى الموقع الذى كان مخصصاً لإقامة المستعمرة. وتقدم أصحاب الأرض بالتماس للمحكمة العليا الإسرائيلية. واعترف رئيس الأركان الإسرائيلي رافائيل إيتان، أثناء جلسات المحكمة، أن الجهة التى سعت لبناء المستعمرة هى اللجنة الوزارية لشئون الدفاع، وأن الجيش لم يقم بتجهيز خطة إقامة المستعمرة رغم اعتقاده أن لبنائها أهمية أمنية. وفضلاً عن ذلك فقد قال دعاة بناء المستعمرة بصراحة فى شهادة كتابية تحت القسم ما يلي:

"لقد استعمرنا فى آلون موريه نظراً لأن ديننا "دعانا إلى أن نرث الأرض التى منحها الرب تبارك لأجدادنا إبراهيم وإسحق ويعقوب ودعانا لعدم تركها فى أيدي الأمم الأخرى وعدم تركها فقراً"... ولم يأت بناء المستعمرة لأسباب أمنية أو لاحتياجات مادية، ولكنه جاء كغاية وتحت تأثير عودة الشعب اليهودى لأرضه.. أما المبرر الأمنى فلن يقدم أو يؤخر".

وقد ألغت المحكمة العليا قرار مصادرة الأرض، وحظرت على الحكومة إقامة المستعمرة فى الموقع الذى اختارته لها، واستندت فى ذلك إلى الخلاف بين وزير الدفاع (الذى يبدو أنه كان يتفق فى رأى مع نائب رئيس الوزراء، وتلقى كلاهما دعماً لرأيه من رئيس الأركان الأسبق حاييم بارليف واللواء بالاستيداع ماتى بيليد) وبين رئيس الأركان، ووضعة فى اعتبارها صراحة الساعين لبناء المستعمرة (التي لم يكن لها أى مبرر سوى الطابع المؤقت لهذه المستعمرة التى كان من المفترض أن يجرى بناؤها فى أرض محتلة ولأسباب أمنية بحتة، بينما قال رئيس الوزراء وبعض وزرائه لهم أن هذه المستعمرة فى نظرهم دائمة بما لا يقل بأى حال من الأحوال عن دجانيا أو نتانيا).

كشفت قضية مستعمرة آلون موريه عن حدود تأثير الخطاب البلاغى. حيث لا يمكن للزعم الذى يتسم بالطابع البلاغى دون أن يستند للموضوعية (والذى يؤدى حسب رأى المستعمرين إلى أن تصبح المستعمرة مؤقتة تقام للأغراض العسكرية، حيث أنه إذا انسحب الجيش من هناك لن يكون هناك أى سند من القانون للاستيلاء على أرض خاصة) أن يصمد أمام النقد، ولن يكون قانونياً. وقد نشرت حركة هتحياء - التى كان معارضو اتفاقيات كامب ديفيد أعضاء فيها - بياناً يدين مثل هذه المزاعم الصادرة عن الحكومة. وجاء فى البيان ما يلي: "ليس لدينا حيثيات نعرضها على المحكمة. فقد عملت الحكومة على إجهاض حيثياتنا. وليس أمامنا سوى طريقة واحدة، وهى وقف النصب والخداع وتغيير الوضع القانونى الراهن بحيث يقرر القانون أننا لسنا قوة احتلال أجنبية فى أرض إسرائيل". فأصل المشكلة إذن يرجع إلى امتناع حكومة بيجين عن ضم المناطق وإعلان سيادة إسرائيل الكاملة عليها. وينطوى تداول الآراء بهذه الطريقة على عودة إلى نقطة البداية التى تجعل الأيديولوجية هى السند الرئيسى لها.

♦توظيف الأساليب البلاغية واغتيال رابين:

كان من البديهي أن يعارض أنصار أرض إسرائيل الكاملة بشدة الاتفاق الذى وقعته الحكومة الإسرائيلية مع منظمة التحرير الفلسطينية فى سبتمبر ١٩٩٣، إذ أن معنى هذا الاتفاق هو تقسيم الأرض بين الشعبين اللذان تبادلا الاعتراف. غير أن مبررات المعارضين لمعارضتهم لم تكن تستند إلى أسباب أيديولوجية، بل إلى أسباب موضوعية. فقد تحدثوا عن الأخطار الأمنية التى ترتبط بهذه الاتفاقية، أحياناً فى مجال الأمن القومى وأحياناً فى مجال الأمن الشخصى، وكل ذلك مع ربطها بفترة النازى من خلال تحليلهم لهذه الفترة. وقلنا بين الاتفاقية الموقعة مع منظمة التحرير وبين اتفاقية ميونيخ، التى استسلمت فيها تشيكوسلوفاكيا تحت ضغوط من بريطانيا وفرنسا وقبلت مطالب هتلر وتخلت له عن أرض ذات قيمة استراتيجية، وفى النهاية لم يؤد هذا التنازل إلى منع وقوع الحرب العالمية. وقد استنتجوا من هذه المشكلة حكماً مماثلاً بشأن التنازلات الإسرائيلية للفلسطينيين. حيث تلعب منظمة التحرير الفلسطينية فى هذه المعادلة دور النازيين ويلعب عرفات دور هتلر وتلعب إسرائيل دور تشيكوسلوفاكيا، وبالتالي فإنها محكوم عليها بمواجهة مصير مماثل لمصير تشيكوسلوفاكيا فى الحرب العالمية الثانية.

يتجاهل هذا التحليل التاريخى عنصر القدرة الذى يجب فهمه من أجل فهم الموقف على النحو الصحيح. فمن الصعوبة بمكان تخيل اجتياح جحافل الجيش الفلسطينى المهاجم لإسرائيل، وانهيار إسرائيل تحت جنازير دباباته، وقصف سلاح الطيران الفلسطينى الذى يتمتع بالسيطرة الجوية التامة على سماء إسرائيل لأراضيها، إلى أن يدخل عرفات القدس الغربية فى عرض عسكري بمناسبة النصر كما فعل هتلر عند دخوله براج. وفضلاً عن هذا فإن افتراض أن القيمة العملية للاحتفاظ بمناطق معينة (مع ملاحظة أن أغلب المناطق محل الخلاف ليس لها هذه القيمة العملية) هى الرد على التفوق الاستراتيجى الساحق، هو افتراض مشبوه. فمجرد افتراض إمكانية التفوق الاستراتيجى للتحالف العربى على الجيش الإسرائيلى - مثل تفوق جيش ألمانيا على جيش تشيكوسلوفاكيا - ينطوى على إمكانية التوصل إلى البديل الذى يؤدى إلى إنهاء هذا التفوق المزعوم. غير أن قدرة أى مزاعم على الإقناع لا ترجع إلى منطقيتها أو مدى الحقيقة فيها. ومن هذا المنطلق فإن هذا التحليل يمكن أن يكون مقنعاً بحيث تكون موافقة المتلقين

على مقدمته (وهي حقيقة تتمثل في أن هذا هو ما حدث لتشيكوسلوفاكيا) ضماناً لموافقتهم على نتيجته (وهي أن هذا ما سوف يحدث لإسرائيل) رغم التضليل الذي ينطوى عليه مثل هذا الزعم. وقد حذر دعاة هذا التحليل من تجاهل ما وصفوه بأنه درس مستفاد من اتفاقية ميونيخ، فالتنازل الإقليمي الذي فرض على تشيكوسلوفاكيا تقديمه لألمانيا النازية لم يمنع اندلاع الحرب العالمية الثانية، والدرس المستفاد من ذلك هو أن التنازل الإقليمي الذي تقدمه دولة ديموقراطية لعناصر غير ديموقراطية، يعد ضعفاً يؤدي إلى مزيد من الضغط، أي أن التنازل الإقليمي قد يمنع إحلال السلام. وينطوى هذا الزعم على تجاهل الطبيعة الخاصة لظاهرة النازية. وهكذا فقد تحدثوا في بعض الأحيان عن خطة منظمة التحرير الفلسطينية لتدمير إسرائيل، وقارنوا بشكل ضمنى بين الخطر المتمثل على إسرائيل من الدولة الفلسطينية وبين الخطر الذي كان متمثلاً على اليهود في أوروبا من النازيين.

في البداية كانت العناصر المحركة لهذا الاتجاه وهي بنية هذا الزعم والموقف الذي يصوره بمثابة تكرار للمزاعم التي طرحت قبل ذلك بخمسة عشر عاماً عند معارضة الجلاء عن سيناء بما يتفق مع معاهدة السلام مع مصر. ففي ذلك الوقت أيضاً تم اتهام الحكومة ورئيسها بالخيانة وبالتكرار للالتزامات وبترك الأمة تتعرض لنكبة جديدة بدأت بوادرها في الظهور بسبب الانسحاب من سيناء والاعتراف بالحدود بالحقوق المنقوصة للفلسطينيين. وكان الفارق الأساسي بين الحالتين فارقاً سياسياً، حيث أن حكومة بيجين هي التي عقدت معاهدة السلام مع مصر وقد أدى هذا إلى التسبب في مشكلة فكرية لليمين الراديكالي. وقد رأينا كيف بدأ التحريض ضد بيجين على هامش المعسكر اليميني. ومع توقيع اتفاقية أوسلو كان الوضع السياسي مختلفاً، وقد تجلى هذا في المفردات المستخدمة في التعبير عن معارضة الاتفاقية. وأصبح التيار الغالب هو ما كان في وقت سابق تياراً ثانوياً بحيث تم توجيه النقد إلى شرعية الاتفاقية. غير أنه في الوقت الذي شهد فيه الصراع السابق على الجلاء عن سيناء - ولاسيما عن مستعمرات قطاع ياميت التي كان المعارضون يصفونها بأنها جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل - احتلال الناحية التعبيرية مركز الصدارة في تبرير معارضة الاتفاقية، شهدت اتفاقية أوسلو تركيز النقد على ناحية المضمون، الذي تمثل في نقد مدى معقولية الاتفاقية ومدى شرعيتها على حد سواء. وفي حديث لمحطة إذاعة القناة السابعة اليمينية (١٢) في ديسمبر ١٩٩٢ - بعد ثلاث شهور ونصف فقط من توقيع الاتفاقية - قال بنيامين نتنياهو إنه في حالة تشكيل حكومة برئاسته ستقوم هذه الحكومة بتشكيل لجنة تحقيق رسمية للتحقيق في اتفاقية أوسلو، وقال:

"سوف تكون هذه اللجنة من أهم اللجان التي عرفتتها الدولة.. لقد شكلوا لجناً للتحقيق في أشياء أقل أهمية. وأود أن تتصدى هذه اللجنة لبحث التقصير الأمني الناجم عن اتفاقية أوسلو.. لماذا تم إطلاق سراح آلاف المخربين من السجون؟ (١٣) ولماذا أعطوا الفلسطينيين الآلاف من قطع السلاح؟.. ولماذا استمر الجيش الإسرائيلي في الانسحاب رغم مخالفة منظمة التحرير للاتفاقية؟.."

في هذه المرحلة المبكرة عمل زعيم المعارضة على تقويض شرعية سياسة الحكومة باسم الأمن. وكان حديثه ينطوى على مقارنة ضمنية بين التقصير الأمني الذي حدث في أوسلو وبين التقصير الذي حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣ الذي كان ينظر إليه على أنه تسبب في مصرع آلاف المقاتلين في ميدان القتال. وكان يصور إعطاء "الآلاف من قطع السلاح" للفلسطينيين وإطلاق سلاح "آلاف المخربين" على أنهما مسألة تتطلب التحقيق فيها، وأسس على هذا نزعه للشرعية عن الحكومة وسياساتها ولاسيما في ظل الزعم بأن منظمة التحرير الفلسطينية لم تف بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وهو الزعم الذي استخدمه نتنياهو سياسياً في وقت لاحق بعد أن أصبح رئيساً للحكومة.

في هذه المرحلة بدأ اليمين يتجاوز في خطابه نطاق المزاعم التي كان يستخدمها "المعسكر القومي" (١٤) قبل توقيع الاتفاقية. وخلال العامين اللذين مرا بعد الاتفاقية إلى حين اغتيال رابين تم تصعيد حدة الجدل، وأضيف إليه اتهام قيادات الدولة بارتكاب جرائم جنائية، والإعلان بأنه سيأتي وقت يقدم فيه "مجرمو السلام" حساباً عن جرائمهم، وذلك إلى جانب وصف الاتفاقية وتنفيذها على أنهما تمهيد للخراب القادم تدريجياً. ولكن رغم الاستقطاب الفكري واستخدام الرموز التي تثير الكراهية والاستياء وتصعيد الدعاية إلى حد مقارنة رئيس الوزراء ووزير الدفاع رابين بالمجرمين المحكوم عليهم بالإعدام أو بالمستبدين الذين تم إعدامهم، لا يوجد أي دليل على وجود تنظيم غير شرعي في ذلك الوقت أو على بحث إمكانية استخدام العنف من أجل إجهاض سياسة الحكومة (١٥).

كان التطور مختلفاً في اليمين الديني، وكان من وجهة النظر الأيديولوجية ينطوى على استمرار الإرهاب المنظم وأعمال العنف والقتل التي ارتكبتها اليهود من أبناء هذه الفئة، على خلفية عملية السلام منذ الثمانينات، بدءاً من "التنظيم الإرهابي اليهودي" وحتى باروخ جولدشتاين، الذي اعتبره اليمين الديني الراديكالي شهيداً وجعله رمزاً ونموذجاً تربوياً يحتذى به. وقد برر الإرهابيون ممارساته بأنها لأسباب أمنية، وقالوا إنها تأتي إما للدفاع عن النفس أو لردع العدو، حتى لا ينفذ مؤامراته. وبالفعل فقد كان معارضو الاتفاقية من اليمين العلماني مختلفين في بعض السمات الأساسية عن اليمين الديني، وكان لهذا الاختلاف دور شديد الأهمية في نشأة الخلفية التي أدت إلى اغتيال رابين.

بعد بضعة أسابيع من توقيع الاتفاقية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عقد "اتحاد الحاخامات للنهوض بشعب إسرائيل وأرض إسرائيل" اجتماعاً في القدس حضره الآلاف من رجال الدين اليهود، من أجل مناقشة رأى التوراة في الوضع السياسى الجديد، الذى كان يعد من وجهة نظر أنصار أرض إسرائيل الكاملة ولاسيما سكان المستعمرات كارثة من شأنها أن تودى بحلم حياتهم. وتم نشر القرارات التى أصدرها المؤتمر رسمياً فى صحيفة حاخامات الضفة وغزة "جليون ربانى يشاع" التى كانت فى ذلك الوقت القناة الإعلامية الرسمية الناطقة باسم رجال الدين اليهودى فى المستعمرات (بالضفة الغربية وقطاع غزة). وتبدأ هذه القرارات بجملة إنشائية واضحة تقرر حق اليهود فى هذه الأرض، الناجم عن تدخل الرب فى مسار التاريخ، غير أن الجزء التطبيقى من هذه القرارات والذى يصل إلى مستوى الفتوى الشرعية مبنى على إضفاء مسحة عقلانية موضوعية على وجهة نظرهم الأصولية، وذلك من خلال البنود التالية:

أ - تحظر التوراة تسليم أجزاء من أرض إسرائيل الواقعة تحت سيطرتنا لغير اليهود. فهذا الشأن يخص يهود الخارج أيضاً، نظراً لأن أرض إسرائيل تخص الشعب اليهودى كله بكافة أجياله.

ب - ليس لأحد سلطة اتخاذ قرار بالتنازل عن أجزاء من هذه الأرض، وسيكون مثل هذا القرار - إن صدر - متعارضاً مع العقيدة والتقاليد اليهودية المتوارثة من قديم الأزل ولن تقبل به الأمة، ويجب العمل على إلغائه واعتباره كأن لم يكن.

ج - قد تودى الاتفاقية الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى فتح باب واسع أمام تعريض حياة اليهود للخطر، ليس فقط لليهود فى يهودا والسامرة وغزة وهضبة الجولان وغور الأردن بل ولسائر مواطنى الدولة. حيث سيمثل إعطاء سلاح بشكل شرعى لشرطة عربية تتكون من ممثلى منظمات المخربين والسفاحين خطراً على حياة سائر أبناء الشعب. ولذلك فإن كل من يهمل فى منع تنفيذ الاتفاقية يرتكب مخالفة للحظر الدينى الذى يحظر التهاون فى الدفاع عن الدماء اليهودية".

من الناحية الظاهرية يعكس ما ورد فى هذه البنود الاتفاق المعروف بين المعسكر الدينى والمعسكر القومى، منذ حرب ١٩٦٧: فهناك تحريم دينى يمنع تسليم مساحات من أرض إسرائيل لغير اليهود، وينطوى إعطاء سلاح لشرطة عربية على خطر على حياة اليهود، وعلى هذا فإن توقيع الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بها جاء بدون سلطة جوهرية، وبذلك فإنها لن تكون سارية. غير أن فتوى رجال الدين اليهود لا تكتفى بالتحليل السلبي، بل تفرض واجباً إيجابياً يدعو للعمل، تمت صياغته مرة بصيغة سلبية ومرة بصيغة إيجابية، على النحو التالى: "يجب العمل" على إلغاء أى قرار "يصدر بشأن تقديم تنازل إقليمي، وكل من يهمل فى منع تنفيذ الاتفاقية يرتكب مخالفة لتحريم دينى. ولا تثير الصياغة الإيجابية أى مشكلة، فهى تعنى ببساطة أن على معارضى الاتفاقية العمل على إلغائها، بينما تثير الصياغة السلبية مشكلة، فما هو معنى "الإهمال فى منع تنفيذ، الاتفاقية، الذى فى إطاره يحذر رجال الدين وأنصارهم المهمل من أنه يهمل فى الالتزام بتحريم وارد فى التوراة؟. وفضلاً عن ذلك فإن هذا الإهمال يتعلق بتحريم كتب عنه الحاخام موسى بن ميمون إنه تحريم شديد الخطورة، نظراً لأن كل من يهمل فى الحفاظ على روح واحد من بنى إسرائيل يكون كمن أضاع عالماً كاملاً. ولكى ندرك معنى هذه الفتوى علينا مراجعة مصدرها فى التلمود:

"قال رجال الدين عن إمكانية إنقاذ شخص بقتل من يلاحقه لقتله. إن هذا هو معنى ولا تهدر دم أخيك". هذا هو المصدر التلمودى لحكم الملاحقة، وهو حكم يستند إلى توسيع نطاق مصطلح المسؤولية الاجتماعية لكل فرد والوصول بها إلى جعل التصرف فى هذه الحالة وجوبياً، وهذه المسؤولية تمثل دفاعاً قانونياً. فلا مسؤولية قانونية على من يقتل شخصاً يلاحق آخر إنقاذاً لمن يتعرض للملاحقة. وبمعنى آخر ففى هذه المرحلة المبكرة من معارضة اتفاقية أوسلو تم طرح حكم الملاحقة باعتباره من مصادر المطالبة بإجهاض تنفيذ الاتفاقية - حتى لو كان هذا قد جرى بشكل رمزى وغير مباشر - لأنه فى حالة الامتناع عن العمل على إجهاض الاتفاقية سيكون المهمل كأنه يرتكب مخالفة لتحريم صريح وارد فى التوراة، كتب عنه الحاخام موسى بن ميمون أن من يرتكبه كأنه أضاع عالماً كاملاً. وقد أشار السياق الموضوعى والبيدهى لهذا الكلام انطباعاً واضحاً بأن تنفيذ الاتفاقية، ولاسيما بإعطاء سلاح للشرطة العربية ينطوى على خلق حالة شرعية تماثل حالة الملاحقة. ومعنى هذا أنه يجب إنقاذ من يتعرض للملاحقة حتى لو كان ثمن ذلك حياة من يلاحقه. ولكن من الذى يقوم بالملاحقة؟ لقد امتنع رجال الدين عن التصريح باسم الشخص الذى تنطبق عليه فتواهم الشرعية فى بيانهم، ورفضوا توضيح ما إذا كانت تنطبق على الشرطة العربية فقط أم على من يعطونها السلاح أيضاً وهم رئيس الحكومة ووزرائها.

انشغل رجال الدين من وقت صدور هذه الفتوى حتى اغتيال رابين بمحاولة تفسير حكم الملاحقة وانعكاساته المحتملة على رئيس الوزراء. وقد كان طرح التساؤلات - ولو بشكل نظرى - بشأن مدى انطباق هذا الحكم على رئيس الحكومة ووزرائها، هو فى حد ذاته نتيجة للمزاعم الأمنية التى أثبتت ضد اتفاقية أوسلو. أما الزعم المعروف بشأن

انفراد اليهود بالحق في هذه الأرض وتحريم التفريط فيها وتسليمها لغير اليهود فلا يوجد ما يؤكد أنه كان الدافع لطرح التساؤلات بشأن شرعية أعمال العنف لمنع تنفيذ الاتفاقية. ولم يكن في استطاعة شيء - سوى طرح مشكلة تعريض حياة اليهود للخطر - أن يمهد للجدل الشرعي بشأن ما إذا كان يجوز، بل ويحبذ، اغتيال رئيس الوزراء، إذ أنه لو كانت حياة البعض معرضة للخطر، فإن هؤلاء البعض يتعرضون إذن للملاحقة، وإذا كانوا يتعرضون للملاحقة فمن البديهي أيضاً أن هناك من يلاحقهم.

وبدون الاحتياج لمثل هذه المصطلحات - أو بدون الاحتياج لها بشكل صريح على الأقل - قام شلومو جورين بالجمع بين الزعم الشكلي والزعم الموضوعي، وأفتى بوجود خطر على حياة البعض في هذه الحالة، مما يستوجب التوضيحية بالنفس بشكل سلبي لمنع التنفيذ، وذلك للتمييز عن الواجب الإيجابي الذي يقضى بوجود إنقاذ من يتعرض للملاحقة ولو كان ذلك بقتل من يلاحقه. وكان من بين ما قاله:

"علينا أن نعارض تلك المبادرة المجرمة التي تتمثل في الجلاء عن الخليل حتى لو كلفنا ذلك التوضيحية بأنفسنا، وعلينا أن نضحى بأنفسنا لمنع هذه المؤامرة الآثمة التي تسعى لتنفيذها الحكومة الإسرائيلية.. ويجب أن نبحث إمكانية تدمير الخليل لمنع تعرض اليهود للخطر، حيث تنطبق على هذا الوضع الشريعة التي تقضى بالتوضيحية بالنفس لدرة هذا الخطر".

كانت الاتهامات بتعرض حياة اليهود للخطر شرطاً مسبقاً لإمكانية نشأة وضع الملاحقة. فعدم وجود من يتعرض لحياته للخطر يعني عدم وجود من يتعرض للملاحقة، وبالتالي لن يكون هناك من يلاحقه، إذ أن حكم الملاحقة جاء أساساً لإنقاذ من يتعرض للملاحقة. وقد ساوى جورين في حديثه بين تدمير الخليل بإجلاء اليهود عنها وبين تعريض حياتهم للخطر، أي أنه وضع بذلك الأساس القياسي الذي يمكن أن يستند إليه حكم الملاحقة.

قامت مجموعة أخرى من رجال الدين باتخاذ خطوة أخرى بخلاف الخطوة التي اتخذها جورين، وذلك عندما أفتت بأن تسليم أجزاء من أرض إسرائيل يعرض حياة اليهود للخطر إلى حد السماح بتدنيس حرمة يوم السبت لمنع هذا الخطر. وورد في إعلان تحت عنوان "رأى التوراة يفتي به كبار رجال الدين بشأن تسليم مساحات من أرض إسرائيل لغير اليهود" أن هناك تحريم تام لتسليم تلك الأرض، لأن ذلك بمثابة تعريض لأرواح اليهود للخطر، وذلك استناداً إلى حكم محاصرة الأجانب لبلدات يهودية: "ففي البلدات الحدودية يجوز تدنيس حرمة يوم السبت لصد هجومهم حتى لو كانوا لم يفعلوا بعد شيئاً له قيمة". ووقع على الإعلان بعض كبار رجال الدين الذين يقبل الجمهور الديني القومي برأيهم، ومنهم موشيه تسفى نريا وشاؤول يسرائيلي من القدس وشار ياشوف هاكوهين حاخام حيفا ويعكوف آريئيل الحاخام الأكبر برامات جان ودوف ليئور حاخام كريات أربع ورئيس المدرسة الدينية العسكرية بالمدينة والحاخام اليعيزر ملاميد رئيس مدرسة هار براخا الدينية ورئيس مجلس حاخامات المستعمرات الكائنة بالضفة والقطاع والعديد من رجال الدين من بلدات أخرى. وفي هذه المرة أيضاً لم يرد ذكر لمن يتسبب في الخطر على حياة اليهود، بمعنى أنه لم يكن هناك أي تحديد إيجابي يسمح بتطبيق حكم الملاحقة على من تتسبب أفعاله في وجود خطر على حياة اليهود.

وقد جرت في وقت سابق خطوة ذات أهمية في تحديد رأي الشريعة، تتمثل في مقال تم نشره في صحيفة يومية بتوقيع الحاخام الإشكنازي في رامات جان يعكوف آريئيل. كان المقال قصيراً، وتم إعداده رداً على السؤال التالي: "هل صحيح أن الخطوات السياسية التي يتخذها رئيس الوزراء تجعل حكم الملاحقة ينطبق عليه؟" وبدأ آريئيل رده بالتعبير عن صدمته من مجرد طرح هذا السؤال، وأضاف: "أنا لا أوجه الاتهام للسائلين وحدهم، بل ولمن تسببوا في طرح هذا السؤال". وهكذا بدأت مفردات الخطاب التي تلقى على المقتول مسؤولية غير مباشرة عما حدث له في التطور قبل الاغتيال بعامين. وفي باقي رده كان آريئيل يرفض رفضاً تاماً تطبيق مفهوم الملاحقة على رابين، مبرراً رده بمجموعة من المبررات الشكلية، تستند بشكل أساسي إلى أن هذا التصرف (تطبيق حكم الملاحقة على رابين وقتله) لن يخدم الهدف. ولم يكن في المقال رفض أخلاقي لفكرة الاغتيال ذاتها. ولم يكن به أي إشارة إلى تحريم إراقة الدماء من خلال الوصايا العشر "لا تقتل". لم يكن به سوى مجموعة من المبررات الشكلية التي تدعو إلى استخدام وسائل تتسم بالعقلانية لتحقيق الهدف. وكان رفض الاغتيال ناجماً عن تقدير للموقف، بسبب عدم جدواه وعدم تحقيقه للهدف، وليس بسبب وازع أخلاقي وديني. صحيح أن رابين كان "ينطبق عليه حكم الملاحقة بشكل غير مباشر" على حد تعبير آريئيل، ولذلك - حسبما قال بوضوح - "فإن من ينطبق عليه الحكم بشكل غير مباشر لا يكون من الواجب قتله، ولكن هناك إجازة للاعتداء عليه للنجاة من شره". ولكنه أضاف قائلاً:

"في الحالة التي نحن بصددتها لن تؤدي مهاجمة الملاحقين لليهود بشكل غير مباشر إلى منع الخطر، على العكس، سوف تؤدي إلى تدمير الإطار الوحيد الذي يضمن الآن حماية شعب إسرائيل بعون الرب".

كانت فتوى الحاخام آريئيل ترتبط إذن بتقديره للموقف وبالاختبارات التكتيكية، فنظراً لأن هذه الوسيلة المحددة

لن تحقق الهدف، لا يجوز استخدامها. هل كان من الممكن أن يتوصل الحاخام إلى نتيجة عملية مختلفة لو كان تقديره للموقف مختلفاً عن ذلك؟ لا تتطوى رسالته على أى إشارة إلى ذلك، وبالتالي فإن حظر اغتيال رئيس الوزراء لم يكن حظراً تاماً، بل كان يرتبط بالظروف.

تبنى الحاخام شلومو أفينير حاخام مستعمرة بيت إيل ورئيس مدرسة عطران كوهانيم الدينية بالقدس توجهاً مخالفاً تماماً، قام فى إطاره بمناقشة مشكلات شرعية ترتبط بإقامة الهيكل وترتيبات الصلاة فيه بما فى ذلك تقريب القربان. وقد شهد الحاخام أفينير - أثناء محاكمة متهمه بالتآمر لاغتيال رابين - بأنه تلقى مئات الخطابات التى تطلب منه أن يفتى لمرسليها بشأن مدى انطباق حكم الملاحقة على رابين، وأنه رد عليها بالنفي. كما تحدث أفينير فى مناسبات عديدة - كتابة وشفاهة - ضد العنف والكراهية، بل ووصف من لا يرد بالسلب على هذا السؤال بشكل مطلق وغير مشروط بأنه يسعى لإراقة الدماء، واعتبر السائلين مدانين. وكتب أفينير فى مايو ١٩٩٤ يقول:

"من يقول إن حكم الملاحقة ينطبق على رئيس وزرائنا، ينطبق عليه ذلك الحكم أكثر من أى إنسان آخر، ومثل هذا الشخص هو الذى سيدمر شعب إسرائيل... كما ينطبق حكم الملاحقة على الحزب الذى يصف الآخر بأنه ينطبق عليه هذا الحكم".

وأوضح أفينير لمن طلبوا منه الفتوى أن "رابين أيضاً كان يريد مصلحة الشعب الإسرائيلى بما لا يقل عنا" فالقضايا السياسية يحوطها الغموض. ولا يمكن قتل إنسان على أساس الشك. وأضاف: "نحن لا نعرف أسرار القيادة الإلهية". وأورد أقوال بعض المستشرقين الذين أكدوا أن السلام سيؤدى فى النهاية إلى تحسن الوضع الأمنى، وهاجم المتطرفين قائلاً: "إن جعل النضال يتركز على الوضع الأمنى هو وهم". كما كتب يقول إن هؤلاء، الذين يريد البعض اعتبارهم ملاحقين لليهود، يقومون بأعمال طيبة، ولا سيما فى مجال الأمن القومى. وهكذا، فمن خلال وجهة نظر مبدئية ومن خلال تقدير للناحية الأمنية رفض هذا الحاخام مصطلح الملاحقة والنتيجة المستخلصة منه على المستوى الشخصى. ومع هذا فكونه تصدى للموضوع بتوسع نسبى، ومن خلال الرفض المطلق للرأى المذكور، وقوله بأن حكم الملاحقة ينطبق على من ينادوا بتطبيقه - بما يعنى أن الجمارا تقضى بضرورة منعهم من تنفيذ مؤامرتهم ولو بقتلهم - كل هذا كان من الممكن أن يوضح وزن هذه المشكلة فى حياة كثيرين من الجمهور الذى جاء أفينير من بينه.

قبل اغتيال رابين بثمانية أشهر أرسل رجال الدين - دوف ليئور ودانيئيل شيل واليعيزر ملاميد - خطاباً إلى نحو أربعين من رجال الفتوى - من بينهم من تولوا منصب الحاخام الأكبر ومن بينهم من كان حاخام مدينة - ليسألونهم: "ما هو حكم هذه الحكومة الشريرة ورئيسها"، سواء الحكم الناتج عن مسئوليتهم عن حوادث القتل التى ارتكبتها عرب أو عن مسئوليتهم عن حوادث القتل التى ستجرى مستقبلاً. وذكر الذين كتبوا الخطاب أن هذا السؤال "شديد الصعوبة" من وجهة النظر الشرعية. وقد لفت كاتبو الخطاب النظر إلى الشرائع التى تحدد حكم الملاحقة وحكم تسليم الأرض، وسألوا: "ما هو حكم ممثلى الشعب الذين يرتكبون مثل هذا العمل بحكم منصبهم". وكان تشككهم فى حكمهم راجعاً إلى الخوف من الفوضى، ولم يكن فى الخطاب أدنى شك فى أن رابين ووزراءه كأفراد يستحقون أن يُطبق عليهم ما أفتى به الحاخام موسى بن ميمون بقوله: "يجوز قتل من يفرط فى الأرض فى أى مكان، وحتى فى زماننا هذا الذى لا نقضى فيه بأحكام الإعدام". ويرر كاتبو الخطاب الحاجة الملحة إلى الفتوى بحكم الشريعة بأنها بسبب الواقع الذى بدأ يتشكل فعلياً، وقالوا:

"لن نسمح باستمرار إسكات هذا السؤال، الذى يصدر عن قلوب ملايين اليهود المتألمين فى الداخل والخارج، ومن بينهم من يبحثون هذه المسألة بجدية، وقد توجه إلينا بهذا السؤال بعض اليتامى والآباء الذين فقدوا أبناءهم الذين قتلهم المخربون، كما أن صوت دماء أشقائنا يستصرخنا من أعماق الأرض... وفى ظل الوضع الميدانى نخشى أن يتفاقم الموقف إلى حد أن تراود هذه الأسئلة الجميع، وتثير فى قلوب الكثيرين من المضارين مشاعر الانتقام، ويقوم كل شخص بعمل ما يراه أفضل، ولذلك فمن المحبذ أن نستبق الأمور بمناقشة هذا الأمر فى المعبد".

بهذه الطريقة تتدخل مشاعر الانتقام حتى بعد إعمال أحكام الشريعة التى تعتبر حكم الملاحقة وسيلة وقائية لمنع تعرض أحد الناس للملاحقة وبشرط ألا يكون من يلاحقه قد نفذ فيه مؤامرتة. أما إذا كان نفذها وقتله فلا ينطبق عليه حكم الملاحقة، نظراً لأنه لن يكون مصدراً لتهديد آخر، ويجب معاملته بالإجراءات الجنائية العادية. وليس هناك سوى استثناء واحد من هذه الشريعة، وهو حالة ما إذا أطلق سراحه سيكرر نفس العمل - بمعنى أن الشخص الذى يفترض فيه أنه فى المستقبل أيضاً سيفعل نفس الشيء مرة أخرى ينطبق عليه حكم الملاحقة والتفريط فى الأرض، وبناء عليه يكون قتله إجراء وقائياً. "إذا نفذ المفرط مؤامرتة وفرط فى الأرض، يبدو لى أنه لا يجوز قتله إلا إذا كان لغرض احترازي، وفى هذه الحالة يجب عقابه حتى لا يرتكب مزيداً من التفريط".

كانت هذه الأسئلة الصعبة فى رأى السائلين تحتاج لاستيضاحها فى المعبد. وبالتالي، كانت التعليمات ستصدر إلى الشعب من رجال الدين "عظماء الجيل، وأعيان الطائفة". وهكذا، تتخذ المفردات اليهودية الأرثوذكسية المتداولة مظهراً

جديداً هنا لم تتخذ مثله منذ قيام دولة إسرائيل. فهناك سؤال لرجال الدين بشأن ما إذا كان أتباعهم سيتركون رئيس الوزراء على قيد الحياة أم لا، استناداً إلى القانون الأعلى الملزم (١٦). ولم يسبق أبداً أن تم تجسيد محدودية سيادة الدولة لأسباب تتعلق بوجهة النظر الدينية بطريقة أوضح من هذه. فالقانون الأعلى لا يجرى توضيح تفسيره في المحكمة العليا، بل في المعبّد. والقانون الأعلى فوق قوانين الدولة، كما أن التوراة فوق الدولة نفسها، كما أن الخالق فوق البشر. وصلت هذه الأصولية الدينية إلى أقصى حدود التطرف الفوضوي الناجم عن النشاط الغيبي- الذي يسعى لقدوم المسيح المخلص- وهو ما تمثل في إخضاع الدولة وقوانينها وسلطاتها لفتاوى رجال الدين في المعبّد.

لم يرد المرسل إليهم على هذا الخطاب على حد علمنا. وتدل شهادة الراسلين بأن الموضوع يشغل بال الكثيرين على أن فكرة منع استمرار تنفيذ الاتفاقية عن طريق اغتيال رئيس الوزراء قد طرحت داخل أوساط الجمهور الخاضع لقيادتهم في العام السابق على الاغتيال. وكانت المفردات التي استخدمها رجال الدين الذين يبررون معارضتهم للاتفاقية، والتي تفيد بأن المعارضة ترجع لاعتقادهم أن تنفيذ الاتفاقية سوف يزيد من العمليات الإرهابية، هي التي أتاحت لهم بناء الشكل القانوني لحكم "الملاحقة" و"التفريط". ولم يكن هناك ما يمكن أن يبرر للقاتل جريمته سوى انطباق أحد الحكمين على رابين. وقد أدلى بجثا عامير قاتل رابين بتصريحات بهذا المعنى بالفعل قبل اغتيال رابين وبعده. وقد أوضح بعد عامين من الاغتيال - في خطاب أرسله لمعلمة فتاة معجبة به، كانت تزوره أثناء محاكمته وتبادل الرسائل معه بمعدل ثابت- أنه بهذا العمل منع وقوع نكبة، وقال:

"للأسف الشديد لم يكن هناك من اغتال هتلر وقت النكبة. من يدري، ربما لو تم اغتياله لما وقعت النكبة. من المؤكد أنه كان سيتعرض للسبب والسجن والتعذيب ولاسيما من اليهود، بسبب الضرر الذي كان سيلحقه بصورتهم. كما رأينا لم تكن المقارنة بين عملية السلام وبين أحداث النازي وليدة أفكار يجثا عامير. وقد تبلورت وجهة نظره هو الآخر أيضاً على ضوء الجو الفكري الذي كان سائداً في الدوائر الراديكالية الراضية للاتفاقية، التي تتوقع حدوث نكبة مماثلة لأحداث النازي عند حائط المبكى طالما يتعلق الأمر بتقديم تنازلات إسرائيلية مقابل السلام. وأثناء مظاهرات اليمين في القدس قال موشيه بايجلين زعيم حركة "زو أرتسينو- هذه بلدنا" (وهي حركة احتجاجية راديكالية كانت تدعو إلى الإخلال بالنظام في الدولة كوسيلة للضغط على الحكومة): "إن رابين هو اليهودي المتعاون الذي يضعنا في القطارات (المتجهة لمعسكرات الإبادة كما كان الحال في فترة النازي). وقد بررت حركة زو أرتسينو وجودها بالزعم بأن الحكومة بتصرفاتها الرعناء تقودنا للذبح كالخراف. وقبل ذلك بعام ونصف تساءل آريئيل شارون "ما الفارق بين مجلس إدارة الطائفة اليهودية في الشتات وبين الحكومة؟" ورد على السؤال بنفسه بقوله: "لقد كان اليهود هناك مجبرون على التعاون، أما هنا فالحكومة تفعل كل هذا عن طيب خاطر". وكما هو الحال بالنسبة للقاتل فقد كان هناك في اليمين من ظلوا يصفون حكومة رابين بأنها زمرة من "اليهود المتعاونين" حتى بعد اغتياله.

قد توضح لنا قراءة ما كتبه الكاتب موشيه شامير مدى عمق تحليل النكبة في الخطاب السياسي العلماني والديني على حد سواء. فقد كان الرئيس السادات هو الآخر- في نظر شامير- نازياً "ولد معلمه الأكبر أدولف هتلر في النمسا"، ومن هذا المنطلق فقد كان يعتبر خطة السلام التي طرحتها حكومة بيجين كارثة، ولم تكن معاهدة السلام مع مصر في نظره سوى استسلام لحاكم مصر النازي ولحليفه الرئيس الأمريكي. وكانت معاهدة السلام في رأيه تمهيداً لتدمير دولة إسرائيل. وإذا كان قد قال هذا الكلام عن اتفاقية السلام مع مصر فلا غرابة في أنه كان يقارن اتفاقية أوسلو بأحداث النازي، وكان يعتبر رئيس الوزراء رابين متعاوناً مع النازيين. وقد صرح شامير في حديث لمحطة إذاعة القناة السابعة بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٩٥ قبل الاغتيال بأسبوعين بما يلي:

"يقولون إننا لا يجب أن نقارن الأوضاع الحالية بفترة هتلر وبالفضائح التي ارتكبها النازيون في حق الشعب اليهودي، ولكن.. إذا كانت الخطة النازية لإبادة الشعب اليهودي تظهر من جديد كبرنامج عمل ألا يجب أن نحذر من هذا؟.. وإذا كان كل هذا يحدث بتعاون من جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير خارجيته ألا يجب أن ننتبه ونسمى هذه الظاهرة بالاسم الوحيد الملائم لها؟.. وأن نقول إن هناك نازيين عرب ومتعاونين يهود".

لم يكتف شامير بتحليله التاريخي، بل واستنتج منه نتائج سياسية، فقال: "سوف نفعل كل ما يمكننا لطرد المتعاونين مع النازيين ولتأسيس معسكر قومي كبير". قال شامير هذا الكلام في إذاعة القناة السابعة في أعقاب مظاهرة اليمين التي جرت في القدس والتي صوروا فيها رابين في صورة شخص يرتدي ثياب القوات الخاصة النازية. وقد تحفظ شامير على هذا بقوله: "إن رابين ليس ضابطاً نازياً، ولكنه يتعاون مع ضباط نازيين". كان النازيون في هذه المعادلة هم قيادات منظمة التحرير الفلسطينية، الذين يتآمرون لإبادة الشعب اليهودي. فقد كانت خطة النازيين التي تمثلت لشارون في معاهدة السلام مع مصر تتكرر للمرة الثالثة. وكانت عملية السلام مع الفلسطينيين مرفوضة تماماً، ليس لأنها تتطوى على تنازل عن السيطرة على جزء من الأرض، وإنما بزعم أنها تتطوى على تعاون مع النازيين لإبادة اليهود.

تحدث عوزي لنداو بأسلوب مماثل أثناء جلسة الكنيست بعد مدة من توقيع اتفاقية أوسلو. وكان يقارن قاعدة

"الأرض مقابل السلام" بمبدأ "بالعمل نتحرر" الذي كان منقوشاً على بوابة معسكر أوشفيتس، وهو من معسكرات الاعتقال النازية، كما كان يقارن الحكومة الإسرائيلية باليهود المتعاونين مع النازي، وقد عبر عن ذلك بقوله: "إن الحكومة تدعو إلى مبدأ الأرض مقابل السلام بدلاً من مبدأ بالعمل نتحرر". وقد عاد لنداو أثناء الجلسة التي جرت فيها مناقشة اتفاقية القاهرة إلى المقارنة بين مبدأ "الأرض مقابل السلام" وبين مبدأ "بالعمل نتحرر". واستخلص من هذه المقارنة النتائج المنتظرة من عملية السلام على النحو التالي:

من يريد أن يعرف كيف ذهبنا للذبح كالخراف بدون أن تدافع عنا القيادة، لا حاجة به لأن يذهب بعيداً، وعليه أن يرى كيفية تفكير وسلوك حكومة إسرائيل الحالية، وأن يرى التغيرات النفسية التي يمر بها قادتها. فهي حسنة النية مثل مجالس إدارة الطوائف اليهودية، ولكنها تقود الشعب الإسرائيلي للذبح كالخراف مثلهم.

لم يكن هناك أى قيمة لتشبيه حكومة رابين بالمتعاونين مع النازي في مقابل مقارنة رابين بالمارشال بيتان (١٧) التي كانت منتشرة بين آريئيل شارون ورحبعام زئيفى والياكيم هاعتسانى ومجموعة من صحفيي اليمين. وكان أبرز مثال على ذلك ما نشرته لجنة إجهاض الحكم الذاتى في كتيب عنوانه "بعض النصائح العملية للمتظاهر" جاء فيه ما يلي:

"هل تعتقد أن رابين كان رئيس أركان متميز؟... لقد كان المارشال بيتان بطل (Verdun) "فيردن" أكثر تميزاً منه. هل وصل رابين إلى الحكم بطريقة ديمقراطية وقانونية؟... كذلك فعل المارشال بيتان... ورغم هذا بعد تحرير فرنسا عام ١٩٤٥ تم تقديم المارشال بيتان للمحاكمة وحكم عليه بالإعدام (ولم يتم تخفيف الحكم سوى بسبب سنه الطاعن، وأنهى حياته أثناء تنفيذ الحكم). لماذا حوكم؟... لقد حوكم عن اتفاقية التعاون التي وقعها مع هتلر السياسى الإرهابى الذى عرض العالم للخطر. وكذلك عرفات الذى وقع رابين وبيريس اتفاقية تعاون معه هو إرهابى يتظاهر بأنه رجل سياسة. وإذا كان هناك فارق بين عرفات وبيتان فلن يكون هذا الفارق فى مصلحة رابين".

وفى مقال نشره شارون بتوقيعه أضاف إلى المقارنة بنظام فيشى الذى حوكت قياداته وحكم على بعضها بالإعدام، اتهم رابين بالمسؤولية عن تسليم يهود إلى المخربين وبالمسؤولية عن مصرعهم. وكتب شارون يتهم حكومة رابين بأنها "تتصرف كحكومة أجنبية، لا تضع مصالح اليهود نصب عينها". وقال إنها تكرر ما فعلته حكومة الانتداب البريطانى و"تتعاون مع سفاحى عرفات الذين تتكون منهم القوة ١٧"، وأنها من الناحية العملية "تسلم المستعمرين للعصابات الفلسطينية المسلحة". وأشار فى سخرية إلى أنه سبق تسليم يهود لأجانب فى الماضى، وأن التفريط وتسليم اليهود هما جزء من واقع اليسار الإسرائيلى. ووصف فى مقاله كيفية حدوث ذلك على النحو التالي:

"بعد الظهر يجتمع بالقدس ثمانية من أعضاء الكنيست عن أحزاب العمل وميريتس مع وزراء فى حكومة عرفات. ويبحثون كيف يمكن مواجهة سكان المستعمرات الذين يبنون مستعمراتهم ويقومون بالتوسع فيما حولها. وبالطبع فإن هذا تحريض على قتل هؤلاء اليهود، حتى لو كان يجري فى جو من الصداقة ومع تناول فنجان من القهوة. وهو تصرف خطير. يصل إلى حد الخيانة. وهذا أيضاً ليس جديداً عليهم. فقد كانوا دائماً يفعلون ذلك".

جمع عضو الكنيست رحبعام زئيفى بين تحليل النكبة وتوظيفها لخدمة الهدف وبين الموقف الأصولى الذى يستند إليه فى تحليله. حيث وصف "مسيرة السلام" بأنها رحلة "قطار الموت" وجعل المسئولة عنها "حكومة الكفر" ذات "القيادة الخائنة". ورغم هذا كان من الممكن فى اعتقاده أن يظل للدولة مستقبل حتى بعد انطلاق رحلة قطار الموت:

"ربما يحدث هذا لو فهمنا وثرنا وأسقطنا حكومة الاستسلام والهزيمة... سوف يحدث إذا أدركنا أن القطار ليس فى طريقه إلى معسكر عمل، وأن الدخان المتصاعد من مدخنته ناجم عن إحراق جثث اليهود. وإذا أرسلنا حكومة الكفر المسئولة عن ذلك إلى الجحيم".

وهكذا، فإن من يعتبر التنازلات الإقليمية كفرأ يصل إلى ذروة البلاغة فى حديثه بتشبيه الأوضاع الأمنية فى دولة إسرائيل بإبادة اليهود فى أحداث النازي. فماذا كان يقصد بكلامه عن الثورة وعن إسقاط حكومة الاستسلام التى ترسل اليهود إلى قطار الموت ليحترقوا وليتصاعد الدخان الناجم عن ذلك من مداخن القطار، وعن إرسال الحكومة إلى الجحيم؟... لم يصدر عن زئيفى أى تفسير لهذا.

يمكن للبلاغة السياسية أن تكون غامضة. وأحياناً يكون هذا سر تأثيرها. أما الفتوى الشرعية فلا يمكن أن تكون غامضة. فلن يكون لها تأثير إلا إذا كانت صريحة تؤدى إلى استنتاجات عملية. والهدف من المناقشات السياسية هو العمل على حشد دعم جماهيري. أما الهدف من المناقشات الشرعية فهو التوصل إلى معيار يؤدى إلى تحديد الواجبات الشرعية. فالهدف من المناقشات الشرعية هو أن تدفع الناس إلى التصرف. وكذلك الحال بالنسبة لمحاولة وصف حكومة رابين بأنها ذات صلة بظواهر تاريخية أخرى. فالصاق صفة معينة بها كان يكفى لتحقيق الهدف. ولكنه لا يكفى لاستيضاح رأى الشريعة. فاستيضاح رأى الشريعة يهدف إلى السؤال عن كيفية التصرف، حتى يمكن أداء الفروض بناء على رأيها. فأساس التدين والمدخل إلى التصرف السليم حسب الشريعة هو أن يكون واضحاً ومؤكداً

للمرء ما الذي يجب عليه عمله في عالمه. فالاستيضاح يؤدي إلى العمل، وإلا ما كان هناك معنى لمصطلح "الفريضة". وبناء عليه فهناك اختلاف بين الانشغال بحكم التفريط وحكم الملاحقة في الشريعة وبين الدعاية السياسية والتفريط المصاحب لها، نظراً لأن الدعاية السياسية والتفريط لا يؤديان بالضرورة إلى تصرف معين سوى القيام بالدعاية. أما المناقشات والمناظرات التي بدأت بمؤتمر رجال الدين اليهود الذي انعقد فور توقيع اتفاقية أوسلو فقد تطورت وتبلورت حتى دفعت القاتل إلى ارتكاب جريمته. ونظراً لعدم اكتفائهم بالمناقشات ذات الطابع التعبيري وباتخاذ موقف أصولي كما سبق أن حدث أثناء المناقشات حول كيفية منع الانسحاب من سيناء، ونظراً لمناقشتهم لأوضاع أمنية مترتبة على مواقف الشريعة، فقد كان في استطاعة رجال الدين الوصول إلى مناقشة مدى انطباق حكم التفريط والملاحقة على رابين. والحق أن هذه المناقشات لم تكن لأهداف بلاغية بحثية في البداية، إذ أن رجال الدين المذكورين كانوا يحظرون مبدئياً القيام بتسليم أى جزء من الأرض أو التفريط فيه، نظراً لأنهم كانوا يعتبرون ذلك مخالفاً لأحكام فرائض عديدة في التوراة. وبناء عليه، فحتى لو كان هناك حل مرض في مجال الأمن لما كان رجال الدين على استعداد لقبوله لأسباب مبدئية. غير أن تركيز المناقشات على المستوى الشخصي وتصوير المسألة على أنها تتعلق بالأمن الشخصي البحث، قد أدى إلى إعطاء القاتل الأساس الفكري الذي فرض عليه واجب القيام باغتيال رئيس الوزراء ووزير الدفاع. وقد برر القاتل جريمته بمبررات دينية، باستخدام مفردات خطاب تجعل الاغتيال فريضة... ويدعم كل ما نشر على لسان القاتل من كلام من الاعتقاد بأن نموذجاً محدداً من الشريعة كان ملهماً له وهو نموذج الكاهن بنحاس بن اليعيزر بن أهارون الذي قتل زمري بن سالو رئيس - بيت أب الشمعونيين - وتمكن بذلك من وقف الولاء الذي أسقط شهداء كثيرين من بني إسرائيل في الصحراء، وحظى بتأييد لمشروعية تصرفه بأثر رجعي من الرب (١٨). وقد كان القاتل يريد - كما فعل الكاهن بنحاس - أن يلغى ما بدا له أنه العقبة الرئيسية على طريق الشعب، و سواء كان يريد الحصول على فتوى شرعية تصرفه قبل القيام به أو كان قد أفتى لنفسه بناء على رأيه الشخصي، فقد كان يتوقع مثله أن يتلقى موافقة على تصرفه من المرجعيات الدينية بعد القيام به.

كان أنصار أرض إسرائيل الكاملة من المتدينين في العامين السابقين على اغتيال رابين من أعلى الناس صوتاً وأكثرهم تطرفاً في انتقادهم لسياسة الحكومة ولشخصية رئيس الوزراء. لم يكن كثير من الإسرائيليين يفهمون تفسير هذا الجدل الشرعي، ناهيك عن مصطلح "الجلد بسياط من النار" الذي قيل أثناءه - وهو عبارة عن طقوس لعن يتباهى من يقومون بأدائها بأن ملائكة العذاب ستقوم بعدها بجلد من تجرى ضده الطقوس بسياط من نار - (وهي طقوس تعد بمثابة دعوة لقتل من تجرى ضده). وبعد الاغتيال كان رد فعل الغالبية العلمانية هو توجيه الاتهام بشكل جماعي للجمهور الديني، ولم يكن هذا الاتهام مستنداً إلى أى أساس بالطبع وأثار غضباً شديداً ضد مروجيه. ولهذا السبب سعى بعض كبار المتحدثين في المعسكر الديني القومي إلى التوصل من أى قدر من المسؤولية غير المباشرة أو الأخلاقية أو التربوية عن حادث الاغتيال، مستغلين النقد العام الموجه ضدهم وتحقيقات الشرطة في الحادث لتوحيد صفوفهم، وعن طريق القيام بهجوم مضاد واستخدام مبررات جديدة لتزعج الشرعية عن النظام الحاكم في الدولة، ووصل بهم الأمر إلى حد مقارنة حكومة بيريس بالقسم العبري في النظام البلشفي الذي كان سيء السمعة بين اليهود (١٩).

عبر حنان بورات عضو الكنيست عن حركة إيميت، وهو أحد الذين وضعوا الأساس لاستئناف الاستيطان اليهودي في جوش عتسيون، ومن أكثر أنصار المستعمرات نشاطاً عن التيار الداخلي الراسخ في وعى الاتجاه الديني بعد اغتيال رابين. فقد أعرب بورات في مؤتمر عقدته الأحزاب الصهيونية الدينية لمحاسبة النفس في القدس بعد حادث الاغتيال - مثله في ذلك مثل باقي المتحدثين - عن تحفظه إزاء القاتل وما اقترفه، غير أنه كان لديه ما يضيفه، فقال:

"أود أن أرسم لكم صورة القاتل، هذا البائس اليائس الذي يشعر بالملاحقة مع أن حكمها ينطبق عليه، وذلك حتى تعرفوا كيف يمكن التعامل معه. وصدقوني أيها الأصدقاء عندما أقول لكم أن الجراءة تواتيني هنا لأقول إنني التقيت برابين عشرات المرات، وكنت أشعر بالتقدير له كرجل سياسة وكإنسان ذو مبادئ. ومع ذلك، عندما تمر على ليال طويلة بلا نوم، أمام قبر أمنا راحيل أو في بيت لحم، وأنا أعلم أن تسليم هذه المدينة لغير اليهود وشيك، وأسمع صوت أمنا راحيل في قبرها تبكي أبناءها الذين ضاعوا، وأسمع نداء الرب يقول: "وعاد الأبناء إلى حدودهم" (٢٠) كنت أدرك أن من يحرك يده لإزالة مستعمرات يهودية لا يحركها ضد حنان بورات أو الحاخام دروكمان، بل ضد كلمة الرب الذي ينادى قائلاً: "وعاد الأبناء إلى حدودهم". وكنت أفهم عندئذ مدى الأزمة النفسية الصارخة التي تواجهها النفس التي تصيح: ماذا تفعلون؟ ماذا تفعلون؟".

بهذه الطريقة تبلورت مسؤولية غير مباشرة فريدة من نوعها، وهي مسؤولية القتل عن مقتله. يواصل بورات الخط الذي بدأه الحاخام يعقوف آريئيل في رده العلني - الذي سبقت الإشارة إليه - على سؤال بشأن مدى انطباق حكم الملاحقة على رابين. كما يواصل نفس الأسلوب في التحفظ على القاتل. ففي موضع لاحق من حديثه يقول بورات إن من يعتقد أن في استطاعته بهذه الطريقة أن ينقذ الأرض، وأن في استطاعته بهذه الطريقة أن ينقذ الشعب ليس

سوى "أحمق آثم". ويرر ذلك بأسلوب مماثل لأسلوب آريئيل بقوله: "يبدو لي أنه يحقق عكس ما كان يسعى إليه تماماً بهذه الطريقة". وفضلاً عن ذلك فإن تصوير عملية السلام على أنها تحرك ضد كلمة الرب، وسد للأذن عن سماع بكاء أمنا راحيل يسمح بإبداء التعاطف مع "هذا البائس اليائس الذي يشعر بالملاحقة مع أن حكمها ينطبق عليه". فتصرفه مرفوض لأنه أحمق آثم، ولكن من الممكن أن نفهم دوافع القاتل وأن ننظر إليه على أنه إنسان بائس يائس.

وقد كتب موشيه بايجلين زعيم حركة زو أرتسينو- التي قامت بمظاهرات غير قانونية وأغلقت محاور المرور ووجهت اتهامات لرابين- كلمات مشابهة بعد الاغتيال بثلاث سنوات. وقال إن عامير ليس سوى مختل نفسياً له ابتسامة خلابية، أما المسؤولية عن الاغتيال فتقع على رابين نفسه. وفضلاً عن ذلك فإن جهاز الأمن العام قد حاول على حد قوله تصوير الحادث في صورة مستفزة وفشل. وكتب بايجلين يقول: "لم يكن رابين ديموقراطياً. ولم يكن يرى في معارضيه سوى عنصر إزعاج. وكان يتصرف كديكتاتور"، ومنع الجمهور من التعبير عن معارضته بالعصيان المدني غير المصحوب بالعنف. وبهذه الطريقة تم كبت ضغوط الجمهور، وكانت النتيجة الحتمية حسب قول بايجلين، ظهور شخص يأتي من ركن مظلم في أقصى أطراف المعسكر لاغتياله.

ولا تتجلى خطورة هذا الكلام- على صعيد الماضي- في التقليل من شأن الاغتيال ومغزاه، بل تتجلى على صعيد المستقبل في إضفاء الشرعية، بناء على هذا الحادث، على العنف السياسى الناتج عن أسباب أيديولوجية، الذي يسمح بتصوير الضحية على أنه المسئول الأول عما حدث له، بما يعفى القاتل والمحرضين من المسؤولية ولو بشكل جزئي. ورغم كل ذلك فبخلاف الحذقة التي انطوى عليها كلام بايجلين، هناك أهمية للتوجه الذي يعتبر الاغتيال نتيجة حتمية للظروف والملابسات التي كانت سائدة في إسرائيل في العامين السابقين على ارتكاب الجريمة. فقد كانت الخلفية لاغتيال رابين تتضمن العناصر التالية: الاعتراض على شرعية الحكومة وسياساتها ومدى سريان ما تتخذه من إجراءات، وحملة التحريض الشخصية ضد رئيس الوزراء، والتحول من النقد الموضوعى إلى التحريض وبالتالي إلى إضفاء شرعية على استخدام العنف على الأقل بشكل ضمني، وقبل كل ذلك انشغال رجال الدين وأتباعهم بحكم الملاحقة وحكم التفريط. وكان نجاح القاتل في ارتكاب الحادث من قبيل الصدفة. أما محاولة اغتيال رئيس الوزراء نفسها فلم تكن صدفة.

إن "صوت بكاء راحيل أمنا" لا علاقة له على الإطلاق بالاعتبارات الأمنية ولا بالرؤية الموضوعية المطلوبة لتحديد سياسة الدولة ورسم حدودها. وقد كان هذا الصوت يتصاعد من داخل أغوار النفس، مستنداً إلى بنية أساسية من الرموز والأساطير الدينية القومية، ومن تسمع أذنه هذا الصوت لا يمكن أن يجد عنصراً آخر له وزن مماثل لوزنه. فيكون واقفاً وجهاً لوجه أمام الرب (المطلق، الخالد، المقدس). وتكون أرض إسرائيل الكاملة بالنسبة له جزءاً جوهرياً من الدين وليس مجرد بديل سياسى مفضل. فالأمر هنا لا يتعلق بالاعتبارات العقلانية بل بالاستجابة لأمر من السماء. وهذا هو الوقود الثورى الذى ينطوى عليه تسييس الدين في حركة أرض إسرائيل الكاملة. وكان ما أشعل النيران هو استخدام مفردات بلاغية ذات طابع موضوعى حتى عند تبرير الفتاوى الدينية التى تشجب سياسة السلام التى انتهجها رابين باستخدام مزاعم تبرز وجود حالة الملاحقة، والخلاصة أن القاتل يجتال عامير لم يكن يسمع صوت بكاء أمنا راحيل فحسب، بل كان يسمع معه صوت الهتاف الحماسى المدوي: "بالدم والنار سنطرد رابين...!!".

الهوامش :

١ - فلاديمير زئيف جابوتنيسكي: قائد الاتجاه التصحيحي في الحركة الصهيونية. ولد في روسيا عام ١٨٨٠ لأسرة من الطبقة المتوسطة. لم يكن يبدى اهتماماً بالديانة اليهودية في شبابه، غير أنه بعد وقوع حادث شعر فيه باضطهاد اليهود أصبح من غلاة المتعصبين. يعد من أهم مؤسسى الصندوق التأسيسى والفيلق اليهودي. أسس منظمة بيتار والاتحاد العالمى للتصحيحيين، كما أسس الاتحاد القومى للعمال لينافس به الاتحاد العام للعمال (الهستدروت). عارض مشروع تقسيم فلسطين وعارض السياسة البريطانية بشأن الهجرة اليهودية لفلسطين لأنه اعتبرها غير كافية، وشجع الهجرة السرية غير الشرعية بوسائل مماثلة لوسائل التهريب. قاد منظمة الإرجون الإرهابية، ووجهها في ظل قيادته إلى إلقاء القنابل على المدنيين العرب، وذلك لخلق ما أسماه بالواقع الجديد عن طريق إرغام العرب على ترك أراضيهم.

٢ - جاحال: اختصار لجملة تعنى تكتل "حيروت" و"الليبراليين" وهو اندماج تم بين هذين الحزبين عام ١٩٦٥، اتفق الحزبان بموجبه على تشكيل قيادة مشتركة وخوض انتخابات الكنيست بقائمة مشتركة. وقد حصلت القائمة المشتركة على ٢٦ مقعداً من مقاعد الكنيست البالغ عددها ١٢٠ مقعداً في انتخابات عام ١٩٦٥.

٣ - يستخدم الساسة الإسرائيليون تعبير الانسحاب في الأرض بدلاً من الانسحاب من الأرض بهدف تفريغ الانسحاب من مضمونه.

- ٤ - يهودا والسامرة: اسم يطلقه اليمين والأحزاب الدينية وبعض أحزاب اليسار في إسرائيل على الضفة الغربية المحتلة، بهدف إضفاء صبغة تاريخية ترتبط بالتاريخ اليهودي القديم عليها في محاولة لإضفاء نوع من الشرعية على الاحتلال. وقد انتشر استخدام هذا الاسم بعد حرب ١٩٦٧، بعد أن اندثر قبلها، مما يوضح أن الظروف السياسية المواتية هي التي تدفع بالأيديولوجيات المتطرفة إلى الظهور.
- ٥ - إيسار هرثيل: عضو كنيسة كان من المجموعة البرلمانية لحزب رافى وقام معه مجموعة صغيرة من أنصار بن جوريون بالانضمام إلى الليكود في النهاية.
- ٦ - المركز الحر (هامركاز هاحوفشى): حزب سياسى يمينى نشأ في إسرائيل عام ١٩٦٧ نتيجة لانشقاق عضو الكنيسة شموئيل تامير وآخرين من أعضاء المجموعة البرلمانية لحركة حيروت عن الحركة. وترأس الحزب شموئيل تامير. وقد انضم الحزب في عام ١٩٧٣ إلى الحزب الليبرالى وحيروت لتكوين الليكود.
- ٧ - وردت هذه العبارة في بيان نشرته اللجنة المستقلة لمنع الانسحاب في عام ١٩٧١ في مجلة "زوت هاآرتس".
- ٨ - نشر المقال المذكور في مجلة "زوت هاآرتس" عام ١٩٧١.
- ٩ - يصف الإسرائيليون بكافة اتجاهاتهم السياسية أى انسحاب من أى أرض احتلتها إسرائيل بأنه تنازل إقليمي، وذلك كنوع من المساومة السياسية حتى يتمكنوا من مطالبة الطرف الذى سيتلقى هذا "التنازل" بتقديم تنازل مماثل، قد يتمثل في تنازله عن جزء من أرضه التى يستوجب القانون الدولى انسحاب إسرائيل منها، أو عن بعض رموز السيادة على هذه الأرض. وقد حقق هذا الأسلوب نجاحاً تاماً مع العرب في كافة المفاوضات السياسية التى جرت بين الطرفين.
- ١٠ - كانت الصحيفة تعنى بالطبع المفهوم الإيجابي لكلمة الاستعمار الذى يرتبط بالإعمار، بينما كان الواقع يؤكد أن ما تدعو إليه الصحيفة هو المفهوم السلبي أيضاً وهو استمرار الاستيلاء على الأراضى المحتلة بالقوة، وتوطين مواطنين يهود فيها ومحاولة تفرغها من سكانها الفلسطينيين أصحاب الأرض.
- ١١ - ورد هذا في بيان الحكومة الذى عرضت فيه سياستها على الكنيسة بتاريخ ٥ / ٨ / ١٩٨١ .
- ١٢ - إذاعة القناة السابعة: موقعها على الإنترنت www.a7.org.il . مؤسسها ورئيس تحريرها الحاخام زلمان باروخ ملاميد . وتابع له أيضاً موقع (www.lnn.co.il) وهو الشبكة الإخبارية الخاصة بالموقع والتى تنقل عن المراسلين الخارجيين للموقع من داخل إسرائيل وخارجها. والموقع بالإضافة إلى المجال المتشدد، ممن يمثلون سكان مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة ويتميز الموقع بالعداء الشديد للعرب وقد تبين ذلك لأن غالبية من يدخلون على الموقع من الطوائف الدينية المتشددة المعادية للعرب. وهناك على صفحة الموقع جزء خاص بعرض الفتاوى والآراء الدينية. والموقع له صفحة باللغة الإنجليزية لكنها تختلف تماماً عن الصفحة العبرية. الإخبارى اليومى ينشر على صفحته آراء كتاب يتميزون بالتوجه الدينى
- ١٣ - يصف الإسرائيليون الفلسطينين الذين يقاتلون من أجل الحرية بأنهم مخربين، ويأتى هذا الوصف كجزء من عملية تضليل واسعة النطاق انتشرت في الإعلام الإسرائيلي، وهو في معظمه إعلام مجند وموجه، ويتم في إطارها استخدام مفردات لغوية معينة لوصف حالة لا تنطبق عليها هذه المفردات لتعطى تأثيراً معيناً على المتلقى يخدم الدعاية الإسرائيلية مثل استخدام كلمة مخرب لوصف المقاتل من أجل الحرية، واستخدام تعبير إرهاب لوصف ما يعتبره القانون الدولى مقاومة مشروعة للاحتلال، واستخدام تعبير أراضى محررة لوصف الأراضى الفلسطينية المحتلة. وقد أتى هذا الأسلوب بأثره على المستوى الدولى، لدرجة أن استطلاع للرأى أجرى مؤخراً في بريطانيا أوضح أن نحو ٧٠% من البريطانيين يظنون أن الفلسطينيين يحتلون أراض إسرائيليه وليس العكس.
- ١٤ - المعسكر القومى: وصف يطلقه اليمين الإسرائيلى على نفسه، وينطوى على إدانة ضمنية لليسار باعتباره معسكر غير قومى.
- ١٥ - يتجاهل الكاتب في هذا الصدد المظاهرات التى نظمها دوائر اليمين في إسرائيل والتى وصلت إلى حد هتاف عشرات الآلاف من المتظاهرين قائلين "رابين خائن". وهو ما يعد في حد ذاته تحريضاً على قتله.
- ١٦ - المقصود بالقانون الأعلى الملزم قانون السماء.
- ١٧ - مارشال فرنسي، كان بطلا في الحرب العالمية الأولى، ثم تحول لتوقيع اتفاقية الاستسلام لهتلر في الحرب العالمية الثانية مما تسبب في وصفه من قبل المقاومين بالخائن.
- ١٨ - العدد ٢٥ : ٦ - ١٥ .
- ١٩ - وردت هذه المقارنة في مجلة لجنة رجال الدين اليهودى بالضفة وغزة التى تصدر باسم "جليون ربانى يشاع" فى بيان نشرته اللجنة عام ١٩٩٦ .
- ٢٠ - أرميا ٣١ : ١٤ - ١٥ .

♦ دراسات ♦



إيهود باراك ومحاربة الأشباح الفصل الثامن عشر: الخروج من لبنان

تأليف: ران أدليست

بدأت في إيلات المحادثات مع الفلسطينيين ومعها باتت الضرورة ملحة لاتخاذ قرارات. وقد جاءت جولة المحادثات الثالثة في إيلات، بحضور دينيس روس، لتكشف لباراك أن الموعد المستهدف للتوصل إلى اتفاق الإطار في ١٢ مايو قد اقترب، وما تزال المحادثات متعثرة، فأخذ يبحث عن وسيلة لتحريكها. قال باراك: "ليست هناك مواعيد مقدسة". فقد كان الموضوع الأكثر إلحاحاً يتمثل في حقيقة أنه خلال شهر، وطبقاً لاتفاقات أوسلو، من المقرر أن تبدأ إسرائيل التحرك ضمن المرحلة الثالثة لإعادة الانتشار. وكما ورد في اتفاقات واي: "جميع أراضي الضفة والقطاع، ماعدا المناطق العسكرية، ومناطق الاستيطان والقدس". غير أن محادثات اتفاق الإطار ما زالت تحبوا، وأوضح محمد دحلان أنه بدون لقاء بين باراك وعرفات، لن تتحرك العملية. أما روس الذي يتقل بين باراك وعرفات فهو أكثر تشاؤماً ويقول إنه بدون قمة، بين عرفات وباراك وكلينتون، سيبقى كل شيء محلك سر.

قال عوديد عيرن لباراك: "حتى الآن هناك مشكلات، ولكن النتيجة النهائية هي أن دولة فلسطينية ستقوم". عيرن قال ذلك استناداً إلى ما تم الاتفاق عليه في ختام مباحثات إيلات: ضرورة مواصلة التفاوض. هذا الاتفاق الذي تم، لأنه لأول مرة يعرض عيرن خريطة توضيحية لحدود ثلاث كتل استيطانية إسرائيلية - صحيح بدون تماسك جغرافي، لكن هناك عشرات المستوطنات الموجودة في الأرض الفلسطينية، بما في ذلك خريطة لأرض أخرى - تنتشر حول الكتل الاستيطانية التي ستصبح تحت سيادة الدولة الفلسطينية في المستقبل. نظر المفاوضون الفلسطينيون على الخرائط ورفضوها على الفور، لكن نسمة الاستقلال هبت على أنوفهم، فأعربوا عن استعدادهم لمواصلة النقاش. واتفق باراك وعرفات على أن تستمر المباحثات بمستوى أعلى، أي - وزير يمثل الحكومة وليس سفير يعمل في وزارة الخارجية، مع كل الاحترام لعوديد عيرن.

في هذه الأثناء عمل يوسى جنوسر عبر قناة سرية لإتمام لقاء بين عرفات وباراك، إلى أن تم اللقاء بينهما في منزل أبو مازن في رام الله، وجرت بينهما مباحثات على مدى ما يقرب من ساعتين حول جميع القضايا العالقة، واتفق الاثنان على مواصلة المباحثات في ستوكهولم. وتطرق الحديث بينهما ليشمل أبوديس وإطلاق سراح السجناء واتفاقات الإطار والمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار. بما في ذلك شكوى عرفات من تباطؤ وزارة المالية الإسرائيلية في تحويل حصة السلطة الفلسطينية من رسوم ضريبة المبيعات التي تصل إلى ١٠٠ مليون شيكل. ثم عاد عرفات للسؤال عن مشكلة أبوديس، فأوضح له باراك بأن لديه بعض المعوقات الداخلية.

ورد عرفات: "وأنا أيضاً عندى مشكلات داخلية". فقال باراك: "لن تكون هناك فائدة من وقف المباحثات حول اتفاقات الإطار بسبب ذلك، لأن هذا الأمر سيتحدد على ضوءه كل شيء في المستقبل".

وغداة لقاء باراك - عرفات وصل إلى رام الله فؤاد بن اليعازر ليوضح لعرفات أن الحصة الفلسطينية من الضريبة لا تتعدى ٢٠ أو ٣٠ مليون. وتحدث بن اليعازر عن مشكلات باراك مع الائتلاف الحاكم وعن ضرورة اتخاذ عرفات لبعض

الخطوات من جانبه، مثل اعتقال المطلوبين، وأشار عرفات إلى أنه سيفعل ما في وسعه. ولإحراز بعض التقدم، قرر باراك إرسال شلومو بن عامى وجلعاد شير إلى ستوكهولم، لمواصلة محادثات اتفاق الإطار الممهدة للاتفاق الدائم.

قال باراك موضحاً: "نظراً للحساسية القوية داخل إسرائيل تجاه هذا الموضوع، رأيت ألا تُشكلوا فريقاً رسمياً عند السفر، لأن كل شيء يتسرب وسيفهمون ما يحدث. فشلومو وجلعاد شير سيبدأان نقاشاً غير رسمي". كان باراك يُعد بن عامى ليوصل ما قام به ديفيد ليفى الذى أدى دوره بوضع ملامح العملية السياسية. فى البداية عرض باراك على بن عامى خريطة تتضمن وادى نهر الأردن. لم يكن بن عامى خبيراً لينظر إلى الخريطة فيستوعب كل مكوناتها، أوضح له باراك أن الخريطة تحتفظ لإسرائيل بثلاث أراضٍ تقريباً، أى سيكون للفلسطينيين ٦٦٪. وتضمنت الخريطة تواصلاً جغرافياً فى الأراضى المقترحة.

عندما وصل بن عامى وشير إلى دار ضيافة رئيس الحكومة السويدية وضعوا على المنضدة، أمام أعين أبو علاء وحسن عصفور، خريطة. تضمنت الخريطة سبعة تكتلات استيطانية: جوش عتسيون، معاليه أدوميم، جيفعات زئيف، جوش أريئيل كيدوميم، جوش زهاف حشمونائيم، والككتين الصغيرتين: حينانيت شاكيد، وماعون كرميل، وقطاع أمانى فى وادى نهر الأردن.

❖ وكان رد الفلسطينيين: ما هذا؟

– صحيح أن هناك ما يمكن التحدث بشأنه، ولكن أتضح أنه من غير المجدى اتخاذ قرار بشأن ثلاثة تجمعات دون الرجوع إلى أصحاب الشأن. وفيما يتعلق بمشكلة اللاجئين، تم وضع خطة لحلها تعتمد على إبقاءهم موزعين بين سوريا ولبنان والأردن، والتوصل إلى اتفاقات لاستيعاب بعضهم فى دول أخرى، منها إسرائيل (فى إطار سياسة جمع شمل العائلات). وقد سمح باراك لبن عامى بالحديث عن استيعاب عشرين ألف لاجئ فى إسرائيل على مدى عشرين عاماً - بعبارة عامة فحسب، تمهد لفهم ما يريده الطرف الآخر.

وكان الرد الفورى لأبى علاء: "ليس هذا بالعدد المناسب". لكنه لم يقترح أعداداً من ناحيته. إما لأنه أراد عدداً أكبر، أو لأنه أراد إعلاناً عاماً بحق جميع اللاجئين.

وكما هو متوقع تسربت تفاصيل المحادثات.

أوضح ديفيد ليفى وشيرنيسكى ويتسحاق ليفى المعنيون بخطة عمل وطنية تطرحها المعارضة، لباراك، كل على حدة، أن أى نقاش لموضوع القدس دون مشاركتهم سيؤدى إلى حل الائتلاف فوراً. وبسبب هذا النقاش، ولثقة باراك فى قدرة بن عامى على التوصل إلى تسوية مبدئية مع الفلسطينيين، على خلفية الحوار الذى أجراه معه حول موضوع القدس. قرر باراك ألا يجازف بالعملية السلمية، ومنعه من مناقشة مسألة القدس.

وحتى لا ينسف الصفقة برمتها، كان على باراك أن يُسلم للفلسطينيين عزرية، والرام، وأبوديس، مع ربط سواحة بأبى ديس، حتى ينشأ تواصل جغرافى يجعل الفلسطينيين يشعرون بالأمن الذى يسمح لهم بالاستمرار فى بحث اتفاقات الإطار بعقل مُفتح. ودعا باراك، إيلى يشأى وسأله كيف ستقترح شاس على تسليم هذه القرى - فى الوقت الذى بدأ فيه تطبيق اتفاق الإصلاحات فى الشبكة التعليمية التابعة لشاس وتحويل الأموال المتفق عليها. تلاعب يشأى ولم يُعطِ ردّاً شافياً.

وكما حدث له مرات عديدة من قبل، اتضح لباراك أنه يفتقد الأغلبية فى الحكومة والكنيست، وجددت مصادر فى شاس موقفها بأن "الحاخام لم يلتزم بأى شيء نهائياً فى موضوع أبوديس".

توجه داني ياتوم إلى حاخامات المفدال، مردخاي إلياهو وأبرهام شبيرا، فى محاولة لإقناعهم بضرورة وإمكانية التنازل عن أبى ديس. وانضم لهذه المقابلة الحاخام حاييم دوركمان. إنهم ثلاثة من أشد الحاخامات تمسكاً بمفهوم أرض إسرائيل الكاملة وهى نفس الفكرة التى ساقها إليهم ياتوم مع بعض التغيير. قال لهم ياتوم: "التنازل عن أبى ديس" يعود لنتانياهو. فقد نقل نتانياهو هذه القرى من المنطقة c إلى المنطقة b، بينما كان واضحاً أنها ستنتقل فى التسوية النهائية إلى المنطقة a وإلى السيادة الفلسطينية. فقال له شبيرا: "ومن أجل هذا أسقطنا نتانياهو، وسنسقطكم".

وبحسبة بسيطة يعتقد باراك أنه ربما ينجح فى تمرير عملية تسليم القرى الثلاث حتى بدون شاس، بشرط أن يمتنع جميع أعضائها عن التصويت بينما يؤيدها أعضاء "يهود هاتوراه" الأربعة.

اتصل باراك بيوسى بيلين. كانت الساعة الثالثة بعد منتصف الليل. لم يبادر بالاعتذار لاتصاله فى وقت متأخر. أراد فقط أن يعرف رأى بيلين فى التحدث مع حاخامات "يهود هاتوراه".

ووافق بيلين. وفى اليوم التالى أعلن كبار الحاخامات الثلاث رأيهم بمعارضة تسليم أى أراضٍ فى منطقة القدس. إنهم يتحدثون "باسم الرب"، والمشكلة فى هذه الحالة أن الرب سيصبح ضد حكومة إسرائيل. كما أن تسليم القرى سيؤدى أيضاً، لا سمح الله، إلى الاستمرار فى المسيرة التى ستجعل الدولة كلها علمانية. ويدرك التكتل الدينى ما الذى يعنيه ذلك فيعمل على نسف تسليم القرى للفلسطينيين.

دينيس روس الذي يتحرك كالمكوك بين باراك وعرفات، لم يفهم عمق ما تعنيه مواقف التكتل الديني، لكنه يعلم أنه بدون تسليم هذه القرى وبدون قمة بين باراك وكلينتون وعرفات، فإن الصفقة لن تتم. وباراك الذي يحتاج إلى فترة زمنية يمكنه فيها إدارة الانسحاب من لبنان، يعتقد أن فكرة القمة جيدة، ومن الأفضل البدء في التحضير لها. ويدرك أيضاً أنه بدون تسليم القرى لن يتم إحراز أى تقدم، لذا فهو يواصل جهده لجمع أغلبية برلمانية مع بدء الفصل التشريعي الصيفي للكنيست.

سبق ذلك لقاءه بوزراء شاس في محاولة لفهم ما يحول بينهم وبين تأييد تسليم القرى. وبشكل متواز فإنه يعمل على إيجاد خطوط عامة لاتفاق إطار سعياً للتسوية النهائية. وهذا هو لب الموضوع، فقد ناضل ومازال يناضل من أجل اليوم الذي يتمكن فيه من طرح أفكاره على مائدة النقاش.

كان ساندو برجر، مستشار الأمن القومي الأمريكي، قد وصل في زيارة تستهدف محاولة التغلب على عراقيل مفاوضات التوصل إلى اتفاقات إطار، وبلورة تصور أمريكي للتسوية النهائية. وكانت الوثيقة الوحيدة المشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين المعنية بذلك، هي تفاهمات بيلين - أبو مازن. فقد توصل الاثنان إلى مسودة تصور مشتركة للقضايا محل الخلاف. وتتسق هذه الوثيقة مع التصورات التي أرادها برجر والإدارة الأمريكية.

وأجرى برجر مفاوضات مع كل الأطراف. وكان تقديره أن هناك ما يمكن التحدث بشأنه على خلفية تفاهمات بيلين - أبو مازن، وأبلغ ذلك لباراك. بينما أفاد باراك بعدم إمكان التحدث حول معاهدة سلام تتضمن انسحاباً كاملاً وما شابه من مفاهيم، دون أن تكون هناك اتفاقية مع الفلسطينيين تضع حداً نهائياً للصراع. وفي محاولة لإقناع برجر، تم إطلاعه على اعتراضات استخبارية بشأن نوايا عرفات، ووعده بعرض هذه التفاصيل على الرئيس الأمريكي. ولم يعتمد باراك على تفسيرات برجر، وبعد سلسلة من المحادثات التليفونية أقنع كلينتون بعدم جدوى عقد قمة على خلفية ما ورد في وثيقة بيلين - أبو مازن، وتقديم تنازلات إسرائيلية بعيدة المدى قبل أن تتأكد فرص التوصل إلى وضع حد للصراع، على ألا يعلن عن ذلك طرف دون الآخر. على أن يوافق كلينتون الرأي أولاً، وأن يكون هو نفسه مستعداً للانسحاب من لبنان. وبعدها تكون القمة، وبعدها - إما نحلق وإما نسقط.

تفكيك الحزام الأمني:

لم يكن رجله لشئون الانسحاب من لبنان هو موفاز رئيس الأركان العامة، الذي يُطلق ثرواته الراهضة، بل اللواء عوزي ديان، الذي دُفع به إلى منصب رئيس مجلس الأمن القومي وإلى قلب القيادة.

هناك ثلاثة بدائل مطروحة: إخلاء باتفاق، إخلاء تدريجي يستغرق ما يقرب من شهر، إخلاء خاطف، في غضون بضعة أيام، مع احتمال أن يكون تحت النيران، أو إخلاء طارئ خلال عدة ساعات.

بدأ الجيش الإسرائيلي تفكيك مواقع في جنوب لبنان. وأبقى باراك إحدى عينيه مفتوحة طوال الوقت باتجاه سوريا. وكانت المعلومات التي تفيد بإصابة الأسد بسكتة دماغية لا تبشر بإحكام مراقبة الوضع من جانب سوريا في حالة نشوب أزمة. وباراك يحبس أنفاسه، فبعد ١٨ سنة وخمسة رؤساء حكومات، فهو يوشك على ما لم يجروا على فعله أحد من قبله: الخروج من لبنان.

وكلما تزايدت المؤشرات بأنه يمكن أن يؤجل الأمر بالانسحاب من اليوم إلى غداً، تتزايد المخاوف، لكن باراك كانت تملؤه الثقة بنفسه: وكان يقول "ستكون هناك تشنجات، ولكن ستستقر الأمور بعد ذلك".

وكانت التشنجات متوقعة في أعقاب أى رد فعل محتمل لحزب الله أو جيش لبنان الجنوبي. وكانت الاستخبارات العسكرية (أمان) قد وضعت على مكتب باراك تقديراتها لأشد العناصر صلابة في هذه القضية: فحزب الله يتمتع بقدر من الاستقلالية، ويمتلك صواريخ كاتيوشا شديدة الدقة يصل مداها إلى ٢٢ كيلومتر، وهو ما يعنى أن ١٥٠ ألف من مواطني دولة إسرائيل موجودون في مرمى هذه الصواريخ، وقد حصلت مؤخراً مليشيات حزب الله على صواريخ كاتيوشا يصل مداها إلى حوالي ٤٠ كيلومتر، وهي غير دقيقة، ولكن بمقدورها أن تهزم مدينة وتطال ٧٥٠ ألف من مواطني إسرائيل، هذا بخلاف الحديث عن المدافع ١٢٠ ملمتر. ويُفضل باراك في هذه الحالة الاعتماد على توجيه تحذيرات للأطراف المعنية، وهو أكدته بتحذيره في رسالة حادة وواضحة لسوريا عن طريق الرئيس الفرنسي.

حاول حزب الله احتلال موقع تابع للجيش الإسرائيلي، ولكن رُدَّ على أعقابهِ. وفي غضون ذلك لم يكن هناك مبرر للإغارة على بيروت وعلى معسكرات الجيش السوري. فقد كان تقدير باراك أن الانسحاب يمكن أن يتم برعاية هادئة من سوريا ولبنان، عندما تضغط فرنسا والولايات المتحدة أيضاً، وازداد الضغط في الجيش الإسرائيلي للانسحاب بعد الإنذار بتوجيه ضربات، لكن باراك انتظر قرار مجلس الأمن الذي وافق على قرار الحكومة الإسرائيلية بالانسحاب. وهو ما يعنى تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ الذي يُسقط شرعية موقف سوريا الداعم لحزب الله. وتأكدت استقلالية حزب الله عندما أعلن نائب سكرتير الحزب، نعيم قاسم، عن بشرى مفادها أن أى جندي من جيش جنوب لبنان سينال العفو إذا قتل جندياً من الجيش الإسرائيلي.

خاف باراك أن ينهار جيش لبنان الجنوبي، وطلب أن يتم بلباقة سحب الأسلحة الثقيلة منه، التي كان من المقرر أن تبقى في حوزته إلى ما بعد الانسحاب. وهى دبابات ومدافع وحاملات جنود مُدَرَّعة وأسلحة وذخيرة بكميات كبيرة وكانوا في مجلس الوزراء المصغر تعثريهم حيرة شديدة كيف يُمنع توجيه هذا السلاح ضد الجيش الإسرائيلي والمستوطنات الشمالية كانتقام من الانسحاب، الذي سيتم تفسيره على أنه خيانة لجيش لبنان الجنوبي.

وكان رد بارك، ولكن بوجه مُتجهم: "سنعمل حسب التطورات".

وفيما يتعلق بالخارج أشيع خبر مفاده أن هناك نية للسماح لجيش لبنان الجنوبي بالاحتفاظ بالسلاح ومواصلة العمل في المنطقة كميليشيات مسلحة بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي، وتداولت وسائل الإعلام الإسرائيلية هذه القصة، وكان تسريبها إلى جيش لبنان الجنوبي كفيلاً بمنح فترة غير معلومة للانسحاب بدون أحداث درامية قد تتطور إلى أحداث مأساوية.

كانت تظهر إشارات مثيرة للقلق يوماً بعد يوم، فجان ريزاك، قائد أحد مواقع جيش لبنان الجنوبي، الذي لا يعتد بأحد، ولا حتى بقائده الجنرال لحد الموجود في باريس، يطلب لجوئاً سياسياً له ولأسرته في إسرائيل. لقد قتل خلال سنوات الحرب أبواه وأخواه على أيدي حزب الله، وآل على نفسه أن ينتقم.

وكانت تعمل في منطقة الحزام الأمني شاحنات تنقل المعدات إلى مواقع الجيش الإسرائيلي. وعلى الحدود الشمالية يعملون على توفير مواقع بديلة. وفي اليوم الأول للعمل على هذا الخط الجديد مرت مظاهرات أجبرت العمال على التوقف. وأغلق المعارضون للانسحاب طريق الشمال، وأشعلوا إطارات الكاوتشوك وأعادوا إلى الذاكرة الأيام التي سبقت وجود الحزام الأمني: إذ كان الحادث الدامي لأحد الحافلات في "أفيقيم" هو بمثابة المثال الحاضر كالكابوس لما يمكن أن يحدث بعد الانسحاب. وكان تسعة من أطفال أفيقيم وثلاثة بالغين قد قتلوا، في ٢٠ مايو ١٩٧٠، داخل الحافلة الذي كانوا يستقلونه متوجهين إلى مستوطنة كرعام. وللتأكيد على هذا الموقف، يتذكر أبناء الشمال أيضاً استيلاء خمسة مخربين على دار حضانة في مشجاف عام في ٧ أبريل ١٩٨٠، حيث قتل عامل الحديقة، وجندي وطفل رضيع، أثناء اقتحام المكان لتصفيتهم.

دعا أريئيل شارون إلى جلسة الليكود الجنرال أنطوان لحد، الذي جاء مشحوناً من منفاه في باريس ليوضح مبررات رفض الانسحاب. بينما استمر العمل عند المواقع بلا توقف. وفي هذه الأثناء قال رئيس الأركان: "لقد قررت الحكومة الانسحاب من لبنان دون أن تسألنا. واحتمال أن يسود الهدوء في لبنان خلال العام القادم ليس كبيراً".

لم يكن ما قاله موفاز مُفاجئاً لباراك، لكن المشكلة هي أن كلاماً من هذا النوع يؤثر سلباً على فرص الاستثمار في إسرائيل أثناء الانسحاب، خاصة أنه يأتي من رئيس الأركان العامة. وكان عوزي ديان هو العسكري الذي يتحمل معه خطة إدارة الانسحاب، لكن رئيس الأركان هو المسئول عن التنفيذ، كما يتحمل مسئولية توجيه الحالة المعنوية لسكان الشمال.

وفي مكتب رئيس الوزراء حثوا باراك أن يفعل شيئاً لتهديئة مخاوف المستوطنات، فسافر إلى الشمال الإسرائيلي، بصحبة يوسى كوتشيك، لتوضيح ما تتوى الحكومة عمله لدعم مستوطنات الشمال اقتصادياً.

لم يهتم باراك بالمرّة بالتوجه إلى المستوطنات القريبة من الخط الجديد للحدود. فهو يعرف مدى امتثالهم واستعدادهم للتحمل. فهو مُقتنع أنهم سيقفون إلى جانبه إذا حانت الساعة، وأن السكان لن يُشكلوا جماعة ضغط مذعورة وغاضبة تجعل قرار الانسحاب عسيراً عليه. غير الضربة التي جاءت من الخلف جاءت من الداخل، من وزارة الخارجية.

تسربت من وزارة الخارجية، أجزاء من مُفكرة تيد ووكر، مساعد وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت. وكان من بين ما كتبه ووكر أن "الولايات المتحدة تخشى حدوث عمليات إرهابية بعد الانسحاب من لبنان". وفي بداية مايو أمر باراك ببدء التحرك في المنطقة، وإخلاء نقطة استيطانية مؤقتة، حتى يختبر رد فعل حزب الله وجيش لبنان الجنوبي. وجرى على الأرض تبادل خفيف لإطلاق النار، فأمر باراك بضبط النفس. بينما طالب شارون بضرب حزب الله ولبنان.

أمر باراك بالانتظار - والإبقاء على الوضع الحالي لعدة أيام، حتى يرى كيف يتصرف ويرد الطرف الآخر. فاستمر تبادل إطلاق النار بشكل روتيني بين حزب الله من ناحية، وجيش لبنان الجنوبي والجيش الإسرائيلي من ناحية أخرى، لكن باراك لم ينزعج من ذلك، بل لم يُزعجه احتمال أن تتطور الأمور للتصعيد إذا ما وقع حادث دموي عارض أو تحريض مُتعمد. إنه لم يُصدر بعد أمراً للجيش الإسرائيلي بانسحاب مُنظم، لكنه ينتظر تضامراً أفضل للعناصر التي ستؤدي إلى انسحاب سلسل وبدون خسائر.

في غضون ذلك، افترس القلق باراك. فبينما استمر تبادل إطلاق النار، رفع رئيس الأركان حالة الاستعداد في سلاح الجو، وأسقطت طائرة "إف - ١٦" عن طريق الخطأ قنبلة زنة ربع طن على قرية 'حبوش'. كان الهدف هو تصفية أحد زعماء حركة 'أمل'. وتسببت القنبلة في إصابة ١٤ من أبناء القرية، من بينهم ستة أطفال. واستحضرت ذاكرة باراك القصف الأثم لقرية قانا عندما كان وزيراً للخارجية، فيما عُرف باسم عملية عناقيد الغضب. وردّ حزب الله فوراً كالمعتاد عندما يُصاب مدنيون. أجبرت صواريخ الكاتيوشا سكان الجليل على الفرار إلى المخابئ. وقتل المساعد أول عوزي شاكيد من

جراء هذا القصف بينما كان يستقل عربة جيب بالقرب من كريات شمونه. وظل سكان جميع المستوطنات الشمالية، وعلى رأسها كريات شمونه وقرية جلعادي ومرجاليوت، في المخابئ طوال الليل.

طالب موفاز بالرد. وجاءت عناوين الصحف في اليوم التالي لتزيد الموقف سوءاً: "عناصر في الجيش تعرب عن خيبة أملها".

وقال إيتان ديفيدي: "الجيش لا حيلة له لأنه مُكبّل. فبعد سقوط صواريخ الكاتيوشا على كريات شمونه، توقعت أن يتم تدمير بيروت".

ودعا شارون إلى "ضرب المصالح السورية في لبنان".

اجتمع باراك مع مجلس الوزراء المصغر. مُتمسكاً بقراره الحاسم بعدم الرد، وأمر موفاز بالالتزام بذلك. والانتظار ليلة أخرى لإخراج سكان الشمال من المخابئ.

وسألوا في الجيش "هل هذا الكلام على مسئولية رئيس الوزراء؟".

وكان الرد من مكتب باراك "نعم.. على مسئولية رئيس الوزراء".

♦ أبوديس.. مقابل.. أبو كيس:

ما يمكن عمله الآن، هو تسليم أبوديس، والرام، وسواحرة (١)، وعزرية، كما وعد حتى يسهل عليه الاستمرار في المفاوضات السياسية. والقرى الأربعة هي مسألة بلدية واحدة، باعتبارها منطقة محصورة بين معاليه أدوميم والقدس، ويسكنها حوالي ٢٥ ألف نسمة جميعهم مُنتمين للسلطة الفلسطينية بمقتضى وجود المنطقة ضمن أراضي القطاع B. إلا أن شارون وأولمرت واليمين المتطرف يعتبرونها مدينة واحدة كامتداد للقدس الكبرى، واعترض باراك على إضافة منطقة بسكانها إلى المدينة المقدسة، المهددة هي نفسها سكانياً، والطريقة الوحيدة لتجنبهم تمر عبر الكنيست والحكومة والمجتمع.

كانت المشكلة هي، كيف يمكن إيجاد حالة معنوية عامة موالية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، تمهد لاتفاق سياسى يقود إلى عملية تسوية. وفي محادثات بين مسئولى جهاز الأمن العام (الشاباك) ومحمد دحلان، رئيس الاستخبارات الوقائية التابعة لعرفات في غزة، تم الاتفاق على أن يعتقل دحلان، محمد ضيف قائد الجناح العسكري لحماس والمطلوب رقم واحد في إسرائيل بسبب تخطيط هجمات إرهابية، ويُقدمه للمحاكمة. وقام دحلان، صديق الطفولة لضيف في مخيم خان يونس بالقبض عليه. وبشّرت مانشيتات صحفية عريضة المجتمع الإسرائيلي بأن عرفات قد تحرك في الاتجاه الصحيح. وفي المقابل، عمد باراك إلى تحريك الاقتراع على تسليم "أبوديس" في الكنيست. فهدد المفدال بالاستقالة. بينما ظهر على السطح وبالتحديد في نهاية الأسبوع قبل الاقتراع الوشيك، استطلاع رأى عام أجرته (داحاف) وأظهر أن ٦١٪ يعتقدون أن تسليم القرى سيُضر بأمن القدس، وجرت في القدس مظاهرة لليمين ضد تسليم القرى. ولم يتراجع باراك وصمم على اتخاذ القرار.

♦ وماذا عن شاس؟

- قال إيلي يشاي: "إذا حصلنا على ما نحتاج إليه، سيحظى باراك بائتلاف هادئ".

وافق حايم رامون على تحويل الأموال على مراحل.

وفي مكتب باراك ترددت دعاية سوداء حول شاس. فالعملية الحالية بالنسبة لهم، اسمها "أبوديس مقابل أبو كيس". وعلى الفور توجه حاخامات المفدال، شبيرا، وإياهو وكبير الحاخامات مسد يجورا لمقابلة الحاخام عوفديا وشرحوا له خطورة تسليم القرى على القدس. وبنصيحة من شارون، طلبوا من الحاخام أن يُحلق بطائرة فوق أبي ديس حتى يُدرك كم هي قريبة من قدس الأقداس. وانتظر باراك توضيحاً، لم يأت، من يشاي.

استدعى حايم رامون، فقال له رامون: "عليك بتحويل الأموال فوراً".

وقال باراك لرامون: "تكلمت مع الحاخام مرتين، ولم أسمع منه أنه سينضم إلينا في موضوع أبوديس".

واقترح عليه رامون أن يُغير الطريقة التي ينظر بها إلى العالم: "ربما لا تتحدث اللغة التي يفهمونها". والتقى باراك بتومي لبيد وطلب منه أن يؤيد تسليم أبوديس. فكان رد لبيد واضحاً: "إذا كنا ضمن الحكومة سنؤيد، خارجها سنرى".

وعشية الاقتراع اجتمع باراك في منزله مع كوكبة ممن سيُشرفون على تنظيم الاقتراع في الكنيست: بيلين، رامون، دليا إيتسيك، وأبرهام بورج. لا مكان للمشاعر الشخصية عندما تطرح القضايا المصيرية. وانصب الحوار على احتمالات نتائج الاقتراع. لم يصل رد واضح بعد من مجلس جيدولى هاتوراه التابع ل "يهדות هاتوراه". وكذلك لم يصل رد من شاس. والمفدال سيخرج من الائتلاف إذا جاءت نتيجة الاقتراع إيجابية.

باراك على علم بالاستعداد لمظاهرات تتسم بالعنف المرافقة لإضراب السجناء الفلسطينيين في السجون، واتصل بعرفات بعد أن غادر أعضاء العمل منزله. قال له عرفات إن كل شيء تحت السيطرة: مظاهرات نعم، عنف لا.

واتصل باراك بموفاز واستوضح منه هل كل شيء جاهز لإخلاء 'طبية'، وموقع الجيش الإسرائيلى في القطاع الأوسط

في لبنان، وتسليمه لجيش لبنان الجنوبي - وهي خطوة تمهيدية لتسليم مواقع أخرى والانسحاب من لبنان. وبعد ذلك توجه إلى البيانو ليخلو إلى نفسه قليلاً.

وفي الصباح كان في انتظاره اقتراح الحكومة على تسليم القرى الثلاث، ومن بعده جلسة الكنيست بكامل هيئته. ما هو موقف شاس؟ سؤال يشغل الجزء الأكبر من رأسه.

خاف باراك من أن ضغوط الشارع من أسفل والسياسيين من أعلى، وحقيقة أن جميع المبالغ لم يتم تحويلها بعد لشاس - تجعل الضربة أقوى. فالأمر ليس مجرد التصويت في الحكومة وفي الكنيست فحسب، بل الفشل الذي لن تقتصر آثاره على مسارات التفاوض، بل أيضاً على زعامته وقدرته على قيادة العملية السياسية.

في جلسة الحكومة صوتت شاس بالرفض، ولكن بعد إتمام الاقتراح أصبح الأمر لا يهمه: فليفعل كل طرف ما يريد دون أن يُملى شروطاً عليه ليضمن ولائه عند الحاجة. داخل الحكومة كسب الجولة بأغلبية ١٥ وزيراً ضد ٦. فقد صوت بالرفض وزراء شاس الأربعة، وشرنسكي ويتسحاق ليفي. أما وزير الخارجية دفيد ليفي فقد تغيب عن الجلسة. ويبدو أنه فضل الاختباء.

ومنذ الصباح بدأت تتواتر الأنباء عن التوترات التي تحدث في المناطق. اتصل باراك ببوجي يعلون، قائد المنطقة المركزية. الذي اعتبر أن الوضع تحت السيطرة، ويمكن تسليم القرى دون أي ضغط. وبعد اقتراح الحكومة ذهب باراك إلى لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست. وهناك أيضاً تحدث عن أهمية تسليم القرى للسلطة الفلسطينية. وفور انتهاء الجلسة تجمع أعضاء اللجنة من اليمين واليسار أمام الميكروفونات والكاميرات وبدأوا يطلقون نيرانهم الكلامية باتجاهه. وبالتوازي مع هذا الجدل بدأ ضغط من الجانب الفلسطيني أيضاً. اتسعت الاضطرابات في المناطق، وكان واضحاً أن الوضع على الأرض يضغط على الحوار البرلماني ويحول دون اقتراح موضوعي. لكن باراك تمسك بالاقتراح في كل الأحوال، واعتبر من الضروري التفريق بين أحداث اليوم وبين ما سيحدث على المدى الطويل.

بعد الظهر استعد الكنيست للاقتراح على إخلاء القرى. قرر باراك بمفرده - كما هي العادة - أن يُصبح الاقتراح على تسليم القرى في الكنيست، بمثابة اقتراح على الثقة في رئيس الوزراء، فإذا سقط الاقتراح، تسقط الحكومة ويسقط معها.



ومرة أخرى بدا أن الذين لا يفهمونه، هم الفلسطينيون.

تحولت المظاهرات التي تحدث عنها عرفات إلى اضطرابات. وهي الإضرابات التي اندلعت مع بداية الأسبوع، في سياق الأحداث التي أحبطت في ذكرى الاستقلال (يوم الأرض)، عندما بدأ المعتقلون الأمنيون إضراباً عن الطعام. فقد كانوا ينتظرون الإفراج عنهم بمقتضى اتفاق شرم الشيخ والرسائل التي نقلها إليهم أعضاء السلطة الفلسطينية التابعين لعرفات. ولم يحدث شيء من هذا. ولم يُبدَ باراك أي تأثير. وكان حتى ذلك الحين قد أطلق سراح ضعف ال ٢٥٠ سجيناً الذين التزم نتنياهو بإطلاق سراحهم في اتفاق واي، وأصر على قراره بعدم الإفراج عن هؤلاء الملطخة أيديهم بدم اليهود. ومن إضراب السجن انتقلت اضطرابات "أسبوع السجن" إلى العائلات في شوارع المناطق (المحتلة)، وفي يوم الاقتراح على تسليم القرى الثلاث اشتعلت شوارع مدن الضفة. وكذلك اشتعل باراك، وعلم من تقارير الاستخبارات أن الفلسطينيين أطلقوا النار على مقر موسى عرفات، ابن عم عرفات والمسئول عن إحدى وحدات الأمن العام. وغضب باراك من عرفات الذي تعهد له بأن يبقى الوضع تحت السيطرة، بينما الواقع يقول إنها المرة الأولى التي يُجاهر فيها "الشبيبة" و"التنظيم" بزعامة مروان البرغوثي بمعارضة عرفات. كان هذا هو أول حجر عثرة يصادف عرفات، ولكن من وجهة نظر باراك فإن عرفات لم يفِ بأهم التزام تعهد به في أوصلو، إذ لم يستخدم الوسائل الكافية لمكافحة الإرهاب الذي يتعرض له الإسرائيليون.

أما جنود الجيش الإسرائيلي فلا يلتفتون لتقديرات الموقف لدى باراك وعرفات. فلا أحد في الجيش يدلهم على الطريقة التي يتعاملون بها في ضوء هذا الوضع. عندما يواجهون خط النار، يطلقون نيرانهم في كل اتجاه، وبخاصة على من يستهدفهم. بمن فيهم رجال الشرطة الفلسطينيين. وهنا تبدأ متاهة من إطلاق النار أولاً. والواضح أنه عندما يكون هناك مُصابين وقتلى، يدعى كل طرف أن الطرف الآخر هو الذي بدأ التصعيد. وفي اليوم الذي حاول فيه باراك تمرير عملية تسليم القرى الثلاث في الكنيست، قتل ٦ فلسطينيين وأصيب حوالي مائتين. وأصيب من الجانب الإسرائيلي حوالي ٢٦. واعتبر مُنسق العمليات في المناطق، اللواء ماندي أور، أن الوضع خطير حقاً ويجب أن تدار الأزمة بحذر. رفض باراك تجنب تكثيف استخدام النيران: "إذا كانوا يرغبون في استخدام لغة القوة، فلدينا قوة أكبر. إننا بصدد أمور مصيرية، ولا يجوز أن نستسلم لاضطرابات محلية ومؤقتة". لكنه كان يعرف أن التعامل مع هذه التطورات أشبه بالسير بين الألغام.

الجزء المأساوي في الموضوع كان معروفاً سلفاً: فجهاز الأمن العام (شاباك) كان على علم تام بأن زعامة مخيمات اللاجئين سعت إلى مواكبة المفاوضات السياسية بالكفاح المسلح - لقد اعتقدوا أنه بهذه الطريقة فقط يمكن تحريك باراك أو إجباره على شيء. وتوقعوا في الاستخبارات العسكرية (أمان) أن تتدلع الصدامات المسلحة، لأن عرفات، في تقديرهم،

أراد ربط العامل المسلح بالمفاوضات، بينما كان تقديرهم في شاباك أن الاضطرابات ستندلع على خلفية هدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وعدم إطلاق سراح السجناء، واستباحة الأماكن المقدسة واستفزاز المستوطنين. كان من المقرر أن يُؤامم باراك بين هذين الجهازين الأمنيين، إذ سيؤدي الاعتماد على واحد منهما فقط، إلى إتباع سياسة مختلفة تمامًا: إما قوة مقابل قوة، أو صراع داخلي بين القوى المتناحرة في المجتمع الإسرائيلي، بدءًا من المستوطنين وحتى الجيش الإسرائيلي. والحل لدى باراك أن يحاول إمساك العصا من الوسط.



ومن فوق منصة الكنيست، وبينما كان يقنع الأعضاء بالموافقة على تسليم أبوديس كانت النيران تشتعل في الخارج، انحنى إلى الأمام وقال بصوت مشروخ: "أنا لا أريد أن أخدع أحدًا. فالتطريق إلى السلام سيصادف أحداثًا عصبية. ومن لا يفهم ذلك فهو ساذج".

شارون يحذر: "إذا أعطوهم أبوديس فسيمكنهم إطلاق القذائف من فوق أسطح المنازل". ويرد باراك: "لن تتخرب القدس بسبب أبوديس، بل بسبب كميّتا وير-كميّتا" (٢).

وحتى الظهيرة، كانت توجيهات باراك إلى الجيش أن يرد على الاضطرابات في المناطق بيد من حديد. وبعد الظهر وردت تقارير عن الموقف في الشمال مع إخلاء الموقع الذي أمر بإخلائه.

وفي الرابعة بعد الظهر أفادت التقارير باشتعال الوضع في قطاع غزة واحتمال العنف ضد جنود الجيش الإسرائيلي وارد. انتابت باراك حالة من الغليان ضد عرفات. "إنه يعلم بأننا نحارب لتمرير قرار حول القرى". اتصل باراك بالرئيس كلينتون وقال له: "لن أعيد القرى طالما لم أحصل على التزام بأن ذلك لن يتكرر. وما أقدم عليه عرفات يُطيح بالقاعدة التقليدية لمعسكر السلام الإسرائيلي".

باراك لن يُعيد القرى الثلاث، بالرغم من أنه حصل على موافقة الكنيست والحكومة، لكنه أصدر توجيهاته لموظفائه بتخفيض مستوى الرد في المناطق وألا يستجيب للاستفزازات. إنه لا ينوي إفساد الانسحاب من لبنان في ظل انتشار عمليات قتل متنوعة بالمناطق، لأن كل منهما يُغذي الآخر.

عندما تم وقف إطلاق النار في الساعة مساءً، قرر إجراء الاقتراع على أبي ديس.

قبل ذلك اتصلت عناصر أمنية بالحاخام عوفديا وأبلغوه بالوضع على الطبيعة. بعدها اتصل مناحم بروش، وأبلغه بأنهم يُطلقون النار على اليهود. واتصل الحاخام عوفديا بيشاي، الذي طلب من باراك تأجيل الاقتراع. ورفض باراك. وانتظر الموقف النهائي لمجلس جيدولي هاتوراه التابع لـ "يهودت هاتوراه". وبعد أن استقر وقف إطلاق النار، قدم الاقتراع للكنيست، وأجبر شاس على التراجع حتى لا تسقط الحكومة. صوّت ممثلو "يهودت هاتوراه" بالرفض بأمر من الحاخام أليشيف.

يُدقق كعادته ويخشى من الفخاخ القضائية، راجع باراك مع المستشار القانوني هل في نهاية البيان السياسي حول تسليم القرى يجب أن يقول "الكنيست وقع عليه" أم "وافق الكنيست عليه". أوضح له روبنشتاين أنه لا فرق، فقد وافق الكنيست ووقع على تسليم منطقة أبوديس بأغلبية ٥٦ مع و٤٨ ضد. وأعلن المبدال انسحابه من الحكومة. وبعد الاقتراع فوراً اتصل باراك بعرفات.

"قلت له لن أسلم لهم في ظل هذا الوضع، لقد مررت ذلك في الكنيست، حتى يكون تسليمها قانوني، ولكن عملياً لن أفعل. هناك ما يتحتم تغييره وعليهم أن يكسبوا ثقتي وثقة الشعب الإسرائيلي من جديد".

ووعده عرفات بعمل كل ما في وسعه، وسأل متى يتم تسليم القرى. وقال باراك إذا استتب الهدوء، ربما يتم الأحد القادم وخلال ساعتين اتصل عرفات بالرئيس كلينتون. توقع باراك أن عرفات اتصل ليشتكوه إلى كلينتون، وأوضح: "قلت له لا يجب أن تحدث مثل هذه الضربات مرة أخرى حتى تتقوض العملية كلها. كانت المرة الأولى، بعد أحداث النفق في عهد نتانياهو، عندما بادر رجال شرطة فلسطينيون بإطلاق النار على جنودنا".



ونشب من جديد خلاف بينه وبين عرفات، انشق عشرة جنود من جيش لبنان الجنوبي في جنوب لبنان ولجأوا إلى حزب الله. وبعد سحب معدات ليلا، انتشرت في القرى شائعة بأن جيش لبنان الجنوبي ينسحب. باراك الذي أراد أن يكسب وقتاً أمام موفاز، قرر الإسراع بالانسحاب.

وافق على إخلاء موقع آخر، "روتام" في القطاع الشرقي، ومن بعده "علوش" في الشمال، وبعده "حمامة" و"تسيبورن". وصاحبت عملية الإخلاء بعض حالات إطلاق النار. وترتبط هذه الحالات برد أوتوماتيكي من الجيش الإسرائيلي وحزب الله. ومقتل مدنيين لبنانيين يعني تعرض مدينة إسرائيلية لإطلاق نار. وكان رد الجيش الإسرائيلي بقصف مواقع بالقرب من النبطية، حيث أصيب ستة أطفال وبعض المواطنين إصابات خفيفة. وفي اليوم التالي أصيبت سيدتان على طريق جيزين من جراء قذيفة مدفعية. وكانت الضريبة في المقابل استهداف نيران حزب الله لكريات شموه.

اقترح موفاز على باراك ضرب أهداف سورية، لكن باراك استجاب لمطلب مارتن إينديك بالامتناع عن ذلك. فإذا أردنا الالتزام بقواعد اللعبة، فالأفضل ألا نحيد عن الأهداف السورية في البقاع. والطريف أن باراك لم يوجه قصفه إلى البقاع بل إلى أهداف بنية تحتية، أي - مباني مدنية. فيجب أن يحتفظ بالقدرة على الردع من أجل الانسحاب. وكان رد الفعل الدولي عنيفاً فدعت الولايات المتحدة إلى ضبط النفس، ودعت الجامعة العربية إلى اجتماع طارئ في لبنان، وتحدث تيري لارسن في بيروت عن حزام أمني بعد الانسحاب، وأجرى عدة مكالمات قبل أن تتسبب هذه الأحداث الدموية إمكانية أن يدخل الجيش اللبناني إلى الجنوب.

أما فرنسا، التي كان باراك في حاجة إليها لدعم استقرار الوضع بعد الانسحاب بفضل علاقاتها مع سوريا، فقد دعت إلى تجديد اتهامات "عناقيد الغضب"، ولجنة تنفيذ الادعاءات المتبادلة. وكانت إسرائيل في حينه قد أرجأت المشاركة في جلسات اللجنة، وقالت إنها - أي اللجنة - لن تمنع إطلاق النيران من القرى وتحد من رد الجيش الإسرائيلي. وتشير مراجعة الأحداث في شهر يناير إلى أن ٣٥٠ حادثة إطلاق نيران قام بها حزب الله، منها ١٧ من داخل القرى. باراك الذي يدرك أن إسرائيل قد استخلصت كل ما تريد من البقاء في لبنان سياسياً وعسكرياً واجتماعياً، قرر (في داخله) الإخلاء بدون تأجيل. إنه بحاجة إلى الهدوء حتى يُنفذ بدون خسائر، ويهدد: "في المرة القادمة سيكون ردنا أكثر إيلاًماً، ولا أنصح أحد بأن يُجرّبنا".



الآن يتم إخلاء مقر قيادة وحدة الاتصال بلبنان في منطقة بنت جبيل، واستمر تدفق جنود جيش لبنان الجنوبي بأعداد فاقت تقديرات العاملين في وحدة الاتصال بلبنان. وكانوا قد تحدثوا عن ألف إلى ألف وخمسمائة، ومع نهاية اليوم الأول وصلت الأعداد إلى ما يقرب من خمسة آلاف. أمر باراك باستقبالهم جميعاً. بينما كان الجنرال لحد الموجود في باريس في طريقه إلى إسرائيل.

استمر الضغط المشترك من سكان القرى ورجال حزب الله في القطاع الغربي والشرقي طوال يوم الاثنين. وحدث في المساء تبادل لإطلاق النار دفع بفارين آخرين من جيش لبنان الجنوبي. وفي العاشرة من صباح الثلاثاء، فتحت بوابات سجن "الخيام". واسترد ١٤٠ لبنانياً احتجزوا دون محاكمة حريتهم في عمل بطولي أثناء القتال. وكان يمكن على دولة إسرائيل، توفر على نفسها مثل هذه المشاهد التي تسيء إليها، إذا كان باراك من ناحية ورئيس الأركان من ناحية أخرى تعقلاً وأقداً على فعل شيء في هذا الخصوص قبل الانسحاب أو أثناءه. غير أن الوضع الراهن لم يجعل باراك مهياً لإطلاق سراح السجناء، لأن إسرائيل لم تعترف أبداً بمسئوليتها عما يحدث داخل السجن. كنا ندفع بالفعل رواتب السجناء، ولكن مع كل محاولة لإصدار أمر إفراج عن السجناء كانت تقع أعمال انتقامية غير متوقعة.

في نفس الليلة أخلوا ونسفوا موقع الشقيف. كان مشهد يصعب تصوره، لأن الأمر يتعلق برمز تاريخي. فموقع الشقيف عبارة عن قلعة (٢) صليبية تشرف من مكان مرتفع على منطقة محيطها ٧٠٠ متر. إنها قلعة مُحصنة وموقعها إستراتيجي. وفي حرب لبنان تم احتلال موقع الشقيف في معركة من أشد المعارك وأكثرها ضحايا. وفي الصباح بعد قتال طوال الليل، حطت في الموقع طائرة رئيس الوزراء، مناحم بيجين، بصحبة وزير الدفاع أريئيل شارون. وظهر هؤلاء بفخر المنتصرين على خلفية المنظر الطبيعي أعلى الجبل كما يفعل المحتلون منذ فجر التاريخ. ومن حولهم وقف مقاتلو تشكيل "جولاني" الذين فقدوا ستة من زملائهم خلال قتال دموي.

والآن، في مايو ٢٠٠٠، يطوى باراك صفحة الحكايات الدامية لشعب إسرائيل، بما في ذلك موقع الشقيف وبقية المواقع التي شهدت موت الجنود الذين قاتلوا فيها. وكان ١٢٠٠ جندي قد سقطوا منذ بداية المغامرة اللبنانية لأريئيل شارون، ويبدو أنها وصلت إلى النهاية.

يوم الثلاثاء انهارت كتائب جيش لبنان الجنوبي في القطاع الشرقي. وفي صراعات محلية قتل ١٠ من مقاتلي حزب الله. ولم يُخدش أحد من جنود الجيش الإسرائيلي.

يوم الأربعاء، في السابعة إلا الثلث صباحاً، بعد ٣٦ ساعة من بدء الانسحاب، كان ألف جندي قد اجتازوا الجدار الحدودي، وكان العميد بيني جانيش، قائد وحدة الاتصال في لبنان، آخر من غادر الأراضي اللبنانية. وبالقرب من الجدار الحدودي التقى باراك بالجنود المنسحبين. وطلب أن يُعرب من كان يعتقد بضرورة البقاء في لبنان عن رأيه.

لم يكن اللقاء بين رجل عسكري مُنتصر وجنوده في نهاية يوم قتالي. ففي لقاء النصر نشوة فخر الأبطال المصحوبة برعشة من غنى للموت الذي عانق هؤلاء غير الموجودين. أما لقاء باراك مع الجنود المنسحبين فكان من نوع مختلف. إنه يعني النجاة من وضع مُخجل، من أجل أمل كبير في المستقبل. لم يكن واضحاً إذا كان الجنود يشعرون بذلك، ولكن كيف كانت مشاعر قائد، نفذ بمفرده عملية ذات أصداء تاريخية..؟

هذا هو باراك، في مثل هذه الأوقات، التي تتسم برنين تاريخي وضغوط مُحيطَة، اعتاد أن يرتدى قناعاً مُبتسماً ويستعير عبارات ودودة.

وفى محاولة لحث الجنود على الإجابة: "إذن من الذى يؤيد العودة إلى لبنان؟". قال لهم وهو يلاحظ علامات التردد على وجوههم: "يمكننا العودة من جديد، فلسنا بعيدين، مجرد اجتياز الجدار الحدودي".

فرفضت الأغلبية. شعر باراك بالارتياح وتفرغ لساحة قتال أخرى. وكان السوريون واللبنانيون قد ضغطوا على نصر الله زعيم حزب الله حتى لا يفتح النيران أثناء الانسحاب. غير أن اقتحام سجن "الخيام" حسن صورته، واحتفل في بيروت بعودة السجناء، وهدد: "طالما مازالت إسرائيل تحتفظ بسجناء وبمزارع شبعا، فإن الصراع سيستمر".



باراك لن يُعيد مزارع شبعا، لأن لديه موافقة دولية بمواصلة السيطرة عليها. ومزارع شبعا، على طريق هار دوف (جبل الشوف) (٤)، هى جيب استراتيجى له وضع معقد. يقول حزب الله أن منطقة المزارع تنتمى إلى قرية شبعا، الواقعة فى أراض لبنانية، بينما الخرائط التى وافق باراك طبقاً لها على الانسحاب أمام الأمم المتحدة تشير بوضوح أن القرية تقع صحيح ضمن حدود لبنان، لكن أراضيها تقع فى أرض سوريا. ويعلم باراك أنه طبقاً لعلامة ١٩٢٣ الحدودية فإن شبعا هى جزء من سوريا، وطلب موافقة الأسد. وسعيًا من السوريين لتأسيس الادعاء بأن شبعا جزء من لبنان، قاموا بتزييف وثيقة تعود إلى مباحثات شتورة (٥) منذ عام ١٩٢٣ وبمقتضاها فإن مزارع شبعا جزء من لبنان. غير أن الوثيقة تم تزييفها بطرق فجأة، واكتشف معاونو أنان ذلك، وقد صرح سكرتير عام الأمم المتحدة كوفى أنان، بوضوح: "ليس هناك مبرر أن تطلب لبنان هذه المنطقة من إسرائيل". وطلب باراك موافقة لبنانية أيضاً، فقال الرئيس اللبناني إميل لحود: "ليس لنا مطالبات من إسرائيل".

التقى مبعوث الأمم المتحدة تيرى لارسن بفاروق الشرع، الذى قال إن خط الانسحاب تقبله سوريا. ما عدا مزارع شبعا. وأتضح أن القضية تنتظر التفاوض بين إسرائيل وسوريا، ويمكن لباراك أن يضمن موافقة العالم العربي، فى هذا الموضوع بالطبع. وقال نصر الله لصحيفة السفير: "لقد أمرت رجالي بوضع السلاح وعدم إطلاق النار باتجاه الجنود الإسرائيليين. إننا نركز الآن فى العمل السياسى وإصلاح المناطق المتضررة".

وفى إسرائيل زادت موجة الانتقاد لأسلوب التنفيذ، وتنفسوا الصعداء الانسحاب بدون ضحايا. لكن صور الانسحاب، وسقوط بعض المعدات فى أيدي حزب الله وإلقاء الحجارة من وراء الجدار الحدودى كانت غير مقبولة.

وبعد عدة أيام على الانسحاب ساد هدوء تام على الحدود الشمالية. وفى الطريق الشمالى أقيم مضمار عدو للواء جولاني. وقال رئيس بلدية كريات شمونة: "لقد كنت ضد الانسحاب من جانب واحد، واستمتت ضده، أما الآن فليس هناك أحلى من العدو على طول خط الحدود بدون عبوات ناسفة وضحايا".

* مات الأسد.. عاش الأسد:

كانت معنويات باراك فى أحسن حالاتها، بعد أن استعاد أبناء الوطن وفعل ما لم يجرؤ أن يفعله من قبله أى رئيس وزراء آخر منذ بن جوريون. وقد أصبح مشغولاً بالمهمة التالية: "التوصل، إذا أمكن، إلى اتفاق مع الفلسطينيين عن طريق الانفصال السياسى عنهم ووقف السيطرة على شعب آخر".

اتصل به كلينتون للتهنئة على الانسحاب من لبنان، لكن ذهنهما كان منشغلاً بالمرحلة القادمة. وقال كلينتون أن هناك إشارات من الجانب السورى لكن حالة الأسد الصحية غير واضحة. واتفق الاثنان على ضرورة السير باتجاه المسار الفلسطينى.

وخلال المفاوضات الجارية، لم تعد الوفود مهيئة لعقد الصفقات المختلفة، وذلك، فى رأى باراك، لعدم وجود اقتراح فلسطينى بديل فى أى قضية. فقد تحدث شلومو بن عامى وجلعاد شير مع ربى مازن ودحلان فى جميع القضايا. ووضعوا على مائدة التفاوض ما لم يجرؤ أحد على طرحه من قبل. ولكن عندما طرح موضوع المطالبة بإنهاء النزاع (من جانب باراك)، كان رد عرفات (عن طريق دحلان) هو "لا يا سيدى - حتى يتم الاعتراف بحق العودة، ويتم تقسيم القدس وهلما جرا".

وكان تقدير باراك وكلينتون أن عقد لقاء قمة مع عرفات هو السبيل الوحيد للانطلاق. واعتبر كلينتون أنه لابد قبل القمة، توضيح ما هى حدود تنازلات باراك بشأن الأرض، والقدس، وحق العودة، وهل من الممكن القيام بمبادرات حسن نوايا - مثل إخلاء القرى الثلاث القريبة من القدس. ويرى باراك أن الانسحاب من جبهة أخرى، وبخاصة بالقرب من برميل المتفجرات المسمى القدس، هو أمر حساس.

وخلال لقاء سريع تم بينهما فى لشبونة، تحدث باراك مع كلينتون عن مسودة لتسوية مستقبلية، تتضمن إخلاء قطاع غزة بالكامل فى المرحلة الأولى، وسيطرة رمزية فلسطينية فى القدس، وإخلاء بضع عشرات من المستوطنات - فى إطار إدماجها فى كتل استيطانية تضم حوالى ٨٠٪ من المستوطنين، وكل هذا مرهون بتنازل فلسطينى عن حق العودة، وبتسوية

الحقوق في القدس، وبعبارة "إنهاء النزاع".

وفي ضوء ذلك بدأوا يتحدثون عن الأموال.

وعاد باراك إلى ما قاله قبل عام. وهو ما يتعلق بعشرة مليار دولار ستُخصصها الولايات المتحدة ومجموعة الثمانية لحل مشكلة اللاجئين، واثنان ونصف مليار لإخلاء الإسرائيليين، بما في ذلك تعويض اللاجئين من اليهود في الدول العربية.

وبعد أن تحدد موعد القمة في الحادي عشر من يوليو، وافق باراك على حضور القمة، مع علمه بأنه من الآن فصاعدًا، عليه أن يعمل على ترويض المجتمع الإسرائيلي. إننا مُقبلون على تنازلات بحجم ما قدمه ديجول. فباراك يعلم أن ديجول، "اجتاز ١٥ صدامًا بعد أن قرر الانسحاب من الجزائر. وقطع الجيش أي تعامل معه، وهو ما وصل إلى حد التمرد".

لكن أمضى في هذه المرحلة باتجاه تسوية دائمة، بل أتحدث عن اتفاق إطار: CAPS / Comprehensive Agreement of Permanent Solutions. ويُسمى الاتفاق الدائم: FAPOS / Frame Agreement of Permanent Solution. فنحن الآن نتحدث عن المرحلة الأولى، وهي اتفاق الإطار. ونفعل ذلك حتى لا نلتزم بسقف، يجعلنا فاشلين إذا لم نحقق منه شيئًا، والمسألة ليست شرطًا فإذا وجدنا وضوحًا ومباشرة من الجانب الآخر سنقدم ما هو أكثر، وإذا حدث العكس فلابد أن نكون مُستعدين".



وفي صباح يوم السبت سمع باراك من مصادر استخبارية، أن هناك ما يحدث حول قصر الرئاسة في دمشق وبشير بشكل شبه مؤكد إلى موت الأسد. حتى الآن ليس هناك إعلان رسمي، وأمر باراك بالتعتيم التام حتى يتمكن من عرض المساعدة على بشار الابن. كانت الساعات الأولى حاسمة في استقرار الحكم، رغم أن الأسد ترك ورائه إرثًا مُرتبًا. وبعد ذلك بحوالي خمس ساعات خرج البيان الرسمي. وفي رسالة تعزية إلى بشار الأسد، كتب باراك "لنتجه إلى السلام"، ولكن تبقى مشكلة الأوليات هل سوريا أولاً أم الفلسطينيين، لقد حُلّت وانتهت مع الأسد الأب. فالتسوية مع الفلسطينيين باتت هي اللعبة الوحيدة في المدينة!

والآن مادلين أولبرايت ودينيس روس يقومان بالتوسط بين باراك وعرفات.

عرفات غارق فيما يخصه: ماذا عن إعادة الانتشار الثالث؟ ماذا عن إطلاق سراح ٢٥٠ سجين؟ ماذا عن أبي ديس؟

وباراك لديه ما يخصه: "أنا مُستعد، ولكن ضمن اتفاق إطار سعيًا لتسوية دائمة، ولنفعل ذلك خلال القمة".

وفي جلسة مجلس الوزراء المصغر ثار ضده كل رؤساء الكتل البرلمانية، وعلى رأسهم أمنون ليفكين، الذي حل محل يتسحاق مردخاي بعد استقالته على خلفية اتهامه بالتحرش الجنسي. هاجم ليفكين باراك بسبب التسوية أمام عرفات. قال باراك أن الأمر مرده إلى تعنت عرفات، ووافق على عقد جلسة أخرى بعد رد عرفات على أولبرايت وبعد ما يتضح مدى استقرار الائتلاف عند توجهه إلى القمة.

توجه يوسى بيلين إلى القاهرة ليطلب من الرئيس مبارك أن يوضح لعرفات، أن تكون المفاوضات جادة، وأن يطلع بيلين على فحوى المحادثات التي جرت بين مبارك وأبي مازن. وفي اليوم التالي تلقى باراك اتصالاً هاتفيًا من أولبرايت، تقول: "وافق عرفات على تأجيل المطالبة بإعادة الانتشار الثالث ومستعد للقمة في واشنطن".

❖ هوامش:

(١) سواخرة: بلدة تقع جنوب القدس الشرقية، يسكنها ٥١ ألف نسمة من الفلسطينيين /عرب ٤٨، ويحملون بطاقات هوية إسرائيلية.

(٢) شخصان عاشا في عهد الهيكل الثاني، وتقول الأساطير التلمودية إن أورشليم (القدس) والمملكة الثانية قد تخربت بسبب بخلهما وحرصهما الشديد.

(٣) قلعة الشقيف، يرجع تاريخها إلى الحملة الصليبية الأولى على الشرق، وهي تُطل على نهر الليطاني وتقع على جبل مرتفع. ولها أهمية استراتيجية وكانت ترمز إلى السيطرة الإسرائيلية على جنوب لبنان، وعند انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان دمرت غالبية أجزائها رغم مناشدة الهيئات الدولية المهتمة بالآثار التاريخية.

(٤) وتبين جغرافية مزارع شُبعًا موقعها الاستراتيجي. فهي تشرف على جبل عامل والجليل الأعلى والجزء الجنوبي من سلسلة جبال لبنان الغربية وهضبة الجولان وسهول البقاع وحووران والحولة، حتى إن هناك من يقول "أن البحر تسهل مشاهدته بالعين المجردة من المزارع".

(٥) شتورة: بلدة تقع على الطريق بين دمشق وبيروت بسهل البقاع اللبناني، وفيها جرت احتفالات توقيع اتفاق التوأمة بين المدينتين عام ١٩٢٣.

دراسات

٣

تحديات ما بعد الصهيونية الفصل السادس: خطاب ما بعد الصهيونية بأصوات بديلة منظور نسوي

بقلم: حنا هرتسوج - ترجمة وإعداد: د. أحمد ثابت

شغل مفهوم ما بعد الصهيونية مكانة بارزة في الخطاب العام والأكاديمي في إسرائيل، حيث تماس مع الخطاب ما بعد الحداثي وامتزج به، ويستخدم مصطلح ما بعد الصهيونية شأنه في ذلك شأن مفهوم ما بعد الحداثة بطرق متعددة، وتعرض المفهوم لجدل كبير حول المعنى المقصود بكل منهما ومن هنا يجب النظر إلى المفاهيم من حيث أصولها التي تشير إليه تأويلات مختلفة. وفضلاً عن ذلك، يجب أن نعترف بأن هذه المفاهيم تتعرض للتغير والتطور. ويرى رواد النظريات المتعددة الخاصة بـ "ما بعد" أو المابعديات (ما بعد الحداثة، ما بعد البنيوية وغيرهما) أن التعريفات التي شغلت اهتمام الرأي العام الإسرائيلي والخطاب الأكاديمي لما بعد الصهيونية هو ذلك الذي يعرف ما بعد الصهيونية على أنها مناهضة للصهيونية. وسوف يوضح هذا الفصل أن ذلك هو مجرد جانب واحد من مواقف عديدة في الخطاب، وإن كان لا يشكل أفضل التعريفات لفهم الواقع الإسرائيلي. وأنا أفترض هنا أنه بقدر ما أن ما بعد الحداثة لا تعني إنهاء الحداثة كذلك يجب فهم مصطلح ما بعد الصهيونية بطريقة مشابهة. فبقدر ما إن ما بعد الحداثة هي دعوة لإدخال تعديلات واسعة النطاق على الحداثة، تعد ما بعد الصهيونية بحثاً عن مجتمع أفضل داخل إسرائيل. ومن الناحية التحليلية من المهم جداً التمييز بين ما بعد الصهيونية كظرف اجتماعي وما بعد الصهيونية كدعوة سياسية. فما بعد الصهيونية أولاً وقبل كل شيء هي ظرف اجتماعي نبع من تكريس الأفكار الرئيسية للصهيونية مثل إقامة دولة يهودية وأكثر من ذلك تعميق الوعي بين كل شعوب المنطقة بأن إسرائيل هي حقيقة حياتية وليست ظاهرة عابرة كما يأمل بعض معارضيها وكما يخشى بعض مؤيديها. والواقع أن المجموعات المختلفة قد اعتبرت الدولة بمثابة حالة تمكين أو تدعيم بينما آخرون مثل المتدينين الشرقيين صارت الدولة بالنسبة لهم خبرة تهميشية ومسيطرة. ويمكن القول إن التطورات اللاحقة لإقامة الدولة ومؤسسة الصهيونية هي التي شكلت الخطأ الذي تعده ما بعد الصهيونية "جزءاً منه" ومن وجهة نظر سوسيولوجية أو مجتمعية لا بد أن نأخذ في الحسبان أن الصهيونية ازدهرت بفعل الجدل والصراع على التعريف الاجتماعي للحدود التي تنتهي عندها الدولة وبخصوص دلالة التشكيل الجماعي والدولة وقد استقر الصراع داخل الخطاب الأكاديمي بفروعه المختلفة وفي الخطاب العام وما يقع بينهما ويمكن القول أن هناك ضرورة لاعتبار الأفكار النسوية الإسرائيلية المعاصرة تتبنى رؤية معارضة لخلفية الخطاب ما بعد الصهيوني وفي نفس الوقت كجزء من هذا الخطاب.

يستعير اتجاه ما بعد الصهيونية كدعوة سياسية مفهوميين رئيسيين من الخطاب ما بعد الحداثي، يتعلق الأول بنهاية الروايات التاريخية الشمولية ومن ناحية أخرى نهاية منطق التدمير. وقد تسبب هذان المفهومان في خلق حيز عام ارتفعت فيه أصوات ناقدة مختلفة ومنها أصوات النساء وحتى لو كانت هذه الأصوات تشتمل على أصوات معادية للصهيونية يوجد أيضاً البعض الذين يدعون إلى تفسير مغاير للصهيونية ومن هذه الأصوات الخطاب النسوي الذي أضافته المرأة أو بالتحديد الخطابات النسوية.

المقولة الرئيسية في هذه الورقة هي أن الرؤى المتعددة للنساء في إطار مواجهة الخطاب الصهيوني السائد جعلت

صوتهم مسموعاً. والواقع أنه لا يوجد صوت نسوي واحد كما لا يوجد بالتأكيد هيكل منظم واحد يمثل كل النساء، فقد نبتت الأصوات من الوسط الأكاديمي ومن الخطاب العام في نفس الوقت، مع ما بينهما من فوارق. تتحدى هذه الأصوات النظام السائد ولكنها وفي نفس الوقت تتنافس فيما بينها وتنتقد بعضها البعض، ومن منظور "تحديتي" يوجد تأثير عكسي لغياب الاندماج السياسي أو التعبئة حول هوية توحيدية بما يضعف القدرة على إحداث تغيير اجتماعي. ولكنني أعتقد أن تعدد الأصوات ذو أثر تراكمي من حيث يهاجم الأجندة السائدة من زوايا مختلفة ويؤدي إلى أساساً صياغة أجندة جديدة ومتنوعة. ويوجه الخطاب الجديد نقداً للمكانة غير اللائقة للنساء في المجتمع الصهيوني المؤسسي وبينما الخطاب الصهيوني الخاص بالنوع أو الجندر يعتبر أن الولاء للجندر صار تابعاً للولاء القومي فإن الخطاب ما بعد الصهيوني يأتي بأفكار حول أجندات وسياسات بديلة، وفي حين يركز الخطاب الذكوري على الحيز العام وشئون الدولة والحدود والهوية فإن الخطاب النسوي ما بعد الصهيوني يضيف نقاشاً حول الحياة اليومية ذاتها، وبينما لا يتحدث الخطاب ما بعد الصهيوني عن تغير في موضع الفرد في علاقته بالمجموع فإن الخطاب النسوي ما بعد الصهيوني هو فقط الذي يدخل هذا المطلب في لغة دقيقة.

♦ الصهيونية وما بعد الصهيونية والحدثة: تعليقات من مرجعيات متعددة

لا يمكن فهم "ما بعد الصهيونية" كظاهرة اجتماعية وك موقف اجتماعي بدون الأخذ في الاعتبار، بصفة عامة ومجردة على الأقل، التطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي أفضت إلى بروز وتحقيق الصهيونية والمشكلات التي سببها ذلك الأمر. وكما سلف القول ينبغي النظر لما بعد الصهيونية كظاهرة متنامية ومتغيرة كما يجب الأخذ في الاعتبار خلفية بروزها. وأنا أود القول بأن الحلول التي قدمتها الصهيونية لمشكلات التجمع اليهودي في أوروبا في عصر الحدثة خلقت موقفاً تحول آنذاك إلى مشكلة خاصة بالتجمع الذي يعيش في إسرائيل ومن ثم صارت أساساً للظرف والفكر ما بعد الصهيوني. وبقدر ما أن الصهيونية جزء من ظاهرة حديثة وخطاب حديث فإن ما بعد الصهيونية تعبر عن الواقع ما بعد الحدثة حتى لو لم يعتبر كل المفكرين ممن يتحدثون باسمها أنفسهم مشاركين ناشطين في الخطاب ما بعد الحدثة. كانت الصهيونية واحدة من حلول عديدة برزت إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر للمشكلات المرتبطة بوجود التجمعات اليهودية في أوروبا خصوصاً شرق ووسط أوروبا، وقد فتحت عمليات الاعتاق والدمقرطة والتطور المتسارع للرأسمالية إلى جانب عمليات العلمنة داخل المجتمع اليهودي والمجتمع المحيط به، فتحت الأبواب أمام خيارات جديدة وضعتهم أمام معضلات فردية وجماعية. وكانت حلول عديدة لهذه المشكلة قد طرحت ومن بينها الاشتراكية والشيوعية أو كمواطنين في مجتمع فسييفسائي أو الاندماج أو القومية أو التحصن بعالم الدين "الأرثوذكسية المتطرفة" وكان لكل من هذه الحلول فئة اجتماعية تستطيع تحقيقه وكل منها رسم حدود الانتماء ومعناه كما عرف من ينتمون إليه وهويتهم في حين يستبعد الآخرين. ومن الجدير بالذكر أن الهجرة نفسها إلى فلسطين أو أرض إسرائيل مع نهاية القرن التاسع عشر قد تمت بوسائل مختلفة فمع بداية ثمانينات القرن التاسع عشر كان عدد من هاجروا إلى إسرائيل وحددوا أنفسهم كصهيانية من الصغر بما لا يقارن بالعدد المتوقع تبعاً لدوافع دينية وقد عمقت الأرثوذكسية المتطرفة جذورها في أرض إسرائيل منذ البدايات الأولى للمشروع الصهيوني وكان ذلك بمثابة رد فعل على مشكلات الوجود المرتبطة بالعصر الحديث.

كانت الصهيونية - بغض النظر عما يفسرها البعض بأنها حركة قومية تستند إلى روح الخطاب الصهيوني أو كحركة استعمارية - جزءاً لا يتجزأ من خبرة وخطاب العالم الحديث، فالعصور الحديثة تميزت بمشروعات الدولة والقومية، وتم اعتبار الدولة بمثابة تقدم على طريق حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتلك الخاصة بالجماعات والتي عانت منها جماعات قومية. وهي نفس المشكلة التي تواجه الدولة اليهودية وتشرح كيف أن النضال الفلسطيني بمطالبه بالاعتراف بالحقوق الفلسطينية وتقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة ينبغي تفهمه.

تحتل الدولة القومية قلب النشاط الصهيوني وكما لاحظنا أنها أحد الخيارات المستقرة في حل مشكلات وجود اليهود الأوروبيين وأن هذا كان ومن دون شك نفس الوضع بعد الهولوكوست ومع إقامة الدولة، صارت هذه الدولة نفسها مشكلة وجودية لمجموعات أخرى عديدة بنفس القدر سواء في داخلها أو حولها ومن هنا تمثل الدولة الاهتمام المركزي للخطاب ما بعد الصهيوني وكذلك هويتها وعلاقاتها مع مواطنيها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع تجمعات ودول أخرى أدركت ظاهرة العولمة.

ينبغي ملاحظة أن الحركة العمالية الصهيونية حددت طبيعة الدولة حتى نهاية ستينات القرن العشرين، فعندما نتحدث عن الهيمنة الصهيونية يقفز إلى الذهن المعنى الخاص بهيمنة التيارات الاشتراكية في الصهيونية. وهذه الحقيقة على قدر عال من الأهمية فمنذ بداية عملية بناء الهيمنة الصهيونية بصورتها العملية الاشتراكية، كانت هناك مجموعات صهيونية متنوعة ذات توجه قومي متناثرة على جوانب فرعية بجانب مجموعات غير صهيونية، وتم التأكيد على الأهداف الجماعية والولاء الجماعي وإعطاءهم الأولوية على حقوق ورفاهية الفرد. ومن بين المجموعات البارزة

التي صنعت الدولة لها ظروفًا تتميز بالاستبعاد والتهميش للوجود، الفلسطينيون أولاً وقبل كل شيء. لكن جماعات أخرى وضعت أيضاً على هوامش أو تخوم مؤسسة الهيمنة الصهيونية، وهذا كان مصير اليهود النازحين من الدول العربية الذين ازدادت أعدادهم بشكل ملموس إبان العقد الأول بعد قيام الدولة، إلى جانب مجموعات من اليهود اليمينيين والمتدينين وخصوصاً الأرثوذكس المتطرفين. كذلك حدد موقع النساء من خلال قواعد الخطاب المسيطر، ومن ثم فإن الخطاب ما بعد الصهيوني برز من المواجهة مع هذه الهيمنة، فقد أثار السؤال عن الطريقة التي تعطل فيها تاريخ مجموعات متنوعة ولكنها دفعت إلى تصديق أو الإخبار عن رواية جديدة أو قصة "الآخر" وفيما يلي سنحاول كشف التوجه النسوي في الخطاب الصهيوني بضرب عدد من الأمثلة توضح سبب الصدام مع هذا الخطاب وفي نفس الوقت تضع أسس خطابات بديلة.

◆ نحن أيضاً شاركنا في قصة الصهيونية:

شهدت نهاية ثمانينات القرن العشرين بداية عملية مراجعة التاريخ الصهيوني في محاولة لإدخال النساء كمشاركات في قصة بناء الدولة، وفي حين أسس الخطاب المسيطر هوية كلية من أفعال الرجال وعملية بناء الأمة، وجهت البحوث النسوية اهتمامها للجزء الذي أبدته المرأة في هذه العملية. ومن أبرز الأمثلة التي تستحق التقدير قصة كفاح المرأة من أجل نيل حق التصويت، فقد اعتبرت الكتابة الجديدة حول رواية التاريخ أن النساء شاركن كشركاء فاعلين في وضع أسس الديمقراطية الإسرائيلية، لكن الأكثر أهمية من ذلك هو الكشف عن الآليات التي تم بها استبعاد النساء من الرواية التاريخية المسيطرة والأساليب التي تم بها إسكات أصواتهن.

ويعتبر كتاب "الرواد وصانعو الوطن" الذي حرره "برنشتاين" مثالا لإدخال النساء في تاريخ بناء الأمة، فقد تضمن دراسات تعيد الاعتبار لأدوار النساء في البلدات الصغيرة والكيبوتزات والتجمعات الحضرية كما في الأدب والإبداع الثقافي وفي المبادرات الاجتماعية والسياسية وفي ميادين الرفاه والصحة والتعليم، فالمرء يتعلم من هذا العمل الروائي التاريخي كيف إن النساء لم تكن فقط موجودة في نفس المواقع التي وجد فيها الرجال ولكن أيضاً صنع إنجازات متفردة وكانت لديهن مسالك أخرى تعاملوا من خلالها مع عملية بناء الأمة.

عمدت الحركة النسوية في عصر "اليشوف" إلى إحداث قطيعة مع التوجه الجماعي الموحد الذي خلقتة الحركة الصهيونية، فقد جمعت الكتابة والشعر النسوي بين المنحى الفردي والشخصي من جهة والهوية الجمعية والعمومية من جهة أخرى. وكشفت خبرات النساء - كما ظهرت على السطح عبر البحوث والدراسات وشتى أشكال التغيير - عن الصعوبات التي تجاهلها ما قدمه الرجال من روايات للتاريخ، ومن ذلك الكشف عن خدعة المساواة بين النوعين التي جسدتها الهيمنة الصهيونية العمالية.

◆ الأمهات المؤسسة للأمة:

ظهر عدد كبير ومتزايد من الدراسات التي تبنت منظوراً نقدياً للرواية الصهيونية للتاريخ مستعيرة في ذلك منهج النقد الخاص بميشيل فوكو (الفيلسوف الفرنسي المعروف وأحد كبار مؤسسي البنيوية). وتعتقد هذه الدراسات أن الصهيونية شيدت نسقاً معرفياً يتحيز بشدة لمسألة التماهي مع أو الذوبان في المجموع، وأن هذا النسق رسم مكانة للمرأة الصهيونية تعتبر النساء أمهات مؤسسة للأمة ولكن في نفس الوقت تلقى بها إلى الخطوط الخلفية أو الهوامش ولم تسمح لهن بأى منفذ إلى مواقع القوة المتعددة. والواقع أن كاتبة مثل "نيرا يوفال - دافيز" سبقت عصر ما بعد الصهيونية في إسرائيل عندما وضعت أسس هذه الدراسات عبر سلسلة من الكتابات التي يتصاعد نفوذها ويتوسع هذه الأيام. ترعرعت "يوفال - دافيز" في صفوف حزب "الماقسن" (الفهود السود) ذي التوجهات الماركسية والمعادى للصهيونية، وأثبتت كيف كانت وضعية النساء في إسرائيل نتاجاً لتشريع ديني يجعل المرأة مجرد مضطلة بعبء التجمع اليهودي ويعيد إنتاج هذه الوضعية.

طوال عقد التسعينات من القرن العشرين انتقدت دراسات عدة أسلوب تضمين أو إحلال النساء في الأمة، إذ كشف تصوير الأمة باعتبارها أمة - امرأة إبان عملية تأسيس أمة متخيلة عن واقع يتميز بكونه مجرد ترتيبات أو تعاملات بين الرجال فقط وكأنه تاريخ ذكوري بالكامل حسب رأى "أورلى لوبن"، إذ تعتقد أن الخطاب القومي لم يسمح سوى بحيز ضئيل للنساء، وهو ما أبدته "حنان هيوفر" من خلال تحليلها للتطور السياسي المتضمن في عملية إحياء الأدب العبري، حيث خلق الأدب العبري الإحيائي ثقافة وهوية وذاتاً ترسخت في الخطاب الصهيوني من خلال تهميش "الآخرين" وإسكاتهم، حيث تأسس هذا الخطاب على فرضيات خاصة بالثنائية والتراتبية والهيراركية وعلاقات القوة بشأن الاختلافات في النوع بين الرجال والنساء.

ومن الجدير بالذكر أنه حتى القانونين الأولين الذين استهدفا إعطاء النساء وضعية المواطنة على قدم المساواة وهما "قانون الخدمة العسكرية" لعام ١٩٤٩ و"قانون الحقوق المتساوية للنساء" لعام ١٩٥١ تم تقييدهما بتصوير مفاده أن النساء هن فقط أمهات الأمة. وقد أوضحت "بركوفيتش" في تحليلها للقانونين كيف أن المرأة اليهودية الإسرائيلية

أُعتبرت أولاً وقبل كل شيء مجرد أم وزوجة لا كفرد أو مواطن (٩)، إذ تم تعريف الأمومة كدور عام يتولى تجسيد الأمة وإعطائها دلالتها، وأن هذا المفهوم - الأمومة كرسالة قومية - هو الذى تم عن طريقه إحلال النساء فى المجموع. لقد أدت عملية الكشف عن العلاقات بين الهوية القومية والنوع إلى ظهور دراسات تتعرض لتأثير الصراع الإسرائيلى - العربى على مكانة المرأة اليهودية والفلسطينية فى إسرائيل، إذ أجبرت كل من النساء اليهوديات والفلسطينيات، باسم الصراع، على إعادة التأكيد على التمايز بين الخاص والعام وعلى التقسيم التقليدى للأدوار بين الرجال والنساء، ولقد واجهت الدراسات سالفة الذكر عالم الرجال عبر إثارة الانتباه إلى تشابه خبرات النسوة اليهوديات والفلسطينيات، وبعبارة أخرى أثارت المشكلات المتعلقة بالوجود ذاته أو بكيونة النساء والتي تسببت فيها التجربة الصهيونية والتي تخطت الحدود القومية ذاتها، ففى حين وضع الخطاب الصهيونى المسيطر النساء اليهوديات والنساء الفلسطينيات على النقيض من بعضهن البعض، فإن التحليل ما بعد الصهيونى جعلهن يعانين من نفس الوضعية فى مواجهة الرجال، وهذا ما دفع ذلك الخطاب إلى طرح أجندة سياسية مغايرة.

♦ رسم أوضاع المرأة بمنطق تدميري:

لقد أدى الكشف عن الآليات التى رسخها الخطاب الصهيونى حول المرأة إلى تمهيد الطريق أمام بزوغ أصوات أخرى حيث شكلت الدعوة إلى خطاب سياسى نسوى المحفز المشترك لهذه الأصوات.

كان هناك استخدام متزايد لخطاب الأمومة منذ عقد الثمانينات من القرن العشرين من قبل النساء من أجنحة اليمين واليسار، كاستراتيجيات للمشاركة السياسية، ومن أبرز الأمثلة هنا حركات: "أمهات ضد الصمت"، و"الأمهات الأربع" وهذه الحركات تنتمى للجناح اليسارى، ومن الجناح اليميني هناك حركتا "النساء الخضر" و"النساء اليعقوبيات".

وعلى الرغم من التعارض بين وجهتى نظرهما السياسية، فقد تحدى الخطابان المدنى المسيطر والذى تأسس على الخطاب الذكورى العقلانى كما ترسخ فى الفضاء العام. وقد استخدمت النساء المستبعدة من الفضاء السياسى، سواء كن من اليمين أو من اليسار، الوضع المركزى للأسرة فى الخطاب الصهيونى القومى بأسلوب يكشف عن الجانب التدميرى فى هذا الخطاب. فقد استثنى صوت المرأة كمسألة مشروعة فى الحيز الخاص لبعث رسائل سياسية معينة مثل اعتراض النساء على سيطرة الرجال على الممارسة السياسية عن طريق استخدام أصوات الأمهات وممارسات الأمومة فى الفضاء العام. كما لجأ إلى لفت الأنظار إلى الاضطراب الذى سببه التمييز الحادث بين الحيزين العام والخاص عبر رفض حصر الأمومة فى مجرد كونها مسألة خاصة فقط.

وهكذا صارت النساء فى كلتا الحالتين - يميناً أو يساراً - والمستبعدات من الساحة السياسية فاعلات سياسيات مستقلات ومتفذات، تتحدى القواعد العامة للعبة وخصوصاً تلك المتعلقة بتجمعاتهن.

والى جانب الأمومة كمنطق تدميرى بفعل تأثير الخطاب الصهيونى، يظهر الآن منطق نسوى بديل يرفض النظر إلى المرأة كمجرد أم، سواء كان حقيقياً أم ممكناً، ومثال ذلك ما كشف عنه كل من "هلمان" و"رابابورت" فى الدراسة التى أجريها على احتجاج النساء المتطوعات فى خدمة تنظيم المجتمع بعنوان "نساء فى الظلام" Women in Black من أن النساء أكدن على أنهن كن يُصَوَّرن كنساء لا حتى كأُمهات. وقد شهد أسلوب احتجاجهن نمطاً رمزياً جديداً للمرأة السياسية، حيث تركز كفاحهن فى اكتساب مكانة ملائمة فى الساحة السياسية لا يستند تعريفه على المصطلحات الخاصة بهويتهن المحلية ولا إلى تلك المرتبطة بالتعريف السياسى المعيارى الذى قدمه الرجال للممارسة السياسية، ولكنه يتأسس انطلاقاً من الحالة الاجتماعية ذاتها، وهكذا طرح هؤلاء النسوة أساليب جديدة لتعريف النساء والسياسة عبر تحدى وتقويض الترتيبات السياسية والاجتماعية التى همشت النساء.

كيف تأخذ أجهزة الدولة مسألة النوع /الجندر فى الاعتبار؟

ربما كان النقد الذى وجهه اتجاه ما بعد الصهيونية إلى الجيش (الإسرائيلى) والعسكرة واحداً من أخطر ملاحظات هذا الاتجاه حيث ظل الجيش أداة رئيسية للتعبير عن التماهى مع التجمع اليهودى والدولة من وجهة نظر الخطاب الصهيونى، كما أن الأخلاقيات الصهيونية تعتبر الخدمة العسكرية بمثابة دليل على اكتساب حق المشاركة المدنية، كما تعد أحد الأسس الهامة لمنطق تجنيد النساء اليهوديات فى قوات الدفاع الإسرائيلى ومن ثم صيغت الخدمة العسكرية بمصطلح التجمع الذى يشكل ويرسخ "الوجود الإسرائيلى" كما اعتبرت الوسيط بين الفرد والمجتمع القومى. وقد شيد هذا "الوجود الإسرائيلى" أساساً على أنماط السلوك الذكورى بحسبان أن الذكورية مسألة طبيعية أو معتادة، ومن هنا لا يعتبر الجيش مؤسسة صارخة فى تحيزها للرجال فحسب، ولكنه يعتبر أيضاً واحد من أقوى الأجهزة فى ترسيخ الذكورية فى النسق الاجتماعى. هناك جهاز آخر من أجهزة الدولة حظى باهتمام واضح وهو اللجان الداعية إلى حق الإجهاض، حتى إن هذه اللجان تحولت إلى مؤسسات تعليمية، وصارت قوة بارزة مكونة من النساء الإسرائيليات المهمشات بفضل دعوتها للنساء إلى قبول الإجهاض، تلك النساء التى تتماشى وضعيتهن غير

العادية مع سلوكها غير العادى فى مجالات الممارسة الجنسية وحمل الأطفال والعلاقات الأسرية. وقد تمكنت هذه اللجان من المساهمة بقوة فى تشكيل المرأة الإسرائيلية العادية، وهى على النقيض متزوجة ومسئولة (وتستعمل حبوب منع الحمل ولا تعتمد الحمل) وملتزمة (أى أنها تقبل بالحمل من لحظة حدوثه حتى لو جاء بصورة غير متعمدة) وقادرة على التصرف (أى قادرة على تحمل التبعات والمخاطر، ولا تستسلم للحمل كنتيجة لعلاقة تتطوى على مشاكل سواء كان ذلك خارج الزواج الرسمى أو فى سن غير مناسب).

هناك دراسات أخرى تناولت دولة الرفاه والمؤسسات التى تتعامل مع حالات الاغتصاب وغيرها. وعلى الرغم من أن هذه الدراسات تشارك فى صياغة الخطاب النسوى بصفه عامة، إلا أن ما تقوم به من إدارة حوار مع الدولة بوضعيتها الصهيونية المسيطرة يسهم فى تنويع الانتقادات التى يوجهها تيار ما بعد الصهيونية وخصوصاً ما يتعلق بدعوته للتركيز على النوع أو الجندر.

♦ حق المرأة فى حيز خاص بها وفى صوت مسموع:

يوجه الاتجاه النسوى نقداً حاداً للخطاب الصهيونى الذكورى المسيطر كما يدعو لمراجعته التاريخ والتطلعات القومية من خلال التركيز على علاقات التحكم والقمع، وبهذا المعنى يشغل محور الخطاب ما بعد الصهيونى ويشكل جزءاً لا يتجزأ منه، ذلك أن تركيزه على البعد الخاص بالنوع فى إطار تحليلاته للنسق الاجتماعى أسهم فى تعميق النقد الموجه للنسق الاجتماعى المهيمن.

وهذا الخطاب النسوى لما بعد الصهيونية يتحدى المفهوم ذا النزعة الكونية التعميمية بشأن المرأة عموماً والمرأة الصهيونية خصوصاً، كما يعبر عن جهد مبذول لكشف مختلف أوضاع المرأة والتفسيرات المطروحة حول هذا الواقع، و خصوصاً النساء من يهود المزارحى ومن المتدينات المؤمنات بالقومية، ومن الأرثوذكس المتطرفات، ومن العلمانيات ومجهولة الأب ومن الشواذ / السحاقيات، إلى جانب النساء الفقيرات والبرجوازيات وكذلك المرأة الفلسطينية وغيرها. هذا فضلاً عن بحوث أخرى تعرضت لعمليات سيطرة واستبعاد نساء لنساء أخريات مثل هيمنة النساء اليهوديات على نظيراتهن الفلسطينيات وسيطرة نساء الاشكناز على نساء المزارحى وتلكم اللائى يهجرن إلى بيوت المسنين، إلى جانب استبعاد البرجوازيات للفقيرات وغير ذلك.

ويلاحظ وجود قبول متزايد من جانب الخطاب العام والأكاديمى بأن ما يجرى فى المجتمع الإسرائيلى من حرمان وتهميش على أساس عرقى وقومى لا ينفصل فى الواقع عن بروز هوية متحيزة للنوع. ومن الجدير بالذكر أن النساء تتصرف بشكل مختلف تجاه خبرة الحرب والاحتلال كما توضح دراسات أجريت على النساء المستوطنات. والنساء الناشطات فى حركة السلام، لكن النساء العضوات فى منظمات السلام واللاتى جئن من خلفيات قومية وعرقية ودينية مختلفة يتصرفن مع معركة السلام ويفسرونها بطرق مختلفة فيما بينهن. ولا تشكل النساء المتدينات فئة مستقلة بذاتها، بل تتعاون بوسائل متنوعة مع نسوة ذوى تعليم عال، كما بينت البحوث التى أجريت على نساء "الحريديم"، والنساء الصهيونيات المتدينات.

تكشف هذه الدراسة الميدانية القصيرة والمتواضعة عن تعدد المواقف داخل الخطاب النسوى النقدي، ويلاحظ أن النسوية فى مرحلتها الأولية التى تميزت بالليبرالية كانت جزءاً من الخطاب التحديثى عندما حاولت تشكيل فئة متفردة من النساء ورسم صورة متخيلة لتجمع نسوى ذى تاريخ مشترك ومستقبل مشترك. غير أن قبول فكر ما بعد الحداثة والدعوة إلى الاستجابة الآنية reflexivity سرعان ما ولدت خطاباً متعدد الأصوات. أما فيما يتعلق بالبيئة الإسرائيلى فقد أدت المواجهة النسوية مع الخطاب الصهيونى المهيمن إلى إضعاف أو إزاحة "فئة النساء المؤمنات بالنسوية".

ذلك أن مثل هذه الأصوات المسموعة لم تتجدا النظام السائد فحسب، بل صارت تتنافس وتتنقد بعضها البعض، ومن ثم ومن منظور "ما بعد الحداثة" غابت القوة التعبوية والتوحيدية وغابت الهوية المشتركة القادرة على إعادة صياغة تاريخ مشترك من أجل بناء مستقبل مختلف. مثل هذه المعضلة لا تعبر عن مسألة نظرية فحسب، فهناك تبعاتها السياسية أيضاً، والسؤال هنا: هل توجد قاعدة مشتركة للنساء الفلسطينيات والمزارحى والاشكنازيات تمكنهن من العمل ؟. وهل بإمكان النساء الفقيرات والثريات امتلاك أرضية مشتركة ؟. أى نوعية من السياسة يمكن بل يجب إتباعها بينما لا تشترك كل النسوة فى نفس السمات وخبرة الحياة المشتركة وفى نفس الأهداف ؟. إن الممارسات النسوية للإجابة عن مثل هذه التساؤلات نظرياً وعملياً تسهم فى ازدهار الخطاب النسوى ما بعد الصهيونى، وتطرح حداً أدنى من الحلول والتحديات لمثل هذا الخطاب.

♦ خطاب ما بعد الصهيونية وعلاقات النوع / الجندر:

ينتمى معظم رجال خطاب ما بعد الصهيونية إلى مؤسسات أكاديمية تشكل مراكز قوة واضحة وتوجه العملية التعليمية. لكن هجوم هؤلاء على المؤسسة الأكاديمية الرسمية يستقيم مع عدم تخلق هؤلاء عن نقد أنفسهم ذاتياً ولا

ظهروا كأنهم يطبقون أيضاً نفس الأساليب والآليات التي يستخدمها الجماعة الحاكمة ككل. لقد شيد هؤلاء مدارس فكرية قابلة للتحويل إلى مؤسسة ريادية وكرسوا الوقت والجهد لمراجعة الذات، ويكفى هنا قراءة العدد الثامن من مجلة "النظرية والنقد" Theory and Criticism الذي ركز على خطاب المؤرخين الجدد، إلى جانب عدد من المقالات التي نشرها أكاديميون في الصحف اليومية، من أجل اكتشاف الحدود التي يقف عندها خطاب ما بعد الصهيونية ولعرفة من هم المتحدثين الرسميين باسمه. ورغم ذلك لا يزال ما يتعلق بالنساء في هذا الخطاب قليلاً مثلما هو الحال في الخطاب الصهيوني المسيطر، وهو ما يبدو من معالجة المسائل ذات النوعية الخاصة. ويؤيد "سيلبرشتاين" في مؤلفه عن خطاب ما بعد الصهيونية هذا الاتجاه الداعي للمراجعة التاريخية للصهيونية عندما يعتبر مجلة النظرية والنقد الموقع الرئيسي لخطاب ما بعد الصهيونية الحالي، في حين يتجاهل في الغالب أية كتابات أخرى وخصوصاً تلك الخاصة بالنساء.

يرى "سيلبرشتاين" بحق أنه لا وجود فعلي لاتجاه ما بعد الصهيونية، بل عدد متزايد فقط من الأساتذة الجامعيين يكتبون في إطار الروح النقدية ما بعد الصهيونية وأو من موقف ما بعد الصهيونية، لكن هناك آخرين كثيرين كتبوا ولكن ليس بالضرورة تحت اسم مدرسة فكرية معينة، وكثيرون منهم ليسوا جزءاً من عملية المراجعة البازغة. الواقع أن ما بعد الصهيونية يمثل ظاهرة مهجنة أسهمت في ازدهارها مدارس نظرية مختلفة وفروع أكاديمية متباينة إلى جانب خطاب متنوع. إننى أود التحذير من الميل إلى وصف اليمين الاستبعادي لبعض من ينتمون إلى هذا اليمين نفسه بأنهم "ما بعديون" و"تقديون" ويسارعون لإصدار أحكام معينة بناء على كتاباتهم. فإذا كانت الصراعات على تمثيل اتجاه ما بعد الصهيونية هي صراعات من أجل التحكم في الساحة الثقافية وفي بنية الاستيعاب الاجتماعي، فإنه ينبغي على حاملي لواء الخطاب ما بعد الصهيوني أن يدركوا جيداً أنهم قد يقومون بعمل استبعادي في المحيط الخاص بهم. فعلى الخطاب ما بعد الصهيوني أن يتعلم الدرس من الخبرة النسوية، إذ بدأ الخطاب النسوي بتحدى الخطاب المسيطر المتحاز للرجال، كما أن الخطاب النسوي المسيطر الذي سعى لمأسسة نفسه ووجه بتحدى النساء له من مختلف الأصول العرقية والاثنية والقومية والطبقية عن طريق الدعوة إلى الاستجابية الأنثوية والتوجه الاستيعابي. وقد سلك الخطاب النسوي الإسرائيلي نفس الطريق وما يزال معرضاً لنقد من ذلك النوع، إذ وجهت النساء المزارحي والنساء الفلسطينيات النقد للخطاب السائد بسبب نزعة النخبوية والاشكنازية. ومن هنا تولد إدراك متزايد في السنوات الأخيرة بين المتحدثات باسم النساء بضرورة مراعاة النسوة "الأخريات" وهو ما نجده واضحاً في المجلة النسائية المسماة "نوجا" Noga وفي الأعداد الخاصة المكرسة للنوع /الجندر في الدوريات العلمية مثل "زمانيم" Zmanim أو "الأزمة" Times، والتي نشرت عدداً خاصاً تحت اسم "أزمة المرأة" إلى جانب عددين أصدرتهما مجلة بحوث العلوم الاجتماعية في إسرائيل والذين خصصا للنساء في إسرائيل، وكذلك الكتاب التعليمي "الجنس والنوع والسياسة" (٢٦). الأكثر من ذلك أهمية هو ما يتعلق بالخطاب النسوي ما بعد الصهيوني، حيث تم تشويه الحد الفاصل بين الخطابين الأكاديمي والعام لأسباب أيديولوجية، مثال ذلك الكتاب الذي قامت بتحريره "باربرا سيفيرسكي" و"مارلين سافير" بعنوان "التفكير في خدعة المساواة" (٢٧) Calling Equality's Bluff، والذي يتضمن فصولاً من البحوث إلى جانب شهادات شخصية تمثل الطيف الواسع من أصوات النساء اليهوديات والفلسطينيات، كما برز هذا التنوع بين المنظمات النسائية وخصوصاً منظمات السلام النسوية. ومع نهاية عام ٢٠٠١ انعقد المؤتمر السنوي حول النساء ودراسات الجندر والنظريات النسوية في جامعة تل أبيب بالتعاون مع المنتدى الإسرائيلي للدراسات النسوية وبحوث الجندر، وكان الهدف منه التجمع تحت إطار واحد مع الاعتراف بوجود أصوات نسائية متنوعة. هذا فضلاً عن أن المؤتمر الذي حمل شعار "الحرب والسلام" منظورات نسوية اعتبر مثلاً يستحق التقدير على الجهود المبذولة لتجسير الفجوة بين الخطابين العام والأكاديمي، حيث قدم الباحثون أوراقهم جنباً إلى جنب الناشطين الحركيين الذين طرحوا خبراتهم التي اكتسبوها أثناء العمل الميداني. لقد كانت محاولة ناجحة للجمع بين البحث والممارسة وبين نظرية التغيير الاجتماعي وممارسة التغيير الاجتماعي. ومع ذلك لا يزال الطريق طويلاً أمام الخطاب النسوي مثلما هي الحال بالنسبة للخطاب ما بعد الصهيوني وينبغي على الخطاب ما بعد الصهيوني كتعبير عن ظاهرة مهجنة (أي مكونة من خليط من التوجهات والأجنحة) أن يتبع منهجاً استيعابياً متعدد الثقافات ومتعدد الأصوات.

◆ مجتمع ما بعد الصهيونية من منظور نسوي:

أدى تكاثر الأصوات النسوية إلى إحداث أثر تراكمي يوجه النقد بشدة إلى الأجندة المسيطرة من خلال عدة منظورات تدعو إلى ضرورة بزوغ أجندة جديدة ومتنوعة، وعلى الرغم من كونه غير موحد ولا ينطق بلسان واحد إلا أنه خلق محفزاً ومشاركاً، كما تضع هذه الأجندة علاقات الجندر على رأس اهتماماتها، حيث تتضمن الشخصي والمحلي وما يقع بينهما.

يحتوى المنظور النسوى على مجموعة بدائل معلنة تحاول تعريف نفسها كظاهرة ما بعد صهيونية، مبادرات كثيرة لا توجهها بالضرورة أيديولوجياً ما بعد صهيونية صريحة أو ذات طابع دولي. وتتمثل حجتي الرئيسية هنا في أن إعادة تعريف فضاءات المضمون /المحتوى السياسى إلى جانب الأشكال المتغيرة من الفعل السياسى، كما تتجسد في الخطاب النسوى، صارت دوافع رئيسية لعملية إضفاء الطابع المدنى على المجتمع الإسرائيلي ولرفض الانقياد وراء تصور الدولة القومية. إن هذه الأصوات النسوية تتبوأ قمة المبادرات ما بعد الصهيونية عبر تفكيك الأبنية المؤسسة على التحيز للرجال عرقياً وقومياً وكذلك المطالبة بمواطنة تستوعب الجميع.

تعد الحركة المسماة "مشهد جديد" New Profile مثلاً للوعى ما بعد الصهيونى الساعى إلى تطوير أجندة مدنية، وهى حركة نسوية أعضاؤها من النساء والرجال والشباب الذين يعملون معاً، وتهدف الحركة إلى نقل المجتمع الإسرائيلى من حالة العسكرة إلى الحالة المدنية. فهى تكافح من أجل تغيير العقلية العسكرية السائدة فى المجتمع الإسرائيلى والتي تنقله من حرب لأخرى، وتستهدف النظام التعليمى الداعى إلى بناء السلام بدلاً من النظام التعليمى الذى يكرس العسكرة وتعمل أيضاً من أجل اختصار مدة الخدمة العسكرية الإلزامية لعام واحد والإقرار بالحقوق فى الاعتراض على الخدمة العسكرية فى أماكن معينة. كذلك تدعو إلى إنهاء الاحتلال وتسهيل وضمان ظروف العيش فى مجتمع متساو وذى منحنى إنسانى. بيد أن الأجندة المدنية فى إسرائيل تعاني من تعدد النظريات النسوية التى تشكك فى الخطاب الصهيونى السائد من مرجعيات مختلفة. وهذه الأجندة تدعو إلى منظور جديد حول السياسة والصراع السياسى، وترى هذه الأجندة أن الصراع من أجل تغيير اجتماعى لا ينتهى عند دهايز الكنيسة فقط رغم كونه ساحة سياسية هامة، إن السياسة تضطلع بجهود يومية حسب هذا المنظور من خلال التشكيك فى التعريف المسيطر للقوة وبالتزامن التعرية المتواصلة لمبادئ السيطرة والتحيز للنوع. وهناك ساحات عديدة تستطيع النساء من خلالها مواجهة البنية المتحيزة للنوع والرد عليها، مثال ذلك خوض معارك ضد التفرقة فى الحقل التعليمى وفى أماكن العمل وضد العنف المحلى والتحرش الجنسى، إثارة الشكوك فى أنماط التعبير المستخدمة تجاه النساء وعن النساء، مواجهة الإعلانات غير اللائقة، المساهمة فى الجدل حول الإجهاض والسياسة الصحية وإعادة تعريف الأمومة إلى جانب إضفاء الطابع النسوى على الفقر ونقد التعسف فى ممارسة الجنس، وأيضاً أجور النساء وقانون الأسرة وطرح خيارات بديلة حول أنماط الأسرة والجنس. ويمكن للنساء أن يقمن بذلك دون وجود صوت واحد ولا عبر صوت موحد، وتهدف كل الجهود إلى توسيع حيز السياسة بما من شأنه صياغة معان عديدة للفعل السياسى إلى جانب المشاركة فى تشكيل الواقع الاجتماعى... مشاركة تصب مباشرة فى مركز العملية السياسية وفى تحديد قواعد اللعبة السياسية. إن هذا يجعل كلا من الخطاب النسوى والممارسة السياسية يلتقيان فى عملية أكثر اتساعاً تستهدف تشكيل مجتمع ما بعد حدائى وتعمل على تفكيك مركزية القوة حيث تتولد أنماط متنوعة من ممارسة القوة وتنشأ مبادرات سياسية جديدة. إن أشكال التنظيم التى تتضمنها هذه الأنماط ينبغى أن تقضح الآليات الاستيعادية والقمعية للدولة والأمة والمجموعات العرقية. وإلى جانب التحليل النقدى يتضح لنا أن قبول الموقف الراهن من دون رد فعل هو مجرد ممارسة سياسية وليس إعمالاً لاستراتيجية بقاء تعد أمراً ضرورياً لما تتميز به من دافعية الوعى والمبادرة. إن تحليل القوة بناء على هذا الأساس يبين أن التعارض الحادث من المنظور الخاص فى الخطاب النسوى لا يدل فقط على الافتقار للنفوذ السياسى ولكن يدل أيضاً على حدوث تغيرات فى وسائل أعمال هذا النفوذ.

والواقع أن الجهد السياسى يعانى من التشتت ليس فقط بشأن القضايا المثارة بل أيضاً فيما يتعلق بالتناظر بين من يصيغون هذه القضايا. إن ذلك لا يعبر عن حركة سياسية بالمعنى المتعارف عليه، لكنه يوضح أن النفوذ السياسى موجود مع إمكانية كبيرة لإحداث تغيير اجتماعى، وتبقى القضية الرئيسية هى إضفاء الطابع المدنى على المجتمع الإسرائيلى من منظور نسوى.

♦ دراسات ♦

٤

المجتمع المدني في إسرائيل بين التعبئة والوفاق الفصل الثاني: مجتمع مدني في بيئة متغيرة

بقلم: ياعيل يشاي - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

يعد المجتمع المدني جزءاً من الواقع المحيط به. حيث تسهم في تحديد ملامحه عناصر عديدة كالاقتصاد والمجتمع والقيم والسياسة. فمن الممكن أن يعبر المجتمع المدني في الكونغرس عن محاولات البنك الدولي لتأسيس جمعيات للإنتاج الزراعي هناك، بينما يضم في شيكاغو اتحاد لاعبي البيسبول. فالبيئة المقصودة هي مصطلح غير محدد الملامح. ونظراً لأننا نعيش في عصر التقلبات بعيدة المدى في كافة مجالات الحياة، يمكن القول أنه لو بعث أحد القدماء إلى الحياة لما تعرّف على المجتمع الذي يعيش فيه في بدايات القرن الحادي والعشرين. فقد حدث تغيير جذري في وسائل المواصلات والاتصالات وأسلوب المعيشة والأنماط التي تتكون منها الأسرة. وأبرزت هذه التغييرات بيئة سياسية جديدة تتسم بوجود مراكز قوة لم يكن لها وجود في وقت سابق. وقد جرت أكثر التحولات وضوحاً في الانتقال من السياسة القديمة إلى ما يسمى بالسياسة الجديدة في مجالات الاقتصاد والمجتمع والأيدولوجية والسياسة. وجدير بالذكر أن هذه التحولات لم تحدث في الدول الفقيرة والمتخلفة بل حدثت بشكل أساسي في الدول الصناعية المتقدمة والديمقراطية. ولا تزال أغلب دول العالم غارقة في العالم القديم بآلامه ومتاعبه. إذ لم يكن مجرد ارتفاع مستوى الدخل القومي للدولة ليضمن حدوث التطور المأمول فيها. فالبدوي الرحال في أي من إمارات النفط التي زاد الدخل القومي فيها بنسبة كبيرة لم يجر لديه تحول من السياسة القديمة إلى السياسة الجديدة.

لقد حدثت تغييرات بالغة في الاقتصاد. وكان الارتفاع الشديد في مستوى معيشة مواطني الدول الغربية الديمقراطية، من أبرز التغييرات التي حدثت في البيئة التي يعمل فيها المجتمع المدني في العصر الحديث. وأدت التغييرات في أنماط العمل والثروات الشخصية وفي هيكل الاقتصاد الوطني إلى زيادة رفاهية الفرد. وكان الافتراض السائد هو أن كافة الطبقات السكانية سوف تفيد من ثمار هذه الرفاهية وأن المساواة سوف تتزايد.

وكان من الظواهر الأخرى البارزة في المجال الاقتصادي ظاهرة زيادة مستوى الناتج القومي. وفي الدول الصناعية، يفيد أغلب مواطني هذه الدول من ثمار هذه الزيادة. ويتمثل ذلك في معيشتهم في مساكن فاخرة مزودة بأجهزة كهربائية تعمل بالتحكم عن بعد، كما يتمثل في تمكّنهم من الانتقال بسرعة بفضل الطائرات النفاثة السريعة والسيارات المكيفة المتاحة لهم. صحيح أن هناك مناطق فقيرة حتى في أكثر الدول ثراءً، ولكن مستوى المعيشة بصفة عامة قد ارتفع بشدة. كما تظهر التغييرات في هيكل العمالة أيضاً. وفضلاً عن ارتفاع القوة الشرائية للعملة وزيادة تنوع وحداثة السلع المتاحة للمستهلك فقد حدثت تغييرات كبيرة في مصادر الدخل أيضاً. فقد كان أغلبية العائلين في الماضي يعملون في مجال الإنتاج السلعي، حيث كانوا يعملون في الحرف والورش والمناجم والزراعة. أما في عصر السياسة الجديدة فقد زاد الاتجاه للعمل في الخدمات. وحلت المهن الفكرية محل الحرف اليدوية، وأصبحت المصدر الرئيسي لفرص العمل. كما حدثت زيادة كبيرة في الوظائف الإدارية وفي العاملين في خدمات الوساطة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك قطاع السياحة. فقد أصبحت وظائف خدمة الغرف والاستقبال ووكلاء مكاتب السياحة والرحلات وظائف مطلوبة ومفضلة. وفي مقابل ذلك حدث نقص في عدد العاملين في المهن الكلاسيكية التي كانت سمة الاقتصاد القديم. وتراجعت الصناعات الثقيلة كالبحر والفولاذ وتناقص عدد العاملين فيها

تدريجياً. وأصبح انخفاض نسبة العاملين في الزراعة من السمات المميزة للدول المتقدمة. فقد أدت الطرق الحديثة في الزراعة واستصلاح الأراضي إلى تقليل عدد العاملين في إنتاج المواد الغذائية بنسبة كبيرة. وبناء على ذلك حدث تحول من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية. حيث يقيم أغلب مواطني الدول الصناعية في المدن وضواحيها، أو على الأقل لا يقيمون في الريف. صحيح أن هناك اتجاه لحياة المدينة حتى في أكثر الدول تخلفاً، حيث تبحث جماهير القرويين عن فرص العمل في المدن، غير أن أغلب المواطنين فيها يعملون في الزراعة.

كان الانتقال من السياسة القديمة إلى السياسة الجديدة مصحوباً بتغيرات في الهيكل الاقتصادي أيضاً. فقد كانت الحواجز الجمركية في الماضي تفصل بين الدول لحماية منتجاتها من المنافسة الخارجية. أما في العصر الحديث فقد أصبحت التجارة بين الدول هدفاً أساسياً. حيث تسعى الدول للاندماج في الاقتصاد العالمي بواسطة العولمة التي أتاحت لرأس المال التحرك بحرية شبه تامة، وهو ما أدى إلى حدوث تغيير في مفهوم السيادة الوطنية. وكان من بين نتائج ذلك انتقال القوة العاملة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. وأفرز هذا التوجه ظاهرتين متناقضتين، وهما: كراهية الأجانب ودعم الهوية القومية من ناحية، وإزالة الحدود الوطنية وخلق طبقة يوصف أبنائها بأنهم "مواطنو العالم" من ناحية أخرى. وأدت الزيادة الكبيرة في حركة السياحة العالمية واعتبار السياحة قطاعاً اقتصادياً هاماً إلى دعم هذا التوجه.

كان للتغيرات سلفة الذكر تأثير شديد على ملامح المجتمع الجديد. فقد ارتفع المستوى الثقافي، وأصبح الإقبال شديداً على الجامعات والمدارس العليا. وأصبح هناك إقبال شديد على الدورات الدراسية والدراسات التكميلية في كافة المجالات. ورغم أن حلم التحرر التام من عناء الحاجة إلى الشقاء والعمل اليومي لم يتحقق بعد، فإن أسبوع العمل أصبح أقصر، وتناقص الطلب على العمالة الثابتة. ولم يعد العمل قيمة مقدسة بل أصبح عبئاً مقيداً للحرية، واتجهت المجتمعات التي يزدهر اقتصادها بما يسمح بالرفاهية للجميع إلى توجيه موارد اقتصادية لتطوير وسائل لقضاء وقت الفراغ ولتطوير الشخصية. وكان من مظاهر التعبير عن ثقافة أوقات الفراغ التوسع في وسائل الإعلام والاتصال. حيث تهتم قنوات البث الإعلامي المسموعة والمرئية بكافة الأمور ويستمر بثها على مدار الساعة. كما يتلقى مستخدم الحاسوب والشبكة الدولية للمعلومات "الإنترنت" رسائل متنوعة، بعد أن أصبحت تمثل وسيلة اتصال غير مسبقة بين الإنسان في كل مكان. كما أثرت هذه التغيرات على النظام الاجتماعي وكان تأثيرها أوضح على الأسرة. وأدى إقبال النساء على دخول سوق العمل بشكل جماعي - إلى جانب الدعوة إلى تحرير المرأة ومساواتها بالرجل - إلى إحداث تغيير في الهيكل التقليدي للأسرة، التي لم تعد مماثلة لنواة الأسرة التقليدية التي كانت سائدة في الماضي. فمن الممكن أن تكون الأسرة الآن ذات عائل واحد أو ذات عائلين من نفس الجنس "ذكرين أو أنثيين". كما زاد عدد من يفضلون عدم إقامة أسرة على الإطلاق أو إقامة أسرة عذراء (بدون أطفال). وأدى ارتفاع نسبة الطلاق في الدول الغربية إلى الإضرار بمكانة الأسرة. وأصبح السعي إلى تحقيق الذات (self fulfillment) عنصراً أساسياً في الحياة العصرية. فمن حق كل إنسان أن يختار لنفسه نمطاً معيشياً يضمن له تحقيق ذاته وإرضاء رغباته، ولا يفترض أن يكون قبول الإنسان في مجتمعه مشروطاً بجنسه أو عاداته أو أسلوب حياته. وواكب التوجه الداعي لتحقيق الذات وكفالة حرية الإنسان في الاختيار تزايد في استهلاك المخدرات "والمطالبة بجعلها مشروعة".

تتمثل السياسة الجديدة أيضاً في التغير الذي طرأ على القيم، وكان سبباً في ظهور السياسة الجديدة كما كان نتيجة لها في نفس الوقت. فقد كان الهدف الأساسي للبشر في الماضي هو الحصول على احتياجاتهم المعيشية. وكان جوهر الواقع الإنساني هو السعي لكسب الرزق وجمع ثروة تسمح بحياة طيبة. وفي عصر السياسة الجديدة حدثت ثورة هائلة في أوائل العقد السابع من القرن العشرين. وحيث أن مستوى المعيشة قد ارتفع وأصبحت أغلبية الدول توفر لمواطنيها مظلة تأمينات تغطي حتى حالات ضياع فرص العمل، فقد تبني مواطنو الدول الصناعية أهدافاً جديدة، وحلت احتياجات (وقيم) ما بعد الماديات (post material) محل الاحتياجات المادية. فأولويات الإنسان المتخمة تختلف عن أولويات الإنسان الجائع. وفي عصر السياسة الجديدة لم يعد الإنسان يعطي أولوية لمستوى المعيشة (بعد أن ارتفع مستوى المعيشة)، وأصبحت الأولوية للتوسع في نشر مستوى المعيشة الراقى بما يعني دخول جماعات ثانوية إلى مكان الصدارة ومساواة هذه الجماعات بالأغلبية، والتفاعل بين الإنسان والبيئة. وفي إطار النضال من أجل حقوق الأقليات ثارت المطالبة بمساواة المرأة بالرجل (التي طرحتها الحركات النسائية) ومساواة الفقراء بالأغنياء (التي طرحتها حركات الاحتجاج الاجتماعي)، والمساواة بين ذوى الأعراق المختلفة (التي طرحتها حركات الاحتجاج العرقية) ومساواة الشواذ (التي طرحتها حركات الشواذ من الرجال والنساء). وأدى السعي إلى رقي الحياة إلى ظهور حركات سلام تطالب بنزع السلاح وتبني استراتيجية مصالحة في النزاعات الدولية. كما وجه مواطنو الدول الصناعية اهتمامهم إلى البيئة. وأدى ارتفاع مستوى المعيشة إلى معارضة استمرار التنمية الاقتصادية التي كانت من سمات السياسة القديمة. وطالبت حركات حماية البيئة التي تخشى المبالغة في استغلال الموارد الطبيعية بإعطاء أولوية للحفاظ على نظافة المياه والهواء والحفاظ على الثروات الطبيعية تفوق أولوية البناء والتصنيع.

كما حدثت ثورة هائلة في مجال السياسة، الذي لوحظت فيه ثلاث تغييرات أساسية، وهي: أفول نجم الأحزاب، وتغير أنماط المشاركة، وتغير نقاط ارتكاز الهوية. وهناك أربعة مجالات يمكن أن توضح لنا ضعف (وأفول نجم) الأحزاب السياسية،

وهي: تجنيد الأعضاء والمؤسسات الحزبية والأداء والتأثير.

يعرّف التجنيد بأنه قدرة الحزب على ضم أعضاء جدد وإقناعهم بعدالة برنامجه. وقد انخفض بشدة عدد أعضاء الأحزاب في كافة أنحاء العالم الغربي، وانطفأ وهج الأيديولوجية، وأصبح نمط التصويت السائد غير أيديولوجي، وضعفت صلة الأحزاب بالجمهور. فقد كان الهدف الأساسي لكافة الأحزاب هو الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد في المجالس النيابية عن طريق دعم الجمهور لها وتصويته لصالحها في مراكز الاقتراع. وأدى طمس القيم إلى الإضرار بقدرة الأحزاب على ضم أعضاء، ونقل مركز الثقل في النشاط الحزبي إلى خبراء العلاقات العامة والمتخصصين في اجتذاب الرأي العام. وأدت الرفاهية التي سادت في العالم الغربي إلى اضمحلال قضايا مصيرية كانت تشغل الأحزاب في النصف الأول من القرن العشرين، مثل: مكانة الفرد في المجتمع وصراع الطبقات، وفي عصر السياسة الجديدة أصبحت قدرة الحزب على اجتذاب الأعضاء تعتمد على الزعماء ذوي الشخصية القيادية وليس على البرامج الحزبية والمبادئ. ونظراً لأن السياسة أصبحت تعتمد على الأشخاص، وأصبحت تعرض على الجمهور شخصيات بدلاً من المبادئ، فقد أصبح للأحزاب نشاط تجاري وأصبحت تتصرف كهيئات أعمال. ومن الأهمية بمكان أن نؤكد من جديد أننا هنا نتناول الوضع في الدول الصناعية، التي تنتمي إلى ما يوصف بأنه "العالم الأول" المتخيم الذي تسوده الرفاهية.

تقاس قوة الحزب بكم الموارد المتاحة له، وبحجم ونوعية الجهاز الحزبي وعدد أفرع الحزب ومقاربه، ومعدل انعقاد مجالس مؤسسات الحزب المنتخبة. وقد أدى احتراف العمل الحزبي بصفة عامة إلى تقليل حجم الأجهزة الحزبية وتقليل عدد الأفرع. وإذا كانت الأحزاب بلا أيديولوجية وتحتاج إلى ناخبين وليس إلى أعضاء، فإن أدائها يتدهور بالتالي. فقد كانت الأحزاب في الماضي مؤسسات شاملة تقدم لأعضائها خدمات من المهد إلى اللحد، أما في السنوات الأخيرة فقد قللت الأحزاب من المهام التي تقوم بها، ولم تعد تهتم بالثقافة ولا بالتعليم ولا بالصحة. وأصبحت مهمتها الأساسية هي حشد التأييد لها لدى صناديق الاقتراع. ويتطلب هذا الأمر خبراء دعاية وليس أفرعاً خاوية، لا يذهب إليها أحد. وأخيراً فإن الأحزاب من المفترض أن تؤثر على السياسة العامة. وهناك عنصران أساسيان ينافسان الأحزاب على هذه المهمة في السياسة الجديدة وهما الإدارة العامة، التي يتمتع موظفوها في الدولة العصرية بنفوذ بالغ، ومنظمات المجتمع المدني مثل اتحادات رجال الأعمال ومنظمات الدفاع عن البيئة، التي أصبح لها تأثير بالغ على السياسة. ولم يعد من الممكن أن نرى داخل الأحزاب مؤسسات هامة يمكن عن طريقها التأثير على الحياة العامة. ونظراً لاتساع نطاق العمل السياسي فلم تعد الأحزاب هي القناة الأساسية التي تربط الجمهور بمراكز التأثير في الحياة العامة.

أثرت السياسة الجديدة على أنماط المشاركة أيضاً. فقد كان مواطنو الدول الديمقراطية في الماضي يشاركون في الحياة العامة، ولا سيما عن طريق مؤسسات وسيطة - كالأحزاب السياسية والمنظمات التطوعية ومنها النقابات المهنية - وفي عصر السياسة الجديدة لوحظ تزايد أنماط المشاركة المباشرة. فتزايدت مشاركة المواطنين في المظاهرات والنشاط الاجتماعي، وتباعدوا عن المشاركة في أنشطة المنظمات ذات الطابع المؤسسي.

ترجع هذه المشاركة المباشرة إلى التغير في نقاط ارتكاز الهوية، فقد سعت فئات مثل النساء والأقليات وكافة العناصر التي لا تدخل ضمن التيار المركزي إلى إبراز هويتها المميزة، نظراً لعدم رغبتها في أن تبتلعها منظمات سلطوية تحوله أعضاؤها إلى مشاركين مجهولين. وكان بعض الفئات - مثل الشواذ من الجنسين - "فخور" بهويته الجديدة. بينما اكتفى البعض الآخر بالاعتراف باختلافه وبالاهتمام الخاص بالاحتياجات الجماعية للفئة التي ينتمي إليها، وعلى وجه العموم فإن الأحزاب السياسية أكثر تنوعاً وشمولاً من أن تكون مركزاً لتجمع المطالبين بالاعتراف بهويتهم. وكان المجتمع المدني هو العنوان الطبيعي الذي لجأوا إليه، وقد ترجم هذا المجتمع مطالبهم إلى نشاط على الساحة السياسية.

أثرت التغييرات الموصوفة آنفاً - والتي جرت في إطار التحول من السياسة القديمة إلى السياسة الجديدة - على هيكل المجتمع المدني وعلى تطوره. فمن المفترض أن يؤدي ارتفاع مستوى المعيشة إلى تزايد استعداد الأفراد للمشاركة في العمل التطوعي. وأدى تناقص عدد ساعات العمل وتزايد وقت الفراغ، والتحرر من الخوف من ضياع فرص العمل (أو من ضياع وسائل الإعاشة التي تتمثل في إعانات البطالة التي تقدمها حكومات الدول الغربية التي تتفشى فيها البطالة لمواطنيها) إلى اتساع أفق أغلب المواطنين ودفعهم للمشاركة في العمل العام. ومنذ أوائل العقد السادس من القرن العشرين سجلت البحوث العلاقة الوثيقة بين مستوى المعيشة وبين المشاركة السياسية. وتشهد البحوث التي أجريت بشأن العمل التطوعي على أنه أكثر انتشاراً بين الطبقات الغنية. فتأسيس منظمات للعمل العام والمشاركة في نشاطها جاء إذن نتيجة للتغيرات الاقتصادية الاجتماعية سالفة الذكر. كما يتأثر المجتمع المدني بالتطورات على الصعيد الاجتماعي الشخصي. فقد أدى ضعف الروابط الأسرية إلى تشجيع الأفراد على المشاركة في أنشطة جمعيات أو هيئات. وتبين أن البث الإعلامي ليس هو البديل للعلاقات الإنسانية. حيث تهدف العلاقات الاجتماعية التي تتمثل في ممارسة نشاط في مؤسسات المجتمع المدني إلى الخروج من دائرة الوحدة.

كانت التغيرات الأيديولوجية أيضاً من الأسباب التي أدت إلى تطور المجتمع المدني. وكما سبق القول فإن المجتمع المدني

ليس مجموعة من الأفراد، الذين يتجمعون لمشاهدة الطيور أو للعب البريدج، ولكنه تجمع من المواطنين الذين لهم ارتباط بساحة العمل العام. فالاتجاهات التي تشجع الإنسان على الانغلاق على ذاته والتركيز على مشاكله الشخصية ليست جزءاً من المجتمع المدني الذي يهتم بالصالح العام. وقد سبق بحث القضايا الكلاسيكية للسياسة الجديدة، مثل تحقيق المساواة للأقليات، ولكن الجديد هو تزايد الاهتمام بها، وتزايد أهميتها واستراتيجيات النقاش العام لها. وتستوجب القضايا التي حظيت بالاهتمام في عصر السياسة الجديدة تعبئة الجماهير لخوض المعركة السياسية من أجل إحداث التغيير المطلوب. وقد أدى التركيز على حقوق الفرد، وحقوق الفئات المختلفة والعمل على حماية البيئة إلى خلق أجواء جديدة لم تكن معروفة فيما مضى، وأسهمت هذه الأجواء في تزايد نشاط المجتمع المدني.

وأخيراً، فإن من المفترض في التغيير السياسي أيضاً أن يترك أثره على المجتمع المدني وذلك للأسباب التالية: أولاً، نظراً لأقول نجم الأحزاب السياسية من المتوقع أن تحتل المنظمات العامة مركز الصدارة في الساحة السياسية. إذ أنه بناء على النظرية الكلاسيكية للعلوم السياسية تكمل الأحزاب والجمعيات بعضها البعض، وتلعب نفس الدور في توصيل الرسائل من الشعب إلى الحكومة. فتطرح الجمعيات مطالب محددة (ومثال ذلك المطالبة بالحفاظ على شاطئ البحر في منطقة نتانيا في إسرائيل)، بينما تجمع الأحزاب بين المطالب وبين الخطوط العريضة للسياسة الحزبية (ومثال ذلك تفضيل سياسة حماية البيئة عن احتياجات التنمية). وعندما تتناقص قوة الأحزاب تتزايد قوة منظمات العمل التطوعي المختلفة. غير أن هذه النظرية لا تنطبق تماماً على العصر الحديث، الذي ينذر كما سبق القول بأفول نجم الأحزاب السياسية. فقد حان الوقت لدخول منظمات المجتمع المدني إلى الفراغ الذي خلفته الأحزاب. ويؤدي التغيير في أنماط المشاركة هو الآخر إلى النهوض بالمجتمع المدني. فقد أدى تناقص الثقة في المنظمات ذات الطابع المؤسسي - التي كانت هي الوسيط بين المواطن والحكومة حتى وقت قريب - والميل إلى المشاركة الشخصية في ساحة العمل العام إلى وجود رصيد كبير من المشاركين المحتملين الذين من المفترض أن تتلقفهم منظمات المجتمع المدني بلهفة.

قد يكون للسياسة الجديدة تأثير سلبي أيضاً على المجتمع المدني. فقد أدت التغيرات الاقتصادية - كما سبق القول - إلى الحد من قوة الدولة، كما أدت العولمة إلى الانتقاص من سلطاتها ومن سيادتها. ويعتقد أغلب الباحثين أن المجتمع المدني الذي يعمل في ظل دولة قوية يتسم بالقوة والفعالية. وعلى حد قولهم فإنه لا يوجد تعارض بين قوة الدولة وقوة المجتمع المدني. بل العكس هو الصحيح فلا يمكن أن يتطور مجتمع مدني قوي يتسم بالاستقلالية سوى في إطار دولة قوية. وفي استطاعة منظمات المجتمع المدني أن تكتسب استقلالية ونفوذاً، ولكن إذا لم يكن لدى الدولة آليات لتسوية المنازعات وحل المشكلات ستكون قوة المجتمع المدني محدودة. فالحياة المدنية للمجتمع تأتي من منطلق اتفاق على القيم الأساسية وعلى قواعد اللعبة التي تحددها الدولة. فتناقص نفوذ المؤسسات السياسية التقليدية الذي اتسمت به السياسة الجديدة من شأنه إذن أن يقلل من أهمية المجتمع المدني وقدرته على لعب دوره في النظام الديمقراطي. وإذا كان هناك تداخل وارتباط متبادل بين الدولة والمجتمع المدني - حسبما يفترض الباحثون - فإن ضعف مؤسسات السلطة لن يحمل أي بشرى طيبة للمجتمع المدني. وفضلاً عن ذلك، فإن ارتفاع المستوى الثقافي ومشاهدة البث الإعلامي لفترات طويلة وانفراط عقد الأسرة من شأنه أن يؤدي إلى تمزق النسيج الذي يستند إليه المجتمع المدني. فما الذي يجعل المرء يخصص الوقت والجهد والمال للشؤون العامة إذا لم تكن لديه رغبات والتزامات تتجاوز حدود ذاته؟ فإذا سيطر على الساحة شعار "أبدأ بنفسك" سوف تقل فرصة العمل الجماعي. كذلك فمن شأن تناقص أهمية الأيديولوجيات التقليدية التي تعتمد على مصطلحات عالمية كالعدالة والمساواة أن تقلل من الحافز للمشاركة في النشاط الاجتماعي. وهكذا فقد كان هناك من سجلوا تراجع نشاط المجتمع المدني، وأرجعوا إلى ذلك كافة آفات الديمقراطية المعاصرة.

◆ هل أصبح في إسرائيل سياسة جديدة حقاً؟

تعرضت إسرائيل لتغيرات كثيرة منذ سنواتها الأولى - التي أثرت على طبيعتها - وحتى العصر الحديث. ويتضح هذا من الاستعراض السريع للتغيرات التي حدثت في الاقتصاد والمجتمع والأيديولوجية والسياسة.

أولاً: أصبحت إسرائيل دولة شديدة الثراء بعد أن كانت دولة شديدة الفقر. وفي عام ١٩٦٠، في أوج الفترة التي تشكلت فيها الدولة، كان مواطن من كل خمسة يقيم في مسكن يتزاحم فيه أكثر من ثلاثة أفراد في الغرفة الواحدة. ولم يكن لدى أكثر من نصف السكان ثلاجات كهربائية، وكان مواطن من كل ثلاثة يعمل في الحرف اليدوية في مجال البناء أو في الورش والمصانع أو في مجال الزراعة، وكان مواطن واحد فقط من كل عشرة يكمل التعليم الجامعي ويزيد عدد سنوات دراسته عن ١٢ عاماً. وفي عام ١٩٦٩ كانت نسبة من لديهم سيارات خاصة من المواطنين ٣، ١٣٪ فقط. وكان الاقتصاد الإسرائيلي مغلقاً إلى حد كبير. وفي أعوام ١٩٥٥ - ١٩٦٠ كان متوسط نصيب الصادرات من الناتج القومي الإسرائيلي ١١٪ فقط. كما كانت التغطية الإعلامية للأحداث محدودة. ولم تكن أجهزة التلفاز متاحة للكافة، ومن كان يريد الاستماع إلى البث الإذاعي كان يضطر إلى الاختيار بين إذاعتين محليتين فقط أحدهما الإذاعة العسكرية، وكانت كلتاهما تنقل للجماهير رسالة قومية (بمعنى أنها إذاعات مجانية لخدمة أهداف الدولة). وكان الشعب يستجيب للتعبئة العامة التي كانت ذات طابع شمولي.

صحيح أن الكساد الشديد الذي ساد في الفترة ١٩٦٥-١٩٦٦ قد أثار توتراً اجتماعياً تجلّى أيضاً في انطلاق مظاهرات لأسباب اقتصادية، ولكن بخلاف أحداث وأدى صليب التي كانت تعبر عن مدى إحباط سكان الأحياء الفقيرة كان المجتمع متحداً خلف العلم الوطني.

توضح الصورة التي تكشف عنها مطالعة البيانات المنشورة، عن الفترة من عام ١٩٧٠ فصاعداً، حدوث تطور ملحوظ وانطلاقة مبهرّة نحو العصر الحديث في كافة المجالات. فقد دخلت إسرائيل عصر الرخاء، رغم عدم المساواة في استفادة كافة مواطني الدولة من هذا الرخاء. وتراجعت قوة الروابط الأسرية والانتماءات الحزبية وتبنى الجمهور مبدأ الخصخصة. وفقدت الأحزاب من قوتها ونفوذها، وأصبح رأى الأغلبية يرى أن الموت في سبيل الوطن ربما لا يكون أمراً طيباً بالقدر الذي يصورونه. وتتضح الصورة أكثر من الاستعراض التفصيلي للأحداث التي جرت في العقود الأخيرة.

في عام ٢٠٠٠ كانت إسرائيل تنتمي إلى نادي الدول المتقدمة. وقد ورد في تقرير صادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ أن إسرائيل تحتل المركز الثاني والعشرين بين ١٧٤ دولة في العالم في مقياس التنمية البشرية (Human Development Report). وقد كانت البيانات الإحصائية تدعم هذا الترتيب. فقد ارتفع مستوى معيشة المواطنين في إسرائيل ارتفاعاً شديداً اعتباراً من السبعينات. ورغم حدوث تذبذب في مستوى المعيشة (من أمثله الكساد الاقتصادي الذي تمر به الدولة منذ عام ٢٠٠١) فإن إسرائيل تنتمي إلى مجموعة الدول المتقدمة (١). وفي نهاية القرن العشرين يكاد يوجد بها في كل بيت ثلاجة كهربائية (لدى ٩٩,٧٪ من الأسر)، ولدى أكثر من نصف السكان (٥٥,٣٪) سيارة واحدة على الأقل، وهناك نسبة قليلة فقط (٧٪) ليس لديهم غسالة.

ويتناسب هيكل العمالة هو الآخر أيضاً مع أنماط السياسة الجديدة. كما انخفضت نسبة العاملين في الحرف اليدوية (من عمالة متخصصة وغير متخصصة) من نحو ثلث العاملين إلى أقل من ٢٩٪ منهم. وفي عام ٢٠٠٠ كانت نسبة العاملين في الزراعة أقل من ١٪ من القوة العاملة. وفي نفس الوقت حدثت زيادة كبيرة في نسبة الأكاديميين والمديرين. ووصلت هذه النسبة إلى ٣٥٪ من القوة العاملة بعد أن كانت حوالي ٢٠٪. وأصبحت نسبة ٥,٠٪ فقط من الأسر تقيم في مساكن مزدحمة، يزيد عدد الأفراد في الغرفة فيها عن ثلاثة. وحدثت ثورة في إسرائيل في مجال التكنولوجيا المتقدمة التي أصبحت منتجاتها محركاً أساسياً للتنمية (مع ملاحظة أن معدلها قد تناقص بسبب الأزمة الاقتصادية). وأدى هذا التغيير إلى جعل مركز الثقل في الاقتصاد هو منتجات التكنولوجيا، مما أدى إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية على البلاد.

كان من أبرز الأدلة على هذا التغيير تحرير الاقتصاد الذي تجلّى في السياسة التجارية، وإلغاء الرقابة على العملة الصعبة وإنهاء تدخل الدولة في الاقتصاد. ووقعت إسرائيل على اتفاقيات تجارية مع دول السوق الأوروبية المشتركة ومع الولايات المتحدة، واضطرت إلى تقليل الحماية الجمركية لمنتجاتها. والحق أن هذا التطور لم يكن قاطعاً، نظراً لأن الدولة وجدت نفسها مضطرة للدفاع عن صناعاتها المحلية (كصناعة النسيج) ضد المنافسة الجامحة، ولاسيما في مواجهة السلع القادمة من دول الشرق الأقصى. في عام ١٩٩٦ ألغيت القيود على العملة الصعبة، وأصبحت آليات السوق هي التي تتحكم في أسعار الصرف (نظرياً على الأقل). وحاولت الدولة تقليل تدخلها في الاقتصاد عن طريق القيام بعملية خصخصة شاملة، فجرت خصخصة المجالس والجمعيات الزراعية والطرق وبعض الأراضي (مع ملاحظة أن الأراضي المخصصة لا تزال قليلة نسبياً)، كما تمت خصخصة المستوطنات التعاونية وخدمات البريد.

تعد العولمة من أهم التطورات التي تميز العصر الحديث. ففي بداية عام ١٩٩٩ قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية نشرت تقارير عن الإقبال الشديد من جانب المستثمرين الأجانب والشركات الأجنبية على الاستثمار في إسرائيل. وكانت الاستثمارات الأجنبية المسجلة عام ١٩٩٨ أعلى من عشرة أضعاف متوسط الاستثمارات الأجنبية في بداية العقد الأخير من القرن العشرين. لهذا كادت كافة الشركات الكبرى في إسرائيل تصبح شركات عالمية. ووفقاً للتقارير فإن حوالي نصف حجم تعاملات أكبر عشرين شركة كان مملوكاً لجهات أجنبية، وعلى رأسها شركات التكنولوجيا المتقدمة التي نشأت حديثاً، والتي تطرح أسهمها في بورصة نيويورك. وفضلاً عن ذلك قامت قطاعات الإنتاج وعلى رأسها قطاع النسيج بنقل مواقع الإنتاج إلى الدول المجاورة، أو إلى دول بعيدة تتخفف فيها أجور القوة العاملة، وبهذه الطريقة انضمت هذه القطاعات إلى مسيرة العولمة. وأصبح الاقتصاد ينتج بهدف التصدير. في عام ١٩٧٠ كانت الصادرات تقدر بنحو نصف الواردات فقط (٥١,٢٪). وفي عام ٢٠٠٠ بلغت الصادرات ٨٤,٢٪ من الواردات، رغم التزايد السنوي في حجم الواردات. واستقبلت إسرائيل نحو ربع مليون عامل أجنبي أضفوا على سوق العمل فيها بعداً دولياً (٢).

رغم كل هذه البيانات لا يزال الاقتصاد الإسرائيلي متأثراً بملامح الاقتصاد القديم. وأول هذه الملامح المركزية. فهناك مصرفان كبيران فقط يسيطران على سوق المال، وهناك ثلاث شركات كبرى تتحكم في قطاعات الغاز والوقود، وثلاث شبكات كبرى لتسويق السلع وشركة واحدة للكهرباء. وتبرز المركزية أيضاً في القطاع الخاص. فبعض الأسر الثرية ذات النشاط الاقتصادي تملك ما يزيد عن ٤٠٪ من الأسهم التي تطرح للتداول في بورصة تل أبيب. وتحتفظ الشركات العملاقة بنسبة ٤٠٪ أخرى. وهناك نحو عشرين أسرة تسيطر على ما يزيد عن ثلثي نشاط قطاع الأعمال الخاص في إسرائيل. كما

تحتكر شركة مكوروت مجال المياه. وتحتكر شركة إيجيد المواصلات العامة وتحتكر شركة العال مجال الطيران، كما يوجد احتكار في الموانئ. وهذه مجرد قائمة جزئية بالمجالات التي تؤثر الحكومة بشدة على أنشطتها. فالخصخصة التي كان من المفترض أن تكون القاطرة التي تقود التحرر الاقتصادي، لم تتحقق بالمعدل اللازم، وحتى عند القيام بالخصخصة فإنها كانت تجري بنفس الأسلوب السابق (الذي يتمثل في توزيع الامتيازات على المحاسيب) ولكن في شكل آخر. وهناك من يقولون أن الخصخصة نقلت السيطرة المركزية على الاقتصاد الإسرائيلي من الشركات العامة إلى شركات القطاع الخاص.

تحتل إسرائيل مركزاً متقدماً بين الدول المتقدمة في حجم الإنفاق العام قبل دول مثل السويد وهولندا وكندا (٣). وقد أعلن بنك إسرائيل أن نسبة الإنفاق العام بالمقارنة بالدخل القومي (٤, ٥٤٪) تعد أكبر نسبة بين الدول العشرين الأعضاء في منظمة الأوبس (OECD) التي تحاول إسرائيل التشبه بها رغم أنها ليست منها. ويؤدي تدخل الدولة في الاقتصاد بهذا القدر الكبير إلى إكساب دولة إسرائيل مجالاً واسعاً للمناورة يكفل لها تخصيص الامتيازات للفئات التي ترغب في رفع مكانتها. وتتضمن هذه الامتيازات مساعدة المستثمرين (ولاسيما المستثمرين الأجانب) عن طريق تخصيص أرض رخيصة لهم من الأراضي التي تملكها دائرة الأراضي الإسرائيلية أو منحهم قروضاً بفائدة ميسرة. كما تقوم الدولة بتوزيع امتيازات أخرى عديدة بواسطة عدم المساواة في الدعم والضرائب. فهي التي تحدد من الذي يستحق إعانة للأطفال (٤) وما المناطق التي تعد مناطق تنمية بكل ما يترتب على ذلك من امتيازات. وفي ميزانية عام ٢٠٠٣ تم منح إعفاءات ضريبية، ولاسيما في ضريبة الدخل وضريبة العقارات والجمارك وضريبة القيمة المضافة بلغت نسبتها ١٨٪ من إجمالي إيرادات الدولة. كما قامت الدولة بتحديد الأسعار في مجالات مهمة للمواطن مثل أسعار المياه والكهرباء والمواصلات، كما تقوم الدولة بالإشراف على الإنتاج الزراعي عن طريق تخصيص حصص لإنتاج المجالس الزراعية في كافة قطاعات الزراعة. في نفس الوقت لم تكن التخفيضات الجمركية بالضرورة بشيراً بتحرر الاقتصاد، إذ أن الدولة لديها أدوات أخرى مثل المواصفات القياسية والتشديد على المستوردين.

كان من بين الأهداف المعلنة لتدخل الدولة في الاقتصاد تقليل الفوارق الاجتماعية وبناء مجتمع يتسم بالمساواة. ولكن هذا الهدف لم يتحقق. وانتهت أسطورة المساواة منذ بداية السبعينات بعد أن أعلن الفهود السود (٥) على الملأ عن المشاكل التي يعانيها الفقراء. صحيح أن هناك قدراً كبيراً من الاهتمام موجه لمشكلة عدم المساواة، غير أن مشكلة الفقر لم يتم التوصل إلى حل لها بعد. وفي بدايات القرن الحادي والعشرين احتلت إسرائيل المركز الثاني في العالم الغربي، بعد الولايات المتحدة، في التفاوت في الدخل وفي انتشار الفقر. وبناءً على البيانات المنشورة فلا يوجد أي مساواة في توزيع الثروات. حيث تسيطر نسبة ١٠٪ من الأسر على ٨١٪ من ثروات البلاد. وإذا قسمنا المجتمع بناءً على الدخل إلى عشر فئات فإن دخل الأسرة في الفئة الأولى ذات الدخل المرتفع يزيد عن ١٢ ضعف دخل الأسرة في الفئة الأخيرة. غير أن المجال هنا يضيق عن ذكر العناصر التي أدت إلى تزايد انعدام المساواة على المستوى الاجتماعي. وجدير بنا في هذا البحث أن نشير إلى أن ارتفاع عدد من يوصفون بأنهم فقراء في إسرائيل يتعارض مع السمات النموذجية للدول الديمقراطية في عصر السياسة الجديدة.

رغم هذه السمات فإن إسرائيل اليوم أقرب إلى نموذج الاقتصاد الحر منها في أي وقت سابق. ففي عام ٢٠٠٣ كان تحرير الاقتصاد هو القاطرة التي تقود بها الحكومة الاقتصاد. وقد جاءت خطة تقليل حجم القطاع العام، وتبني القطاع الخاص نتيجة لأيدولوجية الخصخصة، وليس للدواعي الاقتصادية وحدها. مع ملاحظة أن الاقتصاد الجديد ليس بشيراً بالدخول إلى عصر السياسة الجديدة ولكنه يمثل أرضية مناسبة لذلك. ويتمشى انتقال مركز الثقل الاقتصادي من الدولة إلى قطاع الأعمال مع النظرية التي تتمحور حول الفرد ومشروعاته وإنجازاته.

تعرض المجتمع الإسرائيلي هو الآخر للتغيير. فلم يعد نظام الزواج كما كان عليه سابقاً. فقد كانت نسبة الطلاق في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٤ حوالي ٨, ٠٪ وتضاعفت في عام ١٩٩٥ لتصبح ١٦, ٠٪. وفي نفس الوقت انخفض معدل الزيادة السكانية الطبيعية من ٣, ٢٪ في السبعينات إلى ١, ٤٧٪ في التسعينات. وكان أكثر التغيرات وضوحاً هو التغيير الذي جرى في المجال الثقافي. ففي العقد الأخير من القرن العشرين زاد عدد من أنهوا الدراسة الجامعية بنسبة ٥٩٪، وزاد عدد المرشحين للدراسة الجامعية بنسبة ٤٠٪. وزاد عدد من يدرسون بالجامعة في تلك الفترة من ٤٧ ألف إلى ٧٤ ألف. وقد كانت هذه الفترة فترة ازدهار لأفرع الجامعات والمدارس العليا الأجنبية، وزاد عدد الدارسين فيها بنفس النسبة. وفي عام ٢٠٠٠ أعلن أن هناك نحو ٦٠ مؤسسة أكاديمية تعمل في مجال التعليم العالي في إسرائيل من بينها جامعات ومدارس عليا حكومية وأهلية وكليات لإعداد المعلمين.

وكانت التغيرات في المجال الثقافي مصحوبة بثورة اتصالاتية وإعلامية. فقد بدأ البث الإعلامي المرئي في إسرائيل عام ١٩٦٧ ولفترة طويلة لم يكن في إسرائيل سوى قناة واحدة مملوكة للقطاع العام. وفي عام ١٩٩٣ بدأ بث القناة الثانية وبدأ بث قناة الكوابل الأرضية. وفي عام ٢٠٠٢ أضيفت قناة ثالثة. ووفقاً للبيانات فإن لدى الأغلبية العظمى من الإسرائيليين (٩٢, ٣٪) أجهزة تليفزيون ملون. وفي عام ٢٠٠٠ دخل بث المحطات الفضائية في إسرائيل ليجعلها على صلة بمنظومة الإعلام المرئي العالمية. كما حدث تطور مماثل في مجال البث الإذاعي المسموع، وأضيفت نحو ١٥٠ محطة إذاعية إلى محطات صوت

إسرائيل وإذاعة الجيش الإسرائيلي، بعضها محطات تعمل بموجب امتياز وبعضها محطات خاصة. في الماضي كانت مهمة الإعلام هي تعبئة الرأي العام وتوحيد الجماهير خلف الحكومة. أما في العصر الحديث فقد أصبحت المناظرات التي تجري في البرامج السياسية التي تتناول الأحداث الجارية تعبر عن وجود فوارق وخلافات في الرأي. وأصبح الإعلام يعبر عن قطاعات مختلفة من المجتمع الإسرائيلي. فهناك قناة جمهورها المستهدف هو يهود الشرق، وقنوات أخرى ناطقة بالتركية والعربية والأسبانية، تخاطب كل منها جمهوراً محدداً. وفي نوفمبر ٢٠٠٢ تم افتتاح قناة ناطقة باللغة الروسية، وكان الافتتاح مصحوباً بضجة شديدة، حيث اعتبر المحللون افتتاحها تنازلاً عن اللغة العبرية باعتبارها اللغة التي تسهم في تشكيل الهوية الجمعية للمجتمع الإسرائيلي. ويقول خبراء الإعلام إنه في كل لحظة من اللحظات لا تشاهد أغلبية المشاهدين برنامجاً يذاع باللغة العبرية. فقد انهارت في التسمينات بعد الخصخصة دائرة البرامج التي كانت تجذب إليها جموع المشاهدين مثل البرنامج الذي كان يقدمه دان شيلون. ولم يعد في إسرائيل قنوات تشاهدها الأغلبية نظراً لأن نسبة مشاهدة جميع القنوات العامة (وهي القنوات الأولى والثانية والعاشرية) مجتمعة تقل عن نسبة مشاهدة قنوات الأقليات. وقد نجحت القناة الثانية التي تعد الدعامة الأساسية للهوية الإسرائيلية الجديدة في تحقيق نسبة مشاهدة لا تتجاوز ١٥ - ٢٠٪. كما حدثت ثورة في مجال الصحافة المطبوعة. حيث لم تعد هذه الصحافة حزبية، باستثناء حالات شاذة في القطاع الديني، وأصبحت تخاطب جمهوراً متنوعاً متعدد الاهتمامات. وأصبح ثلاثة من بين كل أربعة إسرائيليين (٧٦٪) يقرأون صحيفة يومية ولكنهم لا يتلقون من الصحف التي يقرأونها نفس الرسالة الإعلامية.

يكثر الإسرائيليون من اللهو أيضاً، فأكثر من نصفهم (٥٢٪) يسافرون إلى الخارج للسياحة مرة واحدة على الأقل سنوياً، ونحو ٦٠٪ منهم يقومون بسياحة داخلية مرة واحدة على الأقل شهرياً. وتشهد هذه البيانات (التي لا تتضمن فترة الانتفاضة) على الميل للاستمتاع الذي تقش في المجتمع الإسرائيلي، وعلى وقت الفراغ المتاح للمواطنين. ومع هذا فقد بدأت جموع الجمهور في الإقبال على العروض الشعرية المفتوحة التي ترمز إلى المبادئ التي كانت منتشرة في إسرائيل القديمة. ويرى المحللون في هذا الإقبال ثمرة برنامج ثقافي يعتبر الحفاظ على الجذور الثقافية واجباً مقدساً.

حدثت تغيرات في نقاط ارتكاز الهوية الإسرائيلية أيضاً. فقد كانت إسرائيل القديمة ديمقراطية جمهورية، ذات تراث ثقافي مشترك لكل أبنائها. وكانت دولة قومية متجانسة وكان العنصر الرئيسي لاكتساب المواطنة فيها هو الأصل القومي (٦). وفي عصر السياسة الجديدة ازدهرت هويات ذات نقاط ارتكاز خاصة لم يحظ بدعم من النظام سوى بعضها. ومن أبرز ما حدث في الفترة الأخيرة تزايد ظهور الهوية الفلسطينية لمواطني إسرائيل العرب الذين يصرون على الاحتفاظ بحقوقهم في أن يظلوا من مواطني الدولة رغم عدم إيمانهم بقيمتها الأساسية. كما أصبحت هناك شرعية لوجود هوية منفصلة لكل من النساء والشرقيين والعلمانيين وفئات أخرى كالشواذ. واعتباراً من منتصف الثمانينات بدا مواطنو إسرائيل في التصويت في انتخابات الكنيست على أساس الهوية، ووصل عدد ممثلي الأحزاب التي تعبر عن فئات خاصة في الكنيست الخامس عشر إلى حوالي نصف الأعضاء. وقد تبنت الدولة أسلوبين أساسيين في التعامل مع الهويات الجزئية: أسلوب الاحتواء وأسلوب النبذ. وعلى سبيل المثال فقد نبذت الهوية العربية عن طريق إصدار قانون يحظر قيام تنظيمات (أحزاب) تهدف إلى تغيير الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، بينما قامت باحتواء اليهود الشرقيين بالوسائل المالية والسياسية. واستخدمت الحكومة أيضاً أسلوب وسطاً يعتمد على التلويح بالثواب والعقاب. وعلى سبيل المثال ففيما يتعلق بالنساء صدر تشريع يكفل قدر كبيراً من المساواة، غير أن تنفيذه في الحياة اليومية لم يكن له أثر واضح. ويعتقد المحللون أن عملية بلورة الهوية التي استمرت منذ أوائل السبعينات بشكل متواصل تشير إلى نهاية سيطرة التيار المركزي. ولا يعني هذا أن إسرائيل قد أصبحت دولة متعددة الثقافات. ونظراً لأن الدولة توصف بأنها دولة يهودية، فلا يوجد اتفاق أيديولوجي على أي تغيير في هذا الشأن، الذي لا يحظى بأي دعم من المؤسسة الحاكمة. كما أن الفئات ذات الهويات المنفصلة ترى لنفسها مكاناً في النظام القديم (باستثناء العرب).

هل صحيح أن إسرائيل قد خصصت الأيديولوجية فيها ٩٠٪ لا يوجد رد قاطع على هذا السؤال أيضاً. فقد قل التمسك بالقيم الجماعية حسبما يوصف في الأدب من ناحية، ولم يعد من المنتظر من الفرد أن يقدم وقته وجهده وماله لخدمة الصالح العام. وأصبحت الأدلة على خصخصة الحياة الشخصية موجودة في كل مكان. وقد نشر في إحدى الصحف رسالة من قارئ في عام ١٩٩٦ بعنوان "تعينا من رفع الأعلام ونريد الاستمتاع بالحياة"، جاء فيه ما يلي: "لقد شبعنا من المبادئ السامية، ولم نعد نريد رفع المشاعل. وكل ما نريده هو أن نعيش، وأن نبني مستقبلنا وأسرنا، وأن نحب وأن ننجب أطفالاً. نعم، نريد - ويا للعجب - أن نستمتع بالحياة". تجلّى هذا الشوق إلى الاستمتاع بالحياة (الذي يمثل الأرض الموعودة في نظر الكاتب) في الهروب من الخدمات التي تقدمها الدولة في مجالات عديدة. فقد أصبح الطبيب الخاص الآن جزءاً لا يتجزأ من الخدمات الصحية، وأصبحت المدارس الخاصة ظاهرة شائعة. وقد تمت خصخصة الخدمات الدينية هي الأخرى، وهو ما يتجلّى في الزيادة في عدد المراسم الخاصة التي تجري لعقد الزواج. وقد نشرت مجلة حركة اليهودية التقدمية خبراً عن تزايد الطلب على رجال الدين التابعين لهذه الحركة الإصلاحية، الذين لا تعترف بهم المؤسسة الدينية، حتى يقوموا بإجراء

مراسم حفلات التكليف (٧) والزواج. كما وصلت الخصخصة إلى أحد الرموز المقدسة في الثقافة السياسية الإسرائيلية، وهو الثكل. حيث طالب الآباء الثكالي الذين فقدوا أبنائهم الجنود في الحرب بمنحهم حق الكتابة على شواهد قبور أبنائهم بمعرفتهم، بما يتجاوز العبارات الموحدة التي يكتبها الجيش الإسرائيلي.

كانت الخدمة العسكرية من أبرز العناصر التي ظهرت فيها آثار الخصخصة. فقد ترددت مؤخراً أصوات تدعو إلى خصخصة الجيش الإسرائيلي، وتحويله إلى جيش محترف من المرتزقة. وفي استطلاع رأى جرى في مايو ٢٠٠١، أيد نحو ثلث المشاركين تحويل الجيش الإسرائيلي إلى جيش من المحترفين. وارجع ٣٨٪ فقط من المعارضين معارضتهم لهذه الخطوة لأسباب أخلاقية واجتماعية، ليس لها علاقة بكفاءة الجيش المحترف. وفضلاً عن ذلك فقد أيد نحو نصف المشاركين (٤٩٪) السماح للراغبين من مواطني إسرائيل باستبدال الخدمة العسكرية بخدمة وطنية سواء في المستشفيات أو في رعاية الفئات التي تحتاج لرعاية أو في أي عمل آخر. واستنتج المسؤولون عن إجراء الاستطلاع أن "هناك قطاعاً لا يستهان به من الجمهور لديه استعداد للتنازل عن أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الإجماع الوطني الإسرائيلي، وهو مبدأ الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش، وكذلك انتشار الوعي بأن من الممكن إعطاء المواطن حق اختيار الطريقة التي يريد بها أن يخدم الدولة، وأن الخدمة العسكرية ليست هي الوسيلة الوحيدة للقيام بهذا".

وفضلاً عن ذلك فقد كان مواطنو إسرائيل مترددون في الالتحاق بالجيش أيضاً. ففي بداية عام ٢٠٠٢ نشرت الصحافة أن ثلثي الرجال الذين يزيد عمرهم عن ١٨ عاماً فقط يخدمون في الجيش. وهذا من أبرز الأدلة على ضعف الانتماء للجماعة القومية. ففي وقت من الأوقات كان من لا يخدم بالجيش يعتبر متهرباً من الخدمة. وفي أواخر التسعينات تناقص استعداد الشباب للتجنيد. كما قدم جنود الاحتياط مطالب تشهد على اتجاه مماثل.

في نفس الوقت وردت تقارير عن تزايد الاتجاهات الدينية التي ليس لها علاقة بالهوية القومية الإسرائيلية القديمة. ويوضح تقرير مريام تيسا جلزر الذي نشر عام ١٩٨٧ وجود أنشطة واسعة لطوائف دينية متعددة في إسرائيل. وأصبح الدجل والشعوذة جزءاً من الواقع الإسرائيلي في العصر الحديث. ورغم أن اغتيال رئيس الوزراء رابين قد أحدث صدمة في المجتمع الإسرائيلي إلا أنه لم يعبه إلى مساره الأيديولوجي. وقد عبرت عن ذلك أغنية المطرب الإسرائيلي أفيغ جفني التي يقول فيها "سنواصل الحلم، ونسير بلا علم قومي، تعالوا نحاول ذلك حتى تتحسن الأوضاع". وفي نفس الوقت تزايد ميل الشباب الإسرائيلي إلى المشاركة في حفلات المخدرات. وفي انتخابات ١٩٩٦ زاد عدد الأصوات التي حصل عليها حزب "ورقة خضراء-عليه ياروك" الذي يدعو إلى السماح قانوناً يتعاطى الحشيش والماريجوانا، عن الأصوات التي حصل عليها حزب الطريق الثالث، الذي كان برنامجاً سياسياً يركز على الدعوة إلى عدم الانسحاب من الجولان. وفي عام ٢٠٠٣ بلغ عدد الأصوات التي حصل عليها حزب "ورقة خضراء-عليه ياروك" ٣٠ ألف صوت، وهو ما يزيد عن الأصوات التي حصل عليها حزب حيروت الذي كان يتبنى خطأ سياسياً صارماً. ورغم أن الانتفاضة قد أعادت العجلة إلى الوراء، بعد أن أفادت البحوث بتزايد الاستعداد لأداء الخدمة في الاحتياط، إلا أن الهوية الإسرائيلية الجديدة لم تتلاش تماماً.

من التغييرات الجديدة بلفت الانتباه إليها الاهتمام بالبيئة وتحقيق المساواة للنساء. فقد تم استحداث وزارة للبيئة يقوم مفتشوها بحملات على المصانع المسببة لتلوث البيئة. وتشهد مراجعة مضبطة الكنيست على أن السنوات الأخيرة قد شهدت تقديم العديد من مشروعات القوانين لحماية البيئة. كما صرح ٨٧,٨٪ من المشاركين في استطلاع للرأي أجرى عام ١٩٩٥ بأنهم يعتبرون قضية البيئة قضية هامة. ويشهد هذا على أن الإسرائيليين قلقون من الأخطار التي تتعرض لها البيئة بما لا يقل عن مواطني أي من الدول الغربية. كما كانت نسبة من صرحوا بأنهم على استعداد لدفع ضريبة أكبر على أن يتم توجيهها للبيئة (٥٠,٦٪) أكبر منها في ألمانيا (٤٩٪) وفي بلجيكا (٤١٪) على سبيل المثال (٨). وكانت نسبة الإسرائيليين الذين طلبوا أن تخصص الحكومة مبالغ أكبر للبيئة أكثر من ٤٠٪. وقد كانت نسبة من يطالبون بذلك في بريطانيا ٣٧٪. وبذلك تكون إسرائيل - على الأقل فيما يتعلق بمواقف مواطنيها - قد انضمت إلى الدول التي تسعى لحماية البيئة (٩).

أصبحت إسرائيل دولة تميل إلى منح المزيد من المساواة للنساء. وتشهد استطلاعات الرأي على تزايد التأييد الذي تحظى به وجهات النظر الداعية إلى المساواة بين الرجال والنساء. وقد حدثت زيادة كبيرة في نسبة النساء اللاتي يخرجن للعمل خارج بيوتهن من ٢٩,٣٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٨,٢٪ عام ٢٠٠٠. وأصبح التأييد لحق المرأة في المساواة عاماً. فقد صرح ٧٥٪ من المشاركين في الاستطلاع سالف الذكر بأنهم يعتقدون أن "الأم العاملة يمكنها أن تقيم علاقات حب وسكينة كالأم غير العاملة". وقد صدق الكنيست في الثمانينات والتسعينات على مجموعة من القوانين التي تهدف إلى النهوض بالمساواة من أجل النساء. وتقوم لجنة النهوض بالمرأة التي لها وضع قانوني متميز بطرح قضايا تخص النساء على جدول أعمال الجمهور. كما تقوم بإعداد ودعم تشريعات في مجالات مثل التحرش الجنسي والعنف ضد النساء. ولكن كما سبق القول فإن المطالبة شيء والتفويض شيء آخر. إذ أن الواقع الإسرائيلي يثبت أن أفكار السياسة الجديدة يجري استيعابها في المجتمع الإسرائيلي بمعدل يفوق في سرعته معدل تنفيذها. ومع هذا فلا يجب تجاهل التغييرات الأيديولوجية الملحوظة التي مر بها المجتمع الإسرائيلي.

وأخيراً فإن تقييم المجال السياسي يشير هو الآخر إلى تعقد الأوضاع. فصحيح أن قوة الأحزاب قد انخفضت، ولكن المقاييس الأربعة سالف الذكر - وهي تجنيد الأعضاء، والمؤسسات الحزبية والأداء والتأثير - لا تكشف عن صورة قاطعة. فأغلب الأحزاب الإسرائيلية لم تعد تشرف على مؤسسات اقتصادية، وليس لديها شبكة واسعة النطاق لتقديم الخدمات الثقافية والرياضية والصحية، ولم يعد هناك وجود للصحافة الحزبية (باستثناء ما يوجد في القطاع الديني)، كما أن مستوى المؤسسات الحزبية في انخفاض، وخصوصاً فيما يتعلق بآفرع الأحزاب التي بات أغلبها مهجوراً. صحيح أن قوانين التمويل الحزبي تضمن لكل حزب له ممثلون في الكنيست تمويلاً عادياً وتمويلاً خاصاً لفترة الانتخابات، إلا أن كافة الأحزاب تواجه طوال الوقت مشكلات مالية وعجز مالى شديد. وهذه الأمور من أبرز السمات العالمية التي تدل على أفول نجم الأحزاب. غير أن هناك سمات أخرى توضح أن الأحزاب لا تزال تتمتع بقوة شديدة، ولا سيما في مجال تجنيد الأعضاء والتأثير. تقوم الأحزاب الإسرائيلية بإجراء حملات قيد للأعضاء الجدد. واعتباراً من الثمانينات كانت قرارات شغل المناصب الحزبية القيادية تتخذ في المؤسسات الحزبية المنتخبة أو بناء على تصويت كافة الأعضاء. وهناك تأثير لكل عضو منتسب على تشكيل المؤتمر العام للحزب، وهذا المؤتمر يقوم بانتخاب اللجنة المركزية للحزب، التي تقوم بانتخاب أعضاء الكنيست (أو وزراء الحزب). وفي الحزبين الكبيرين يقوم أعضاء الحزب كلهم بانتخاب مرشح الحزب لمنصب رئيس الوزراء في انتخابات تمهيدية. وترتبط عضوية الحزب بدفع رسم عضوية منخفض نسبياً، ولكن في مقابل هذا الرسم يكون في استطاعة العضو - على الأقل نظرياً - التأثير على التطورات السياسية. وقد نظم الحزبان الكبيران حملات قيد أعضاء في عام ٢٠٠٢. ووفقاً للتقارير فقد سجل حزب العمل انتساب نحو ٤٥ ألف عضو جديد للحزب. وأصبح إجمالي عدد أعضاء الحزب نحو ١١٥ ألفاً. وكان نجاح الليكود في تجنيد الأعضاء أكبر نسبياً. ففي حملة تسجيل الأعضاء التي انتهت في شهر يوليو ٢٠٠٢ أعلن أن أعضاء الحزب قد بلغوا ٣٠٠ ألف، من بينهم ١٠٠ ألف عضو جديد. فمواطنو إسرائيل إذن على عكس دول العالم الأخرى لم يتخلوا عن الأحزاب السياسية، وما زالوا ينضمون إليها، وفضلاً عن ذلك فإن الدافع للانضمام ليس أيديولوجياً بحتاً أو لمجرد الرغبة في التأثير على تشكيل القيادة، بل إنه لاعتبارات مادية لا تتلاءم مع فترة ما بعد الماديات. وينطبق هذا تماماً على الليكود حزب الحكومة الأساسي، الذي كان مركز جذب للعديد من الأعضاء. حيث لم يكن انضمام الأعضاء - ومن بينهم عدد لا يستهان به من الكوادر - إلى الحزب بلا مقابل، فقد كانوا ينتظرون الحصول على مقابل في صورة منصب عام أو أي امتياز آخر. ويجري الانتساب للأحزاب عن طريق "مقاولة أصوات" ربما دفعوا للأعضاء حتى ينضموا أو وعدوهم بعود مادية. فلم يكن انضمامهم ناجماً عن رغبتهم في تغيير العالم، بل كان في حالات عديدة سعياً إلى حل مشكلة اقتصادية. وهكذا يحكى عضو في الليكود قائلاً:

"كنت أجتمع مع الطرفين (شارون ونتنياهو) وأسألهم عما سيقدمانه لي. وعندما سألاني عن المنصب الذي أريده، قلت لهما: "أذهب إلى الجحيم بمناصبكما، أريد شيئاً يفيدني في عمالي". ووعدني أحد رجال نتنياهو بالعمل على ضمان فوزي بإحدى مناقصات البلدية. فقلت له إن هذا لا يكفي. فقال إنه سيحاول ترسية مناقصتين عليّ. بعدها جاعني رجال شارون وسألوني نفس السؤال. قلت لهم إن رجال نتنياهو وعدوني بمناقصتين، فقالوا أنهم لن يجدوا مشكلة في ترتيب فوزي بثلاث مناقصات. فقلت إن لدى شقيقان لا يعملان، فقالوا إنه لا توجد مشكلة، وأنهم سيجدوا لهم عملاً في البلدية أو في أي مكان له صلة بالبلدية بعد فوز شارون".

لا تمثل هذه الكلمات - التي يوجد ما يدعمها في تقارير أخرى حول التطورات الحزبية في العقد الأول من الألفية الجديدة - مبادئ السياسة الجديدة، ولكنها تطرح علينا صورة تتماشى مع المهمة التاريخية للحزب السياسي باعتباره جهة تتولى رعاية الأعضاء حتى تضمن الفوز بتأييدهم. كما أن تأثير الحزب على السياسة العامة ليس قاطعاً. صحيح أن مركز الثقل قد انتقل إلى الموظفين العموميين ولكن في نفس الوقت لا تزال هناك أهمية لقرارات اللجان المركزية للأحزاب، التي يسعى زعماء الأحزاب إلى نيل تأييدها لاستمرارهم في تزعم الأحزاب. ولا زلنا نذكر الصراع الذي جرى داخل اللجنة المركزية لليكود بشأن تأييد قيام دولة فلسطينية، والصراع الذي جرى داخل اللجنة المركزية لحزب العمل بشأن الانضمام لحكومة شارون.

من هنا يتبين أن انتقال إسرائيل إلى عصر السياسة الجديدة لم يكن سلساً. فقد أصبح اقتصادها أكثر تحراً، وتغير سوق العمل فيها، ولكن هناك سمات معينة ظلت على حالها، مثل الإدارة المركزية والسيطرة الحكومية. ولا يزال تأثير الدولة على الاقتصاد وتدخلها في الحياة الاقتصادية أكبر بالمقارنة بدول غربية أخرى. ورغم انتشار الدعوة إلى الخصخصة في إسرائيل فإن الإدارة المركزية لا تزال مسيطرة. كما أن هناك تناقضات في المجالات الاجتماعية أيضاً. صحيح أن المستوى الثقافي قد ارتفع، وأن الإعلام قد تنوع وزادت قوته، وأن المجتمع قد انفتح على قنوات عالمية، وأن هيكل السرة لم يعد كما كان سابقاً، وأن أنماط اللهو قد تغيرت، إلا أن من السهولة بمكان أن نلاحظ التعلق بأنماط الماضي، ولا سيما في أوقات الأزمات الشخصية والقومية. لقد احتفظ المجتمع الإسرائيلي بجيوب من المحافظين لم تتجح تقلبات الزمن في القضاء عليها. فلا تزال النساء تشغل الوظائف التقليدية، كما زادت حدة التفاوت الاجتماعي. وقد حدث تغير بارز في المجال

الأيديولوجي. حيث تكاد إسرائيل تكون قد تخلت تماماً عن نظام التوجيه الجماعي، وأصبح هناك الآن تأكيد على أهمية الفرد واحتياجاته. ومع هذا فإن ولاء مواطني إسرائيل للعلم لم يقل، كما لم يتخل المواطنون عن الساحة القومية. وربما يكون مجال السياسة هو أكثر المجالات بقاء على حاله بلا تغيير. هناك سمات بارزة تعبر عن أفول نجم الأحزاب، أو إذا شئت الدقة فإن الأحزاب قد غيرت من ملامحها ومن أسلوب أدائها. وأصبحت أغلبية الأحزاب أقل أيديولوجية من الماضي، وقل اعتماد قوتها على الهياكل القديمة التي تتمثل في الأفرع والخلايا. ولكن إذا كانت الأحزاب قد ضعفت فما سر إقبال الأعضاء على الانتساب إليها، وما سر توافد الباحثين عن مناصب أو مصالح عليها؟ لماذا لا تزال تحتل مركز الصدارة من الاهتمام الجماهيري والإعلامي؟ يبدو أن هناك عدم توافق جذري بين الهياكل الحزبية التي بقي كثير منها على حاله، وبين المبادئ التي تغيرت بما يتفق مع توجهات السياسة الجديدة. وسوف تجيب الفصول التالية على السؤال المطروح بشأن الكيفية التي أثر بها عدم التوافق المذكور على تطور المجتمع المدني.

١. تتجاهل الكاتبة أن من بين المعايير الخاصة بالدول المتقدمة ألا تكون من الدول التي تتلقى معونات من أي جهة أو من أي دولة أخرى. وبالتالي فإن الكاتبة هنا تعتمد عدم التمييز بين الدول التي يرتفع مستوى المعيشة فيها بدون تنمية حقيقية مثل دول النفط وبين الدول المتقدمة التي يأتي ارتفاع مستوى المعيشة فيها كنتيجة مباشرة للتنمية. كما أن من بين معايير تقدم الدول مدى رسوخ الديمقراطية الحقيقية فيها، وليس الديمقراطية الزائفة المكفولة لقطاع من السكان (القطاع اليهودي) على حساب قطاعات أخرى (القطاع العربي والقطاع الدرزي والقطاع البدوي)، ومن معايير الدول المتقدمة ألا يكون بها نظام فصل عنصري (يتمثل في إقامة جدار عازل وطرق منفصلة لليهود والعرب).
٢. تتعرض العمالة الأجنبية في إسرائيل في السنوات الأخيرة لملاحقات ومضايقات من جانب إدارة جديدة أقيمت في الشرطة الإسرائيلية لهذا الغرض، يطلق عليها شرطة الهجرة، ناهيك عن التحرشات وسلب الحقوق الذي يقوم به أصحاب الأعمال في التعامل مع العمال الأجانب لإدراكهم أنهم لن يتمكنوا من اللجوء إلى الشرطة خوفاً من ترحيلهم دون الحصول على أي من حقوقهم، ودون السماح لهم بالوصول إلى مدخراتهم القليلة لأخذها معهم.
٣. تتجاهل الكاتبة أن السويد وهولندا وكندا دخلت نادي الدول المتقدمة منذ عقود طويلة ظل خلالها حجم الإنفاق العام فيها كبيراً بحيث لم تعد تحتاج إلى مزيد من الإنفاق العام، وأن مستوى المعيشة والحريات في تلك الدول بالذات يفوق إسرائيل بمراحل، بينما لا تزال إسرائيل برغم الارتفاع المذكور في حجم الإنفاق العام في حاجة إلى المزيد منه للوصول إلى مستوى مقارب لهذه الدول.
٤. من أبرز الأمثلة على ذلك العمل على تخفيض نسبة المواليد في القطاع العربي والبدوي في إسرائيل عن طريق تقليل الإعانات التي كانت تقدم للأسر عند إنجاب أطفال.
٥. منظمة الفهود السود: منظمة تشكلت في السبعينات تحت ضغط أزمة الفقر والتمييز الاجتماعي ضد اليهود الشرقيين. تولى قيادتها عدد من المهاجرين من المغرب مثل ابن كرميئيلي. وقد جاء اختيار الاسم تشبهاً بالفهود السود في الولايات المتحدة، وكإشارة واضحة إلى التمييز العنصري الذي يتعرض له أبناء الطوائف الشرقية في إسرائيل.
٦. تلجأ الكاتبة هنا إلى مغالطة أخرى تعتمد على الخلط بين الانتماء العرقي والانتماء الديني، إذ أن أساس المواطنة واكتساب الجنسية في إسرائيل هو الانتماء الديني وليس القومي، والانتماء العرقي لليهود مشبوه، وهو ما يظهر من اختلاف ملامح اليهود من أبناء الطوائف المختلف، الذين تتشابه ملامحهم مع أبناء البلاد التي هاجروا منها. أما الانتماء الديني فقد أصبح هو الأساس، حيث ينص البند الأول في قانون العودة على أنه يحق لكل يهودي العودة لدولة إسرائيل. واليهودية ديانة وليست قومية. وهي ديانة مغلقة لا تقبل انضمام آخرين إليها، حتى لو أعلنوا اعتناقهم لها. ولو كان الانتماء القومي هو الأساس لسمحت القوانين بعودة الفلسطينيين الذين ولدوا في المنطقة التي أصبحت تعرف باسم إسرائيل، ولا تزال لديهم وثائق تثبت ملكيتهم لأرض فيها.
٧. يجري الاحتفال ببلوغ الطفل اليهودي سن التكليف الشرعي وهو سن الثالثة عشرة بطقوس خاصة تجري في المعبد وفي أغلب الحالات يعقب ذلك حفل خاص يجري في البيت بهذه المناسبة.
٨. تعتمد الكاتبة أن تورد نسباً وليس أرقاماً تدل على المبالغ المنفقة على البيئة في الدول التي تجري المقارنة معها في محاولة لدعم نظريتها التي ترى أن إسرائيل قد أصبحت بالفعل جزء من العالم المتقدم، رغم عدم انطباق معايير الدول المتقدمة عليها.
٩. هذه المواقف التي يتخذها المواطنون الإسرائيليون، إذا كانت صحيحة فإنها لا تجد لها سنداً من الواقع، فقد أوضح بحث نشر عام ٢٠٠٢ أن إسرائيل تحتل المركز الثالث في الدول التي يزيد بها تلوث الهواء، ولم يسبقها سوى دولتين أوريغتين، كما جاءت تل أبيب في المركز الثاني لأكثر المدن تلوثاً لأجوائها بعد بوخارست. راجع صحيفة هآرتس ١١/١ ٢٠٠٢

◆ وثائق ◆

الاتفاق الائتلافي بين حزبي الليكود ويهدوت هاتوراه

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٥/١/٢ - بقلم: إيلان مارسيانو

طريق تقصى مسألة كرامة الميت في الديانة اليهودية، وستوصى بما إذا كان يمكن تغيير أو تعديل النظام القانوني الحالي أم لا.

٦-٥: في إطار الحفاظ على سيادة القانون، تعمل الحكومة على تطبيق التشريع الحالي في القضايا الدينية.

٦-٦: لحيلولة دون المساس بالأنماط الحياتية للجمهور الحريدي والديني، في أماكن إقامته الحريدية والدينية.

٦-٧: لن تتم الإساءة إلى أحد العاملين بسبب حرصه على المحافظة على قدسية يوم السبت.

٦-٨: تحترم الحكومة قدسية يوم السبت والأعياد الدينية الإسرائيلية.

٦-٩: يهتم حزب يهدوت هاتوراه بالطابع اليهودي لدولة إسرائيل، إثر الانتشار المتزايد للأنشطة التجارية يوم السبت وفي الأعياد الإسرائيلية. وسينظر حزب الليكود ورئيسه في مطالب يهدوت هاتوراه في هذا الصدد.

٦-١٠: خلال عمل الكنيست الـ ١٦ لن تتم زيادة نسبة الحسم (١) في انتخابات الكنيست ولن يتم تغيير أسلوب الانتخابات المحلية إلا بموافقة كتلة يهدوت هاتوراه البرلمانية.

٦-١١: سيتم الحفاظ على المكانة الخاصة للتعليم الحريدي في الجهاز التعليمي. وسيتم تشكيل فريق

"الاتفاق الائتلافي النهائي بين حزبي الليكود ويهدوت هاتوراه، المزمع أن يوقعه أعضاء حزب يهدوت هاتوراه قبل يوم الأربعاء المقبل، يعيد إلى الساحة من جديد قضايا المحافظة على الدين، التي تم استثنائها من الاتفاق الائتلافي في حكومة حزب شينوي" ذلك ما توضحه صيغة الاتفاقية الكاملة التي وصلت إلى صحيفة "يديعوت أحرونوت".

◆ البنود الخاصة بقضايا الدين والدولة:

٦-٢: سيتم الحفاظ على الوضع الحالي لقضايا الدين. وإذا تم المساس بأي من هذه القضايا ستبحث الدولة عن سبل إصلاح ذلك.

٦-٣: ستكون هناك وقفة ائتلافية مع المشروعات التشريعية الخاصة التي تنطوي على ثمة تغيير في الوضع الحالي الخاص بقضايا الدين، وسيتم إلزائها من جدول الأعمال، إلا إذا كان هناك إجماع من قبل كافة كتل الائتلاف على عكس ذلك.

٦-٤: ستبادر الحكومة بالقيام بأعمال لتقصى تاريخ أرض إسرائيل والشعب الإسرائيلي، بما في ذلك القيام بأعمال تنقيب عن الآثار. وفي ظل الخوف على انتهاك كرامة الميت سيتم وضع قواعد تفيد بأن المكان الذي ستكتشف فيه مقابر أو عظام بشرية، ستستمر الأعمال فيه بموجب نظام تقننه الحكومة. وإذا كانت هناك ضرورة لذلك، سيتم تشكيل لجنة وزارية تقوم بدراسة الوضع القانوني الحالي لهذه المسألة عن

عمل مشترك لدراسة تداعيات توصيات اللجنة الوطنية للنهوض بالتعليم في إسرائيل (لجنة دُفرات) على التعليم الحريدي. وسيتم الاتفاق على أعضاء هذا الفريق، وذلك بموجب اعتراف الطرفين بمطالب يهودوت هاتوراه بالمحافظة على الاستقلال التنظيمي، التربوي والروحاني للتعليم الحريدي. وسيتم تشكيل هذا الفريق بعد الإعلان عن توصيات اللجنة، على أن ينهى عمله خلال شهر من تاريخ تشكيله.

٦-١٢: سيعمل هذا الفريق المشترك سالف الذكر على تطبيق قرار الحكومة رقم ١١١٤ الصادر يوم ٢٠٠٤/١٢/٢، كما سيبحث هذا الفريق ضم أعمال أخرى للإطار التنظيمي المنصوص عليه في هذا القرار، وذلك بجانب بحث طريقة التمويل والإشراف والمعايير المتعلقة بذلك.

٦-١٣: خلال ٧٥ يوماً سيُتخذ قرار بشأن وضع أسلوب تقديم الخدمات الدينية في دولة إسرائيل، بما في ذلك التشريع - حسبما تقتضى الضرورة - والقرارات الحكومية والميزانية اللازمة لذلك، وطوال فترة الـ ٧٥ يوماً سيجري تعاون بشأن الخدمات الدينية، بما في ذلك التعامل الخاص مع الخدمات الدينية في التجمعات السكنية التي تعاني مشكلات في مجالات الميزانية المطلوبة وإقامة مباني دينية. وإذا لزم الأمر، وفي حال اتفاق الطرفين على ضرورة ذلك، ستتخذ الحكومة قراراً في هذا الصدد. وسيكون

هناك ممثلاً لحزب يهودوت هاتوراه ضمن أعضاء الفريق المعنى بمعالجة هذا الأمر.

◆ البنود المتعلقة بالميزانية العامة للدولة:

٧-١: لن تفرض تخفيضات خاصة على ميزانية الوسط الحريدي، باستثناء التقليلات التي فرضت على جميع الفئات الاجتماعية.

٧-٢: سيتم رصد مبلغ ١٤٠ مليون شيقل لميزانية المدارس الدينية (اليشيفوت والكولليم) (٢).

٧-٣: سيتم رصد مبلغ ١٥٠ مليون شيقل للقضايا التالية: رياض الأطفال، تنقلات التلاميذ، إقامة الندوات، المدارس الداخلية، تأمين الأطفال، الثقافة اليهودية والدراسة الدينية. وسيتمشى هذا المبلغ مع المبلغ الذي ستتفق عليه كل من شعبة الميزانية وكتلة يهودوت هاتوراه البرلمانية. وسيتم إلغاء التقليل الخاص من الميزانية بخصوص رياض الأطفال - المطبق في ٢٦/٢/٢٠٠٤ - بنسبة ١٥٪.

١. نسبة الحسم: هي النسبة المعينة من الأصوات التي يجب أن يحصل عليها أي حزب في الانتخابات البرلمانية حتى يحصل على مقعد واحد في الكنيست.
٢- يشيفوت والكولليم: هما نوعان من المدارس الدينية في إسرائيل، والفرق بينهما هو في عدد الساعات الدراسية، ففترة الدراسة في الكولليم تزيد عن فترة الدراسة في يشيفوت.

افتتاحيات الصحف



دعوه يرحل

هاآرتس ٢٨/١٢/٢٠٠٤

والأكثر من ذلك، أن سلوكه أصبح غريباً. فقد أصبح مسيحياً متديناً، يضع صليباً بارزاً على صدره، يتجنب الحديث بالعبرية في وسائل الإعلام لكي يُظهر تتركه لدولة إسرائيل، كما سبق أن حاول طلب اللجوء السياسي من إحدى السفارات في إسرائيل، ورُفض طلبه.

وقد انتظم حوله ائتلاف غريب، ضم القليل من الساسة، والنشطاء الراديكاليين، ودعاة السلام، وبعض الإعلاميين والكثير من المسيحيين المتدينين، الذين يعتبرون القيود المفروضة عليه علامة على كونه مضطهداً من قبل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

وكما مر الوقت، منذ إطلاق سراحه، ازدادت الشكوك حول القيود المفروضة عليه. فماذا تخدم ٥٠ ومن تخدم ٥٠ بالتأكيد ليست المصلحة الإعلامية والأمنية الإسرائيلية، حيث أن "فانونو" يخرقهما بشكل دائم ومتكرر، بل وأضحى للحظة بطلاً وقديساً معذباً في أماكن مختلفة من العالم. ورغم عدم وجود تشابه بين الحالتين، فإن دولة إسرائيل التي تطالب بإطلاق سراح "جوناثان بولارد" (ضابط يهودي أمريكي قام بنقل أسرار عسكرية أمريكية إلى إسرائيل) تلحق ضرراً بنفسها برفضها رفع القيود عن "فانونو" وعدم سماحها له بمغادرة البلاد.

لقد ثار أكثر من مرة الافتراض بأن القيود المفروضة على فانونو هي نتاج انتقام في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تجاه من ألحق ضرراً شديداً بها. وسواء كان هذا صحيحاً أم لا، فإن من الأفضل لإسرائيل أن تتركه. إن "فانونو" يريد مغادرة البلاد، وحسن أن يفعل ذلك حتى يخلصنا من هموم القصص المتكررة عن خرق القيود.

اكتشف حاجز تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من حي "جيلو" بجنوب القدس، يوم الجمعة الماضي، عشية عيد الميلاد، الجاسوس النووي، "موردخاي فانونو" بداخل سيارة تحمل لوحات تليفزيون أجنبي، كانت في طريقها إلى "بيت لحم". كانت بحوزته قبعة "سانت كلوز" (بابا نويل) كما جاء في الأخبار. تم اعتقال "فانونو"، واقتيد للتحقيق معه في شرطة "بتاح تكفاه" بتهمة خرق شروط إطلاق سراحه، ثم أطلق سراحه في النهاية بكفالة وفرضت عليه إقامة جبرية في مكان إقامته المؤقت في الاستراحة الإنجليكانية بالقدس الشرقية.

يخرق "فانونو" بشكل منهجي القيود التي فرضت عليه منذ إطلاق سراحه من السجن قبل أكثر من ثمانية أشهر، عملاً بأن الأمر يتعلق بقيود خطيرة: عدم إصدار جواز سفر له لمدة عام، وعدم السماح له بمغادرة إسرائيل، ولا حتى مكان إقامته، وعدم السماح له بالاقتراب من المعابر الحدودية أو السفارات الأجنبية وعدم التحدث مع أجانب. وهدف هذه القيود، هكذا قيل منذ إطلاق سراحه، هو منعه من ارتكاب مخالفات جديدة، من شأنها أن تسبب ضرراً أمنياً وإعلامياً للدولة.

وقد ثارت، منذ البداية، شكوك حول مدى ضرورة هذه القيود، خاصة بعد أن قضى "فانونو" ١٨ عاماً في السجن، وحكى كل ما يعرفه إلى صحيفة "صنداي تايمز" اللندنية. وبدت التفسيرات، حول الضرر الذي من شأنه أن يسببه، إذا ما ألغيت القيود، مبالغ فيها. فما هو ذا الآن يحاول استفزاز الآخرين (خاصة أجهزة الأمن) وإثبات أن معنوياته لم تتكسر، وهو ما يجعله يكثر من إجراء المقابلات مع مختلف وسائل الإعلام في العالم.



الحياة بلا أمن

هاآرتس ٢٠٠٤/١٢/٣٠

وقفت وسائل الإعلام عاجزة عن نقل فداحة الكارثة الطبيعية التي ضربت جنوب شرق آسيا وحصدت أرواح عشرات الآلاف، لكن العالم كله تشارك في غضون دقائق في مشاهدتها وفي أهوالها.

في السنوات الماضية، ركزت الإنسانية على الكوارث التي كانت من صنع الإنسان، وبوجه خاص التهديدات الإرهابية والخوف من عمليات تفجيرية كبيرة بأسلحة تقليدية، وبيولوجية ونووية، وهو تخوف تجسد في التفجيرات الاستعراضية التي كانت بدايتها أحداث البرجين التوعم. وقد غيّر الاستعداد لمواجهة كوارث مماثلة نمط الحياة المعتاد في السنوات الأربع الماضية انطلاقاً من تفكير سليم، بأن الصحافة الإنسانية تستطيع أن تواجه الشر الإنساني. ولكن اليوم ما هي قوة هذه الصحافة في مواجهة كوارث طبيعية تأتي بغتة، وتحصد أرواحاً أكثر مما تحصد أيّة عملية تفجيرية وقعت حتى الآن، ولا يمكن اتهام أحد بها..

صحيح أن اليد لم تقصر في المساعدة حتى في مواجهة الزلازل وموجات الـ "تسونامي"، وبدأت وسائل الإعلام في العالم في مناقشة وجود أو عدم وجود وسائل فنية تسمح بالإنذار على الأقل من الأزمات الكبرى. ومع ذلك، يبدو، أنه باستثناء قليل الأضرار

وإعادة تأهيل المتضررين من الكوارث، فإن الإنسانية غير قادرة على توفير أمن كامل لنفسها من جميع نزوات الطبيعة: ابتداءً بالثورات البركانية وانتهاءً بالأجرام السماوية التي قد تصطدم بالكرة الأرضية وتنزل بها كارثة في كل لحظة. وباستثناء سقف معين، فإنه يجب أن نعترف ببساطة بالعجز.

وكما في حالات مماثلة من كوارث أخرى، تقع بعيداً أيضاً عن حدودها، فإن إسرائيل الصغيرة تجد نفسها متداخلة فيما يحدث بقدر يتجاوز حجمها ووضعها في العالم، سواء من خلال القلق المضطرب والمبرّر على مواطنيها، الذين لا يتركون مكاناً في العالم إلا وموجودون فيه، أو من خلال التجند الكامل - وأحياناً الاستعراضي - لتقديم العون والمساعدة.

وبحكم تجربتها الفريدة، يبدو أحياناً أن إسرائيل تعتبر نفسها المسؤولة عن أمن وإنقاذ العالم، إلى جانب كونها خبيرة في العقاب والجزاء عن كل ضرر يلحق بمواطنيها. ولعل كوارث بحجم الكارثة الحالية، والتي لا يمكن محاسبة أحد عليها، تضع اللهث وراء تحقيق معادل الأمن العالمي المطلق، هدفاً تتهمك فيه إسرائيل أكثر من أية أمة أخرى.



مخطط أقل تغلقاً

هاآرتس ٢٠٠٤/١٢/٣١

العدل العليا الذي نص على وجوب النظر بعين الاعتبار إلى الفلسطينيين. واقترح "مجلس السلام والأمن"، وهو هيئة غير حزبية تضم المتقاعدين من الجيش الإسرائيلي، مخططاً أقل تغلقاً، لا يحبس القرى الفلسطينية ويستبعد أراض فلسطينية عديدة من نطاق الجدار. لكن وزارة الدفاع رفضت الفكرة واختارت مخططاً أوسع، بدعم من المجلس المحلي لـ "جوش عتسيون". ويبدو أن "شارون" ووزارة الدفاع لم يتعلما الدرس من إخفاقاتهما السابقة في قضية الجدار، وهما يحاولان مرة أخرى استخدامهما كأساس لضم مناطق في عمق الضفة مستقبلاً، مما يجعل الأمر مرشحاً للتأزم السياسي، ويفتح الباب أمام الدعاوى القانونية التي قد تتسبب مرة أخرى في إعاقة تنفيذ المشروع.

إن الجدار ليس هو المشروع الإسرائيلي الوحيد في الضفة الغربية، فقد أبلغت حركة "سلام الآن" عن بناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات، وخاصة في الكتل الاستيطانية الكبيرة، إذ تعتبر الحكومة "خطاب بوش" إلى "شارون"، والذي اعترف فيه بوجود تجمعات سكنية إسرائيلية في المناطق (الفلسطينية)، تفويضاً للبناء في الكتل الاستيطانية. ولكن يبدو أنه توجد هنا محاولة لتوسيع المنطقة المبنية من أجل زيادة المناطق التي سيتم ضمها إلى إسرائيل في المستقبل. ولكن حتى لو كان هناك تفهم من المجتمع الدولي، لأن يتم ضم مستوطنات كبيرة إلى إسرائيل في المستقبل مقابل أرض بديلة، فليس في ذلك مبرر لمبادرة البناء الواسع في المناطق (الفلسطينية).

لقد تعهدت الحكومة بتجميد البناء في المستوطنات كجزء من "خريطة الطريق"، في مقابل تنفيذ التعهدات الفلسطينية. ومن المهم أن يتم تقييد البناء بقدر المستطاع، حتى لا يبدو استفزازاً زائداً، يخيم على فرص استئناف المسيرة السياسية مع الفلسطينيين.

ما زالت إسرائيل مستمرة في فرض أمر واقع فيما وراء الخط الأخضر، رغم التغير الذي طرأ على المناخ السياسي منذ وفاة "ياسر عرفات"، إذ سيعرض رئيس الحكومة، "أريئيل شارون"، على الحكومة قريباً المخطط المعدل للجدار الفاصل في "جوش عتسيون" وجنوب جبل الخليل من أجل المصادقة عليه. وكما عُرض، أمس في "هاآرتس"، فإن الحكومة ستعرض صفقة مقايضة تتضمن إدخال مستوطنات "جوش عتسيون" ضمن الجدار، في مقابل تحريك المخطط الجنوبي نحو الخط الأخضر واستبعاد بعض المناطق (الفلسطينية) الواسعة من الدخول ضمن الجدار.

من جهة أخرى، سيكون من الصعب أن تحظى هذه المقايضة بقبول السلطة الفلسطينية، فقد قال المرشح لرئاسة السلطة (الفلسطينية) "محمود عباس"، ("أبو مازن")، أمس، أنه "لن يكون هناك سلام مع وجود الجدار"، داعياً إلى تفكيكه، خاصة وأن بناء الجدار في "جوش عتسيون" سيضع علاقاته مع إسرائيل أمام اختبار صعب فور إجراء انتخابات السلطة.

ويُدخل المخطط، الذي سيعرضه "شارون" على الحكومة، ضمن الجدار ٥٠ ألف مستوطن في عشر مستوطنات، وأربع قرى فلسطينية بها ١٨ ألف مواطن، وأراض فلسطينية عديدة من منطقة "بيت لحم".

إن "جوش عتسيون" هي إحدى الكتل الاستيطانية التي تحظى بمكانة خاصة لدى الجماهير. وقد اقترحت خطط مختلفة للتسوية الدائمة، ابتداءً بمؤتمر "كامب ديفيد" وحتى مبادرة "جنيف"، ضمها إلى إسرائيل في مقابل تبادل للأراضي، لكن المخطط الجديد الذي تم رسمه سيسبب مزيداً من العناء لآلاف الفلسطينيين، الذين سيجدون صعوبة ليس فقط في فلاحه أراضيهم، بل وأيضاً في إدارة شؤون حياتهم بشكل سليم.

لقد أعيد رسم هذا المخطط بعد قرار محكمة

تحديات جديدة للهجرة

هاآرتس ٢٠٠٥/١/٢

سجل عام ٢٠٠٤ تدنياً جديداً في معدلات الهجرة إلى إسرائيل. فقد وفد إلى إسرائيل حوالي ٢٢ ألف مهاجر، وهو أقل عدد منذ عام ١٩٨٨. فقد قلت نسبة الهجرة من الأرجنتين بأكثر من ٧٠٪، في مقابل العام السابق، وجاء من روسيا إلى هنا أقل من ٤٠٠٠ مهاجر، كما أدى تحسين الوضع الاقتصادي في هاتين الدولتين، إضافة إلى إعادة ازدهار الحياة لدى الطوائف اليهودية هناك، إلى إنهاء الهجرة الجماعية.

والواقع أن إسرائيل، في عصر الهجرة الانتقائية، تجد صعوبة في منافسة الدول الغربية في الاستحواذ على قلب اليهود. ففي كل عام يزداد عدد اليهود الروس والأوكرانيين الذين يهاجرون إلى ألمانيا. وفي أثناء الأزمة الاقتصادية الأخيرة، فضل معظم اليهود الذين هاجروا من الأرجنتين "فلوريدا" و"إسبانيا"، كما فقدت الطائفة اليهودية بجنوب أفريقيا، التي تتباهى بالتشئة الصهيونية المتبعة بها، في السنوات الماضية، الآلاف من أبنائها، ولكن ليس لصالح إسرائيل. وأدت موجة الحوادث المعادية للسامية التي أصابت يهود فرنسا إلى شرائهم شققاً سكنية في إسرائيل، لكنها رغم ذلك لم تمثل إلا زيادة طفيفة في عدد المهاجرين.

وتجد المؤسسة الإسرائيلية صعوبة في موازنة نفسها مع القواعد الجديدة للمنافسة. فما تزال الوكالة اليهودية تحشد موارد عديدة في "جهاز المبعوثين" من أجل حث اليهود على الهجرة، علماً بأن الجهاز اليوم يزداد ترهلاً. وفي مجال استيعاب المهاجرين إلى إسرائيل أيضاً ظلت المشاكل القديمة على حالها، وطبقاً لتقدير منظمة تطوعية تساعد المهاجرين ("بديل لـ بؤر")، فإن حوالي ثلث المهاجرين من الأرجنتين في السنوات الماضية لم يجدوا عملاً حتى الآن. ومن الواضح، أن الصعاب التي يواجهونها تردع عديدين آخرين. وهناك يهود تزعمهم العوائق البيروقراطية

التي لم يتم إزالتها، رغم ما أثير حولها من جدل. فالصيادلة أو أطباء الأسنان القادمون من فرنسا، على سبيل المثال، مازالوا مطالبين باجتياز دراسات واختبارات إعادة تأهيل قبل أن يتمكنوا من العمل في إسرائيل.

ويبرز، إزاء فشل المؤسسة الإسرائيلية في زيادة معدلات الهجرة من بلاد الرفاهية، نجاح منظمة "فرداً فرداً" (هيئة خاصة) والتي بدأت منذ حوالي عامين ونصف العام في العمل على تشجيع الهجرة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبلغ عدد أفرادها حوالي ١٥ موظفاً مستديماً. وقد سجلت زيادة مقدارها أكثر من ٥٠٪ في نسب الهجرة من تلك الدول منذ أن بدأت هذه المنظمة في العمل.

مما يذكر أن معظم المهاجرين الذين وفدوا إلى إسرائيل بواسطة "فرداً فرداً" هم آباء لأطفال صغار، وأكاديميين من حيث ثقافتهم، وأرثوذكسيين عصريين. وقد وجد الشق الأكبر منهم عملاً في إسرائيل بعد فترة وجيزة من قدومهم.

وتتألف الصيغة الناجحة لـ "فرداً فرداً" من التركيز على جموع معينة ومن توفير حزمة مساعدات مالية تتواءم مع الاحتياجات الشخصية للمهاجر. كما تقوم المنظمة "بتسويق" إسرائيل بمساعدة مهاجرين مخضرمين سبق استيعابهم بنجاح. ويستمر عملها أيضاً حتى بعد صعود الطائفة، حيث يرافق موظفو المنظمة المهاجرين في أضياف البيروقراطية.

وفي الآونة الأخيرة، قررت الوكالة اليهودية التعاون مع "فرداً فرداً". ومن شأن نجاح هذه الشراكة أن يحفز المؤسسة الإسرائيلية على رعاية منظمات مماثلة، تستطيع أن تتعامل بشكل أفضل مع تحديات الهجرة الانتقائية.. إننا نأمل أن تتمكن المؤسسة من فعل ذلك دون الإضرار باستقلالية وحيوية تلك المنظمات.



على شارون وموفاز ويعلون أن يستقيلوا

هاتسوفيه ٢٠٠٥/١/٥

يتعامل، في الآونة الأخيرة، وطبقاً لتعليمات المستوى السياسي، بنعومة مع بؤر إطلاق النار على الجانب الفلسطيني، حتى لا يعرقل ذلك نجاح "أبو مازن" في الانتخابات. وإذا كانت الأخبار المنشورة التي تعتمد على تبادل كلمات بين وزير الدفاع وقائد القيادة الجنوبية، أخباراً حقيقية، فإن شيئاً ما قد حدث للقيم الأخلاقية لدى قادة الجيش وكبار المسؤولين في إسرائيل. فمنّ الذي سمح، أخلاقياً، باستباحة دم مستوطنى "جوش قطيف" و"سديروت" وغيرهما من أجل أن ينجح "أبو مازن" في الانتخابات؟ وأين كل المفكرين في دولة إسرائيل حتى يرفعوا صوته ضد الانحطاط الذي أصاب القيم الأخلاقية لدى كبار مسؤولي الدولة؟ إن سلوك جيش الدفاع الإسرائيلي يبدو حقاً متردداً. ولذا، كان لسكان "سديروت" الحق في أن يخرجوا في تظاهرات ضد عجز الحكومة، ومن اللائق أن ينضم إليهم أيضاً سكان "عسقلان"، و"أشدود" ومحيطهما، لأنهما في سبيلهما لأن يكونا عرضة لرشقات الصواريخ، فالمسألة مسألة وقت فقط، خاصة إذا ما استمر جيش الدفاع الإسرائيلي في التصرف على النحو الذي يتصرف به الآن.

بغض النظر عن رفض الإخلاء أو خطة فك الارتباط، وإلى أن يحين موعد إخلاء مستوطنات "جوش قطيف" (ندعو الله ألا يأتى هذا اليوم)، فإن على الحكومة الإسرائيلية وجيش الدفاع الإسرائيلي أن يدافعاً عن السكان في "جوش قطيف". فمن الظواهر التي لا تحدث في دولة محترمة، ذات جيش يعتبر من أفضل الجيوش في العالم، أن يتم إطلاق آلاف قذائف الهاون صوب سكان مدنيين يحترمون القانون، أقيمت المستوطنات التي يعيشون فيها بناءً على رغبة جميع الحكومات الإسرائيلية ولا يوجد من يوقفها. ويزداد خجلنا أكثر إذا أخذنا في الاعتبار أن جيش الدفاع الإسرائيلي عاجز عن وقف مهزلة إطلاق الصواريخ صوب تجمعات سكنية ليست لها أدنى صلة بالمواجهات السياسية بين رئيس الحكومة وشركائه من جهة، وبين مستوطنى الجنوب، طلائعيين "جوش قطيف" (أول من قاموا بالاستيطان فيها) من جهة أخرى. فإذا كان جيش الدفاع الإسرائيلي عاجزاً عن الدفاع عن مواطنى الدولة، فإن على رئيس الأركان أن يستقيل على الفور وليأخذ معه وزير الدفاع ورئيس الحكومة. وثمة تخوف كبير من أن جيش الدفاع الإسرائيلي



كفى معايير مزدوجة

هاآرتس ٥ / ١ / ٢٠٠٥

فإن رافضى اليمين الموقعين على عريضة رفض إخلاء (مستوطنات غزة وشمال الضفة) يحظون بمعاملة رقيقة.

لم يتم بعد استبعاد أى مستوطن أعلن عن نيته رفض الأمر العسكرى من الجيش، ولا حتى الحاخامات العسكريين، الذين قالوا إنهم يعتزمون الانصياع لـ "فتاوى" الحاخامات من خارج الجيش وليس لقادتهم.

والواقع أن رؤية المستوطنين لخرق القانون تتبع من تصور مغلوط بأن كل فعل احتجاجى أو خسيس يقومون به إنما يقومون به لوجه الله ولدواع صهيونية. ويشير هذا المعيار المزدوج الذى يتم التعامل به إزاء المستوطنين اليوم أيضاً - عندما يضربون الجنود، ويحرقون سيارات الجيب العسكرية ويفصلون الماء عن موقع عسكري - التساؤل: ألا ينبئ صمت الوزراء، وخاصة "أريئيل شارون" و"شاؤول موفاز"، فى مواجهة العنف الذى تم استخدامه هذا الأسبوع ضد الجنود، بفشل خطة الإخلاء برمتها؟ أففى ظل غياب دعم سياسى وزعامة حاسمة تقول كلمتها بصوت عال، لن تجدى كل المناورات، والخطط العملية واستعدادات قوات الأمن.

إن الجنود وأفراد الشرطة، خاصة المخضرمين منهم، يعرفون من تجربتهم سياسة الرسالة المزدوجة والمضللة، وهم اليوم أيضاً يخشون من أن يكونوا أول المضللين. لقد ترسخ طوال سنوات الاحتلال شبه تكافل منفعى بين قيادة الألوية فى المناطق (الفلسطينية) والمستوطنين، مكن الأخيرين من الشعور بأنهم أصحاب البيت بالنسبة للجنود. ولا يمكن أن نطلب من الجنود أن يغيروا جلدتهم وهواهم فى لحظة. لذا، فقد حان وقت الزعامة السياسية والجماهيرية التى يجب عليها أن تبث برسالة قاطعة، قولاً وفعلاً، وأن تبشر بتغيير، وأن تستخدم القوة بقدر الضرورة، وأن تنفذ القانون بيد من حديد وبلا تردد. أما كل تصرف خانع فسيشجع المستوطنين على الذهاب إلى ما هو أبعد بكثير.

ليس ثمة سبب للتأثر من الصدام العنيف الذى جرى بين المستوطنين وجيش الدفاع الإسرائيلى والشرطة، أول أمس، فى التلال المجاورة لمستوطنة "يتسهار". فقد نجح المستوطنون، ولسنوات، فى منع كل محاولة لفرض القانون على أعمالهم، ودائماً بمساعدة الساسة. ولم يكن أبداً حكم القاتل الفلسطينى كحكم القاتل اليهودى من المستوطنين، لا من ناحية استيفاء التحقيق، ولا من ناحية العقوبة بالتأكيد. ولم يكن أبداً حكم "الكرا فان" الذى أقيم بالمخالفة للقانون فى "حفات جلعاد" كحكم البيت الفلسطينى الذى هدمه بلدوزر فى غمضة عين، ليس لأنه بُنى بالمخالفة للقانون، وإنما لأنه أعاق مجال الرؤية أمام قوات جيش الدفاع الإسرائيلى. لم تتعامل الدولة أبداً مع المتظاهرين اليساريين مثلاً تعاملت مع المتظاهرين اليمينيين. وقد اضطر نشطاء يساريون، فى كثير من الأحيان، أرادوا مساعدة الفلسطينيين فى جنى محصول الزيتون، للعودة من حيث أتوا، لأن جيش الدفاع الإسرائيلى خشى من حدوث صدام مع مستوطنين متشددين. وفى كثير من الأحيان أيضاً تم منع المتظاهرين اليساريين من الوصول إلى أماكن جنى المحصول بأوامر من قائد القيادة، تنص على أن المنطقة منطقة عسكرية مغلقة. أما أولئك الذين كانوا يشكلون تهديداً على من يقومون بجنى المحصول، فكانوا يقيمون فى المنطقة المغلقة ويستمررون فى العمل بعنف كما يحلو لهم. وقبل عام فقط، نجح مستوطنون من "يتسهار" فى اجتثاث ٦٥٠ شجرة زيتون فى محيط قرية "عين بوس". ولم نعلم حتى اليوم من منهم أدين.

ونلمس أيضاً المعيار المزدوج من جانب الحكومة فى تعاملها مع الرافضين (يقصد رافضى الإخلاء). ففى حين تم استبعاد رافضى الضمير اليساريين، ممن وقعوا على خطاب الطيارين وعلى خطاب مقاتلى "سييبرت متكال" (إحدى الوحدات الخاصة) بشكل فوري ومخزي،



اختبار لعلاقات صداقة

هاآرتس ٦/١/٢٠٠٥

الدولة الإسلامية الوحيدة التي تنفذ علاقاتها مع إسرائيل إلى المستوى الشعبي، كما تشمل أيضاً مجالى الاقتصاد والأمن. كما أنها عضو فى "الناتو" وفى منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، ومرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتتمتع بتقدير كبير من دول الشرق الأوسط والدول الإسلامية. ولذا، فإن العلاقات بين الدولتين ذخى استراتيجى متبادل يستوجب رعاية متبادلة ومتواصلة، خاصة أن بوسع أنقرة أن تمهد طرقاً للمسيرات السياسية المختلفة (سواء مع الفلسطينيين أو السوريين) إذا وافقت إسرائيل على ذلك.

ولكن رغم ذلك، تعاملت إسرائيل مع منظومة العلاقات هذه وكأنها نتاج بدهي. وكان المنطق الخاطئ الذى وجهه القدس هو أن تركيا فى حاجة إلى إسرائيل، بسبب علاقاتها مع "واشنطن"، أكثر من حاجة إسرائيل إلى تركيا. وقد أدى هذا الموقف إلى الاستخفاف بمحاولات تركيا بيع مياه إلى إسرائيل أو زيادة عدد العمال الأتراك فى إسرائيل. كما تجنبت إسرائيل أيضاً اقتراح مشاريع كبيرة فى البلاد على تركيا، فيما تطالب هي، فى المقابل، بأن تكون شريكة فى مشاريع ضخمة فى تركيا.

هذا الموقف فى حاجة إلى هزة عنيفة، بالضبط مثلما تحتاج وجهات نظر رئيس الحكومة التركية فى السياسة الإسرائيلية إلى تصويب.

إن هاتين الدولتين الصديقتين، الشاذتين فى المشهد الشرق أوسطى، فى أمس الحاجة اليوم إلى مواصلة الالتزام المتبادل وإلى رعاية منظومة علاقات قوية بينهما، حتى وإن اختلفتا أحياناً فى وجهات نظرهما إزاء بعض القضايا السياسية.

تلاشت البرودة التى ميزت العلاقات الرسمية لتركيا مع إسرائيل هذا الأسبوع، بعدما استجاب وزير الخارجية التركى، "عبد الله جول"، وللمرة الأولى منذ حوالى عامين، لزيارة إسرائيل.

لقد تأسست بين الدولتين منظومة من العلاقات القائمة على المصالح، تطورت، بمرور السنين، إلى عناق متبادل، تمثل فى التعاطف العميق الذى يكنه الشعبان تجاه بعضهما البعض. ولم يتقوض هذا الأساس حتى عندما وصف رئيس الوزراء التركى رئيس الوزراء الإسرائيلى بأنه يدير سياسة إرهابية، ولا عندما اتهم رئيس الحكومة التركية الأسبق، "بولنت أجاويد"، إسرائيل بإبادة شعب.

وقد تحاشت إسرائيل من جانبها أن تقترح على تركيا النظر إلى القذى الذى فى عينيها ولم تلوح فى اتجاهها بسياستها تجاه الأكراد.

ويبدو أن وزير الخارجية التركى يريد هذه المرة أن يطوى هذه الصفحة السوداء فى علاقات الدولتين وأن ينفخ حياة جديدة فى منظومة العلاقات السياسية بينهما. فهامى تركيا تريد مرة أخرى أن تعرض خدماتها كوسيط، أو على الأقل كمساعد، للمسيرة السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين من جهة، وبين إسرائيل وسوريا من جهة أخرى. وهى تركز على العلاقات الاستخباراتية والأمنية القائمة بينها وبين إسرائيل، وقدرتها، من خلال ذلك، على أن تمثل محور ربط أيضاً مع دول معادية مثل إيران، التى لا تعترض على العلاقات الوثيقة للأتراك مع إسرائيل.

ولا يجدر بإسرائيل أن تهز كتفيها إزاء الاقتراح التركى وأن تسفه من قدرة تركيا على أداء دور إيجابى وحيوى فى المسيرات السياسية بالمنطقة. فتركيا هى



الخطر يكمن فى الأفعال

هاآرتس ٢٠٠٥/١/٩

فك الارتباط ويرفضوا الأمر، وجرّوا أطفالاً رضع فى الوحل من أجل سد الطريق أمام حافلة تابعة لإدارة فك الارتباط، وضربوا أفراد شرطة وجنوداً، وصوّبوا مسدساً فى اتجاه جندي شارك فى إخلاء نقطة "شلهيفت" الاستيطانية.

كل هذه الأفعال وثّقتها الكاميرات، وكان بوسعها أن تؤدى إلى الاعتقال والتقديم الفوري للمحاكمة، ليس لهم فقط وإنما أيضاً لـ "دانييلاه فايس" ذاتها. لكن المستشار القضائى للحكومة اختار، بدلاً من ذلك، أن يستدعى "فايس" إلى الشرطة بسبب ما قالتها وليس بسبب الأشياء التى فعلتها.

إن المستوطنين يعملون، ولسنوات عديدة، ضد القانون بدون أى إزعاج تقريباً. وما قعودهم المريح والمحمى فى نقاط استيطانية غير قانونية - بعضها أخلى فى السابق ثم ما لبث أن أعيد إقامتها - إلا دليل، فى حد ذاته، على استخفافهم الواضح بالقانون. كما يواصل أبناء وبنات شخصيات عامة الإقامة، بالمخالفة للقانون، فى هذه النقاط الاستيطانية، ولم نسمع بأن أحداً منهم قد قُدم للمحاكمة بسبب ذلك. حتى ابنة قائد القيادة الوسطى المرتقب، "يائير نافيه"، الذى من المقرر أن يشرف قريباً على إخلاء المستوطنات، تقيم (طبقاً لشهادته) فى نقطة استيطانية غير قانونية.

يجب الحفاظ على الأداة التغلظية المتمثلة فى التقديم لمحاكمة جنائية للأفعال غير القانونية وليس للتصريحات. وينبغى فى هذه الفترة العاصفة، تحديداً، من الخلافات فى الرأي، إبقاء جميع قنوات الاحتجاج غير العنيفة مفتوحة وفاعلة، على أن يتم تقديم كل من يتجاوز خط التعبير إلى الفعل غير القانونى العنيف لمحاكمة لا هوادة فيها.

يقع المستشار القضائى للحكومة "مينى مَزوز" تحت ضغط جماهيرى وسياسى، كى يعمل بمزيد من الحزم ضد معارضى فك الارتباط، ممن يدعون إلى رفض الإخلاء بوسائل غير قانونية، من أجل إرغام الحكومة على التخلّى عن خطة الانسحاب من غزة.

وقد أبدى "مَزوز" حتى الآن ضبطاً للنفس إزاء تقديم من يرتكبون مخالفات تتعلق بحرية التعبير للمحاكمة، لكنه قرر الأسبوع الماضى فتح تحقيق جنائى ضد "دانييلاه فايس"، رئيسة مجلس مستوطنة "كدوميم"، التى تدعو صراحة إلى رفض الأمر العسكرى بإخلاء المستوطنات، وضد "توعام ليفنات" الذى جمع توقيعات من أشخاص على خطابات رفض، وبحسب قول المستشار القضائى، فإن أموراً كان من الممكن ضبط النفس إزاءها فى الماضى، ولكن الآن أصبحت أكثر خطورة، بسبب التغير فى المناخ العام.

ولكن قيل أن يُقدم "مَزوز" على مثل هذه الخطوة، التى تعنى إضرار خطير بحرية الاحتجاج والتعبير، فإنه يجب أن نسأل لماذا لا تعمل سلطات القانون بحزم أكثر ضد أعمال غير قانونية، بعضها عنيف، بدلاً من التقديم للمحاكمة بسبب مجرد أقوال أو كتابة خطابات. فقد ارتكبت فى الأسبوع الماضى فقط، وأمام الكاميرات، مخالفات عديدة ليس ثمة جدال بشأن خطورتها، إذ تحرش نشطاء من اليمين بأسر شخصيات عامة وضباط ممن يؤيدون فك الارتباط. فقد تعرّضوا لأسرة الحاخام العسكرى الأكبر، ولأفراد أسر ضباط متدينين، وهددوا حياتهم، وألحقوا الضرر بممتلكات، واستوطنوا عند مداخل بيوت من أجل الضغط على مواطنين ممن يعتمرون "الكيبّاه" (غطاء رأس يميز المتدينين) كى يعملوا ضد

محكمة العدل العليا تعترف بـ "أمومة مزدوجة"

هاتسوفيه ٢٠٠٥/١/١١

إن حكم محكمة العدل العليا ليس فقط أنه غير عادل مع الأطفال الثلاثة الذين وضعتهم الظروف تحت وصاية والدتين انحرفتا عن الطريق القويم، وإنما أيضاً من شأنه أن يضر بمستقبلهم عندما يبلغون سن الرشد، لأنهم سيجدون أنفسهم بلا هوية حقيقية.

لقد أراد قضاة المحكمة العليا، للوهلة الأولى، على حد وصفهم، مساعدة الأطفال في أن يحتويهم بيت وجدوا فيه ملاذاً، مع التركيز في حكمهم على أنهم لم يتطرقوا للوضع القانوني للزواج بين النساء، لكنهم في واقع الأمر أيضاً لم يساعدوا الأطفال، ناهيك عن أن هؤلاء الأطفال سيجدون أنفسهم ذات يوم في وضع "فاقدى الهوية" كونهم أطفال "أمومة مزدوجة" دون أن يعرفوا من هي أمهم الحقيقية.

لقد أرادت المحكمة العليا أن تصلح أمراً، لكنها في واقع الأمر تسببت في تعقيده بشكل بالغ، من خلال حكمها الذي لم يُضف احتراماً للهيئة القضائية بدولة إسرائيل.

قررت محكمة العدل العليا، بتشكيل موسع من تسعة قضاة، وبأغلبية سبعة أصوات ضد اثنين، الاعتراف "بالأمومة المزدوجة" لاثنتين من السحاقيات اللتين تربيان ثلاثة أطفال سوياً.

والواقع أننا هنا إزاء حكم غير مسبوق لم تعهد الهيئة القضائية مثله، وهو حكم يقوض نظم الحياة الرشيدة في المجتمع ويتحدى العلاقات الصائبة بين الآباء والأبناء، وسوف يؤدي في النهاية إلى تدمير بنيان الحياة الأسرية التي عهدناها أباً عن جد.

من الصعب أن نفهم حكم حضرات القضاة، الذين قضوا بأن لكل واحد من الأطفال الثلاثة - الذين نشأوا في كنف اثنتين من السحاقيات - توجد "أمّان". إن حكماً من هذا النوع مآله تشويه الهوية الحقيقية لكل واحد من هؤلاء الأطفال الذين نشأوا في كنفهما. وفي نهاية الأمر، لن يكون ممكناً تحديد من أين أتوا ومن هم آبائهم الحقيقيون.

صفقة تحطم الثقة

هاآرتس ٢٠٠٥/١/١٣

"رائد صلاح" والاستخبارات الإيرانية، ولا لما قيل بأن همزة الوصل "نبيل محزومة" كان عميلاً إيرانياً، حيث أشير في صحيفة الاتهام المعدلة، إلى أن الأمر يتعلق بنشاط إرهابي "ذو علاقات وطيدة مع المنظمات الإرهابية في سوريا ولبنان"، وإلى أن ناشط الحركة "محمود محاجنة" قد عرف بذلك فيما بعد فقط. أما الاتهامات من الفئة ذات الخطورة الأقل للغاية - اتصال

"سيتمخض الجبل ويلد فأراً" هكذا زعم أفراد الحركة الإسلامية، قبل حوالي عامين، عندما تم اعتقال زعماء الحركة للاشتباه في قيامهم بمخالفات خطيرة ضد أمن الدولة. وقد اتضح بالأمس أنهم صدقوا، فصفقة الادعاء التي وقع عليها المشتبه بهم مع الدولة تدل على أن التهم الأخطر قد تلاشت. فلا يوجد في صفقة الادعاء ذِكْرٌ لأي علاقة بين الشيخ

مع عميل خارجي وتقديم خدمات لجمعية محظورة - فقد ظلت على حالها. كل هذا في نهاية مفاوضات مطولة بدأت في الصيف الماضي، عندما أدرك الادعاء العام أيضاً على الأرجح، أن أساس الاتهامات الخطيرة واه.

والواقع أن صفقة الادعاء تلقى بظلال من الشك على مدى صدقية مبررات الاعتقال من البداية، وهي من شأنها أن تقوض الثقة التي يريد جهاز الأمن العام ("الشاباك") أن يحصل عليها من الجمهور في كل مرة يتم فيها إلقاء القبض على مواطن عربي إسرائيلي.

من ناحية أخرى، تعزز صفقة الادعاء الشعور بأن الاعتقالات الأمنية في الوسط العربي تتم بسهولة بالغة للغاية، وبدون حرص كاف على نوعية الأدلة، اعتماداً على أنه لن يكون ثمة رد فعل جماهيري مسدو، حيث أن العرب يبدون في نظر جزء من الجمهور اليهودي كجمهور كله معاد لدولة إسرائيل. يطرح الـ "فأر"، الذي تمخض عن الجبل الأول، من الاتهامات أسئلة فيما يتعلق بسلوك جهاز الأمن العام ("الشاباك") والهيئة القضائية - التي سمحت بالاعتقال المطول للمشتبه فيهم حتى تم التوصل إلى

صفقة الادعاء - في حالات أخرى: فعلى سبيل المثال نجد حالة جديدة بالتأمل هي حالة "تالي فحيمة"، التي اعتقلت اعتقالات إدارياً حوالى أربعة أشهر، ووجهت ضدها صحيفة اتهام خطيرة. وإزاء صفقة الادعاء مع زعماء الحركة الإسلامية، لا يكون من قبيل الترف التعجب من عدد التهم والاعتقالات، وخاصة الاعتقالات الإدارية المفروضة على سكان فلسطينيين من المناطق (الفلسطينية)، وهو ما لا يتسق مع معايير دولة ديموقراطية ورشيقة.

لقد أصبح من المألوف في إسرائيل، أن يتم التشكيك بشكل بالغ في ولاء كل المواطنين العرب، في كل مرة يتم فيها اعتقال مواطن عربي إسرائيلي، أو يشتبه في أنه ارتكب مخالفة ضد أمن الدولة. وكان المطلوب، نظراً للدلالات الاجتماعية والسياسية، قدراً أكبر من الحذر وضبط النفس في كل عملية اعتقال أو تحقيق، خاصة إذا كانت لمن هم في حكم زعماء جماهيريين عرب.

إن مؤسسات دولة إسرائيل بصفة عامة، وسلطات الأمن والقضاء بصفة خاصة، مطالبة بفحص نفسها جيداً، واستخلاص العبر، وتوخى الحذر إزاء إجراءات قد يكون من شأنها تشجيع الشكوك الجماعية.



رد فلسطيني ملائم

هاتسوفيه ١٦/١/٢٠٠٥

بذلك، ولكن ينبغي أن نقول الحقيقة: لقد نجح الإرهاب في تركيع الحكومة الإسرائيلية.

الفلسطينيون محقون بالقطع: فالتحول الذي فعله رئيس الحكومة في غضون بضعة أشهر، من "حكم نتساريم كحكم تل أبيب" (تصريح سابق لـ "شارون") إلى لهفته على الهروب ليس فقط من "نتساريم" وإنما أيضاً من كل "جوش قطيف" ومن شمال الضفة - هذا التحول هو نتيجة طبيعية لهزيمته. هو بالطبع لا يقول ذلك صراحة، ولكن لا يمكن التنصل من المغزى القاطع والواضح لأقواله التي تشير إلى اعترافه بالهزيمة.

إن "عرفات"، المرتعش والمحتضر والمحبوس في المقاطعة، والآن جثته المقبورة هناك قد انتصرا على "عومري شارون" ومساعدته "آريئيل شارون". هذه هي

العملية التفجيرية في معبر "كارني" وقصف سكان "جوش قطيف" و"سدبروت" هما رد فلسطيني ملائم لانهييار "شارون" ولهزيمته أمام الفلسطينيين ولخنوع الحكومة الإسرائيلية للإرهاب. إن "آريئيل شارون"، السابق، كان هو من صك الحجة القائلة، بأن الخنوع للإرهاب يؤدي إلى إرهاب أشد. كان هذا حقاً "آريئيل شارون"، السابق، قبل أن يتحول إلى أكبر فاسد جلس في مكتب رئيس الحكومة منذ إقامة الدولة، ورغم ذلك فإن هذه الحجة مازالت سارية اليوم أيضاً.

إن السياسة الإسرائيلية الحالية في واقع الأمر تستدعي الإرهاب. يجب فقط أن نصغي إلى أصوات الفلسطينيين الذين حولنا، فهي أصوات تفسر سلوك الحكومة الإسرائيلية، بالانهييار، والخنوع للإرهاب

الحقائق، وكل ما عدا ذلك تحليلات.

وفي ظل هذا الواقع، فإن الفهم الفلسطيني القائل بأن الإرهاب قد دحر الحكومة الإسرائيلية، فهم سليم. وبما أن الإرهاب قد انتصر علينا، فإن الإرهاب "سيستمر، إلى أن يثبت العكس. سيستمر الإرهاب لأنه يحقق نتائج، ومن هنا فإن من الواضح أن كل توافق مع الفلسطينيين اليوم، يساوي قدر أقل من التوافقات التي تمت معهم في "أوسلو" (توافقات أوسلو تتفوق بدرجة

كبيرة على تلك التي توصل إليها الآن "آريئيل شارون"، علماً بأنه لم يحصل على أي مقابل، ناهيك عن أن اتفاق أوسلو تم بدون إخلاء أية مستوطنة). إن "آريئيل شارون" سيستمر في نهجه، ليس ثمة شك في ذلك. سيستمر، ولن تكون هناك طريقة لوقف التدهور في وضع إسرائيل ووقف الإرهاب، إلا باستبدال الديكتاتورية الحالية لأسرة "شارون"، بديموقراطية.



فلنفصل الأمن عن التعليم

هاآرتس ١٩/١/٢٠٠٥

الهيكل التنظيمي للوزارة. فقد خلق أداء ممثل "الشاباك"، كنائب للمسؤول عن التعليم العربي، انطباع سيئ وكأن الجمهور العربي كله مشتبه فيه بعدم الولاء ومن شأنه أن يحرض التلاميذ ضد الدولة ومؤسساتها. مثل هذا الانطباع ليس له مبرر، وحسنا فعلت لجنة "دُفرات" التي استخلصت ذلك الاستخلاص التنظيمي. لا ينبغي أن نلغى اليقظة الأمنية في المسائل الداخلية، طالما بقيت علاقات العداء بين إسرائيل وجاراتها قائمة، وفي الوقت نفسه لا نقلل من أهميتها، الأمر الذي يتطلب، في بعض الأحيان أيضاً، للأسف الشديد، تعقياً من جانب أجهزة الأمن للمرشحين لتولى مهام حساسة في الإدارة العامة.

ورغم أن وضع ممثل "الشاباك" في شعبة أمن الوزارة، المسؤولة عن شئون الأمن دون علاقة بأصل الأشخاص الذين يتم فحصهم قد ألقى، للوهلة الأولى، التمييز الذي كان سائداً ضد المواطنين العرب، إلا أن العيب الرئيسي في واقع الأمر لم يتم إصلاحه. فدمج "الشاباك" في قلب وزارة التعليم يخلق شعوراً بعدم الارتياح ولا يليق بدولة تحاول خلق مجتمع مدني منفتح. فالشاباك ليس في حاجة لأن يكون مندمجاً تنظيمياً داخل وزارة التعليم حتى يتسنى له أداء مهامه. ومثلما يقوم بأداء مهامه، فيما يتعلق بموظفين عموميين آخرين، دون أن يكون جزءاً من الوزارات الحكومية أو مؤسسات الدولة التي تقوم بتشغيلهم، فإنه يستطيع أيضاً فعل ذلك، بقدر الضرورة، حيال موظفي وزارة التعليم أيضاً، لاسيما المدرسين.. ينبغي أن يكون الأمن منفصلاً عن التعليم.

أعلنت "رونيت تيروش"، مدير عام وزارة التعليم، أول أمس في إيجاز للصحفيين أجرته بحضور وزيرة التعليم والثقافة، "ليمور ليفنات"، أن وظيفة فرد "الشاباك" (جهاز الأمن العام) بوزارة التعليم لم يتم إلغاؤها. وكما هو معروف، فإن ممثل "الشاباك" يشغل منصب نائب المسؤول عن التعليم العربي. وهو يتدخل، بحكم هذا المنصب، في إعلانات وظائف المديرين والمدرسين بالمدارس وله صلاحية "الفيثو" (الاعتراض) على التعيينات. جدير بالذكر أن ما أعلنته "تيروش" يتناقض مع توصية لجنة "دُفرات" (لجنة لإصلاح التعليم) بإلغاء الوظيفة التي يشغلها ممثل "الشاباك" تماماً. وقد أصاب هذا الكلام البروفيسور "إسماعيل أبو سعد"، الذي كان عضواً في لجنة "دُفرات" وشارك في الإيجاز الصحفي، بالدهشة، إذ قال إن موقف اللجنة "الأمن والتعليم لا ينسجمان"، ودعا المدير العام (يقصد رونيت تيروش) إلى تنفيذ توصية اللجنة.

وقد اتضح أن هذا البند قد تم تجاوزه في غمرة تبنى مسؤولي وزارة التعليم لتقرير "دُفرات"، نتيجة لضغط مارسه عناصر الأمن على ما يبدو. وكنتيجة لذلك، قررت وزارة التعليم عدم إلغاء منصب ممثل "الشاباك"، وإنما نقل مكانه إلى شعبة الأمن بالوزارة. وأوضح "تيروش"، أنه سيمثل، بوضعه الجديد، "موقفاً متكافئاً"، لأنه سيشرف أيضاً على تعيينات رجال تعليم يهود "في أماكن تحوم حولها الشبهات".

ينبغي التحفظ على قرارات وزارة التعليم، سواء بشأن عدم قبول توصية لجنة "دُفرات" بإلغاء وظيفة ممثل "الشاباك" تماماً، أو بشأن مكانه الجديد في

الشرق الأوسط يتربق "رايس"

هاآرتس ٢٠ / ١ / ٢٠٠٥

سيؤدى "جورج دبليو بوش" اليوم في "واشنطن" اليمين القانونية لفترة رئاسية ثانية وأخيرة كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية. وقد عيّن "بوش" قيادات إدارته من المخلصين له، الذين يجيدون معرفة طرق عمله ويتفقون مع خطه الرئيسي. ومن المتوقع أن تحمل إدارته الثانية، المدعومة بسيطرة حزبه الجمهوري على الكونجرس، الطابع الشخصي له.

ولعل التعيين الأهم في الطاقم الجديد هو انتقال "كونداليزا رايس" من منصب مستشارة الأمن القومي إلى منصب وزيرة الخارجية. صحيح أن "رايس" تواجدت في موقع مهم في السنوات الأربع الماضية، لكنه كان موقع خلفي بالبيت الأبيض، خلف "بوش" ونائبه، "ديك تشيني"، ضمن مدرسة مقاتلة، ضمت أيضاً وزير الدفاع، "دونالد رامسفيلد"، في حين كان يتربع على رأس وزارة الخارجية، "كولين باول"، الذي لم يكن في مكانته العالمية ما يكفي لجعل "بوش" يميل إليه مرة أخرى. والآن، بإعتبارها الوزيرة الأرفع، تستطيع "رايس" أن تكون الملاح (الموجهة) بجوار الطيار "بوش". تدل شهادة "رايس" أمام لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ، خلال جلسة الاستماع، أول أمس وأمس، على أن الشرق الأوسط، بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، سيظل بؤرة اهتمام السياسة الخارجية والأمنية الأمريكية. وهذه، للوهلة الأولى، بشرى طيبة لمن يعتقد بضرورة وجود تدخل فاعل من جانب الإدارة الأمريكية، يتمثل في اهتمام شخصي حثيث من جانب الرئيس ووزيرة الخارجية لتهدئة التوتر بين إسرائيل والعرب بصفة عامة والفلسطينيين بصفة خاصة.

في الفترة الرئاسية الأولى لـ "بوش" انحسر الاهتمام بالسلام بين إسرائيل والفلسطينيين (والسوريين) في مكان متدن للغاية في جدول الأولويات

الأمريكي. والآن أيضاً يخيل، أن "بوش" و"رايس" يضعان في مرتبة أعلى للغاية كلا من العراق، وأفغانستان وإيران، فضلاً عن تعميق الديمقراطية في دول المنطقة، بما فيها دول حليفة كمصر والسعودية والأردن. وإذا كان الأمر كذلك، فيجب أن نأسف لهذا الموقف. لأن المواجهة الدامية بين القدس ورام الله، وبين "سديروت" و"بيت حانون"، لا تستطيع الانتظار حتى يتم حل جميع المشاكل في جنوب غرب آسيا.

ويبدو أن الوثيقتين الرئيسيتين اللتان ستعتمد عليهما سياسة "بوش" و"رايس" في المرحلة القادمة هما خطاب الرئيس في ٢٤ يونيو ٢٠٠٢ وتعهد لـ "آريئيل شارون" في ١٤ أبريل ٢٠٠٤ (وهو التعهد الذي فحواه الاحتفاظ بأجزاء من الضفة الغربية واستبعاد عودة اللاجئين). أما خريطة الطريق - التي صاغها كل من "باول" و"شركاؤه الأوروبيون، وروسيا والأمم المتحدة- فإنها أقل أهمية، رغم أن "رايس" كانت حريصة على التعبير عن أملها في تعميق العلاقة مع "الناتو" والاتحاد الأوروبي.

إن المعادلة التي لوّحت بها "رايس" لأعضاء مجلس الشيوخ، وللحكام والشعوب في المنطقة، هي "عدل وكرامة، ودولة مستقلة قابلة للوجود، وديموقراطية للفلسطينيين، وسلام وأمن لإسرائيل".

وكرؤية عامة، هذه صيغة معقولة، إلا أن اختبارها الحقيقي سيكون في التطبيق، من خلال دولتين، ومن خلال التحرك صوب تنازل عن المطالب المتبادلة في الأراضي والحدود، ومن خلال المجالات التي تمكنهما من إقامة مجتمع واقتصاد مزدهرين، ومن خلال معادلة الثقل الديموجرافي.

إن الشرق الأوسط ينتظر خطوات عملية، تجسد فهم كل من "بوش" و"رايس" لخطورة الوضع والحاجة الماسة لمعالجته.

غُبن وحماقة في القدس

هاآرتس ٢١/١/٢٠٠٥

والواقع أنه لا يمكن النظر إلى قرار الحكومة هذا إلا بوصفه نهياً وحماقة سياسية من الطراز الأول. لقد سبق لإسرائيل أن استولت من الفلسطينيين على أراضي وأملاك في سنوات الاحتلال وقلصت مجال رزقهم من أجل إقامة المستوطنات، في القدس والضفة الغربية وغزة. وكان "آريئيل شارون" مسؤولاً عن جانب كبير من هذه المشاريع، سواء من خلال مناصبه الحكومية أو من خلال شرائه بيتاً لنفسه في الحي العربي، وتحديدًا في القدس الشرقية. ومن ثم كان من المفترض أن يتوقف هذا النشاط في ظل اعتراف "شارون" بضرورة تقسيم الأرض بين الشعبين. أما المصادرة التعسفية للأموال ودون تعويض ملائم، فتتناقض مع هذا الاتجاه.

وقد ورد في التحقيق الذي كتبه "ميرون رابوبورت" في الملحق الأسبوعي لـ "هاآرتس" اليوم، أن المستشار القضائي للحكومة، "ميثير شمجار" قرر، عند ضم القدس الشرقية عام ١٩٦٨، عدم تطبيق قانون أملاك الغائبين على الأملاك غير المنقولة بالقدس التي يملكها سكان من الضفة.

إن النية بعدم عرض تعويض عن مصادرات وقعت اليوم أيضاً، وبعد عشرات السنين من قيام الدولة، والتي وافق عليها أيضاً للأسف البالغ المستشار القضائي للحكومة، "ميني مزوز"، - إن هذه النية في النهاية تنتقص من كرامة الدولة. من ناحية أخرى، لا يمكن الموافقة على السرية التي يتم من خلالها اتخاذ قرارات مصيرية من هذا النوع، تضر بلا داع بنسيج العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

إن قانون أملاك الغائبين، الذي كان محتملاً ربما أثناء إقامة الدولة وأثناء حرب الاستقلال (١٩٤٩)، ليس قانوناً لائقاً بعد ٥٥ عاماً.

في يوليو ٢٠٠٤ اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً، لم يُنشر على الملأ ولا في مجلة الوقائع الإسرائيلية، بتطبيق "قانون أملاك الغائبين" على القدس الشرقية، مصادرة بذلك آلاف الدونمات من الأراضي من أصحابها الذين يعيشون في الضفة. ونظراً لأن ظروف الانتفاضة قد حالت دون وصول سكان الضفة إلى القدس الشرقية، فقد تقرر القيام بخطوة رسمية، تحول دون أي استخدام من جانب أصحاب الأرض لأرضهم في المستقبل أيضاً، وذلك من خلال النص بشكل صريح، على أن هذه الأملاك تعود إلى دولة إسرائيل اعتباراً من الآن.

ورغم حقيقة، أن أصحاب الأملاك يعيشون على بعد مسافة صغيرة من ممتلكاتهم التي صودرت، ورغم أنهم معروفون بالأسماء والعناوين، ولا يشك أحد في ملكيتهم لهذه الأملاك، فإن الحكومة قررت أن تسميهم "غائبون"، وأن تطبق عليهم القانون الذي يُمكن الدولة، من الاستيلاء على أراضي اللاجئين أثناء إقامة الدولة ولم يكن قد أُستُخدم منذ ذلك الوقت.

وطبقاً لهذا القانون، الذي سُنّ عام ١٩٥٠، اعتُبر كل إنسان كان خارج حدود إسرائيل بين ٢٩ نوفمبر و١ ديسمبر ١٩٤٨ "غائباً"، وألت ممتلكاته إلى الوصي على أموال الغائبين، بدون أية إمكانية للتعويض أو الاستئناف. ورغم أن قانون أملاك الغائبين كان سارياً، إلا أن الحكومات الإسرائيلية قررت عدم تطبيقه في القدس الشرقية. وقد أدى قرار تطبيق القانون مرة أخرى إلى أن يفقد آلاف الفلسطينيين، منهم من يقيمون قريباً من الأرض المصادرة، في لحظة واحدة، أملاكاً قيمتها مئات الملايين من الدولارات، لا يعتزم أحد تعويضهم عنها.

فلنجارب معاداة السامية

هاآرتس ٢٦/١/٢٠٠٥

ومن خلال خطة مدروسة جيداً استهدف محو أثر بني إسرائيل من على وجه الأرض.

لقد كان هذا القتل المنهجي بمثابة ذروة مسيرة بدأت بكراهية اليهود في العصر القديم. ثم بعد ذلك، في العصور الوسطى، عانى اليهود من عداة للسامية تمثل في: ملاحقات، مذابح منظمة وعمليات طرد. وجاءت المرحلة التالية في العصر الحديث، عندما بنت إحدى الأمم الأكثر تطوراً نظرية علمية شكلية (يقصد نظرية غير صحيحة)، حول نقاء العرق الآري إزاء وضاعة العرق اليهودي.

لذا، عندما يتضح اليوم من تقرير حالة عداة السامية في العالم، أن هناك زيادة حادة في عدد الحوادث المعادية للسامية في العالم في ٢٠٠٤، فإنه لا ينبغي الاستخفاف بالبيانات. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، تضاعف عدد الحوادث المعادية للسامية. وفي روسيا، نُشر هذا الأسبوع خطاب كراهية معاد للسامية لا نظير له في حديثه، وقع عليه مئات من المفكرين الذين يدعون إلى حماية الوطن (روسيا) من اليهود - "صنو الشيطان".

قال وزير الخارجية "سيلفان شالوم" أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: "إن دولة إسرائيل قد قامت متأخراً للغاية، من أجل الملايين الستة". وأنهى خطابه بجملة بالعبرية: "هاأنذا أقف أمامكم، باسم إسرائيل والشعب اليهودي، وأقسم باسم جميع الضحايا أن هذا لن يحدث بعد الآن إلى الأبد".

إننا، الذين حصلنا على دولة مستقلة، ينبغي أن نذكر دائماً، أن الملايين الستة الذين قتلوا بوحشية لا نهائية كان من المؤكد سيكون لهم دور رئيسي في إقامة الدولة. ووجود الدولة في حد ذاته هو نكايه في وجه العالم، مفادها أنه رغم الكراهية، ورغم العداة للسامية، ورغم آلة القتل الرهيبة، فإننا هنا.

(♦) هي صلاة يقيمها اليهود الأشكناز عند قبور موتاهم.

عقدت الأمم المتحدة أول أمس، وللمرة الأولى في تاريخها، جلسة تأبين خاصة بمناسبة مرور ٦٠ عاماً على تحرير معسكر الإبادة "أوشفيتس". تليت للمرة الأولى صلاة "الإله الذي يفيض رحمة" (♦) وعُزف الـ "هاتكفاه" (النشيد الوطني الإسرائيلي) بمبنى الأمم المتحدة. وغداً، سيقام حفل تأبين رسمي في موقع معسكر الإبادة، بمشاركة رئيس الدولة ووفود من حوالي ٤٠ دولة.

الرسالة الرئيسية لجلسة التأبين بالأمم المتحدة تلاها سكرتير عام الأمم المتحدة "كوفي أنان": "الشر الشيطاني الذي قتل ستة ملايين يهودي وآخرين، في معسكرات الموت، ما يزال يهددنا جميعاً اليوم. إن المجتمع الدولي مطالب بالعمل من أجل ألا تتكرر مثل هذه الفظائع".

وعلى الرغم من أهمية المراسم، فإن من السهل جداً إلقاء خطب تستذكر العداة للسامية والفظائع أكثر من العمل للقضاء على مثل هذه الظواهر. فالمهمة الملقة اليوم على قادة العالم هي محاربة العداة للسامية والجرائم الأخرى التي ترتكب ضد الإنسانية بشكل أكثر فاعلية. وينبغي ترجمة الروح التي سادت الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى لغة الفعل، من خلال سن قوانين فعالة ضد معاداة السامية وتطبيقها.

لقد أشار سكرتير عام الأمم المتحدة، في خطابه، إلى الشعوب الأخرى التي سقطت ضحية للحكم النازي: "لكن مأساة الشعب اليهودي كانت خاصة، فقد أريد ثلث يهود أوروبا، وضاعت حضارة كاملة إلى الأبد".

وبالفعل، فإن قتل يهود أوروبا حدث لا نظير له في تاريخ الإنسانية. لقد شهد العالم في السابق ظواهر إبادة جماعية، وفظائع خلال هوجة معارك وحروب عالمية قتل خلالها عشرات الملايين، لكن قتل يهود أوروبا لم يتم خلال هوجة معركة، وليس مجرد عمل عنيف، وإنما هو قتل خطط له سلفاً، وبذهن صاف،

ترجمات عبرية



فوز "أبو مازن" برئاسة السلطة الفلسطينية

هاآرتس ٢٠٠٥/١/٥
بقلم: عاميرا هاس

يجب إزالة جميع الحواجز

في إسرائيل أيضاً يعرفون أن أبا مازن هو من سينجح في هذه الانتخابات. كما يطرح انتخاب أبو مازن تطلعات إسرائيلية نحو تحرك ما من جانبه لمواجهة الإرهاب. فهو رجل معتدل، يلقي تأييداً أمريكياً. وفضلاً عن التطلع إلى خطة فك الارتباط عن غزة، فثمة جو يدعو للتفاؤل، الأمر الذي يذكرنا بأيام التوقيع على اتفاقيات أوسلو.

ولكن رغم هذه الحالة من التفاؤل، فإن هناك حقيقة واضحة مفادها أن غالبية الحواجز لم تأت بهدف توفير الأمن لإسرائيل، بل جاءت لترسخ على الأرض وفي الوعي السيطرة الإسرائيلية الكاملة، حتى يمكن تحقيق السيادة الفعلية على مناطق تمثل ٦٠% من المنطقة C من الضفة.

إن الانشغال باعتقال جندي رفض إخلاء كرافانات بالقرب من مستوطنة يتسهار، يجعلنا ننسى، أن رئيس الوزراء أريئيل شارون، وفي إطار مسيرة جدية وطويلة، وبموافقات وزارات حكومية، يواصل بناء تواصل إقليمي يهودي من مستوطنة إيتمار وألون موريه في شمال الضفة حتى كريات أربع وماعون في الجنوب.

لذلك، فإن "ديناميكية" الانتخابات وفك الارتباط سريعاً ما ستتدحر أمام واقع المستوطنات في الضفة الغربية. وأياً كانت درجة اعتدال أبو مازن، ومدى تبعيته لأمريكا، فإنه لن يستطيع الموافقة على الحل الذي يعمل أريئيل شارون على بلورته لخلق التواصل الإقليمي اليهودي. ومن ثم، لن تفيد أبو مازن كل تصريحاته المناهضة للانتفاضة المسلحة، في حين تواصل إسرائيل ترسيخها لنظام الفصل في الضفة: حيث الكتل الاستيطانية تعد جزءاً لا ينفصل من إسرائيل الحديثة، وفي مقابلها فإن مجالات التواجد

كما هو الحال في أي عملية انتخابية، يسبق انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية، والتي ستجرى يوم الأحد القادم (التاسع من يناير)، خير نموذج على الحالة الجنوبية، التي تسبق أية حملة انتخابية من حيث الجدل والتخمينات والتقديرات والقذف والتشهير. وأصبح الحديث عن المزايا والاختلافات بين مختلف المرشحين، لاسيما بين محمود عباس (أبو مازن) ومصطفى البرغوثي، يقلب حتى على أحاديث الأطفال.

ولكن الجميع يعرف أن أبا مازن هو من سيقع عليه الاختيار، ليس فقط لأنه يمثل حركة فتح، التي ترغب في أن تبرهن على أنها لا تزال العنصر المؤثر في الساحة الفلسطينية، وليس فقط لغياب عنصر المنافسة من جانب حماس، التي تعد أكبر التيارات الأخرى، بل أيضاً بسبب التقدير السياسي السائد بأن من ييده مقاليد الأمور في حقيقة الأمر، أي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والاتحاد الأوروبي، يرغبون في انتخاب "أبو مازن".

من ناحية أخرى، هناك من يحلمون بـ "إزالة الحواجز". كل الحواجز، وليس حاجزاً هنا وآخر هناك. ورغم أن وعود جيش الدفاع الإسرائيلي بـ "الخروج من المدن" يوم الانتخابات وتقليل الحواجز، قد تكون تركت انطباعاً سلبياً لدى إسرائيليين، إلا أن الفلسطينيين يأملون في استعادة حرية الحركة في جميع مناطق الضفة على الفور، على الأقل مثلما كان الحال في سبتمبر ٢٠٠٠. لذلك، فإنهم يعتقدون بأنه في حالة إرضاءهم الغرب والقيام بما يطمناه، وهو انتخابهم لأبي مازن، فإنهم سيحصلون على المقابل وهو: ضغط غربي حقيقي على إسرائيل من أجل إزالة جميع الحواجز ومظاهر التطويق والحصار.

الفلسطيني تعاني من الاختناق والانفصال، الأمر الذي يخلق ظروف ملائمة لبروز العنف.

هل يوجد حل؟ بالطبع يوجد، وهو الحل المتثل في إخلاء جميع المستوطنات وجميع المستوطنين. والعودة إلى الشارع الذي كانت ترفع لواء حركة السلام الآن (شالوم عخشاف)، والذي تنازلت عنه مع اتفاقيات أوسلو، لأنها توصلت إلى أن القيادة الفلسطينية قد تخلت عنه، وهو الشارع القائل "لا

سلام مع وجود المستوطنات". يجب أن يكون هذا الشارع دليل عملي، وليس دليل للإيمان فقط، لكل من يرغب في أن يحيا كمواطن عادي، وليس كمواطن يحيا في ثكنة، انطلاقاً من الوعد الذي ورد في التناخ (الكتاب المقدس لدى اليهود)، وإلى كل فلسطيني يتوق إلى أن يتذوق طعم الاستقلال في حياته، وليس في مستقبل غامض كما يعد به القرآن.

رغم مخاوف أبو مازن إلا أن الانتصار مقنع

هاآرتس ٢٠٠٥/١/١٠
بقلم: داني روبنشتاين

السياسي المناادي بالتفاوض مقبول أيضاً. ولكن رغم ذلك، لا يجب فهمه خطأ. صحيح أنه يرتدي بذلة، ولا يصرخ ويقول إن مليوني من الشهداء سيتوجهون إلى القدس، إلا أن مطالبه السياسية لا تختلف عن مطالب عرفات.

ورغم أنه حظي بشعبية الزعيم المنتخب، إلا أنه ليس من المتوقع أن يصدر تعليمات للأجهزة الأمنية كي تقوم بدحر الإرهاب وتوقف إطلاق القذائف والصواريخ من غزة. وبدلاً من ذلك، ربما نشهد في القريب العاجل اجتماعاً يضم ممثلي الفصائل الفلسطينية، وعلى رأسهم حركتي فتح وحماس، في القاهرة، حيث سيجروا هناك حواراً تحت رعاية الرئيس مبارك الذي أوضح أمس إلى أي مدى يرفض إطلاق صواريخ القسام. إن أبو مازن فتان في الدبلوماسية، ويأمل في إقناع طرف الحوار الآخر بأن وقف إطلاق النار والسبيل السياسي هما اللذان سيؤديان إلى تحقيق نتائج تقريهم من تحقيق أهدافهم، أكثر من اللجوء إلى العنف.

ولذا، سيقوم أبو مازن، في أسرع وقت، بإدخال إصلاحات على جهاز الأمن الفلسطيني. ولعل أحد الشعارات التي ركز عليها في حملته الانتخابية هو "من أجل أمن المواطنين الفلسطينيين".

إن خطط "أبو مازن" معروفة، وقد حاول تطبيقها وقتما كان رئيساً للحكومة لفترة قصيرة في صيف ٢٠٠٣، إلا أنه فشل في ذلك. وكانت خطته تهدف إلى تقليل عدد الأجهزة الأمنية المختلفة - ٣ بدلاً من ١٢ - ودمجهم تحت قيادة قائد واحد ذو صلاحيات واضحة. وقد تزايد إصرار "أبو مازن" على العمل في هذا الاتجاه، لاسيما بعد التجربة العصبية التي مر بها بعد وفاة عرفات بثلاثة أيام، عندما كان في سرادق العزاء في

في برنامج بإحدى المحطات التليفزيونية الخليجية، سئل صاحب متجر من رام الله عمن ينوي انتخابه. تردد الرجل لبرهة وأجاب: "من أجل البيزنس يجب أن أختار "أبو مازن"، ولكن من أجل كرامة النضال الوطني فكرت في اختيار الدكتور البرغوثي". لو حكمنا على الأمور وفقنا لنتائج استطلاعات الانتخابات التي نشرت أمس، فإن البيزنس هو الذي انتصر، حيث اختارت غالبية تتراوح بين ٦٠٪ و ٧٠٪، ممن شاركوا في انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية، مرشح حركة فتح محمود عباس (أبو مازن)، الذي كان شعاره الرئيسي في الحملة الانتخابية هو وقف "الانتفاضة العسكرية" أو كما جاء على لسانه "وقف العمليات الإرهابية". وقد مني بالهزيمة الدكتور البرغوثي، ممثل اليسار، الذي انضم في هذه الانتخابات إلى جبهة الرفض الفلسطينية التي رفعت شعار استمرار الانتفاضة في شكلها العنيف.

وطيلة أمس، ساد التوتر أرجاء مكتب "أبو مازن"، حيث كانت هناك مخاوف مزدوجة من عدم حضور الناخبين إلى صناديق الاقتراع، ومن عدم وصول عدد المؤيدين لأبي مازن إلى نسبة ٥٠٪. وقد أعد خصوم "أبو مازن"، لاسيما من حركة حماس، شعارات مكتوب عليها: "ليس لك مقعداً".

في الحقيقة، إذا توجه عدد قليل من الناخبين لصناديق الاقتراع، وكان أبو مازن قد حصل على أقل من نصف عدد الأصوات، لكان باستطاعة خصومه القول بأن أقلية فقط من سكان المناطق (الفلسطينية) منحتهم ثقتهم.

إن انتصار "أبو مازن" هو انتصار مقنع. ويبرهن هذا الانتصار على أنه رغم غياب كاريزما وشعبية عرفات، إلا أن "أبو مازن" زعيم مقبول، والأهم من ذلك أن نهجه

غزة، وقام خمسة من المسلحين باقتحام المكان، وإطلاق النيران وقتل أحد حراسه الشخصيين. في قطاع غزة، وحتى في عدة أماكن في الضفة الغربية، تنشط جماعات مسلحة، مثل المليشيات الخاصة، ويدرك أبو مازن ضرورة القضاء على هذه الظاهرة التي لا تتيح ظهور نظام حكم مستقر.

وينوي أبو مازن أن يعد نفسه جيداً للتمهيد لانتخابات البرلمان الفلسطيني التي ستجرى في يوليو، أي خلال نصف عام، قرب الموعد المزمع لتطبيق خطة فك الارتباط الإسرائيلية عن غزة. وقد تعهد ممثلو حركة حماس لأبي مازن بأن يفكروا بجدية في المشاركة في هذه الانتخابات،

إذا تم تغيير قانون الانتخابات (تطلب حركة حماس تغيير القانون حتى لا تجرى الانتخابات وفقاً لما تنص عليه اتفاقية أوسلو).

كل هذه الخطوات، وفقاً لوجهة نظر "أبو مازن"، من المقرر أن تنفذ في إطار واحد، وهو وضع أنظمة حكم سليمة، تصبح بمقتضاها حركة حماس وفصائل المعارضة الأخرى أحزاب سياسية شرعية. ويعتقد أبو مازن ومؤيديه أن النظام السليم سيحظى بتأييد دولي، وسيقربهم من تحقيق هدفهم - وهو إقامة دولة في الضفة الغربية وغزة عاصمتها القدس - أكثر من أي سبيل آخر.

شريك لفك الارتباط - ولما هو آت

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٥/١/١١

يعتزم "أبو مازن"، طبقاً لتصريحاته، أن يجري إصلاحات في أجهزة السلطة الفلسطينية، وعلى رأسها جهاز الأمن، من أجل فرض حكم القانون والنظام. ليس في نيته الدخول في مواجهة مع خصومه في "حماس" والمنظمات المعارضة الأخرى، وإنما التفاوض معها وإقناعها بالانضمام إلى وقف إطلاق النار مع إسرائيل. لذا، فإنه يلقى دعماً وتشجيعاً من عدد من الجهات، على رأسها الإدارة المصرية، التي ترعى استئناف حوار الفصائل الفلسطينية.

لقد انتخب الرئيس الفلسطيني الجديد على خلفية واقع جديد في البلاد وفي المنطقة: أربع سنوات من سفك الدماء، أوقعت ضحايا وتسببت في أضرار فادحة، وإدارة أمريكية تبحث عن مخرج من الأزمة المتواصلة في العراق، وتلميحات باتجاهات جديدة في سوريا. لكن الأهم من كل هذا هو التغيير الذي حدث في إسرائيل، فمن المقرر أن تفكك خطة فك الارتباط الخاصة برئيس الحكومة، "أريئيل شارون" - والتي تحظى بدعم في صورة حكومة جديدة بمشاركة حزب "العمل" - هذا العام جميع المستوطنات والمنشآت العسكرية الإسرائيلية في "غزة" ونقلها إلى الفلسطينيين، وهي خطوة مثيرة تتسق مع المصلحة الفلسطينية.

يستطيع "أبو مازن"، في المقابل، أن يدمج خطته لوقف إطلاق النار وإعادة تأهيل الأمن في غزة بتحمل السلطة الفلسطينية لكامل المسؤولية في "غزة". فمثل هذا الدمج سيعزز فرص نجاح خطة فك الارتباط، التي تعد الآن هي الخطة السياسية الوحيدة المطروحة على جدول أعمال أطراف النزاع.

من شأن فوز ممثل حركة فتح، "محمود عباس" (أبو مازن)، في انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية أن يكون علامة فارقة في جهود تحقيق هدوء في المواجهات العنيفة، وربما يقود فيما بعد إلى تسوية ممكنة. "أبو مازن" هو السياسي الفلسطيني الأبرز الذي دعا أبناء شعبه إلى التمسك بخيار الوسائل السلمية، حيث دعا منذ بداية الانتفاضة، قبل أكثر من أربع سنوات، لوقف "عسكرة الانتفاضة"، بمعنى، الكف عن العمليات التفجيرية، والتركيز على النضال الشعبي والسياسي. وحتى عندما ردد خلال حملته الانتخابية بعض الكلمات النشاز، وعلى الرغم من أن مطالبه من إسرائيل لا تختلف كثيراً عن مطالب سابقه، "ياسر عرفات"، فإن موقفه ضد استخدام العنف موقف دؤوب وصارم.

وعليه، فإن ثمة أهمية لحقيقة أن "أبو مازن"، طبقاً لنتائج الانتخابات، قد فاز بأغلبية حاسمة من أصوات الناخبين في الضفة وغزة. ففوزه مقنع، إذ منحه الجمهور الفلسطيني، هو ونهجه، الثقة المرجوة، ومن ثم أصبح من الآن "شريك" لحوار سياسي يتمتع بمشروعية زعيم منتخب بوسائل ديمقراطية. ولإسرائيل مصلحة بارزة في تدعيمه كزعيم منتخب، معتدل في تصرفه، وكمتمسك باستئناف المسيرة السياسية.

على رئيس الحكومة أن يجتمع معه في أقرب وقت، وأن يساهم في بناء علاقات ثقة ومناخ إيجابي عن طريق إطلاق سراح أسرى فلسطينيين، قبيل عيد الأضحى القادم، وعن طريق إجراءات ولفترات أخرى، توضح، أن المسؤولين في القدس يعترفون بالنافذة الواعدة التي فتحت الآن.

١١ نصيحة للرئيس الجديد

هاآرتس ٢٠٠٥/١/١١
بقلم: يوئيل ماركوس

تربطه بموضوع سفينة الأسلحة كارين -إيه. ومنذ هذه اللحظة، قطع بوش الاتصال معه وأصبح دون شريك، في حين عمل آريئيل، ومازال يعمل، بحرية ويوجه الضربات للناشطين والمبشرين بالإرهاب.

٧. احرص ألا تقع في خطأين ارتكبهما شارون فور انتخابه رئيساً للوزراء وهما: الأول، لا تقل "لا لبوش"، لأنه سريع الغضب. الثاني، لا تنظر إلى ساقبي كونداليزا رايس وبعد ذلك تتحدث عن ذلك على الملأ.

٨. سيطر فوراً على الصندوق الوطني الذي استغله عرفات وفعل به ما حلا له، دون أن يعرف أحد محتوياته ومكانه. وقد قام الثوري الكبير باستثمار الملايين في مختلف الأعمال التجارية، في حين أن معظم الفلسطينيين فقراء وجوعى بسبب انتفاضة ٢٠٠٠، التي بادر بها سابقك، وقطعت مصدر رزقهم في إسرائيل. كما تخلت سها عرفات عن شعبها في المعركة وزادت ثروتها من أموال الثورة. احرص على الشفافية وتأكد من أن أموال الأمة تذهب إلى أيدي الشعب وليس إلى أيدي زمرة من الفاسدين.

٩. مثلما الحال عندنا، ستواجه مشاكل مع الحريديم وزعمائهم المتطرفين. عندنا نشترتهم بالمال، أما أنت فستضطر إلى محاربتهم بالقوة. فعليك أن تفعل ما قام به أحد زعمائنا، ألا وهو تفكيك التنظيمات والعمل من أجل إقامة دولة ذات جيش واحد. وفي ظل قرب اندلاع حرب أهلية عندنا، حتى تحصل أنت في النهاية على غزة، يصعب السكوت على الإطلاق المستمر لقذائف الهاون وصواريخ القسام. انشر ٣٠ ألف شرطي في الشوارع عندك، وشغل أجهزتك الأمنية وأوقف الإرهاب، وإلا سينتهي انتخابك بالبكاء.

١٠. أثناء ظهورك في وسائل الإعلام كن متصالحاً، وملئ بالأمل، ولا تحرض شعبك على القتل، ولا تهددنا بهجوم مليون شهيد. دعنا نقول عندما نتذكر أنك الزعيم صاحب الإصلاحات.

١١. والأهم من ذلك: احرص على تفقد زيارة قبر عرفات أسبوعياً لكي تتأكد من أنه ما زال يرقد هناك.

١. أبو - أيل: دافيد أيل هو أحد رجال الأعمال وأحد الممولين لحملة شارون الانتخابية، وكان يعمل معه جلعاد ابن شارون. وثارت الشكوك حول أن أموال هذه

١. الشيء الأول، ألا تفكر في تعيين قائم بالأعمال أو نائب له أو وكيل أو مساعد وكيل. سواء كانت لهم صلاحيات أم لا، فليس من المجدي أن توزع مناصب هدفها الأساسي "تمنى وفاتك".

٢. ضع في مكتبك أشخاص تتشأ بينهم خصومات طيلة الوقت، حتى لا يتاح لهم الوقت لوضع العراقيل أمامك. ضع على رأس مكتبك محاميك الشخصي المخلص تحسباً لأن يعرض عليك أي أبو - أيل (١) جزيرة في اليونان. عيّن مستشارين استراتيجيين وخبراء في التسويق الإداري. وسيكون من دواعي سرور إسرائيل أن تعير لك يوسف برئيل (٢)، لكي يساعدك في إقامة شبكة تليفزيونية قومية.

٣. لا ترتدي أبداً الملابس العسكرية، ولا تحمل مسدساً ولا تضع أوسمة أو أنواط على صدرك مجهولة المصدر. فأخر صيحات الموضة العالمية من منظور بوش هي الديموقراطية، وهو ينتظر منك أن تكون مؤسس أول ديموقراطية إسلامية في المنطقة. حقق له ذلك وستزداد مكانتك لدى العالم الغربي.

٤. لقد كان يتسحاق رابين الراحل، آنذاك، يحسدكم لأنه لا يوجد لديكم منظمة مثل "بتسليم" (٣)، أو محكمة عدل عليا، ولأن زعمائكم يتمتعون بحرية التصرف. وعندما يأتي اليوم الذي تظهر فيه منظمة مثل "بتسليم" ومحكمة عدل عليا في السلطة الفلسطينية، ومظاهرات تؤيد السلام وتبذ العنف، سندرك أن هذا يوم مولد زعيم ديموقراطي.

٥. الوظائف ليست كلمة فضلة، واسأل ليمور ليفنات (٤)، خاصة بالنسبة لزعيم يخطو خطواته الأولى في الطريق إلى تأسيس نظام حكم في الدولة الفلسطينية المستقبلية. وهذه الوظائف تمثل مصدر رزق لمحدودي الوسائل، الذين يصبحون مدينين للنظام مع مرور الوقت. لقد تم انتخاب مناحم بيجين لفترة رئاسة ثانية بسبب تعهده بالعمل "من أجل الأفضل للشعب". ستقودهم إلى السعادة وراحة البال، يا أبا مازن، بدلاً من ميادين القتال، وهم سيظلون مدينين لزعامتك للأبد.

٦. لا تكذب على الرئيس بوش أبداً. فقد تحمل سابقك المبجل (عرفات) وأبناء شعبك ثمناً باهظاً بسبب أكاذيبه، خاصة على أثر الخطاب الشخصي الذي بعثه ياسر عرفات لبوش وأقسم فيه أنه لا توجد أي علاقة

الحملة كانت مقابل قيام شارون بتقديم تسهيلات لأبل حتى يشتري إحدى الجزر باليونان. وعلى هذا الأساس تم التحقيق مع شارون وأولاده في هذه القضية، وهي القضية التي عرفت باسم "الجزيرة اليونانية".
٢. يوسف برئيل: مدير عام هيئة الإذاعة.
٣. منظمة "بتسيلم": مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، تأسس عام ١٩٨٩ على يد مجموعة من المفكرين، القانونيين، الصحفيين

وأعضاء كنيسة. الأهداف الأساسية لهذه المنظمة هي النضال ضد انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة من خلال توثيقها ونشرها للجمهور ووضعها أمام صانعي القرار، ومحاربة ظاهرة التجاهل والإنكار القائمة في المجتمع الإسرائيلي، والمساهمة في خلق ثقافة حقوق الإنسان في إسرائيل.
٤. ليمور ليفنات: وزيرة التعليم والثقافة والرياضة في إسرائيل.

أبو مازن يبحث عن "الهدنة"

هاتسوفيه ٢٢ / ١ / ٢٠٠٥
بقلم: موشيه إيشون

ليس "لاعباً مبتدئاً" في الساحة السياسية الفلسطينية، حيث كان يشغل منصب رئيس الوزراء في ظل قيادة ياسر عرفات في الماضي القريب. ولهذا، لا صحة للمزاعم التي تقول بأنه يجب منحه "شهر فرصة" من بداية توليه منصبه حتى يكون بوسعه دراسة المشكلات التي يواجهها، إن أبو مازن يدرك تماماً المشاكل التي يواجهها كما يدرك الحل. إن المشكلة تكمن في أن رئيس السلطة الجديد - القديم ليس على استعداد هذه المرة لاتخاذ الخطوات اللازمة للقضاء على وباء الإرهاب. فبدلاً من محاربة المنظمات الإرهابية، قرر أبو مازن إجراء مباحثات للصالح ولم يكتف بعدم نزعه أسلحتهم، ولكنه أيضاً أعرب عن استعداده لاستيعابهم في الأجهزة الأمنية الفلسطينية وغيرها.
وكذلك وعد أبو مازن المنظمات الإرهابية بمنحها الحق في الانتخاب وأن تنتخب للبرلمان الفلسطيني خلال ستة أشهر. وفي هذا السياق، من الواجب أن نذكر أنه وفقاً للاستطلاع الأخير الذي أجرى في السلطة الفلسطينية، فإن المنظمات الإرهابية ستفوز بأغلب الأصوات في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية. وإذا استمرت السياسة المتساهلة مع المنظمات الإرهابية، ربما يجد أبو مازن نفسه في نهاية الأمر رئيساً بالاسم فقط، بينما يواجهه برلمان فلسطيني تسيطر المنظمات الإرهابية على أغليته.
والسؤال المطروح الآن هو كيف تتعامل الحكومة الإسرائيلية مع الخطوات التي يتخذها أبو مازن؟

بينما يواصل أبو مازن مباحثاته مع قادة المنظمات الإرهابية في قطاع غزة لإقناعهم بالموافقة على الهدنة، يواصل المخربون إطلاق النار على جنود الجيش الإسرائيلي الذين يؤدون واجبهم ويؤكدون المرة تلو الأخرى أنهم لا ينوون وقف حربيهم على إسرائيل.
أبو مازن أيضاً في حديثه يهتم بتوضيح الفارق بين إسرائيل التي تقع في نطاق الخط الأخضر وبين المناطق (الفلسطينية). ويقول المقيرون من أبي مازن إن هدفه الرئيسي هو منع "انتشار العمليات خلف الخط الأخضر".

ورغم أن أبو مازن قد قرر وضع حوالي ٧٠٠ شرطاً فلسطينياً بطول الحدود للحفاظ على النظام ومنع إطلاق صواريخ "القسام" على إسرائيل، إلا أن هناك شك في نجاح هذه المحاولة. فعلى حد قول دوائر أمنية، أن هذا العدد من رجال الشرطة لا يكفي "لإغلاق" الحدود أمام نشاط المخربين. إن الحدود طويلة وملتوية للغاية، وليس سراً أن المواطنين يقومون بتقديم المساعدة لهم، كما لا يمنع حصولهم على مساعدة رجال الشرطة الذين يمكن أن يتفاوضون عما يفعلونه.

إن السياسة التي يتخذها أبو مازن التي تعتمد على "الحوار" مع المنظمات الإرهابية هي سياسة خاطئة من البداية، فهي لا تؤدي فقط إلى عدم التقدم نحو السلام، ولكنها تؤدي أيضاً إلى التقدم في الاتجاه العكسي وهو استمرار العمليات الإرهابية.
ويمكن أن نفترض أن أبو مازن على علم بذلك، فهو

فى مديح المؤقت

بقلم: ناحوم برنياع
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٥ / ١ / ٢٤

هذا الأسبوع نشرت مجلة أمريكية تقريراً بالغ الثناء على محمود عباس "أبو مازن". وقد كتب هذا التقرير حسين غرة، المقرب من السلطة الفلسطينية، وروبرت مالي، مساعد الرئيس الأمريكى السابق، بيل كلينتون، لشؤون الشرق الأوسط.

وفى تعريفهما للفارق بين أبو مازن وسابقه، يكتبان: لقد وصل عرفات إلى مكانته القومية بفضل اتفائه مع كل حزب، مع كل قبيلة ومع كل فلسطيني. أما أبو مازن فقد وصل إلى مكانته بفضل عدم اتفائه مع أحد. عرفات كان متورطاً حتى العنق فى السياسة الفلسطينية المحلية، أما أبو مازن فقد خلق فوقها. عرفات فرض شخصيته، أما أبو مازن فجعلها متواضعة.

إنه مسلم متدين، لكنه يعارض بشدة اقحام الإسلام فى السياسة. ويدعى الكاتبان أن إيمانه الدينى يمنحه تفوقاً فى اتصالاته مع حماس أو الجهاد الإسلامى: إنه على اقتناع بأنه لا يقل إيماناً عنهم. ويضيفان: "أن الإجماع القومى حوله يعتبر هشاً، ذلك أن قلة تؤمن بوجهة نظره، فيما يؤمن كثيرون بأنهم سيجعلونه، مع مرور الوقت، يتبنى وجهات نظرهم".

من المهم الانتباه إلى الفقرة التالية فى التقرير، الذى يمكننا التكهّن بأنه كتب بعد محادثات طويلة مع أبي مازن: "أبو مازن لا يؤمن كثيراً بإمكانية التوصل إلى اتفاق شامل مع شارون. هناك الكثير مما يفرق بينهما: تصرف شارون خلال المحادثات بينهما، المساومة، البيع والشراء، لعبة النسب المئوية التى لا تعتمد على أى مبدأ ملزم.

"كما أنه لا يدعم التوصل إلى اتفاق مرحلى يتجاوز القضايا الصعبة. ويرأى أبو مازن، ستكون الفترة القريبة القادمة مناسبة لقيام الجانبين بخطوات أحادية الجانب: فإسرائيل ستفصل عن قطاع غزة وشمال الضفة، والفلسطينيون سينظمون بيّتهم الداخلى. وسيتم تأجيل المفاوضات حول الاتفاق الشامل إلى ما بعد ترميم المؤسسات الفلسطينية وتعزيز مكانتها الدولية. ولن تجرى هذه المفاوضات فى عهد شارون وإنما فى عهد من سيخلفه".

أبو مازن يبدأ سلطته بالقدم اليمنى، وهذه مسألة لا يختلف عليها أحد. مقدّرتة على الإقناع كبيرة، بشأن مقدّرتة على التنبؤ، فهذا ما ستكشفه الأيام القادمة.

"وقف إطلاق النار مؤقت ولن يصمد طويلاً" هكذا يقول سكان سديروت. وهم محقّين، تقريباً، ذلك أن أى تحليل مستقيم للمصالح، ولطابع أطراف النزاع فى الشرق الأوسط، سيقود إلى استنتاج واحد: إطلاق النار سيستأنف. قد يحدث ذلك بعد شهر، بعد سنة، وربما بعد أسبوع.

وإذا لم يكن ذلك بسبب حماس، فبسبب إحدى التنظيمات الإرهابية العابرة، أو بسبب إيران، أو حزب الله، أو لأن الاتصالات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ستصل، كما يُقدّر الجميع، إلى باب موصود.

على أى حال، بدلاً من البكاء على اللبن (ربما من الأصح القول على الدم)، الذى سيسكب (سيسفك)، يجب استغلال إيجابيات فترة الهدوء حتى النهاية. الإسرائيليون والفلسطينيون، على جانبي الجدار فى غزة، يتوقون إلى فترة هدوء، كما أن الانخفاض الحاد فى العمليات الإرهابية، فى كل أنحاء البلاد، يقدم مساهمة كبيرة للاقتصاد كى يلتقط أنفاسه، لأن بفضلها يتحقق الاستقرار، يعود السياح وتعود مشاعر الأمن التى عايشناها هنا قبل سبتمبر ٢٠٠٠.

ولكن التحدى الذى يظهر أمام إمكانية التمتع بفترة الهدوء هذه يكمن فى ضرورة قطع مسافة طويلة باتجاه التجاوب مع مطالب أبو مازن: تنسيق الخطوات، إخراج الجيش الإسرائيلى من المدن، رفع الحواجز، إطلاق سراح أسرى من مختلف الجهات، بما فى ذلك أسرى قدامى، أبناء ٥٠ و ٦٠ عاماً، ممن تلطخت أياديهم بالدماء. هذه مسألة مؤلة عاطفياً، ومنوطة بدفع ثمن سياسى باهظ - لكنه، كما يبدو، لا مفر من دفعه.

فى الوقت ذاته، يجب عدم السماح لثيرى الإرهاب بتنظيم صفوفهم لجولة أخرى. عندما كان "شمعون بيريس" رئيساً للحكومة، فى منتصف التسعينيات، رفض ممارسة ضغوط على عرفات لمعالجة أمر حماس والتنظيمات الأخرى. وقد ارتكب خطأ. فالتعامل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة يجب أن يتم من منطلق الاحترام والتشكيك فى آن واحد: يجب منحها الكثير من الاحترام، الكثير من الثقة، الكثير من المساعدة، وفى نفس الوقت عدم التقليل من التشكيك بها، على الأقل، فيما يتعلق بأصرارها على اقتلاع الإرهاب من جذوره.

ترجمات عبرية

٢

خطة فك الارتباط عن غزة

هاآرتس ٢٠٠٥ / ١ / ٥
بقلم: عوزى بنزيمان

كيف والقدس

نجدهم يشجعون مستوطنى جوش قطيف على التوجه إلى الجنود وإقناعهم بعدم الاشتراك فى عملية الإخلاء. وبينما يعلنون عن خوفهم من انقسام الشعب وتمزيق وحدة صف الجيش الإسرائيلى، نجدهم يشككون فى مشروعية قرارات الحكومة والكنيست المتعلقة بفك الارتباط.

إن الدور الذى يلعبه قادة المستوطنين حالياً مشكوك فيه وخطير: حيث سيقومون بالإضراب - بتمويل من أموال الدولة - أمام مبنى الكنيست تحت شعار "سنفعل فى القدس ما فعله الأوكرانيون فى كييف". وبمعنى أن الأسلوب الذى اتبعه آريئيل شارون لحمل الحكومة والكنيست على تأييد خطة فك الارتباط، يماثل تزيف انتخابات فيكتور يانكوفيتش. وهذه مقارنة مدحضة، حيث أن الوضع هنا فى الحقيقة مختلف، فالمستوطنين هم الأقلية التى تقرض، فى هذه القصة تحديداً، إرادتها على الأغلبية منذ ٢٧ عاماً. وخلافاً لأصوات المحتشدين فى كييف، فإن صدى طلب المستوطنين كان صدى مزيفاً.

ولا يتمتع نضال مجلس مستوطنات يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بالقدرة على البقاء، فالمجلس لن ينجح فى إلغاء خطة فك الارتباط أو عرقلتها. وإذا نجح فسيكون المسؤول عن انهيار سلطة الدولة. ويجب على المستوطنين إدراك حقيقة أنه يُنظر إليهم على أنهم أقلية تقرض أخطائها على الأغلبية. ويجب على مجلس مستوطنات يهودا والسامرة (الضفة الغربية) أن يدرك أنه لن يستطيع اغتصاب الدولة وأن يسيطر على قطاع غزة كما يحلو له، وإذا نجح فى ذلك فإن ثمن الاغتصاب سيكون فادحاً.

لقد كتب "موشيه هاس" عام ١٨٦٢ قصة "روما والقدس"، فكان لها أثر كبير على الرأى القومى لزعماء الحركة الصهيونية، أما المظاهرة السخيفة "كييف والقدس" فتهدد بضياغ ثمار رؤيتهم.

بقدر ما تخلق مشاهد إخلاء الكرافانين فى "شلهيفت - يتسهار" أول أمس (٢٠٠٥ / ١ / ٣)، وكذلك التحذيرات التى وجهها هذا الأسبوع رؤساء مجلس مستوطنات يهودا والسامرة (الضفة الغربية) لرئيس الأركان العامة من حدوث موجة رفض عارمة بسبب معارضة الجنود لخطة فك الارتباط - تخلق انطباعاً مثيراً للقلق، إلا أنه انطباع مضلل بشكل كبير. فعلى حد زعم الجيش الإسرائيلى لا يشكل هؤلاء ظاهرة واسعة النطاق، فهم يهدفون إلى إخافة الحكومة وردع الجمهور عن تأييد مبادرة الانسحاب من قطاع غزة.

ويسود الاعتقاد فى الأجهزة الأمنية أن النواة الصلبة لرافضى الإخلاء تشتمل على عدة عشرات من المستوطنين المتمركزين فى يتسهار وتبواح ويات عاين وفى مناطق أخرى من الجليل وكريات أربع، وينضم إليهم بعض المتطرفين الذين يعيشون داخل الخط الأخضر. هذه المجموعة - التى بوسعها التصرف بعنف يصل إلى حد استخدام السلاح - ستجح فى جمع عدة مئات من المؤيدين. وسيؤيد هذه المعارضة الشعبية - التى يرعاها الآن رؤساء مجلس مستوطنات يهودا والسامرة (الضفة الغربية) - جمهوراً واسع النطاق، ولكن، وفقاً لرؤى مصادر موثوق بها، لن تتطور إلى مواجهات مسلحة. ويحرص الجيش الإسرائيلى على التأكيد بأنه حتى الآن لم يواجه القادة العسكريون أى بوادر فعلية للرفض (حيث وقعت أقل من خمسة حوادث) كما تتعامل قيادة الأركان العامة مع أنباء جمع توقيعات تضم الآلاف من أسماء الرافضين بتشكك شديد.

فى مثل هذه الظروف يواصل حاخامات مجلس مستوطنات يهودا والسامرة (الضفة الغربية) التخطيط، حيث يعلنون معارضتهم المبدئية للرفض ثم يلمحون لأتباعهم بأنهم يعارضون المشاركة فى إخلاء المستوطنات، وبينما يعربون عن تحفظهم من فتاوى الحاخامات الداعية إلى رفض الأوامر،

لم يعد دفاعاً عن البيت

بقلم: روت جيبزون
يديعوت أحرونوت ٦/١/٢٠٠٥

المحتلة قانونياً. صحيح أن في معظم الحالات المماثلة، تتاح للمستوطنين إمكانية مواصلة العيش في بيوتهم تحت سيادة السلطة الجديدة، إلا أن المطالبة بذلك هنا، تعد بمثابة مطالبة ساذجة، فالدعوة إلى السماح للمستوطنين بالبقاء في بيوتهم بدون حماية من قبل الجيش، تعتبر تكتيكاً آخر لعرقلة تنفيذ الانفصال. فهل يمكن تصور فكرة أن يقف الجيش صامتاً إذا ما حدث أي أمر سيء للمستوطنين؟ وهل هناك أي تصور منطقي بأنه لن يحدث لهم أي أمر سيء؟ لذلك، نقول إن النقاش الحقيقي يتمحور حول مبررات الانفصال في حد ذاته. وفي رأيي أن الانفصال ليس مبرراً فحسب، إنما يعتبر أيضاً ضرورة، ليس لأنني أشعر بالوهن أو بضعف موقفى الصهيوني، وإنما لأن الانفصال الجدي لإسرائيل عن قطاع غزة، يعتبر خطوة ضرورية لوقف زخم رؤيا "الدولة العلمانية والديموقراطية" بين النهر والبحر. فتطبيق هذه الرؤيا يعنى نهاية الدولة اليهودية (وربما نهاية كونها ديموقراطية أو علمانية). ولذلك، فإن الانفصال مطلوب حتى إذا تواصل إطلاق صواريخ القسام، وحتى إذا ظهر وكأنه جائزة للإرهاب. الانفصال عن غزة يشكل، ببساطة، مصلحة إسرائيلية.

يعتبر الثمن الذي يطالب المستوطنون في جوش قطيف بدفعه لقاء تطبيق "خطة الانفصال"، ثمناً باهظاً. كما أن تصور جنود الجيش الإسرائيلي، في المقابل، وهم يخلون المستوطنين اليهود من بيوتهم بالقوة، يعتبر أصعب ما يمكن تصوره. من ناحية أخرى، يتخوف الكثيرون من أن يشكل إخلاء قطاع غزة قسراً، خطوة على طريق إخلاء مكثف لآلاف المستوطنين الآخرين. لكن هذه الحقائق في حد ذاتها، لا تبرر، في الحقيقة، الامتناع عن تطبيق الخطة. وفي هذا الصدد، يطرح المعارضون للإخلاء ادعاءين متنافرين، إن لم يكونا متناقضين: الأول يقول "صحيح أن خطة الانفصال تحتم الإخلاء، لأن ترك اليهود هناك بدون جيش يحميهم يعنى التخلي عنهم، ولهذا السبب بالذات يرى هؤلاء أنه يجب عدم الانفصال وعدم الإخلاء". أما الادعاء الثاني، فيقول أنه "حتى إذا كان يحق للحكومة سحب قواتها من جانب واحد، من قطاع غزة، فإنه يتحتم عليها السماح للمستوطنين الراغبين في ذلك، البقاء في بيوتهم". من وجهة نظر القانون الدولي، لا يتحتم إخلاء المستوطنين من بيوتهم بالقوة عندما ينسحب الجيش المحتل، حتى إذا لم يكن الاستيطان المبنى في الأرض

هاآرتس ٧/١/٢٠٠٥
بقلم: نيسان كوهين

تكلفة خطة فك الارتباط تصل إلى ٦ مليارات شقيل

مخصصة لتمويل نفقات كل من جهاز الدفاع، والجيش الإسرائيلي والشرطة، أما باقي المبلغ الذي يقدر بـ ٣ مليارات شقيل سيستخدم لدفع تعويضات لمن سيتم إخلاؤهم.

ذكر مصدر عسكري مسؤول هذا الأسبوع لصحيفة "هاآرتس" أن تكلفة تطبيق خطة فك الارتباط بالنسبة للجيش الإسرائيلي ستكون أكبر بكثير من الميزانية التي رصدتها وزارة المالية، فالميزانية العامة المرصودة للجيش الإسرائيلي تقدر بـ ١,٧ مليار شقيل، ولكن على حد قوله فإن تكلفة نقل القواعد فقط، وإعادة انتشار قوات الجيش الإسرائيلي ستتجاوز الملياري شقيل.

في الوقت الذي قدرت فيه وزارة المالية التكلفة العامة لخطة فك الارتباط عن قطاع غزة بـ ٥ مليارات شقيل، تكهن الخبراء في الساحتين السياسية والأمنية بأنه من المتوقع أن يرتفع هذا المبلغ ليصل إلى ٦ مليار شقيل. والواقع أن الخلاف بين الجانبين يشير إلى إشكالية رصد ميزانية هذه الخطة.

وفي هذه المرحلة يغلب التقدير الأولى في وزارة المالية لتكلفة الخطة، فقد أصدر بالأمس كوبي هابر، المسؤول عن إعداد الميزانيات في وزارة المالية، بياناً كتب فيه أن التكلفة العامة هي بالفعل ٥ مليارات شقيل، وعلى حد قوله، فإن حوالي ملياري شقيل من هذا المبلغ

من ناحية أخرى، أكد المسؤول أن هذا المبلغ لا يشمل تكلفة المشكلات التي قد تنشأ مع سحب القوات وإخلاء المستوطنين من قطاع غزة وشمال السامرة (شمال الضفة). وقد صدّق مصدر مسؤول في وزارة الدفاع على كلمات المصدر العسكري، مضيفاً أن التكلفة العامة (يقصد بالنسبة للجيش الإسرائيلي) قد تصل أيضاً إلى ٢,٥ مليار شيقل.

ويعتقد المصدر العسكري أن التمويل الإضافي من جانب وزارة المالية من شأنه أن يأتي من مصادر أوروبية.

من ناحية أخرى، رفضت الإدارة الأمريكية حتى الآن المشاركة في تمويل خطة فك الارتباط. وإذا لم تتجح الجهود الدبلوماسية في تغيير موقف الإدارة الأمريكية، سيتم تمويل هذه التكلفة على ما يبدو، عن طريق زيادة الضرائب.

وقد ذكر مسؤول وزارة الدفاع أن الوزارة تم تكليفها في الأسابيع الأخيرة ببعض المهام المدنية المتعلقة بتطبيق خطة فك الارتباط، ولكن هذه المهام لم يتم تمويلها، ومن بينها إسكان من يتم إخلاؤهم في مبان مؤقتة وحماية المستوطنات الواقعة جنوبي وشمالي السامرة.

من جهة أخرى، تطالب الشرطة بميزانية تقدر بـ ٤٠٠ مليون شيقل لتمويل نفقاتها، ولكن وزارة المالية ليس لديها استعداد إلا لتمويلها بما يتراوح بين ١٠٠-٢٠٠ مليون شيقل فقط.

كما قال كوبي هابر أمس أن جهاز الأمن سيحصل خلال عام ٢٠٠٥ على ما يتراوح بين ٦٠٠-٨٠٠ مليون شيقل فقط.. وإذا كانت هناك حالات استثنائية لحدوث تغيرات في قانون الإخلاء والتعويض سيتم تمويله في إطار ميزانية الدولة.

فتيات المستوطنات

معاريف ٢٠٠٥/١/١٤
بقلم: نافيه تسوريال

استطاعتهم أن يخفوا شيئاً مما ظهر في هذه الصور ٩٠. لاسيما تلك الصورة التي تعرت فيها ملابسها ٩٠.

إنها تتذكر تلك اللحظات التي تم خلالها التقاط الصور بوضوح، فتقول: "كنت مستلقية على الأرض في منطقة الكرافانات، فتوجه ناحيتي رجال من الشرطة، وبدأوا في سحبى بوحشية. تظاهر في الصورة شرطيات، ولكن على الجانب الآخر كان هناك رجال شرطة. وإننى أتذكر أننى صرخت قائلة: اتركوني، إننى أريد أن أستر نفسي. ولكنهم لم يكثرثوا بصراخي".

* حشد الفتيات بواسطة رسائل الهاتف المحمول:

إن الفتيات اللاتي وصلن إلى "جفعات لهفاه" يدرسون في معاهد موجودة في المنطقة. وتلقوا في صباح ذلك اليوم رسائل عبر الهاتف بخصوص إخلاء المستوطنة، فتوجهن بسرعة إلى المستوطنة. وقد خرجت (ص) وحدها برفقة عشرين فتاة أخرى من معهدا، واستقلوا سيارات مجاناً.

وتحكي قائلة: "عند وصولنا إلى مفترق يتسهار - حوارا، كان الطريق مغلقاً بواسطة الشرطة. فاعتقدوا أننا سنعود من حيث أتينا، ولكن ذلك لم يغير من الأمر شيئاً بالنسبة لنا. صعدنا في طريق الجبل، عبر قرية حوارا. لم نكن خائفين. كل ما كنا نفكر فيه آنذاك، هو الوصول بأسرع ما يمكن إلى المستوطنة. أخذنا نسير حوالي ٤٥ دقيقة في طريق موحل. كان معنا بنات كن

تلك الفتاة الهزيلة (ص)، التي كان الماء والطين يغطيها، والتي كانت صورها في جميع الصحف التي صدرت الأسبوع الماضي، والشرطيات من حرس الحدود يجرونها، بينما انكشف جزء من بطنها، وتعرت ملابسها، تبدو الآن أكثر تماسكاً.

وها هي بعض الوحشية، التي رصدتها الكاميرا، وقت إخلاء مستوطنة جفعات لهفاه، بالقرب من مستوطنة يتسهار قد اختفت، وبدا عليها أنها فتاة انطوائية، لا تسمح للآخرين بالتسلل إليها. فقط عيونها الواسعة، التي يملؤها الحماس، تحكى القصة الحقيقية لما حدث.

كانت هذه الفتاة ترتدى معطفاً من الصوف ضخماً يخفى وراءه بدلة طويلة من الجينز، وتي شيرت واسع. إنها فتاة تبلغ من العمر خمسة عشر عاماً، ليست لديها أية اهتمامات لإبراز أنوثتها ولا تزال أكف يديها، بها علامات زرقاء من جراء المواجهة التي نشبت هناك.

فضلت هذه الفتاة عدم ذكر اسمها، ولا حتى ذكر اسم المستوطنة التي جاءت منها في السامرة (شمال الضفة الغربية). ولم تعجبها الصور التي تم التقاطها لها بدون موافقتها.

تستعيد هذه الفتاة ما حدث فتقول: "شاهدتهم وهم يلتقطون لى الصور فصرخت قائلة، توقفوا عن تصويري في هذا الوضع. لقد أثار ذلك غضبي جداً. ألم يكن في

يسرن حفاة، لأنهن لم يستطعن السير بأحذيتهن في هذا الطريق الموحل. حاول رجال من الشرطة ملاحقتنا، ليمنعونا من الذهاب، ولكنهم بعد فترة، يأسوا وعادوا. "عندما وصلنا إلى أعلى الجبل، رأينا جنوداً يُمسكون بمطارق، زنة الواحدة منها خمسة كيلوجرامات، يهدمون بها أحد المنازل. هزنى ذلك المشهد. وإذا بهم يستدعون ٥٠٠ رجل من قوات الأمن، للقيام بتدمير اثنين من الكرافانات، بدلاً من القيام بهدم منازل العرب، الذين يبنون منازل فخمة لعشائرتهم، والتي تبعد عن المكان هنا ٥٠٠ متر. ولو كانت هذه الكرافانات تزعمهم إلى هذا الحد، فليذهبوا ليروا عدد الأبراج الفخمة التي يقوم بينائها العرب هنا بالقرب من قرية حوارا. ولكن يبدو أن هذا أمر لا يزعجهم. الذي يزعجهم فقط هو أن يتم بناء اثنين من الكرافانات، فيأتى جيش الدفاع الإسرائيلى، الذى من المفترض به أن يدافع عن دولتنا، ويدمر منازل لليهود على أرض إسرائيل".

♦ ماذا فعلت؟

- "حاولت قدر الإمكان آنذاك منعهم من القيام بذلك، والحيولة دون قيامهم بهدم المنازل. فحاولت الاستلقاء أمامهم على الأرض. إن كل ما يهمنى فى هذه اللحظة، هو أن تحاول قدر الإمكان منع إخلاء المستوطنة، وألا تجعلهم يعتقدوا إنه سيكون من السهل بالنسبة لهم تدمير منازل تم بناؤها على أرض إسرائيل".

♦ ماذا حدث بعد ذلك؟

- "جاءت مجموعة من الجنود، تجرني من شعري، وتلقى بى على الصخور، حيث الأشواك والصخور، دون أن يثير ذلك اهتمام أحد. وكانت هناك طفلة تبلغ من العمر عشر سنوات، مسكينة ألقوا بها على إحدى الصخور. وهناك فتاة أخرى، كسرت ساقها، وتم نقلها إلى المستشفى لإجراء جراحة".

♦ ألا ترين مشكلة فى مشاركة طفلة عمرها ١٠

سنوات فى مثل هذا الأمر؟

- "يجب أن يشارك الشعب كله فى هذا الأمر. وإننى لا أعتقد أنه يجب على أن أجهز نفسى لعملية مستوطنة، وأفكر فى أننى قد أصاب بمكروه. يجب أن تأتى إلى هنا لأنك تعرفين وتفهمين أن هذه هى أرضك، وأنهم يحاولون هنا طرد أناس من منازلهم، وإنه من الواجب عليك منعهم، بأى ثمن، من القيام بهذا الكفر البين".

♦ أفادت الصحافة عن تبادل للكلمات؟

- "يا ليتها اقتصررت على الكلمات. لقد سدّدوا لنا ضربات موجعة. ويوجد فى جسدى آثار زرقاء من جراء هذه الضربات. ولا تزال هناك آلام فى ظهري. لقد

حاولت تفضى الصخور، ولكن إذا بهم مرة أخرى يسدّدون لى الضربات لفترة استمرت حوالى أربع ساعات".

♦ لو أن الشباب فقط هم من شاركوا فى ذلك، لما حدث أن رفعوا ملابسك؟

- "نعم لقد أزعجتى ما رأوه من جسدى، ولكن انطلاقاً من الواجب تجاه أرض إسرائيل، كان يجب أن نأتى إلى هنا، ونمنع إخلاء هذه المستوطنة، وهذا أمر هام".

♦ أحضروا شرطيات:

فتاة أخرى (ن) تبلغ من العمر خمسة عشر عاماً، وهى صديقة للفتاة السابقة، أصبحت من رموز المواجهات التى دارت فى الوحل فى هذه المستوطنة. رصدتها عدسة الكاميرا، عندما كانت مستلقية على الأرض الموحلة، يغطى ملابسها الطين والماء، وكان شعرها مبلل وأشعث، تحتضن بيديها إحدى صديقاتها التى وقعت عليها.

وتقول هذه الفتاة، وهى تسترجع اللحظات التى التقطت فيها هذه الصورة: "راحت صديقتى فى حالة من الإغماء بعد أن داس الجنود عليها. وقد كنت إلى جوارها قبل أن يحضر رجل الإسعاف. إنها طفلة صغيرة، لم تستطع التنفس لعدة دقائق. وكان الجو بارداً، ممطراً وموحلاً. تماسكت ولم أبكى، بل كنت أتحدث مع رجل الإسعاف. كان يوجد هناك مصورون، ولكننى لم أكرّث بوجودهم. فهم يهود مثلاً، كان يجب عليهم تقديم يد العون، وأن يناضلوا من أجل منع ذلك".

وصلت هذه الفتاة إلى المستوطنة، مع مجموعة مكونة من ٥٠ فتاة من معهداها فى السامرة. وتقول: "أخبرنا حاخام المعهد عن وجود عملية إخلاء. فسمح بالذهاب لمن لديها موافقة من والديها على الذهاب إلى المستوطنة. وقال الحاخام عندما يصل الأمر إلى تنفيذ خطة فك الارتباط، فعندئذ يجب على المعهد بأكمله أن يذهب. أما فى الوقت الراهن فلا بد من موافقة الوالدين. كان معنا هناك فتيات أخريات من معاهد ومستوطنات أخرى فى المنطقة. توجهنا ناحية مفترق طرق يتسهار، وكان الطريق مغلقاً. بدأنا فى السير على الأقدام فى طريقنا إلى يتسهار، حيث كانت هناك جبال ضخمة يجب أن نجتازها. وفى أثناء ذلك، حاول بعض الجنود مطاردتنا، ولكنهم لم ينجحوا فى السير، لأن الطريق كان موحلاً. فتراجعوا وواصلنا طريقنا. وعندما وصلنا إلى هناك، قامت كل فتاة بما تستطيع".

♦ يتحدثون عن وقوع مواجهات خطيرة بين مستوطنين ورجال شرطة؟

- "كان هناك رجال شرطة أزاحونا من المكان، ولم

يسمحوا لنا بمنعهم من القيام بإخلاء المستوطنة. ركلونا وجذبونا ووجهوا لنا الشتائم... ومن المعروف أنه حسب القانون، لا بد من وجود شرطيات في المكان، ولكنهم لم يبدوا اهتماماً بذلك. فرجال الشرطة تحديداً هم من أراحوني، دون أدنى تفكير، أو تردد... قلت لهم أحضروا الشرطيات، فأنهمروا في الضحك".

♦ لماذا لا تتركون هذا الأمر للرجال؟

- "في حرب الواجب، تخرج حتى العروس من خدرها. إننا لا نتحدث هنا عن حالة من الترف، بل نتحدث عن حرب مستمرة في سبيل الواجب. فلو أن قتالاً دار الآن، لكان من الواجب على أن أتحرك من هنا. وعملية إخلاء المستوطنات جزء من هذه الحرب، لأنهم يريدون طردنا من أرض إسرائيل".

♦ ليلة في الحبس:

فتاة ثالثة (ح) تبلغ من العمر خمسة عشر عاماً، من أهالي جوش عتسيون، أخذت على عاتقها جانباً من مسؤولية التصدي للإخلاء. تصدرت هذه الفتاة عناوين الصحف، بعد أن وُجِّهت إليها تهمة إحداث ثقب في إطار سيارة جيب عسكرية، الأمر الذي تسبب في شد الأعصاب في المستوطنة وقت الإخلاء، مما دفع أحد الجنود لإطلاق النار في الهواء. وزعم المستوطنون أن هذا الجندي قام بإطلاق النار ناحية هذه الفتاة، ولكن التحقيق العسكري أوضح أن أكثر من عشرة مستوطنين تدافعوا ناحية هذا الجندي، وكان بعضهم مسلحين، حاولوا سلبه سلاحه، ولم يبتعدوا عنه إلا بعد قيامه بإطلاق النار في الهواء.

وتستعيد هذه الفتاة ما حدث فتقول: "جاء ناحيتي أحد الجنود، وقال إنه قد رآني وأنا أثقب إطار العربة الجيب. فأراد أن أذهب معه إلى القاعدة العسكرية للتحقيق معي. اعترضت وبدأت في الهرب. وفي مرحلة ما توقفت سيارة يركبها شباب من يتسهار، وبدأنا في الركض إلى أسفل، كان يركض من خلفي ومن ورائه كل الشباب. ويبدو أنني اختفيت من أمامه في مرحلة ما، ولما رأى خلفه عدد كبير من الشباب، التفت ناحيتهم، وأمرهم بالتوقف، ثم بدأ في إطلاق النار في الهواء. بعد أن رأى أحدهم أنه بدأ يطلق النار في الهواء، قفز ناحيته لكي يأخذ منه السلاح، فإذا بالجندي يوجه السلاح ناحيته، وكم كانت نظراته مرعبة. فجاءت السيارة الجيب الخاصة بالأمن في يتسهار وأمسكوا بالجندي".

إن فتيات المستوطنات التي تحمل اسم جفعاه، لديهم خبرة في العمل السياسي، ليس فقط ما يتعلق المستوطنات، بل ما يتعلق أيضاً بالقدس. فهم أعضاء في حركة "نوعر كهانا"، وواجهوا خلال العام الماضي الكثيرين من رجال شرطة العاصمة، بعد أن كتبوا

بالجرافيت شعارات في جميع أنحاء المدينة. وآخر حادثة كانت هذا الأسبوع، عندما ألقى القبض عليهم ليلاً وهم يقومون بالصاق منشورات، في شارع شتراوس في القدس، مناهضة للقاضي حاييم ليرن، الذي حكم بالسجن على يتسحاق باس، والد الطفلة شلهيفت رحمها الله من الخليل.

وتستعيد إحدى الفتيات ما حدث قائلة: "ألقوا القبض علينا، ومعنا الدلاء والصمغ. قضينا ليلة في مجرش هاروسيم، على أسرة حجرية ذات طوابق. سلمونا في الصباح ملاءات ومناشف، بعد أن استيقظنا. وفي الساعة الثالثة والنصف صباحاً أيقظونا، وبدأوا التحقيق معنا. وكانوا يقومون خلال هذه التحقيقات بإهانتك، ويوجهون إليك ألفاظ نابية لا يمكنك تخيلها، ويعربون عن تمنياتهم لك بالموت. بدأوا يسددون لي الركلات. ويلمسونك في مناطق من المحظور عليهم أن يمسوها. لقد وضعوا ليدينا في القيود، قبل أن يدخلونا الحبس، علماً بأنه من المحظور تماماً القيام بذلك. وفي إحدى المرات كنا خمس بنات مقبوض عليهن، ولعدم وجود أماكن كافية حبسوا إحدى البنات بمفردها. صرخت قائلة لماذا تأخذون إحدى صديقاتي في حبس انفرادي، وإذا بهم يخنقوني، شعرت بالفعل بعدم القدرة على التنفس".

ويشهد القائمون على حركة "نوعر كهانا" على وجود ارتفاع في نشاط الحركة في مستوطنات يهودا والسامرة وقطاع غزة خلال العام الماضي. وتشهد الفتاة (ن) على وجود مجموعة من ٣٥ فتاة في مستوطناتها يعملوا في الحركة، كما تحكى الفتاة (ص) عن وجود مجموعة أخرى مكونة من عشرين فتاة.

ويقول إيتمار بن جفير، وهو أحد الناشطاء الرئيسيين في الحركة: "منذ الإعلان عن خطة شارون، وهناك سيل من الطلبات للقيود في الحركة. وكان لدينا في الماضي مقرران مهمتهما شباب الحركة، أصبح لدينا اليوم ٣٠ مقررًا في جميع أنحاء إسرائيل، ولا يزال هذا العدد لا يفي بالأعداد الكبيرة التي تريد الانضمام للحركة. يوجد اليوم في المستوطنات جيل جديد مستعد للحرب من أجل أرض إسرائيل. إن شبابنا أكثر فعالية وديناميكية ونشاطاً. ومن المعلوم للجميع أنه في ساعة الحسم، فإن هؤلاء الشباب سيكونون في مقدمة المعركة من أجل أرض إسرائيل".

♦ ليلة مبيت في رامات جلعاد:

إن الفتيات اللاتي يشاركن بدور في عمليات إخلاء المستوطنات، يأتين على وجه الخصوص من المعاهد الموجودة في السامرة. جدير بالذكر غالبيةن ليسوا أعضاء في حركة "نوعر كهانا"، حيث يأتين من معهدين رئيسيين: لهفاه في كدوميم، الذي يضم مئات الفتيات،

ومعهد تسفيا في رفافاه، الذي يعد من أصغر المعاهد، والذي يضم ١٥٠ فتاة فقط.

ويوضح الحاخام موردخاي شتراسبيرج، مدير المعهد في رفافاه قائلاً: "إن هؤلاء الفتيات يشعرن بأن وطنهم في خطر. وبهذا الشكل يتعاملون مع الأمر. والفتيات في معهدنا أصحاب تطلعات روحية كبيرة للغاية، وهم يرون في ذلك جزءاً من واجباتهم كفتيات متديّنات. إنهن مشغولات للغاية بعمليات إخلاء المستوطنات، بل ويأتى ذلك على رأس اهتماماتهم. حتى أنهن، قبل شهرين قضين ليلة مبيت في رامات جلعاد".

◆ كيف تتعامل مع ذلك بصفتك مديراً للمعهد؟

- "من الأمور التي أحاول توضيحها للفتيات أنه يجب التوفيق بين الدراسة وبين القيام بهذا العمل. فهذا العمل يبني شخصيتهن على نحو كبير، ولكنه في الوقت نفسه يكون على حساب الدراسة. وإننى لا أعرف ماذا سيحدث لو اضطرت فتاة للاختيار ما بين امتحانات الشهادة الثانوية وبين إخلاء مستوطنة ما".

◆ بصفتك مدير، ألا يعد السماح للفتيات بترك

الدراسة من أجل الإخلاء أمراً إشكالياً؟

- "لا أستطيع منع ذلك. إنه صراع أتجنب تماماً إبداء رأي فيه كرجل تربوي، فأحساس هؤلاء الفتيات هو أن وطنهم على وشك الدمار".

◆ هل كنت تود منع الفتيات من المشاركة في ذلك؟

- "استناداً إلى الشريعة، لست مقتنعاً بأنه يجب

على فتاة أن تكون في مكان مثل يتسهار، لأنها بذلك تضع نفسها في موقف صعب للغاية، كما أن الجرح الذي يبقى لدى الفتاة هو الآخر صعب للغاية. إن تجارب ما بعد الإخلاء تكون صعبة للغاية، وتفريغ الشحنة بعد ذلك تكون أصعب بكثير.

وتتقد سارا اليئيش، مديرة معهد لهفاه، الأسلوب الذي تتعامل به وسائل الإعلام مع المستوطنين طوال هذه المسيرة. فتقول متهمّة الإعلام: "يفتشون في تعليقاتنا عما له صلة بالإطار الأنثروبولوجي".

وتسعى اليئيش نفسها للانضمام إلى عمليات الإخلاء، التي تشارك فيها بنات المعهد. وقد حدث ذلك عند إخلاء مستوطنة حفات جلعاد. وتوضح ذلك قائلة: "شعرت بالحاجة لأن أكون موجودة هناك كعنصر كاج لجماح البنات. فسعيت جاهدة للوصول إلى أماكن المواجهات، لأن هناك من البنات من طلب منى القيام بذلك، وكان من المهم وجود أناس كبار". وتقول اليئيش إنه تم في الأسبوع الماضي السماح لفتيات بترك الدراسة بسبب وجود عملية إخلاء. وبصفتها مديرة للمدرسة لم تسمح بخروج الفتيات الصغيرات، إلا بحضور والدهم، واصطحبهم من المعهد. أما الفتيات البالغات فإنهن يتخذن قراراتهن بأنفسهن.

وجود بيريس في الحكومة قد يضر بخطة فك الارتباط

إبعاد المجموعة الدولية عنها. فإذا كانت الأمم المتحدة، والأوروبيون، والمصريون، والدول المنتجة للنفط، والبنك الدولي أو الأمريكيون، معنيين بمساعدة الفلسطينيين على إنشاء وإقرار نظام ديمقراطي في غزة، فليفعلوا ذلك، ولكن بعد أن يتم إخلاءها من أي إسرائيلي. الانسحاب من غزة، وفقاً لشارون، مبادرة إسرائيلية مستقلة وستنفذ على الأرض. يمكن تنسيق الانسحاب مع جهات خارجية مختلفة، ولكن لا يجوز تقييد يديه ورجليه باتفاقات دولية تحتاج صياغتها زمناً طويلاً دون جدوى.

ولكن يبدو أن بيريس يفكر تفكيراً مختلفاً، فهو سيبحث على إشراك دول، ومنظمات ومؤسسات دولية في الانفصال، بزعم أن وجودها لن يعود سوى بالفائدة على إسرائيل والفلسطينيين - والنتيجة معلومة سلفاً: عندما تستحوذ البيروقراطية الاقتصادية العالمية على مشروع الانفصال، فإنها ستبتله.

أرى ببصيرتي بيريس يعقد مؤتمراً دولياً (آخر)، به كثير من المشاركين، يُقرر فيه إنشاء بنك تطوير الشرق الأوسط. من المهم في هذا الصدد أن نذكر أن البنك الشرق الأوسطي قد اقترح قبل ١٢ سنة ولم يُنشأ حتى الآن. في هذا الصدد لو أراد حزب العمل حقاً تأييد خطة الانفصال، لما كان انضم إلى الحكومة بل كان يعد بالتصويت معها في كل مفصل حسم. ولكن يبدو أن العمل عامة وبيريس خاصة يريدون أن يكونوا داخل الحكومة كي يساهموا في العمل السياسي. ومن هذا بالضبط أخاف. وأخاف أيضاً، على أساس ما حدث في الماضي، من سوء حظ بيريس في كل ما يتعلق بالعمليات التفجيرية.

لم يبتسم التاريخ أبداً لشمعون بيريس: فحرب الأيام الستة مسجلة باسم موشيه ديان، والسلام مع مصر باسم مناحم بيجين، واتفاقات أوسلو باسم إسحاق رابين، والانسحاب من لبنان باسم إيهود باراك - والآن يسجل آريئيل شارون باسمه حقوق الملكية الروحية للانسحاب من غزة. ليست العلاقات البارزة فقط في تاريخ إسرائيل، بل في مجالات أخرى عُرف بيريس أيضاً بسوء الحظ. وربما هذا ما يستدعي لدى بعض المخاوف، مع انضمام بيريس للحكومة على تحقيق خطة فك الارتباط.

إن الشعور القوي الذي ينتابني هو أن الانسحاب من غزة لن يتحقق على نحو ما وهو وزير. وللأسف يوجد في الخوف أيضاً شيء من المنطق. فوجود العمل عامة في الحكومة، وبيريس خاصة، قد يُخلخل الأساسين الخاصين بخطة فك الارتباط، من غيرهما معاً أو حتى من غير واحد منهما، تسقط الخطة:

الأساس الأول هو أحادية الجانب، ولزيد من الدقة، عدم الشرط. فقد سَوَّق شارون للجمهور تصوراً جديداً: ستسحب إسرائيل من القطاع وتخلي منه كل المستوطنات بدون أية شروط على الفلسطينيين. نحن ننسحب لأن ذلك جيد بالقياس إلينا، وليفعلوا هم ما يشاؤون. أما بيريس، نائب رئيس الحكومة، فيحب التفاوض. وسيطمح لأن يثبت أنه بمحادثة القيادة الفلسطينية سيُجدي على إسرائيل ويجعل الانفصال اتفاقاً مرحلياً مصغراً. وسنرى مرة أخرى في التلفاز لقاءات وابتسامات بين أبي علاء وشمعون بيريس، ومرة أخرى ستصاغ تفاهات لا توقع. وفي النهاية لن يعدو الأمر كونه إثارة دبلوماسية، أما انفصال فلا. الأساس الثاني الحيوي لتحقيق خطة شارون هو

ترجمات عبرية

٣

أزمة الائتلاف الحاكم

انتخابات مبكرة

بقلم : موشيه إيشون
هاتسوفيه ٢٠٠٥/١/٤

أكبر من هذا، حيث يرى ضرورة الانسحاب من أكبر مساحة ممكنة من الضفة.. ولكن السؤال الآن: هل سيستجيب شارون لخطة بيريس؟ خاصة وأننا نلاحظ مؤخراً تقارب بين الاثنين في كل ما يخص مسألة الانسحاب أحادي الجانب.

من جانبها، حاولت عضو الكنيست "داليا إيتسيك" إدخال تعديلات في اللحظات الأخيرة في مفاوضات الائتلاف، حيث طالبت باستشارة حزب العمل فيما يخص تعيين رئيس الأركان، والقائد العام للشرطة، ومحافظ بنك إسرائيل، وسفير إسرائيل في الولايات المتحدة، وقد لاقت هذه الطلبات معارضة شديدة من أعضاء الليكود، مما دفع داليا للتنازل عن مطالبها.. أما بيريس فلم يتنازل عن مطلبه في أن يُعين نائباً لرئيس الحكومة ويحل محله في غيابه، وأعلن أنه لن يكتفى بمجرد لقب، بل سيعمل على تفعيل هذا المنصب في الداخل والخارج. أما شارون، فإن هذه المشاكل لا تثير قلقه، كما زعم بعض مقربيه، لأنه، على حد زعمهم، متفائل ولا يفقد هدوءه سريعاً في الأزمات، بل يفكر جيداً ليخرج بحل عبقري. فبالرغم من كل هذه الأزمات، إلا أنهم يثقون في أنه سيعرض التشكيل الجديد لحكومته على الكنيست في الأيام القليلة المقبلة. أما بشأن الخلافات داخل الليكود، فإن زعماء الحزب ما زالوا يتكتمونها لعدم رغبتهم في إثارة أية أزمات علنية، ولكن لا يعرف حتى الآن إلى متى سيحافظون على هذا المبدأ..

فيسرائيل كاتس، وزير الزراعة، يشعر بالظلم، لأنه، على حد قوله، وُعد بوزارة الداخلية، وهو لا يخفي سخطه لهذا السبب.. أما داني نافيه، وزير الصحة،

على الرغم من أن حكومة شارون الجديدة لم تُشكّل بعد، إلا أن بعض أعضائها يتحدثون عن انتخابات مبكرة: ففي حزب العمل يفضلون دخول الانتخابات وهم في المعارضة، أما في الليكود فلا يستبشرون خيراً. أما شارون فهو وحده الذي مازال محافظاً على هدوئه، حيث مازال واثقاً في قدرته على قيادة المسيرة السياسية في إسرائيل.

إن من يتابع ظروف الولادة المتعشيرة للائتلاف بين الليكود والعمل، لا يتوقع استمرار هذا الائتلاف طويلاً. صحيح قيل أن الائتلاف سيستمر حتى موعد الانتخابات القادمة في نوفمبر ٢٠٠٦، إلا أن كلا الطرفين يبني حساباته على أن تكون الدعوة للانتخابات في نهاية ٢٠٠٥ أو أوائل ٢٠٠٦ على أقصى تقدير. فالائتلاف يعتمد على أغلبية ضئيلة تتراوح بين ٦٤-٦٥ مقعداً في الكنيست، كما لا يمكن إغفال الخلافات الداخلية في الليكود التي قد تؤدي إلى انقسام في الحزب خاصة بعد انضمام العمل للحكومة من أجل العمل على تنفيذ الانسحاب أحادي الجانب من جوش قطيف.. وجدير بالذكر أيضاً أن حزب العمل يفضل دخول الانتخابات المقبلة من مقاعد المعارضة وليس كعضو في الائتلاف، كما أنهم في الليكود يفضلون تقديم موعد الانتخابات.. ومن هنا، يمكن أن نستنتج أنه بعد إخلاء جوش قطيف سيتم الدعوة لانتخابات مبكرة.

♦ سياسات متساهلة تجاه الفلسطينيين:

إن كلا من شارون وبيريس شريكا الائتلاف لا يرون خطة فك الارتباط بنفس النظرة، فخطة شارون تقضي بالانسحاب أحادي الجانب من جوش قطيف وبعض مستوطنات الضفة، أما خطة بيريس فتقضي بالانسحاب

فقد اعتقد أنه سيتولى وزارة مهمة، إلا أنه ظل كما هو وزيراً للصحة، أما الوزارة تسيبي ليفني فقد عُينت وزيرة للعدل.

♦ حكومة انتخابات:

إن الحكومة بتشكيلها الجديد تمنح شارون أغلبية حقيقة، فكل وزراء الليكود من مؤيديه، لذا سيستطيع

تمرير أي قانون، حيث لا يستطيع أحد أن يعارضه الآن، بما فيهم بنيامين نتنياهو. وإذا كان شارون قد أعلن، مع بداية مفاوضات الائتلاف، أن هذه الحكومة ستستمر لمدة سنتين وحتى الموعد القانوني للانتخابات القادمة، إلا أنه الآن لم يعد يتوقع هذا، بل أصبح أكثر ميلاً لإجراء انتخابات في نهاية ٢٠٠٥ أو أوائل ٢٠٠٦.

هاآرتس ٢٠٠٥/١/١٠
بقلم: تسفي زرحيا

الاتفاق الائتلافي بين العمل ويهودوت هاتوراه

المزمنة والمسنين، كما سيتم تخصيص جزء من هذا المبلغ لصالح تطوير منطقتي النقب والجليل.

وقد أشار حزب العمل، خلال الملحق الخاص بالاتفاق، إلى أنه لن يؤيد ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٦ إذا ما لم يتم إلغاء تقليص آخر في المخصصات بقيمة ٥,١٪. وحسب الاتفاق مع يهودوت هاتوراه، سيتم دعم ميزانية مؤسسات دينية بمبلغ ٢٩٠ مليون شيقل.

إن قرارات الحكومة، بما في ذلك قرارات اللجنة الوزارية التشريعية، فيما يتعلق بالقوانين الخاصة، ستكون ملزمة لجميع الأعضاء في الائتلاف الحاكم. أما إذا طلب أحد وزراء حزب العمل مناقشة مشروع قانون سبق أن رفضته الحكومة أو احتجت عليه، فيمكنه ذلك في غضون أسبوعين من تقديمه الطلب. وحتى اتخاذ قرار آخر بشأن ذلك، فإن موقف الحكومة الحالية ملزم لجميع الأحزاب المشاركة في الائتلاف.

كما تقرر أيضاً في الملحق الخاص بهذا الاتفاق مع حزب العمل أن تقوم الحكومة بطرح مسألة إدخال ضريبة سلبية للدخل في غضون وقت قصير للمناقشة، كما ستدرس إمكانية تطوير قانون الزراعة عندما يتم تقديمه، وإعادة مناقشة ما يتعلق بإقامة كوبات حوليم خامس (صندوق رعاية المرضى) في إسرائيل.

وفيما يتعلق بأسعار العقاقير، فقد تقرر إجراء نقاش بين رئيس حزب العمل وعضو الكنيست "شمعون بيريس"، وبين وزير المالية "بنيامين نتنياهو". ولو حدث تغيير في أسعار العقاقير عقب ذلك، فإنه سيتم رصد ميزانية لهذا الغرض من مبلغ الـ ٦٠٠ مليون شيقل الذي تم تخصيصها لأي تغييرات تطرأ على الميزانية، حسبما طلب حزب العمل.

اتفق حزبا العمل ويهودوت هاتوراه (يهودية التوراة) مع الليكود نهاية الأسبوع، خلال الاتفاقات الخاصة بدخولهما في الائتلاف، على عدم العمل على تقويض ميزانية الدولة، بما في ذلك التفقات الحكومية والعجز. كما تم الاتفاق على عدم تأييد أي حزب من الأحزاب التي ستشارك في الائتلاف الحاكم لأي قانون خاص يشكل عبئاً مادياً على الميزانية دون موافقة الحكومة. كما سيعارض الائتلاف مشروعات القوانين الخاصة، والتي تشكل عبئاً على الميزانية، والتي تمت الموافقة عليها في القراءة التمهيديّة وفي القراءة الأولى للكنيست قبل تشكيل الحكومة الجديدة.

ويهدف هذا الاتفاق إلى مساعدة الائتلاف على منع التقدم بقوانين خاصة في حالة حصولها على تأييد أقل من ٧٠ عضو كنيست. وفي الوقت الراهن يلزم لتمرير أي قانون ذي تكلفة على ميزانية الدولة أكثر من خمسة ملايين شيقل وجود أغلبية خمسين عضواً في الكنيست خلال قراءات الكنيست الثلاث.

كما سيتم، بناءً على هذا الاتفاق، التعاون بين حزبي العمل ويهودوت هاتوراه وتقديم الدعم لقانون ميزانية الدولة وقانون الإجراءات الاقتصادية في قراءات الكنيست الثلاث، وكذلك دعم القرارات التي سيكون من الضروري اتخاذها عبر لجان الكنيست وخلال القراءة.

وسيلتزم كل من حزبي العمل ويهودوت هاتوراه خلال هذا الاتفاق بدعم كل منهما للآخر فيما يُطرح من مطالب. فبناءً على اتفاق مع حزب العمل سيتم تحويل مبلغ بقيمة ٦٠٠ مليون شيقل من الميزانية لإلغاء ٢,٥٪ من التقليص الذي لحق بمخصصات الشيخوخة، ودعم سلة الأدوية وحسب رعاية المسنين وزيادة الدعم والتسهيلات للأقساط التي يدفعها أصحاب الأمراض

ترجمات عبرية

٤

علاقات إسرائيل الإقليمية والدولية

افتتاحية هاتسوفيه
٢٠٠٥/١/٤

الهند خير صديق لإسرائيل

كفاءة التسويق يمكن أن تحصل عليه في جميع أنحاء العالم. ويكفى أن الصناعة الجوية الهندية ستتمكن من عرض طائراتها أمام عملاء لهم ثقلهم في العالم، حاملة شعار سلاح الطيران الإسرائيلي، بغرض فتح أسواق جديدة أمام عملاء التسويق التابعين للصناعة الجوية الهندية.

لقد تم الاتفاق على هذه الصفقة، أثناء زيارة "عاموس يارون"، مدير عام وزارة الدفاع، إلى الهند قبل حوالي أسبوعين.

وقد أوضح يارون للهند الوضع الحساس لإسرائيل: فعندما تكون إسرائيل ملزمة بشراء جميع الأسلحة تقريباً من الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه بهذه الطريقة فقط، يمكنها أن تستفيد من المعونة الأمريكية، فسيكون من الواضح للهند الدافع وراء عدم شراء إسرائيل العديد من هذا النوع من المروحيات منها.

جدير بالذكر أن الزيارة المقبلة من جانب مسئولين إسرائيليين للهند ستكون لوزير الدفاع شاول موفاز.

◆ عقد صفقات:

ولكى نفهم إلى أي مدى تولى إسرائيل أهمية للعلاقات مع الهند، يجدر بنا أن نتأمل قائمة الصفقات، التي تم الاتفاق عليها مع الهند خلال الأشهر الأخيرة: فقد رافق عاموس يارون خلال زيارته للهند، صفوة القائمين على الصناعات العسكرية ذات التكنولوجيا المتطورة في إسرائيل، ومنهم على سبيل المثال: موشيه كرات، مدير عام الصناعة الجوية (والذي سيكون مسئولاً عن توفير خدمات الصيانة لطائرة الـ "دروف")، ورئيس (تاعس) آرييه مزراحي وآخرون. ومن الجدير بالذكر أن مزراحي يجري حالياً مفاوضات متقدمة ستقوم

من المفترض أن يحصل سلاح الطيران الإسرائيلي في غضون الأسابيع المقبلة على مروحية مقاتلة جديدة. والجديد في هذه المروحية ليس طرازها الجديد، بل لأنها من إنتاج الهند. وتعد المروحية، من طراز "دروف"، منتجاً على كفاءة كبيرة، ولكن ذلك لا يعنى أنها تمثل أقصى ما وصلت إليه تكنولوجيا تصنيع الطائرات. صحيح أن سلاح الطيران الإسرائيلي يسعى، قدر الإمكان، للحصول على أقصى ما وصلت إليه التكنولوجيا، إلا أنه هذه المرة رضى بالمروحية الهندية "دروف".

وتأتى صفقة المروحية "دروف"، نتاج لمنظومة من العلاقات المتميزة التي جمعت بين إسرائيل والهند في الآونة الأخيرة. لقد أصبحت الهند اليوم أقرب حليف عسكري لإسرائيل، وتعد صفقة المروحية المقاتلة "دروف" مجرد مثال على هذه العلاقة. ومن المنتظر أن تصل المروحية، التي تم إنتاجها بواسطة الصناعة الجوية الهندية (IHL)، إلى إسرائيل في غضون وقت قصير، وستدفع إسرائيل نظير هذه الطائرة ثمناً يقترب من سعر التكلفة، بل وربما يكون أقل من سعر التكلفة، فضلاً عن ذلك، فإنه سيصل في المرحلة الأولى مروحية مقاتلة واحدة من هذا النوع، الأمر الذي يعد غريباً في حد ذاته، لأن دولة إسرائيل بشكل عام تفضل شراء أكثر من قطعة من النوع الواحد.

ويعود سبب هذه الصفقة الغريبة بين إسرائيل والهند، إلى أن إسرائيل تحاول أن تساعد الهند في تسويق هذه الطائرة الجديدة في أنحاء العالم. فعندما يتم الإعلان عن أن سلاح الطيران الإسرائيلي لديه طائرة من هذا النوع، فإن ذلك يعنى أعلى مستوى من

بمقتضاها شركة تاعس بتنفيذ عملية تحسين وتطوير للصواريخ التي يستخدمها الجيش الهندي، وهي العملية التي ستوفر على الهند تكلفة شراء صواريخ جديدة (وبشكل عام فإن شركات التصنيع الإسرائيلية متخصصة في عمليات تطوير الأسلحة. ومن أبرز الصفقات السابقة في تطوير الأسلحة كانت صفقة تطوير طائرات "ميج" السوفيتية، التي استخدمها سلاح الطيران الهندي، وتحولها بمساعدة تكنولوجيا إسرائيلية إلى طائرات أكثر تطوراً).

أيضاً هناك اهتمام كبير من جانب شركة "تديران" في الوقت الحالي بالسوق الهندي. فلدى الشركة، وهي المتخصصة في إنتاج أجهزة الاتصال المعروفة بتقنياتها العالية في العالم، طلبات في السوق الهندي بما يساوي قيمته تقريباً نصف مليار دولار. وسيتم إنجاز ما قيمته ١٠٠ مليون دولار هذا العام من هذه الطلبات. وقد شارك مدير عام شركة "تديران"، حازي حرموني، في الزيارة الأخيرة للهند التي قام بها عاموس يارون، وتحديثاً هناك عن إبرام صفقات جديدة.

إن مدى التعاون مع الهند لا حدود له. فالسوق الهندي منفتح على التجديد والتحديث. وفي الواقع فإن الهند تعد "اللس" الرئيسى للعمالة الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا المتطورة (الهياكل). من ناحية أخرى، فإن السوق الهندي يوفر عائداً كبيراً لإسرائيل: فعلى سبيل المثال، لدى الهند وكالة فضائية صغيرة، ومن المفترض بهذه الوكالة العمل مع الوكالة الإسرائيلية للفضاء، خلال الفترة المقبلة، على دراسة القيام بمشروعات مشتركة. ويمكن في هذا الإطار أن تستفيد الهند من الإنجازات التي حققتها إسرائيل في مجال الأقمار الصناعية. كما أن التوتر القائم على الحدود الهندية الباكستانية، يلزمه الحصول على معلومات استخباراتية سريعة، ويمكن للهند أن تجد ذلك في القدرة التصويرية التي تتمتع بها أقمار "عاموس" الصناعية.

وبينما نجد الهند مهتمة بالحصول على منظومة صواريخ "حيثس" الإسرائيلية، فإن هذا الموضوع ينطوي على إشكالية كبيرة، لأن منظومة صواريخ "حيثس" تم تطويرها بالتعاون مع الولايات المتحدة. بعبارة أخرى، لا بد من موافقة أمريكية على أى صفقة من هذا النوع، وهنا تكمن مشكلة ليست بالهينة، فالخصم اللدود للهند "باكستان"، وتعد حليفاً تقليدياً للولايات المتحدة الأمريكية. وقد قامت كلتا الدولتان (يقصد الهند وباكستان)، خلال السنوات الأخيرة، باستعراض قدراتهما النووية. والهند تريد منظومة الصواريخ "حيثس"، كرد محتمل على الصواريخ الباليستية التي طورتها باكستان. وفي الوقت نفسه، قد تؤدي الموافقة الأمريكية على تزويد الهند بمنظومة صواريخ "حيثس"

إلى تعقيد العلاقات الأمريكية الباكستانية.

لقد تم بالفعل بيع جزء من منظومة صواريخ "حيثس" الإسرائيلية للهند، ولكنه ذلك الجزء المتعلق بأجهزة الإنذار المبكر المعروف بـ "أورن ياروك"، والذي تم تطويره بواسطة إسرائيل وحدها دون مساعدة من أحد، ولذا فإن بيعه لا يتطلب موافقة الولايات المتحدة.

ليس ذلك فحسب، بل إنه قبل عدة أشهر، أقيم مصنع جديد في الهند للصناعات العسكرية التي تستخدم الليزر، وهو المجال الذي تعتبر إسرائيل رائدة فيه. ويعد المصنع شراكة بين شركة "TL اليزاريم" من ريشون لتسيون (وهي شركة متفرعة عن شركة "سولتام"، المتخصصة في إنتاج المدافع)، وشركة هندية تعمل في مجال الأمن تحمل اسم "ألفا". وسيقوم المصنع بإنتاج أجهزة رؤية ليلية ونظارات وبوصلات ديجيتال.

وستكون الخبرة الإسرائيلية، والقوة العاملة هندية، الأمر الذي سيجعل سعر هذا المنتج النهائي رخيص. وقد أقيم هذا المصنع في بنجلور في ولاية كراتنكا (تتألف الهند من عدة ولايات، مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية). ويقام في هذه المنطقة الكثير من المصانع المتطورة، كما تعد هذه المنطقة "عاصمة صناعة التكنولوجيا المتطورة في الهند".

وهناك قصة طويلة للشركة الأم "سولتام" الإسرائيلية مع الهند. فقبل هذه الصفقة، كانت شركة "سولتام" الإسرائيلية قد باعت للجيش الهندي مدافع ذاتية الدفع بقيمة ١٠٠ مليون دولار، وتأمل الشركة في الحصول، في مناقصة أخرى للجيش الهندي على تزويده بـ ١٥٠٠ مدفعاً من طراز "هوفيتسر" بقطر ١٥٥ ملممتر. وتعتبر الصفقة الأخيرة من أكبر الصفقات التي يمكن أن نتخيلها، حيث تصل قيمتها إلى ما يعادل حوالي مليار دولار. ولو حصلت الشركة على هذه الصفقة، فسيكون لديها قاعدة مالية تمكنها، على سبيل المثال، من شراء جزء كبير من مصانع تاعس.

وتدرس شركة "تديران" للاتصالات إمكانية شراء شركة محلية مماثلة في الهند أو الدخول في شراكة معها. وقال مدير عام الشركة، قبل عدة أسابيع لصحيفة "جلويس"، أنهم يقومون بدراسة الآراء المختلفة في هذا الخصوص، كالضرائب وقدرة الشركة على الحفاظ على خبرتها ومعلوماتها في وضع كهذا.

وفي الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة منع دخول إسرائيل إلى السوق الصيني - ليس فقط في الصفقات على المستوى الأمني - فإن السوق الهندي يفتح ذراعيه أمام الإسرائيليين أيضاً في المجالات المدنية.

♦ ماس هندي يصل إلى إسرائيل؛

تنافس الهند إسرائيل أيضاً في إنتاج وصناعة الماس،

والتي كانت فيما مضى من الصناعات ذات الريادة الإسرائيلية. ومن أجل "تعويض" إسرائيل، تقترح الهند في الآونة الأخيرة تخفيض الضرائب على الماس القادم من إسرائيل. أما إسرائيل، من جانبها، فإنها على استعداد لرفع الجمارك بالكامل من على الماس القادم من الهند. ومن المقرر أن يصل إلى إسرائيل في غضون شهر وفد من تجار الماس من الهند.

وجدير بالإشارة في هذا السياق إلى نية الهند فتح فرعاً لبنك "أوف انديا" في إسرائيل. ويبدو أنه سيكون من الطبيعي أن يكون مقر البنك في مبنى البورصة في رامات جان. ومن ناحية أخرى، وقع الشهر الماضي بنك "همزراحي" على اتفاق للتعاون مع ثاني أكبر البنوك الهندية. ويهدف هذا الاتفاق إلى التيسير على رجال الأعمال من كلتا الدولتين في عقد الصفقات. وتتبع الحاجة إلى توقيع بنكين من القطاع الخاص على اتفاق من هذا النوع، من القفزة الكبيرة في مستوى العلاقات الاقتصادية بين كلتا الدولتين.

يوجد في عاصمة صناعة التكنولوجيا المتطورة، في

ولاية بنجلور الهندية وبعض الشركات المهمة بأن تقوم شركات إسرائيلية بإنشاء محطات للطاقة الشمسية هناك. وتعتبر إسرائيل من الدول المتقدمة في العالم في هذا المجال: ففي كاليفورنيا، على سبيل المثال، توجد محطة للطاقة الشمسية، أقامتها شركة إسرائيلية (لم يفكروا لدينا في إسرائيل في كيفية الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في هذا المجال). وأبدت شركة أخرى في بنجلور اهتمامها في الشهر الماضي بأن تقوم شركة إسرائيلية بإنشاء مصنع لإنتاج الكهرباء، ليس عن طريق الطاقة الشمسية، بل عن طريق إعادة معالجة مخلفات المصانع الموجودة هناك.

في النهاية، يجب أن نعي حقيقة أن القوة الهندية المنتفضة أصبحت أقرب شريك لإسرائيل على المستوى الأمني، كما يشعر الكثيرون في الهند أيضاً بهذه الشراكة المصيرية مع إسرائيل. ليس ذلك بسبب أن كلتا الدولتين ذات حضارة قديمة فقط، بل أيضاً بسبب حقيقة أن العدو الأساسي للهند، المتمثل في باكستان، هو دولة مسلمة أصولية.

الفرق الصغير بين هاتاي والجولان

هاآرتس ٢٠٠٥/١/٩

بقلم: يوأف شتيرن

الشهر الماضي، بعيداً عن عيون وسائل الإعلام في البلدين. كان هذا النزاع حول إقليم يسمى في تركيا "هاتاي" وفي سوريا "الإسكندرونة". وبينما يرى الأتراك أنه جزء لا يتجزأ من بلادهم، بعدما استولى عليه الجيش التركي عام ١٩٢٨، يرى السوريون أنه جزء من أراضيهم نزع منهم بموافقة فرنسا (التي كانت تحكم سوريا في عهد الانتداب) قبل أن يحصلوا على استقلالهم، ويذكرون العدد الكبير من السكان العرب المقيمين فيه لدعم موقفهم. ومنذ أن حصلت سوريا على استقلالها عام ١٩٤٦، وهذا المكان يمثل مصدراً دائماً للتوتر بين البلدين، وهو الحال الذي استمر حتى الشهر الماضي.

وخلال عام ونصف عام أعدت تركيا وسوريا اتفاقية تجارة حرة بينهما، كما قام إثنان من رؤساء الحكومة - مصطفى ميرو وناجي العطري - فضلاً عن بشار الأسد، بزيارة أنقرة. وفي المقابل، قام رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" بزيارة الشهر الماضي، حيث تم التوقيع على هذه الاتفاقية. وقد أوضح أحد الصحفيين في الوفد المرافق لجول قائلًا: "لا يسعى البلدان إلى إزالة

أثار السؤال الذي طرحه "يهود يعري"، محلل القناة الثانية (الإسرائيلية) للشؤون العربية، بسمة تتم عن الشعور بالرضا على وجه "سيلفان شالوم"، في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده بالقدس، يوم الثلاثاء الماضي، مع وزير الخارجية التركي عبد الله جول. وقد طرح يعري السؤال الأكثر إثارة للانتباه في هذا المؤتمر، حول الصراع السوري - التركي، حيث قال يعري: "هل يمكن اعتبار اعتراف سوريا في الشهر الماضي بأن إقليم هاتاي يخضع للسيادة التركية الكاملة سابقة للوضع في هضبة الجولان؟". وكان الجميع ينتظر في ترقب رد جول، الذي أدرك على الفور أن هذا فخ نصب له، فأجاب بدبلوماسية دون أن يرمش له جفن: "ما من تشابه بين هاتين الحالتين، فليست هناك خلافات إقليمية بين تركيا وسوريا، بينما قررت الأمم المتحدة في الحالة الثانية (يقصد في حالة الجولان) أنها منطقة محتلة".

وهذا السؤال يعطى مثالا لمدى التشابه بين طابع العلاقات التركية - السورية والعلاقات الإسرائيلية - السورية. فعلى الصعيد الإقليمي، هناك نزاع طويل الأمد بين البلدين (أي تركيا وسوريا)، تم حله نهائياً

حواجز الجمارك بينهما، فهما ليستا دولتين تجاريتين عظميين، إلا أن أهمية هذه الاتفاقية تكمن في بند هامشي يرسم حدود الدولة. ويقضى هذا البند بأن تعترف الدولتان بالحدود القائمة بينهما، على أن ينضم الإقليم المتنازع عليه (إقليم هاتاي) إلى الجانب التركي.. ولذا، فإن هذه الاتفاقية تمثل إنجازاً مهماً لتركيا. وقد جاءت هذه الخطوة في إطار تدفئة العلاقات بين البلدين، التي كانت قد وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام ١٩٩٨، وهو العام الذي حشدت فيه تركيا قواتها بالقرب من الحدود السورية رداً على تقديم الأخيرة يد العون لحزب العمال الكردستاني.

في الحديث الذي أدلى به جول لوسائل الإعلام الإسرائيلية عقب وصوله إلى البلاد، يوم الاثنين الماضي، قال إنه يرى أن تلميحات السلام القادمة من دمشق إلى إسرائيل جادة وليست نابعة من الضغوط الأمريكية على سوريا. وأوضح جول مراراً وتكراراً أن "السوريين جادون، ويرغبون في تدشين طريق للسلام في المنطقة. غير أنني لا أحمل أي رسالة للمسؤولين لديكم". والحق يقال إن جول وصل إلى إسرائيل دون أن تكون بحوزته أية رسائل. والواقع أن دمشق لم تستجب للمطالب الإسرائيلية، سواء بإعادة جثمان إيلي كوهين، أو إبلاغها بمعلومات - إن كانت لديها مثل هذه المعلومات - عن جاي حافير (الذي يزعم البعض أنه موجود في سوريا).

ولم يكن اهتمام وسائل الإعلام الإسرائيلية بالشأن السوري محض صدفة، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية - التركية. ويعد مثل هذا المثلث من العلاقات محطاً للأنظار، كما يتأثر بالعلاقات التي تربط بين كل ضلعين من أضلاعه الثلاثة. فالأتراك من جانبهم، معنيون بتحسين العلاقات بين إسرائيل ودول المنطقة، ويعرضون دائماً خدماتهم للتوسط. وهو ما فعلوه في حالات كثيرة في الماضي، سواء على المسار الفلسطيني، أو على المسار السوري أيضاً. وقال جول مبتسماً: "الطرفان يمنحونا ثقتهم ونحن نشجعهما. فلماذا إذا لا نستغل هذه الفرصة؟". لكن الحقيقة هي أنه إذا لم يكن هناك جديد على المسار السوري - علماً بأن إسرائيل لا تحتاج إلى أي توسط فعلي على المسار الفلسطيني (إلا إذا كانوا وسطاء سيسددون الديون) - فما الذي فعله جول في هذه الزيارة؟.

يبدو أن كلمة "المناخ الجديد" هي كلمة السر الجديدة في المنطقة، سواء بعد وفاة عرفات، أو في ظل التقارب من جديد بين تركيا وإسرائيل، والذي لولاه لما تبدد الفتور الذي كان سمة العلاقات بين

البلدين في السنوات الأخيرة. ولا يجب أن ننسى أنه حتى الصيف الماضي، كان رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" يتهم إسرائيل بأنها تقوم بتطبيق سياسة "إرهاب دولة" - بسبب العمليات العسكرية في رفح وسياسة الاغتيالات. وقام الأتراك، في خطوة دبلوماسية معقدة، باستدعاء سفيرهم لدى إسرائيل، إلى أنقرة، للتشاور معه، الأمر الذي استغرق أيام معدودة. ومنذ ذلك الحين، ساد الهدوء، الذي استمر حتى الآونة الأخيرة. وحالياً تتردد أصوات تفيد بأن أردوغان نفسه سيزور إسرائيل في مارس المقبل، ولكن في حالة أن يضمن تحقيق إنجاز سياسي. ويقول الصحفي التركي في هذا الصدد: "إنه شخص على درجة كبيرة من الاحترام، مثل الحاكم العثماني. ولن يحضر إلا إذا حدث تطور ما على مسيرة السلام".

لقد التقى "د. إيلون ليثيل"، مدير عام وزارة الخارجية السابق، بجول في عدة مناسبات أثناء زيارته لإسرائيل، واقتراح: "يجب أن ننتبه جيداً لتصريحاته العلنية، فهو (أي جول) دائماً ما يتحدث عن المناخ الجديد، بصورة تقل عن التصريحات المتعلقة بالعلاقات بين البلدين". وربما السبب في ذلك أن الحكومة التركية ترغب في وضع العلاقات بين البلدين على صعيد آخر يختلف عما كانت عليه في الماضي. ويقول نفس الصحفي التركي: "في الماضي كانت إسرائيل وتركيا دولتين منعزلتين في المنطقة، واعتمدت كل منهما على الأخرى، وبهذه الطريقة كونتا تحالفاً استراتيجياً. وكانت لدى حكومة العدالة والتنمية الرغبة في كسر هذه المعادلة. والآن، ترتبط العلاقات أكثر بما يحدث في المنطقة، وبالعلاقات الإسرائيلية مع الفلسطينيين أولاً وقبل كل شيء".

"العدالة والتنمية"، هو حزب أردوغان وجول، وله ميول إسلامية، تم اختياره في نوفمبر ٢٠٠٢ بأغلبية كبيرة ليكون الحزب الحاكم، وهو يميل إلى انتهاز سياسة حازمة تجاه إسرائيل نظراً لخلفيته الإسلامية، والميل الطبيعي للسكان المسلمين المتدينين الأتراك إلى الفلسطينيين. ويوضح جول قنائلاً: "الأتراك ينظرون بعين على ما يحدث في علاقاتهم الثنائية مع إسرائيل، وعينهم الأخرى على الساحة الإقليمية، ولا ينفصل هذين الأمرين عن بعضهما".

والسؤال المطروح الآن هو ماذا سيحدث في العلاقات بين البلدين، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، في حالة تغير "المناخ الجديد" في المنطقة إلى الأسوأ؟.

أزمة روسية

بقلم: سيفر بلوتسكو
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٥ / ١ / ١٣



شيء ما مقلق يحدث في روسيا. لقد باتت تصرفات رئيسها "فلاديمير بوتين" ترتدي، في الآونة الأخيرة، حلة غير مفهومة، متناقضة وغير منطقية: فالخطوات التي قامت بها إدارة بوتين في قضية شركة الطاقة "يوكوس"، كانت بمثابة فضيحة كبرى وتسببت للاقتصاد الروسى فى خسائر مالية بلغت عشرات ملايين الدولارات. وجاء رد الفعل العصبى الذى ميّز الكرملين بعد الانقلاب الانتخابى فى أوكرانيا، والذى وصل إلى حد نشر شائعات واتهامات تتحدث عن "مؤامرة صهيونية" فى كريف، ليثبت فقدان الإدارة الروسية لتوازنها السياسى. وها قد أضيفت إلى الصورة البائسة، الآن، مسألة استئناف صفقات الأسلحة بين روسيا وسوريا، الدولة العربية الفقيرة، وهى صفقة تثير غضب الولايات المتحدة وتمنح دعماً ورعاية للتنظيمات الإرهابية. فما

الذى يبحث عنه تجار الأسلحة الروس هناك؟.. يكمن السبب الأساسى لكل هذه التطورات الغريبة، فى الأوضاع السائدة فى الشيشان. ولا يتوقف الأمر عند حد عدم تمكن إدارة بوتين من تحقيق الاستقرار للسلطة الموالية لروسيا هناك، بل ويمتد أيضاً إلى وقوف هذه الإدارة عاجزة أمام موجة العمليات القاتلة التى ارتكبها وسيرتكبها الشيشانيون.

إن الفشل الشيشانى الذى يحمل معه الموت لعشرات الآلاف من المدنيين والجنود، يضعف توازن القيادة الروسية، وي طرح على الساحة قوى سياسية مظلمة، ويلوح برياح عاصفة فى الكرملين.. يبدو أننا بصدد أزمة روسية تتطور، وتشكل خطراً ملموساً على استقرار العالم كله.

هاآرتس ٢٣ / ١ / ٢٠٠٥
بقلم : أمير أورين

جوكر إسرائيلي في البوكر الإيراني

أن سياسة إيران العلنية تهدف إلى القضاء على إسرائيل، وعندما كان وزيراً للدفاع في إدارة بوش الأب، في يناير ١٩٩١، استخدم تشيني تهديداً مماثلاً ضد العراق، وعندئذ أيضاً قال ذلك في حديث تليفزيوني لكي يستطيع الخصم أن يستقبله ويفهمه دون وساطة. وقبل أسبوعين من نشوب الحرب الأمريكية الأولى ضد صدام حسين، قال تشيني لشبكة CNN إن استخدام العراق للرؤوس الكيميائية ضد إسرائيل سيؤدي إلى رد نووي إسرائيلي. وكان ذلك تصريحاً نادراً من منظورين: فقد اعتاد المسؤولون الأمريكيون غض الطرف علانية عن الادعاءات العربية القائلة بإمتلاك إسرائيل لأسلحة نووية، وعندما يسعى وزير دفاع أمريكي للإشارة إلى هذه الأسلحة كما لو أنها حقيقة لا خلاف حولها، فإنه يفعل ذلك بأسلوب تقريرى لإثبات حقيقة، وليس نفيها، باعتبارها حقيقة يجب على العدو (المشارك للأمريكيين والإسرائيليين) أن يأخذها بعين الاعتبار.

ولكن هذه المرة امتنع تشيني عن التحدث عن القدرة النووية الإسرائيلية، ولو كان فعل ذلك، لكان سيثير السؤال: لماذا يحظر على الإيرانيين ما يسمح به لإسرائيل (وربما يجب عليه قائلًا إن الفارق هو أن إسرائيل لا تخطط للقضاء على إيران).

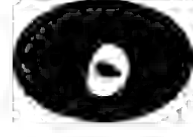
في الحقيقة أن إيران من الناحية النووية تشكل خطراً مشتركاً على القدس وواشنطن، ولكن كلا الطرفين يميل لإلقاء ثقل المسؤولية على الطرف الآخر. فإسرائيل تريد الهروب من الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران وتسعى لأن يتحمل العالم، وعلى رأسه بوش، مسؤولية التعامل مع هذا العبء. ومن المهم بالنسبة للأمريكيين ألا يظهروا بأنهم متحمسون لجعل الضربة العسكرية سابقة على المفاوضات السياسية، ولكنه في الوقت ذاته يريدون توصيل رسالة إلى الإيرانيين مفادها أن لجوءهم للغش في لعبة البوكر النووية من شأنه أن يتحطم أمام الكارت غير الموجود في الكوتشينة الأوروبية وهو الجوكر الإسرائيلي.

لقد تحرى المقتبسون الدقة، ولكن المعلقين أخطئوا. فقد قال ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي، يوم الخميس الماضي (الموافق ٢١ / ١ / ٢٠٠٥): "إسرائيل قادرة تماماً على أخذ زمام المبادرة بشأن القضاء على التهديد النووي الإيراني، إلا أن عناوين الصحف التي نقلت عن تشيني خشت من مثل هذا التطور، خاصة وأن كلام تشيني يفيد بإمكانية قيام إسرائيل بهجوم ضد إيران وتهديد طهران، في الوقت الذي نستشف من نفس الكلام أنه يتصل من مسؤولية أمريكا عن مثل هذا التصعيد.

وفي حديث أدلى به لشبكة MSNBC، وضع تشيني إيران على رأس قائمة الأماكن المثيرة للقلق في العالم، مؤكداً على رغبة إدارة بوش في الحيلولة دون الحرب، وفي تسوية الخلاف الدائر حول البرنامج الإيراني للتسلح النووي بطرق سياسية مثل: المساومات التفاوضية مع الدول الأوروبية العظمى والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس الأمن، أو فرض عقوبات لإجبار الإيرانيين على الوفاء بالتزاماتهم. وهذا مسار اضطراري بالنسبة للأمريكيين الذين في حاجة هذه المرة - أكثر مما كانوا مع العراق منذ سنتين - للدخول في إطار دولي متعدد الأطراف. ولكن في غضون ذلك يستغل الإيرانيون الوقت لبحث إلى أي مدى ستعرقل موافقتهم المؤقتة تجميد مسيرة تخصيب اليورانيوم. ولا يخفى مندوبيهم في المفاوضات مع ألمانيا وفرنسا، وبريطانيا نيتهم لإعادة تقييم هذه الموافقة والتوصل منها، إذا اتضح أن الضرر الذي سيلحق ببرنامجهم النووي أكبر من الإنجاز السياسي الكامن في تأجيل النهاية.

وفي مقابل استخدام إيران لأوروبا، الحليفة المستقلة لبوش، يسحب تشيني الكارت الإسرائيلي باعتبار إسرائيل حليفاً مازال خاضعاً إلى حد ما للسيطرة الأمريكية. وحذر تشيني من أحد الأشياء إثارة للمخاوف ألا وهي احتمال عمل إسرائيلي ضد إيران دون أن يطلب منها ذلك، إذا اقتنع الإسرائيليون بالفعل أن الإيرانيين يمتلكون قدرة نووية كبيرة، وبالنظر إلى حقيقة

ترجمات عبرية



شؤون عسكرية

دبابة غير ذات جدوى

هاآرتس ٢٠٠٥/١/١٣
بقلم: أمنون برزيلي

١- عم كند، المركافا - ٤

تعد مثيرة للدهشة. وبينما تعاني قيادة القوات البرية في الجيش الإسرائيلي، من نقص مزمن في الدروع الواقية من الرصاص. وناقلات الجنود المدرعة المتطورة، كما لا توجد أموال كافية لتطوير وإنتاج أسلحة حيوية، ولا توجد ميزانية خاصة لشراء أنظمة الاتصال التكتيكية المتقدمة - ورغم كل هذه المعاناة، لا يزال هناك تهافت على التزود بالدبابات.

ويمكن أن نخلص من التقارير السنوية، التي تصدر عن مركز يافيه للدراسات الاستراتيجية، حول ميزان القوى في الشرق الأوسط، بأن لدى الجيش الإسرائيلي في الوقت الحاضر ما يزيد عن ١٢٠٠ دبابة مركافا، منها دبابات حديثة الصنع تم إنتاجها منذ عام ١٩٩٠. علماً بأن النفقات الخاصة بشراء دبابات تعد من أكبر النفقات لفرع الإمداد التابع لجيش الدفاع الإسرائيلي، بالإضافة إلى شراء الطائرات المقاتلة. وحسب أحد التقديرات، فإن إجمالي الإنفاق العام على إنتاج دبابات المركافا، منذ بداية العمل في المشروع في بداية السبعينيات، شاملاً تكاليف عمليات التطوير، وصل إلى عشرات المليارات من الدولارات.

وقد اضطرت وزارة الدفاع، بسبب التقليل الواسع في ميزانية وزارة الدفاع، خلال العامين الماضيين، إلى تجميد أو تأجيل عمليات تطوير بعض المشروعات العسكرية العامة. ومن أجل تنفيذ الثورة الديجتالية في الجيش، وترسيخ مفهوم الربط بين أذرع جيش الدفاع الإسرائيلي، يتطلب الأمر، وبسرعة، وجود أقمار صناعية للاتصال، والتي تعد حيوية من أجل بناء منظومات للقيادة والتحكم. ولكي

في مخيم تل هاشومير العسكري، الموجود في مركز الإصلاح والصيانة (٧١٠٠) التابع لسلاح الذخيرة والمهمات، كانت بداية مشروع الدبابة (مركافا ٤)، الذي أطلق عليه مشروع الفيل الأبيض. ومنذ أن بدأ خط الإنتاج لمصنع دبابات المركافا في عمله قبل حوالي عام، أنتج عشرات الدبابات الجديدة. لقد كنا نمتلئ بمشاعر الفخر والتباهي، عندما ننظر إلى هذه الدبابة، وما تقوم به من عمليات. ولكن مشكلة هذه الدبابة، التي تعد الدبابة الأساسية التي يعتمد عليها جيش الدفاع الإسرائيلي في المعركة، أنها دبابة غير ذات جدوى، فلم تسهم بشيء مفيد لجيش الدفاع الإسرائيلي خلال المواجهات المحدودة مع الفلسطينيين. والأكثر من ذلك أن إمكانياتها قد تكون غير كافية لمخططات الحرب الميدانية المستقبلية.

لقد سخر قائد سلاح الطيران اللواء اليعيزر شاكيد، عندما كان يقوم بجولة مؤخراً في أحد المصانع المنتجة لمكونات دبابة المركافا، وقال في سخريه لمضيفيه: "إنكم تعرفون أنكم تنتجون أهدافاً للعدو". ويعتقد جزء كبير من نظرائه في قيادة الأركان، إن لم يكن جميعهم، مثلما يعتقد شاكيد. وقد تحدث نائب رئيس الأركان اللواء دان حالوتس، بنبرة شديدة اللهجة، عندما كان في منصبه السابق كقائد لسلاح الطيران، معارضاً الاستمرار في إنتاج دبابة المركافا.

أمام هذه التقديرات لكبار القادة في جيش الدفاع الإسرائيلي، فإن تصريحات وزير الدفاع شأؤول موفاز، التي صرح بها خلال الاجتماع السنوي لاتحاد الصناعات الثقيلة والكهرباء في اتحاد رجال الصناعة قبل حوالي شهر، بأنه يتطلع إلى زيادة معدل تصنيع الدبابة مركافا،

يكون لدى دولة إسرائيل تشكيلة ردع ذات فعالية تستطيع صد التهديدات من الدائرة الثالثة، فثمة أهمية وضرورة لوجود أقمار أخرى للتجسس. ولكن في ظل غياب ميزانية كبيرة، يكون من غير الممكن القيام بذلك، خاصة وأن جزءاً كبيراً من الميزانية الخاصة بوزارة الدفاع حتى نهاية العقد الحالي مخصص للاستمرار في التزود بمئات من دبابات المركافا.

والاعتبار الرئيسي لمواصلة التزود بالدبابات من طراز مركافا ليس اعتباراً عسكرياً، لأنه لا ينبع من وجود سيناريو تهديد هجوم مفاجئ. إن التهديد الحقيقي الذي يحدق بإسرائيل يتمثل في قوة الضغط التي تمارسها اللجان العمالية في المصانع المنتجة لمنظومات الدبابة مركافا، في حالة إصدار موفاز تعليماته بوقف إنتاج هذه الدبابة.. يجب أن يتخلص وزير الدفاع من هذا الخوف.

تسويات تستوجب التغيير

افتتاحية هاآرتس ٢٧/١/٢٠٠٥

قرار رئيس شعبة القوة البشرية بجيش الدفاع الإسرائيلي، العميد "اليغيزر شتيرن"، بتوزيع جنود "يشيفوت هسدير" (مجموعات مستقلة من الجنود المتدربين يدرسون العلوم الدينية في المعاهد الدينية أثناء الخدمة العسكرية) بين الوحدات المختلفة لجيش الدفاع الإسرائيلي، وعدم السماح لهم بعد الآن بالخدمة في فصائل وسرايا دينية متجانسة، قرار سليم وشجاع. لقد تحولت "يشيفوت هسدير" على مر السنين من وسيلة لتشجيع الشباب المتدين على الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي إلى ظاهرة انفصالية خطيرة. صحيح أن جنود "يشيفوت هسدير" يحظون بالثناء لمستوى معنوياتهم القتالية، إلا أنهم يخدمون بالفعل خدمة عسكرية حقيقية مدتها عام ونصف العام فقط. وجدير بالذكر أن عدد أفراد الـ ٢٨ "يشيفوت هسدير" يبلغ اليوم حوالي ٧٠٠٠ طالب، يضاف إليهم كل عام ١٢٠٠ طالب جديد.

إن الخدمة المختصرة للجنود المتدينين تظلم، في حقيقة الأمر، الجنود العلمانيين، الذين كان كثيرون منهم سيسعدون بالتأكد لو دمجت الدراسة مع الخدمة المختصرة في جيش الدفاع الإسرائيلي. وقبل ست سنوات، قدم المحامي "جلعاد شير" التماساً إلى محكمة

العدل العليا، من قبل ٤٠ شاباً علمانياً أرادوا إنشاء "يشيفات هسدير" علمانية والحصول من جيش الدفاع الإسرائيلي على شروط خدمة مماثلة، ولكن لم تستجب وزارة الدفاع لطلبهم، وما يزال التماسهم منظوراً أمام محكمة العدل العليا.

إن قرار العميد "شتيرن" بتوزيع طلاب "يشيفوت هسدير" بين وحدات جيش الدفاع الإسرائيلي سيساهم في إضفاء الصفة الرسمية على الجيش، وسيحول دون تبلور ظواهر من قبيل ميليشيات سياسية داخل جيش الدفاع الإسرائيلي.

هذا القرار يعد أيضاً قراراً سليماً أضعافاً مضاعفة اليوم، خاصة قبل تنفيذ خطة الارتباط وإزاء خطابات الرفض المتزايدة بين رجال الصهيونية الدينية ودعوات الحاخامات لرفض الأمر (العسكري).

إن خريجي "يشيفوت هسدير" هم صفوة "القبعات المجدولة" (الصهيونية الدينية)، وهم ليسوا بعد في حاجة إلى تصحيح أوضاعهم من أجل التقدم والانخراط في المجتمع. لذا، فإن موافقتهم على أن يتوزعوا في جميع وحدات جيش الدفاع الإسرائيلي، وحتى إعادة دراسة ظروف خدمتهم الخاصة، ستثبت للجميع، أنهم يضعون مصلحة الدولة نصب أعينهم.

ترجمات عبرية

٦

الاقتصاد الإسرائيلي

يديعوت أحرونوت ٢٩/١٢/٢٠٠٤
بقلم: شوشانا حين

ماذا حدث للمراكز التجارية..؟

إضافة أرباح الأماكن الترفيهية ودور السينما. وتستطيع المراكز التجارية الكبيرة والجيدة أن تحقق أرباح لا تقل عن ٥٠ مليون شيقل شهرياً.

إن أكثر خمسة مراكز تجارية تحقيقاً للمبيعات هي: مول هايم (مول البحر) في إيلات، ومركز هاكريون في كريات بيالك، ومركز رامات أفييف التجاري، ومركز إيلون. ويتنافس علي المركز السادس في الترتيب، وفقاً للتقديرات، مركز ملحا التجاري، ومركز عزريئيلي التابع لمجموعة عزريئيلي وإن كان من الصعب حسم الجدل الدائر حول المركز السادس، لأن مجموعة عزريئيلي لا تنشر بيانات دقيقة حول حجم المبيعات في كل مراكزها التجارية.

توقعات العام القادم:

تعتبر الدكتورة رينا دجاني أن خروج محال السوبر ماركت من المراكز التجارية هو استمرار لاتجاه تحويل المراكز التجارية إلى مراكز ترفيهية وتسلية. وتعتقد أنهم سينهالون جميعاً علي هذا الأفق الجديد، ولكن نجاحهم غير مضمون. وتقول إن النشاطات الترفيهية مثل البولينج والبلياردو لم تحقق حتى الآن نجاحاً في إسرائيل، باستثناء مركز السبع نجوم التجاري. وأضافت قائلة: "يتعين على المراكز التجارية أن تنظر جيداً إلى ما حدث لشبكات تسويق المنتجات الغذائية خلال العشر سنوات الأخيرة، فنحن نرتاد الآن في المتوسط عدداً كبيراً جداً من مراكز البيع أكثر من أي وقت مضى. ويرجع هذا إلى أن المتاجر أصبحت متشابهة مما يجعل من الصعب علينا الحفاظ على ولائنا لها. كما أن المراكز التجارية توشك أن تصبح متشابهة، ولا تمتلك صفات مميزة. فأنت تدخل إلى المركز التجاري وبمقدورك أن

بعد ثلاث سنوات من الانتفاضة، والانكماش الاقتصادي والعمليات الإرهابية والفواجع والنكبات، عاد الجمهور الإسرائيلي إلى ارتياد المراكز التجارية. ولم يحدث ذلك لأن المراكز التجارية لم تسع لجذب الجمهور إليها، حيث بذلت المراكز التجارية قصارى جهدها، سواء بالاوكانيونات أو بإقامة معارض لجذب الأطفال، أو توزيع ألعاباً وهدايا، حيث زاد بريق هذه المراكز في الأجازات.

صحيح أن زيادة عدد الزوار جعلت خزانات المراكز التجارية تمتلئ، ولكن كما تقول الدكتورة رينا دجاني، مدير عام شعبة رسم الخرائط، فإن انخفاض الأسعار والمنافسة الشرسة لم يؤدي إلى ارتفاع حجم المبيعات بشكل كبير.

يعمل في إسرائيل، وفقاً لما أفادت به شركة تشمنسكي وبن شاحر الاستشارية، ٧١ مركزاً تجارياً تمتد مساحتها علي نحو ٩٨٧ ألف متر مربع، ومتوسط حجم المركز التجاري يصل إلى نحو ١٤ ألف متر مربع، في مقابل ١٦,٥٠٠ متر مربع في مركز باور سنتر التجاري. فكم من الأموال تنفق في المركز التجاري؟ يقول المستشار تامير بن شاحر: "تختلف النفقات التي ينفقها الإسرائيلي باختلاف المركز التجاري، حيث تتراوح بين ١١٠ شيقل لزيارة المراكز التجارية المتوسطة وبين ٢٠٠ وحتى ٢٢٥ شيقل لزيارة المراكز التجارية الكبيرة".

ومن بين المراكز التجارية العاملة في إسرائيل هناك نحو ٣٠ مركزاً كبيراً يقدر إجمالي حجم تجارتها بحوالي ١٥ مليار شيقل. وتقول الدكتورة دجاني: "تصل دورة عائدات المركز التجاري الجيد إلى ما يتراوح بين ٣٠-٤٠ مليون شيقل شهرياً في المناطق التجارية فقط، دون

وهو البيع في يوم السبت، وهو اتجاه تزداد قوته. ومن المتوقع أن تزداد قوة الجدل في موضوع السبت في الفترة المقبلة، وقد لوحظت هذا العام البوادر الأولى لذلك.

تعرف الشبكات التجارية الموجودة بداخله قبل أن تخطو فيه خطوة واحدة. ولذلك لن ينجح هذا العام سوى من سيجعل نفسه مميّزاً. وهناك موضوع جديد سيطرح علي طاولة النقاش ألا

معاريف ٢٠٠٥/١/١١
بقلم: يعقوف أحيمياثر

مرحبا بتعيين ستانلي فيشر

◆ مثل آينشتاين:

في هذا الصدد، وفجأة تذكرت الاقتراح الذي اقترحه بن جوريون، الذي لا يمكن لأحد أن يشكك في فخرواعتزاز اليهودية وإسرائيل به، على "ألبرت آينشتاين"، أبو نظرية النسبية، بأن يكون رئيساً لدولة إسرائيل، بعد وفاة الرئيس الأول لإسرائيل حاييم فايتسمان. وبالطبع، فيشر ليس آينشتاين، فكل شيء نسبي كما هو معروف. ولكن آينشتاين لم يوافق على عرض بن جوريون. وقد كان من الممكن أن يكون الرئيس الثاني للدولة عبقري، ولكنه ليس ضليعاً في اللغة العبرية، وليس لديه جواز سفر إسرائيلي. عموماً ما علاقة معرفة اللغة بمنصب محافظ البنك المركزي؟.. هل كان أبا إيبان وزير الخارجية الأسبق يعرف العبرية؟.. أولو أنه كان يعرف، فهل كان هناك من يفهمه؟.. ألم يبدأ أبا إيبان عمله الدبلوماسي الواعد، وهو لم يكن مواطناً إسرائيلياً بعد؟..

إن تعيين ستانلي فيشر يثير كذلك فكرة كم سيكون مفيداً لو أن بعضاً من عباقرة اليهود هاجروا إلى إسرائيل تاركين مناصبهم المرموقة، ورواتبهم العالية وأسهموا بكفاءاتهم في خدمة الدولة، مثلما أسهموا في خدمة الدول الأخرى التي عاشوا فيها (على غرار هنري كيسينجر، أتذكرونه؟..).

يجب علينا أن نستقبل بالترحاب انضمام البروفيسور ستانلي فيشر إلى المنظومة الإسرائيلية. فلا يوجد كثير من اليهود مثله، يضحون براحة العيش مثلما ضحى فيشر من أجل تسخير كفاءته للاقتصاد الإسرائيلي.

لو تم تعيين رجل الاقتصاد ستانلي فيشر، محافظاً للبنك المركزي الإسرائيلي، فسيكون من حق وزير المالية بنيامين نتنياهو التهنئة على هذه الخطوة، التي تمت بمباركة رئيس الوزراء.

فبعد عدة ساعات من موافقة البروفيسور فيشر على هذا العرض، بدأت توجه له ضربات مؤثرة من داخل إسرائيل، وهو الذي يعد أحد أكبر رجال الاقتصاد في العالم، والذي وافق على التنازل عن منصب كبير في نيويورك، والتنازل عن الجنسية الأمريكية، والهجرة إلى إسرائيل من أجل مواجهة مشكلات الاقتصاد الإسرائيلي والواقع أنه لو تم تعيين فيشر، الذي لا يعد تعييناً "اقتصادياً" فقط، فلن يختلف أحد من رجال الاقتصاد الكبار عندنا حول كفاءاته كمرشح ليكون محافظاً للبنك المركزي الإسرائيلي. ولكن على ما يبدو أن مصدر هذه الضربات التي توجه لفيلسوف هو إحساس الإهانة الذي يتمتع أفضل رجال الاقتصاد في إسرائيل، الذين رأوا في أنفسهم مرشحين جديرين بمنصب محافظ البنك المركزي.

وينوح يارون لوندون على الوطنية قائلاً: "هل سنأتي أيضاً برئيس للأركان من روسيا أم برئيس للوزراء من فنلندا؟". ويقول رجل الاقتصاد د. ياكير بليسنر، الذي كان فيما مضى نائباً لمحافظ البنك المركزي، مندهشاً: "وكيف سيتحدث مع طاقم العمل في البنك، وهو لا يتحدث العبرية بطلاقة؟".

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٥ / ١ / ١٢

ارتفاع نسبة الاستيراد والتصدير بـ ٢٠٪ في ٢٠٠٤

٦,٨ مليار دولار. وتشير المعطيات إلى أن التصدير الصناعي (لا يشمل الماس) بلغ ٢٣,٥ مليار دولار، فيما بلغ حجم التصدير الزراعي ٠,٩ مليار دولار. وبلغ حجم تصدير الماس (مصقول وخام) ٩,٣ مليار دولار. وقد سجل تصدير التكنولوجيا المتطورة ارتفاعاً

تشير المعطيات التي نشرتها دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية إلى أن حجم الاستيراد إلى إسرائيل بلغ، خلال عام ٢٠٠٤، ٤٠,٥ مليار دولار، أي ارتفع بنسبة ٢٠,١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٣. وقد بلغ حجم التصدير ٣٣,٧ مليار دولار، أي ارتفع بنسبة ٢٠,٨٪ مقارنة بعام ٢٠٠٣. وقد أشارت المعطيات إلى أن العجز التجاري بلغ

بنسبة ٢١,٧٪ مقارنة بعام ٢٠٠٣. كما تم تسجيل ارتفاع في تصدير الصناعات التكنولوجية المتطورة المختلطة (Mixed Hi-Tech) بنسبة ٢١,٩٪، وفي الصادرات التكنولوجية المختلطة التقليدية سُجِّل ارتفاع بنسبة ٢٥,٤٪. أما في الصناعات التكنولوجية التقليدية (Low-Tech)، فقد سُجِّل ارتفاع بنسبة ١٢,٣٪. كما سُجِّل ارتفاع بنسبة ٢٣,٦٪ في استيراد المواد الخام (لا يشمل الماس والطاقة)، وارتفاع بنسبة ١٨,٦٪ في استيراد المنتجات الاستهلاكية، وارتفاع بنسبة ١٤,٦٪ في استيراد الآلات، المعدات ومركبات تستخدم في الاستثمارات.

وبينما شكَّ الإنتاج الصناعي (لا يشمل الماس) ٦٩,٧٪ من إجمالي التصدير خلال عام ٢٠٠٤، شكَّ تصدير الماس ٢٧,٥٪ من إجمالي الصادرات. وكانت

نسبة الصادرات التكنولوجية المتطورة ٤٦,٣٪ من إجمالي الصادرات، أي كما كان في العام الماضي. وتشير المعطيات إلى أن ٤٠٪ من الاستيراد، خلال العام الماضي، كان استيراد مواد خام (لا يشمل الماس والطاقة). وقد سجل استيراد سيارات المسافرين لاحتياجات العمل ارتفاعاً بنسبة ٣١,٢٪، وارتفاعاً بنسبة ٢٥,٢٪ في استيراد سيارات الشحن، والباصات. كما سجل استيراد المنتجات الاستهلاكية ارتفاعاً بنسبة ١٨,٦٪.

وقد بلغ العجز التجاري خلال عام ٢٠٠٤ نسبة ١٦,٩٪ مقارنة بعام ٢٠٠٣. ومنذ عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٣، انخفض العجز التجاري من عام إلى آخر. وقد سجل العجز التجاري - لا يشمل السفن، الطائرات، الماس ومواد الطاقة - ارتفاعاً بنسبة ٩,٧٪. ويعتبر هذا الارتفاع الأول من نوعه منذ عام ١٩٩٦.

أعلى نسبة إيرادات لميناء حيفا في ٢٠٠٤

هاآرتس ٢٥ / ١ / ٢٠٠٥
بقلم: شارون كدمي

وقد حقق الميناء أرباحاً تقدر بـ ٢٧٦ مليون شيقل في ٢٠٠٤، بارتفاع نسبته ١٢٥٪ مقارنة بنسبة ٢٠٠٣ التي بلغت فيها الأرباح ١٢٣ مليون شيقل. وقد طرأ انخفاض في نفقات الميناء بنسبة ٣٪، حيث انخفضت من ٨٢٤ مليون شيقل في ٢٠٠٣ إلى ٧٢٦ مليون شيقل في ٢٠٠٤.

وقد حدث ارتفاع في حجم الشحنات بنسبة ٩٪، حيث ارتفع حجمها من ١٨,٨ مليون طن في ٢٠٠٣ إلى ٢٠,٥ مليون طن في ٢٠٠٤. كما طرأت زيادة في حركة السفر عبر الميناء بنسبة تصل إلى نحو ٣٣٪: من ١٣٠٦٨٧ مسافراً في ٢٠٠٣ إلى ١٧٤٤٢١ في ٢٠٠٤.

حقق ميناء حيفا في عام ٢٠٠٤ أعلى نسبة إيرادات تقدر بأكثر من مليار شيقل، بارتفاع نسبته ١٥٪ مقارنة بعام ٢٠٠٣. كما حطمت حركة الحاويات في الميناء أعلى رقم قياسي على مدار كل السنين، حيث بلغت ١٠٤٣٠٠٠ حاوية.

ويتضح من تحليل تقارير ميناء حيفا لسنة ٢٠٠٤ أن هذه هي المرة الأولى التي يتجاوز فيها حجم الإيرادات حاجز المليار دولار، فقد بلغ ١,٠٠٢ مليار شيقل، بارتفاع نسبته ١٥٪ مقارنة بإيرادات عام ٢٠٠٣، التي بلغت ٨٧١ مليون شيقل.

الإنتاج الزراعي حقق رقماً قياسياً في ٢٠٠٤

يديعوت أحرونوت
٢٦ / ١ / ٢٠٠٥
بقلم: يهوديت ياهف

الزراعي من حيث حجم الأرباح، هي: الخضروات (٣,٦ مليار شيقل)، الدواجن (٣ مليار شيقل)، الفواكه (٢,٤ مليار شيقل)، الحليب (٢ مليار شيقل)، الزهور (١,٣ مليار شيقل) والمحاصيل الزراعية (مليار واحد). ويستدل من المعطيات أن فرع تربية الخنازير تضاعف في العقد الأخير، وازدادت إيراداته من ١٠٠ مليون شيقل في عام ١٩٩٥، إلى ٢٠٠ مليون شيقل، في العام الماضي. ويرجع ذلك إلى ازدياد حجم الشراء بفضل المهاجرين الروس.

يستدل من معطيات نشرها اتحاد المزارعين في إسرائيل، أمس، أن حجم الإنتاج الزراعي حقق في العام الماضي، ٢٠٠٤، رقماً قياسياً ووصل إلى ١٧ مليار شيقل، أي بزيادة ٥٪ عن حجم الإنتاج في عام ٢٠٠٣. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل خاص، بفضل ازدياد حجم صادرات البطاطس والخضروات والزهور. كما وصل حجم الصادرات الزراعية في العام الماضي إلى ٣ مليارات شيقل.

وحسب المعطيات، فإن الفروع المتقدمة في المجال

ترجمات عبرية

٧

المجتمع الإسرائيلي

صهيونية بالإكراه

هاآرتس ٢٠٠٥/١/٦
بقلم: وديع عواودة

ذلك.

تتجلى الدوافع غير التعليمية التي تقف وراء هذا المنهج، الذي تم توزيعه على المدارس العربية، فيما يتضمنه من قيم صهيونية مثل: قانون العودة والنشيد القومي.

وحقيقة الأمر أن التلاميذ العرب ليسوا هم فقط الذين يسقطون ضحايا الدوافع السياسية لمنهج المائة مصطلح، حيث يشكو أولياء الأمور أيضاً من الورطة الكبيرة التي أوقعهم فيها هذا المنهج الدراسي. أما التلاميذ، من جانبهم، فلا يدخرون جهداً في توجيه أسئلة وجبهة للمدرسين حول عدم تدريس أعمال الشعراء والأدباء العرب مثل محمود درويش، إلى جانب أعمال نظرائهم اليهود مثل حايم نيمان بياليك.

إن النظر في مصطلحات المنهج الخاص بالمدارس العربية يذكرنا بالعصور المظلمة في القرن الـ١٧، عندما مارس الأوربيون ضغوطاً على اليهود الذين كانوا يعيشون بينهم ويسعون للاندماج في المجتمع.

والآن يجب على العرب في إسرائيل البحث، قبل فوات الأوان، عن "موشيه مندلسون" من لدنهم، ليقود حركة للتوير تكفل منهجاً بديلاً للصهيونية التي تعرضها وزارة التعليم على التلاميذ العرب، حتى يمكن إنقاذهم من الاندماج بالإكراه.

في مطلع هذا الأسبوع، قامت وزارة التعليم بتوزيع المنهج الرامي إلى ترسيخ مائة مصطلح أساسي عن الصهيونية والديموقراطية والتراث اليهودي في عقول تلاميذ إسرائيل. ولم يقابل المنهج الجديد بارتياح لدى القطاع العربي، حيث إنه يثير قلق أولياء الأمور العرب على مستقبل أبنائهم وتشكيل هويتهم الثقافية والقومية. وخلافاً للأهداف المعلنة، فإن هذا المنهج لا يخدم القيم الديمقراطية والتراث العربي، بل على العكس، يؤدي إلى تعظيم الشعور بالظلم لدى العرب مواطني إسرائيل، الذين يعربون دائماً عن عدم رضاهم عن أداء المدرسة ويعتبرونها وسيلة سياسية للتحكم فيهم.

والواقع أنه ليس هناك أي مبرر لوضع منهج إجباري يرمى إلى غرس مبادئ الصهيونية في التلاميذ العرب. فهذه خطوة ليست ديموقراطية ولا إنسانية، حيث إن تغذية عقول التلاميذ العرب بمصطلحات وأسماء شخصيات من القاموس الصهيوني، مثل اليعيزر بن يهودا، وإيلي كوهين، وبنيامين زئيف هرتسل، تعتبر بمثابة تجاوز للخط الأحمر. ولا يكفي هذا المنهج فقط بإضفاء الطابع الإسرائيلي، بل ويرمى أيضاً لإخضاع المواطنين العرب لعملية عنيفة، تضفي عليهم الطابع الصهيوني. علماً بأن الدولة، بهذه الطريقة، لن تجنى الولاء من جانب مواطنيها العرب، بل على العكس من

خدمة مدنية.. كم هذا جميل

هاآرتس ٢٠٠٥/١/٦
بقلم: نحميا شترسلر

للقتال.. ولكن مَنْ يكون الحاخام موشيه بن ميمون أمام الحريديم أصحاب المصالح.

♦ يجب الاعتراف بالواقع وألا نتلاعب بالألفاظ:

أصحاب المصالح الحريديم يريدون أن يستمر الحمار العلماني في التضحية بنفسه من أجلهم. إنهم لا يريدون أن تشيع الجنازات من منازلهم، ولا أن يقوموا بزيارة أبنائهم في المستشفيات، ويفضلون ألا يقضوا الليالي في أرق وقلق على إبنهم الذي يخدم في غزة.

ولذلك، فإن السماح لهم ولغيرهم بالتطوع في الخدمة الوطنية لسنة واحدة، والتمتع بكافة المميزات والتسهيلات التي يحصل عليها جنود الخدمة الإلزامية سيكون أكبر مفارقة تحدث في الدولة. حيث يجب علينا أن نفعل العكس، بأن نزيد الإقبال على الخدمة الإلزامية وزيادة جدواها. ولن يتأتى ذلك عن طريق زيادة رمزية هزيلة في الرواتب، ولا عن طريق التسهيلات الضئيلة التي يحصل عليها الجندي بعد نهاية الخدمة، بل عن طريق منح راتب شهري مناسب (٣٠٠٠ شيقل شهرياً) لكل جندي كي يستطيع تكوين نفسه خلال فترة خدمته العسكرية، ويستطيع توفير مبلغ محترم يكفل له الخروج للحياة المدنية ومعه ما يعينه على المعيشة.

وتوصي اللجنة بإقامة "هيئة حكومية للخدمة المدنية" تتكون من أقسام عدة، وكثير من العمال وترصد لها ميزانية كبيرة. وهذا معناه المزيد من البيروقراطية، والكثير من الأموال العامة المهدرة. علاوة على ذلك، مَنْ ذا الذي سيستطيع معرفة ماذا يفعل الشباب الذين سيتطوعون في الخدمة المدنية؟ وهل هناك أحد سيكون بمقدوره اختراق المجتمع الحريدي ويتفقد ما يحدث هناك؟

لا يمكن رفع الظلم القديم بآخر جديد. يجب تجنيد جميع الحريديم في الجيش الإسرائيلي وجعل عملية التطوع في الجيش بعيداً عن أيدي الدولة. وإذا كان هناك من يريد - من العرب أو اليهود على حد سواء - أن يتطوع ويساهم من أجل المجتمع الإسرائيلي فمرحباً به، فضلاً عن أن هناك أطراً معينة من شأنها القيام بهذه المهمة، لذلك لا يجب على الدولة أن تتدخل في هذا الشأن، لأنها بذلك تتدخل بشكل أكثر مما ينبغي.

♦ قانون مل هو القانون المنظم لموضوع تجنيد تلاميذ المعاهد الدينية.

الموضوعة الجديدة هي "الخدمة المدنية". فهذا هو الاختراع الذي سيحل جميع المشكلات الاجتماعية: الاغتراب الذي يشعر به العرب، تهرب الحريديم من أداء الخدمة العسكرية، مشكلة رافضي الخدمة العسكرية لأسباب تتعلق بالضمير والمشكلات التي يواجهها جميع من يريدون الخدمة بالجيش. فقد تم السماح لهم بأداء "خدمة مدنية"، وبذلك سيصبح المجتمع الإسرائيلي مجتمعاً يقوم على المساواة وتسوده السعادة.

هذه هي الروح التي كانت تقف، منذ قرابة عام، وراء قرار تشكيل لجنة برئاسة "دافيد عفري" لبحث هذا الموضوع. وكما كان متوقعاً، أوصت هذه اللجنة بالسماح لكل مواطن بالتطوع في "الخدمة المدنية" كم هذا جميل، وكم يبدو مظهراً حضارياً. كما أوصت اللجنة بحق المتطوعين في التمتع بمعاملة مماثلة لتلك التي يحظى بها الجندي المسرح (تخفيضات ضريبية، قروض دعم للسكن ومنح دراسية... الخ) بعد تكريسهم سنة كاملة من حياتهم لأداء الخدمة المدنية، بهدف جذب الشباب العرب واليهود.

ولم تتطرق اللجنة إلى الحريديم. فقد خرج هذا الموضوع من أيديها وأحيل للتعامل معه سياسياً إلى لجنة برئاسة الوزير تسيبي ليفني، وهي اللجنة المكلفة أيضاً بدراسة قانون طل (❖). ويقولون في مكتب رئيس الوزراء إن الهدف المنشود هو السماح للحريديم بأداء "خدمة مدنية" بدلاً من الخدمة العسكرية المقتضية لبضعة أشهر. وتجدر الإشارة إلى أن هناك ٢٣٪ من الرجال اليهود لا يجندون في الجيش، و١٠٪ يحصلون على معافاة لأنهم "عاكفون على دراسة الديانة اليهودية"، و١٣٪ يحصلون على إعفاء لأسباب نفسية وصحية مثل عدم استيفاء شروط الإقبال، أو بسبب التورط في قضايا جنائية خطيرة. فضلاً عن ٤٠٪ من النساء لا تتجندن - ثلاث أرباعهن تعفي من التجنيد لأسباب دينية، وهي النسبة التي زادت منذ عام ١٩٩٠ بمقدار ٥٠٪.

وهؤلاء الشباب، الذين يستخدمون المعاهد الدينية كملجأ للاختباء فيه، يفعلون ذلك لإنقاذ أنفسهم وحياتهم. وهذا هروب جبان، يتعارض مع الديانة اليهودية أيضاً. وقد كتب الحاخام "موشيه بن ميمون" أن التوراة تقول أنه لا يجوز لأحد في الحرب المقدسة أن يتهرب من المشاركة في القتال، بل وحتى العريس والعروس في كوشة الزفاف يجب عليهم الخروج

الغيرة من الحريديم

هاآرتس ٢٠٠٥/١/١٠

بقلم: يولي تامير (١)

الأدلة على ذلك هو طابع إدارة المفاوضات الائتلافية المختلفة. ففي حين يطالب الجمهور الحريدي والحكومي - الديني بشروط تتعلق بالميزانية وبرامج متقدمة في مجال التعليم، يركز الجمهور العلماني على قضايا كثيرة ومتنوعة، لكنها في النهاية لا تمت بصلة للتعليم. فلا نجد قضايا التعليم مثلاً شرطاً يطرحه الجمهور العلماني للانضمام إلى الحكومة.

ويرى رجل السياسة العلماني أن قضايا التعليم يمكن أن تنتظر قضايا أخرى أهم مثل فك الارتباط، والسلام، والاقتصاد السليم.

في المقابل، يدرك رجل السياسة الحريدي أن سر بقاء هذه الجماعة هو التعليم. ولذا، فهو يرى أن المسألة التربوية تفوق أي شيء آخر في الأهمية. ونظراً لأن الحاخام لا يعتمد على المملكة (أي دولة إسرائيل)، بل على أتباعه، فهو يحارب من أجل جدول أولويات كهذا بكل ما أوتي من قوة. ولعل بهذه الطريقة أيضاً ظل اليهود على قيد الحياة آلاف السنين في الشتات. وبهذه الطريقة ظل الحريديم على قيد الحياة في الشتات الداخلي - على حد تعبيرهم - في دولة إسرائيل.

يدرك الحاخامات ما يدركه رجال التعليم دائماً. فالسيطرة على المستقبل تبدأ من رياض الأطفال. والجنود الذين على استعداد اليوم لرفض الأوامر (أي أوامر إخلاء المستعمرات) - كما أمرهم الحاخامات - اكتسبوا هذا الالتزام في سن الطفولة، وها هم اليوم يوفون بهذا الالتزام.

إن المشكلة لا تكمن في جدول أولويات الجمهور الحريدي، بل في جدول أولويات من كان يستطيع المطالبة بالمزيد، إلا أنه تنازل منذ البداية عن المستقبل لصالح اللحظة الآنية. يجب أن تقوم اليوم حركة علمانية، تضمن مستقبل التعليم. وإذا لم يحدث ذلك، وحتى لو عم السلام هنا، فلن تبقى الدولة الصهيونية العلمانية التي كان يحلم بها هرتسل.

١. يولي تامير: عضو كنيسيت عن حزب العمل.

٢. اليشيفوت والكوليم: هما نوعان من المدارس الدينية في إسرائيل، والفرق بينهما هو في عدد الساعات الدراسية، ففترة الدراسة في الكوليم تزيد عن فترة الدراسة في اليشيفوت.

مرة أخرى، أثبت الحريديم أنهم يعرفون جيداً، أكثر من أي جماعة أخرى، كيفية تحديد مصالحهم طويلة الأمد والدفاع عنها. فمطالبهم في مجال التعليم تضمن التفوق الكبير للتعليم الحريدي على التعليم العام في الأعوام المقبلة، حيث سيتعلم تلاميذه (أي تلاميذ التعليم الحريدي) في يوم دراسي طويل، ولمدة ستة أيام في الأسبوع، و١١ شهر في العام، بموجب خطة دراسية خاصة. لن يقل حجم التمويل الحكومي، ولن تتم إقالة المدرسين. وينص الاتفاق الموقع بين حزبي الليكود ويهدوت هاتوراه على رصد ١٥٠ مليون شيقل لرياض الأطفال ولانتقالات التلاميذ، وعقد الندوات، وللمدارس الداخلية، وتأمين حياة الأطفال، والأنشطة الثقافية اليهودية والدينية، و١٤٠ مليون أخرى لميزانية اليشيفوت والكوليم (٢). كما سيتم إلغاء التقليل الخاص، بنسبة ١٥٪، من ميزانية رياض الأطفال، الذي كان قد تقرر في فبراير ٢٠٠٤.

في المقابل، يقف الجمهور العلماني لا حول له ولا قوة. فجهاز التعليم العلماني يتدهور، ورغم جهود وزارة التعليم المضنية، إلا أن تطبيق تقرير لجنة دُفراخ أخذ في السريان، ولن يتم تطبيق التوصية الرئيسية فيه، المتمثلة في تخصيص موارد لتعليم الأطفال، إلا في رياض الأطفال الحريدية.

وفي حين أن آلاف المدرسين في التعليم الحكومي يشعرون بالقلق من الإقالة وتخفيض راتبهم، يبدي مدرسو التعليم الحريدي شعوراً بالارتياح، فمكان عملهم مضمون، وشروط عملهم لن تسوء، فهم يحصلون على أجرهم ليس من وزارة التعليم فحسب، بل وأيضاً من ميزانية دعم طلاب المدارس الدينية.

ومثلما كان الحال في الماضي، سيقوم أولياء الأمور في الأعوام المقبلة - الذين لا يقدرّون على تمويل التعليم "العام"، فضلاً عن حاجتهم ليوم دراسي طويل، وانتقالات مجانية، وتغذية وإجازة صيفية قصيرة - باللجوء إلى التعليم الحريدي.

ويبرهن نجاح الجمهور الحريدي في الدفاع عن جهاز التعليم الخاص بهم، بل وزيادة قوته، على فشل الجمهور العلماني الذي يُكثر من الحديث عن تطوير التعليم، إلا أنه يرفض وضعه على رأس جدول الأولويات.

ليس هناك حزب يدافع عن التعليم العلماني، وخير

هاآرتس ٢٠٠٥/١/١٠
بقلم: يوفال أزولاي

في كريات ملاخي يتدافعون على شركة بيزك

تخيلوا مدينة تعصف بها البطالة، حيث أن ١٩٪ من القوة العاملة فيها مقيدة على قوائم طلب الوظيفة.. تخيلوا في صباح يوم ما في فصل الشتاء تشرق فيه الشمس على استحياء، يُفتتح في هذه المدينة ولأول مرة منذ سنوات مكاناً يضمن تشغيل وإعاشة مئات الأسر. إن هذا ليس خيالاً، لقد حدث بالفعل في مدينة كريات ملاخي. لقد شهدت هذه المدينة أمس افتتاح سنترال جديد تابع لشركة "بيزك أون لاين"، وتحول هذا السنترال خلال الأشهر الماضية إلى مقصد للكثير من العاطلين الذين أضناهم البحث عن فرصة عمل؛ وتقريباً لم يكن هناك عاطل في كريات ملاخي إلا وحاول الحصول على فرصة عمل في هذا السنترال الذي تم افتتاحه في مبنى إداري قديم مكون من ثلاث طوابق عند مدخل المدينة. فكان الجميع على استعداد للوقوف في صفوف طويلة من العاطلين من أجل الحصول على فرصة عمل والقيام بإرسال السيرة الذاتية الخاصة بهم مرة بعد الأخرى، والإلحاح والطلبات المتكررة المصحوبة بالتوسلات والبكاء فقط من أجل أن يسمع القائمون على السنترال بأنهم يستطيعون أن يقدموا للشركة الكثير، وكل ذلك مقابل الحصول على ١٩ شيقلاً نظير كل ساعة عمل.

يمكن أن نعتبر "إيلانيت بيتون" من سكان كريات ملاخي، البالغة من العمر ٣١ عاماً، متزوجة وأم لثلاثة أطفال، مثال على النقيض من الصورة المشينة التي تلتصق بالعاطلين الباحثين عن فرصة عمل. فعلى مدى أكثر من ست سنوات وهي تبحث عن فرصة عمل ولم تتجح في ذلك. ورغم أن لديها تصريحاً للعمل في إدارة الحسابات، كما أن لديها خبرة في هذا المجال، إلا أنها لم تتجح في الحصول على فرصة عمل في مجال تخصصها في كريات ملاخي، فقامت بالبحث عن عمل في مجالات أخرى، كان منها، على سبيل المثال، التقدم للعمل في أحد المصانع كعامل إنتاج، ولكنها لم تتجح في الحصول على الوظيفة. وتمر السنوات، وفي كل مرة كانت تعتقد فيها أنها نجحت في إيجاد مكان يمكن أن تعيش من راتبه بكرامة تتبدد أحلامها أخذ الإحباط يسيطر عليها، خاصة وأنه كان من الصعب أن تستمر أسرة قوامها خمسة أفراد في العيش براتب زوجها، شارون، فقط لاسيما وأنه مرتب زهيد.

وظلت بيتون تبحث عن وظيفة، فعملت مراسلة

لإحدى الصحف المحلية في كريات ملاخي ولكن تم إغلاق الصحيفة. ولم تكن تبيع الكثير من المال من هذا العمل، فقد كانت تحصل فقط على ألف شيقل شهرياً. وكانت تعزى نفسها بأن هذا المبلغ لا بأس به، وأنه أفضل من لا شيء. وظل الحال على ما هو عليه، حتى أن من يعرفونها في المدينة كانوا يطلقون عليها "الباحثة دائماً عن وظيفة". ومؤخراً فقط تحقق حلم بيتون ووجدت عملاً في السنترال التابع لشركة بيزك كعامل في السويتش في مرحلة الاختبار.

وأخيراً ترسم الابتسامة على وجه بيتون أمس، وراحت تخاطب نفسها وتقول: "لم أترك مكاناً إلا وبحث فيه عن عمل. لا يوجد مصنع من المصانع إلا وتوجهت إليه أكثر من مرة. لقد توجهت لجميع محلات الملابس ورياض الأطفال والبلديات، دون جدوى. لقد كان أمراً باعثاً على الإحباط".

يعمل في سنترال بيزك في كريات ملاخي في الوقت الراهن حوالي ١٢٠ موظفاً جميعهم من أهالي المدينة ومن مدينة كريات جات القريبة. وحتى منتصف هذا العام سيتم تشغيل حوالي ٤٠٠ موظف. وحسب الاتفاق الذي عقد مع شركة بيزك، فإنه في مقابل افتتاح السنترال في المدينة، فإن الدولة ستشارك خلال السنوات الخمس الأولى لعمل السنترال في دفع رواتب الموظفين.

لقد انتشر نبأ افتتاح السنترال في كريات ملاخي قبل عدة أشهر كالنار في الهشيم. ورأى الكثير من شباب المدينة، ومن ضمنهم جنود أدوا الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي ولم ينجحوا في الحصول على فرصة عمل، فتقدموا بطلبات للحصول على وظيفة. وتصف "رينات لحنا"، مديرة الموارد البشرية والإرشاد والتي كانت مسؤولة عن استيعاب القوة العاملة في السنترال، هذا الوضع بأنه "كان جنوناً مطلقاً". وعلى حد قولها، فبينما كان معدل المقابلات مع المرشحين للحصول على فرصة عمل في مدينة تل أبيب يتراوح بين ٨ إلى ٢٠ مرشحاً للحصول على وظائف كان المعدل هنا يتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ مرشحاً.

وفي سنترال شبيه تم افتتاحه مؤخراً في تل أبيب، اعتادت لحنا على عقاب الموظفين الذين يجلبون أصدقاء لهم للعمل. ولكن هنا في هذه المدينة الجنوبية ليست هناك حاجة لأن تقوم لحنا بذلك، فالموظفون يأتون بمفردهم وبأعداد غفيرة.

"دُفرات" ضد النساء

معاريف ٢٠٠٥/١/١٢
بقلم: إستر هرتسوج

لتطوير التعليم، هل بمقدوره الوقوف أمام فصول بها ٤٠ طفلاً على مدار خمس ساعات يومياً؟ وهل هناك بالفعل ضرورة لتقليل عدد المدرسين؟ ثم من أين سيأتي المال اللازم لإلحاق ضباط الجيش بجهاز التعليم (مثلما تقترح ليفنات)؟ علاوة على ذلك، تشير البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء إلى أنه في عام ٢٠٠٩ سيحدث عجزاً في جهاز التعليم الحكومي بأكثر من ٧٠٠٠ مدرس، فهل سيخضرونهم من التعليم الديني، الذي لن يجرؤوا على المساس به؟

♦ تحقير المدرسات مباح:

لا يريد كل من بيبي (بنيامين نتنياهو) وشارون وليفنات تطوير جهاز التعليم. فهم يريدون أن تتدفق الأموال الضخمة لصالح رجال الأعمال الذين أوصلوهم إلى السلطة. وهم يعرفون أن النساء فئة ضعيفة. وأينما وجدت النساء من الممكن التوفير، وكذلك اتهمهن بالفشل وإقالتهن. وكل ما يجب فعله هو الثرثرة مع وسائل الإعلام بين الحين والآخر بنتائج مزورة لاستطلاعات رأي مثيرة للضحك، وبيانات لا أساس لها من الصحة، ومقولات ساخرة حول "انخفاض مستوى" التعليم والمدرسين. وهذه بالطبع ليست مشكلة، بحكم أن تحقير المدرسات أمر مباح.

فها هي ليفنات التي ناضلت كأم ضد تقصير الأسبوع الدراسي منذ نحو ١٤ سنة، تناضل اليوم كوزيرة، من أجل تقصير الأسبوع الدراسي وإلحاق الضرر بشكل غير مسبوق بقطاع عريض من النساء (حيث إنهم سيوفرون مبالغ ضخمة لوزارة المالية).

قد تكون لينفات، المرأة والأم، معنية بتحسين وضع النساء وبصالح الأطفال، ولكن ليفنات السياسية ملتزمة بالولاء لرئيس الوزراء القادم. غنى عن القول أن نتنياهو يفضل دائماً الاستقطاع على حساب الضعفاء بوجه عام، والنساء بوجه خاص، من خلال إهانتهم واتهامهم بالبطالة وتدني المستوى، ولعل الضرر الكبير الذي لحق بالأمهات المعيلات ليس ببعيد عن ذكارتنا.

في ظل غياب قوة سياسية للنساء، وفي الاستعانة بمختلف الأساليب للإساءة إلى قطاع المدرسين، من خلال طمس حقيقة أن المقصود بالأساس هن النساء، يقود كل من نتنياهو ودُفرات وليفنات عملية لإلحاق ضرر جسيم بقطاع عريض من النساء، ومعلمات الأطفال، والمدرسات، والموجهات التربويات.

وقد عبّرت مظاهرة الاحتجاج التي خرجت الأسبوع الماضي عن حالة الغضب. وحتى الرجال، رؤساء نقابات المعلمين، كان واضحاً لهم أن لجنة دُفرات تم تشكيلها لإقالة عدد غير مسبوق من المدرسين. والآن، حتى دُفرات نفسه أصبح يعترف بأنه سيتم إقالة ١٤٠٠٠ مدرس. ولكنهم جميعاً، رغم ذلك، يتجاهلون حقيقة أن هؤلاء سيكونون من النساء. وقد رأى رؤساء النقابات، الذين قاموا بتنظيم هذه المظاهرة العنيفة المؤثرة، من الصواب ألا يضعوا بين قائمة المتحدثين على المنصة التي تشمل كثيراً من الرجال أكثر من امرأة واحدة، وهي مدرسة مغمورة، في مقابل كثير من النساء كانوا ضمن الحشد. ومن الجدير بالذكر هنا أننا لن نجد في التقرير ولو حتى إشارة إلى الحقائق التالية: ١٠٠٪ من معلمات الأطفال، ٩٥٪ من مدرسي التعليم الأساسي، ٧٥٪ من مدرسي المرحلة الإعدادية وحوالي ثلثي مدرسي الكليات المقرر إغلاقها، من النساء، اللاتي يحصلن معظمن على أجر ضعيف. ومن ثم، لو تم ذكر هذه الحقائق، فإن الحديث عن إقالة "مدرسين" سيكون أكثر صواباً من الحديث عن إقالة عشرات الآلاف من النساء.

يعلم دُفرات ورفاقه، مثلما نعلم جميعاً، أن التغير الكبير في جهاز التعليم مقترن بأمور بسيطة، ولكنها باهظة للغاية وهي: تقليل عدد الفصول، زيادة كبيرة في رواتب المدرسين وإطالة اليوم الدراسي. وبناءً على ذلك، فإن الإصلاح الحقيقي لا يعني إقالة المدرسين، بل على العكس، يجب زيادة عددهم بشكل كبير. كما لا يجب زيادة ساعات عمل المدرسين، بل على العكس، يجب تقليلها. وأي رجل، سواء كان رجل أعمال أو رجل عسكري، من أولئك الذين يصدرن لنا توصيات

عاصمة الفقر في دولة إسرائيل

معاريف ١٤/١/٢٠٠٥

بقلم: جون بن - زاكين،
وفورياس يسرائيل

العصيب.

◆ نعمل من أجل مصالح الجمهور:

يقول المحاسب ميخائيل جل، صاحب مكتب محاسبة معروف في المدينة: "كل إنسان يدرك صعوبة الوضع الاقتصادي في القدس، وأسباب ذلك معروفة للجميع. فهناك عدد كبير من العاطلين، أكبر بكثير من الإحصائيات الرسمية، ومستوى متوسط دخل الباقين ليس مرتفعاً. إذا كانوا يرغبون في إصلاح الوضع الاقتصادي في المدينة، يجب أولاً وقبل كل شيء زيادة متوسط دخل سكان المدينة. وعندما يستطيع الجمهور إنفاق النقود، فسوف يمارس نشاطاً اقتصادياً. ومن يرغب في تحسين الوضع الاقتصادي في القدس، يجب أن يفكر في طريقة جلب الاستثمارات حتى يوفر فرص عمل ذات مستوى أجور مرتفع. وفي ظل الوضع القائم في المدينة - وهو وضع اقتصادي متدن، وهجرة عكسية ووضع أمني شائك - كنت أنتظر من الحكومة أن تفعل شيئاً. فهي تتحدث طيلة الوقت عن ضرورة دعم المدينة، إلا أنها لا تفعل الكثير. فالحوافز التي يمنحها قانون تشجيع استثمارات رؤوس الأموال غير كافية بالتأكيد. ورغم أن كل هذه العناصر مهمة في حد ذاتها، إلا أنني أعتقد أن تحقيق السلام هو أهم شيء يمكن عمله من أجل دفع عجلة الاقتصاد في المدينة".

والتجار هم الذين يشعرون بالقلق بشكل مباشر من المستوى المتدني للدخل في المدينة. ويقول رامي ليفي، صاحب ومدير شركة هاشيكما للتسويق، إن مستوى دخل سكان المدينة المتدني هو أساس مشكلة التجارة في المدينة. ويقول عن ذلك: "في الحقيقة لقد أضر الوضع الأمني بالحركة التجارية. فلم يعد هناك سائحون يأتون، الأمر الذي يضر في الأساس بتجار البلدة القديمة، الذين كانوا يمتلكون محلات مزدهرة بفضل السياحة. كما أن رواتب سكان المدينة متدنية للغاية، وهي أكبر المشاكل التجارية حدة في المدينة. فالناس لا يشترون لأنهم لا يملكون النقود للشراء (أي أن القوة الشرائية ضعيفة). صحيح أنه ليس لدى ما أشكو منه، لأنني أمتلك شبكة متاجر لبيع المنتجات الغذائية الرخيصة، غير أن هناك آخرين يعانون بشدة".

◆ احتضار القدس الشرقية:

لا يعد وضع القدس الاقتصادي مفاجأة، بالنظر إلى البيانات الأولية المعقدة الخاصة بها. ففي الأعوام الأربع

يقيم ٦٨٠ ألف شخص في القدس، الأمر الذي يجعلها أكبر المدن في إسرائيل. غير أن القدس هي إحدى أكثر المدن فقراً في إسرائيل، حيث يبلغ متوسط دخل الأسرة فيها ٧٥٠٠ شقيل شهرياً. فضلاً عن ذلك، يقيم بها عدد كبير من العاطلين - حوالي نصف سكانها الكبار لا يشاركون في أي نشاط اقتصادي. ومع ذلك، فإن البيانات الرسمية مضللة بعض الشيء، فبينما تقول هذا البيانات أن معدل البطالة الرسمي قد وصل في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٪ فقط، وبلغ ٤٪ في الأشهر العشر الأولى من عام ٢٠٠٤، إلا أن هذه النسبة لا تشمل، على سبيل المثال، السكان الحريديم الذين يمثلون حوالي ٢٠٪ من سكان المدينة، ومعظمهم لا يعملون لرغبتهم في الانشغال بعلوم التوراة، كما لا يبحثون أصلاً عن عمل، وفي الوقت نفسه لا يتم تسجيلهم كعاطلين.

ويجب أن نضيف لذلك شرق المدينة (القدس الشرقية)، حيث يعيش هناك نحو ٣٢٪ من سكانها. ورغم أن العرب - من سكان القدس الشرقية - يهتمون بالعمل، إلا أن فرص العمل المتاحة لهم ضئيلة للغاية، وتقدر جهات مهنية أن نسبة البطالة بينهم تبلغ ٢٠٪ على الأقل. إن المدينة التي لا يشارك نصف سكانها (رجالاً ونساءً) في نشاطها الاقتصادي، هي بالتأكيد مدينة تواجه مشكلة.

وهناك بيانات أخرى توضح الوضع الاقتصادي للقدس، تنعكس في عدد الحالات الاجتماعية التي تعالجها البلدية: ٤١ ألف عائلة، تضم ١٢٠ ألف شخص، أو نحو ١٨٪ من السكان. علماً بأن العدد الحقيقي أكبر بكثير، نظراً لأن العرب لا يشعرون بالارتياح عند اللجوء إلى مكاتب الشؤون الاجتماعية التابعة للبلدية بسبب الشعور بالتمييز والظلم. أما الحريديم فلديهم إشارات خاصة لمساعدتهم، ولا يتوجه المعوزون منهم إلى البلدية لتلقي المساعدة. وتكشف إدارة التخطيط والبحوث في شعبة الرفاه الاجتماعي ببلدية القدس النقاب عن أصعب البيانات الخاصة بوضع المدينة. حيث يقدر العاملون في هذه الإدارة أن نحو ٤٠٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر، في حين تصل نسبة الأطفال من إجمالي الفقراء في المدينة إلى ٦٣٪.

هذا هو الواقع الذي تعيشه عاصمتنا في عام ٢٠٠٤. واقع من الفقر، وغياب فرص العمل، بينما لا يرى القطاع التجاري بصيصاً من النور في آخر النفق، والإدارة البلدية فيه تعطى انطباعاً بأنها لا يمكنها مواجهة الواقع

الأخيرة، مع بدء اندلاع انتفاضة ٢٠٠٠، ازداد الوضع تفاقمًا. وذلك، نظراً لأن عدداً كبيراً من العمليات الإرهابية داخل الخط الأخضر وقعت داخل حدود مدينة القدس - الأمر الذي أدى إلى هروب السياحة الداخلية والوافدة على حد سواء. كما ألحقت الانتفاضة أضراراً شديدة بسكان القدس الشرقية.

القدس الشرقية كانت وما تزال المدينة الأم للقرى والبلدات المجاورة، مثل بيت لحم ورام الله، وكان معظم سكانها يعيشون على التجارة وتقديم الخدمات. والآن، عندما أصبحت المدينة منفصلة عن مصدر رزقها الاقتصادي، بات النشاط الاقتصادي بها شبه مشلول.

ويقول زكي حوري، رئيس شركة كوكاكولا فلسطين وأحد سكان البلدة القديمة، إن الوضع الاقتصادي للقدس عسيب لاسيما بسبب التداعيات السياسية التي تعصف بالمدينة. ويقول عن ذلك: "لكي نصلح الوضع الاقتصادي في القدس، يجب أن ننحى العواطف والسياسة جانباً بعيداً عن النشاط الاقتصادي للمدينة. بادئ ذي بدء، يجب أن نتعامل مع سكان القدس الشرقية كبشر، حيث يمثلون نحو ثلث سكان المدينة. كما يجب أن نوقف أعمال الشغب اليومية، وأن نسمح لهم بالعبور بحرية إلى الضفة الغربية ونتأكد من أن وزارة الداخلية ستقدم لهم الخدمة المناسبة.

"ويجب أن توفر مدارس حكومية جيدة. فاليوم يتوجه كثير من الأطفال في القدس الشرقية إلى مدارس خاصة تكلف أولياء الأمور مبالغ طائلة، الأمر الذي سيقلل بشدة مستوى صافي الدخل. ولو كانت السلطات قد قامت بتوفير مدارس مناسبة، لأدى ذلك إلى توفير قوة شرائية أخرى تقدر بمئات الشيكولات شهرياً عن كل طفل. وكيف نتظر منهم المساعدة في دفع عجلة الاقتصاد في المدينة إذا كانوا يشعرون جميعاً أنهم مواطنون من الدرجة الرابعة؟. ولو كانوا مواطنين متساوين في الحقوق، لما سمحت السلطات بنشوء وضع تبلغ فيه نسبة العاطلين ٢٠٪ و ٢٥٪ من قوة العمل للقدس الشرقية.

أما مروان أبو زالف، رئيس تحرير صحيفة القدس، التي تصدر في القدس الشرقية، وهي من أهم الصحف الفلسطينية، لم يكف عن الحديث عن الوضع الاقتصادي الكئيب لعرب القدس الشرقية. وهو يقول: "الوضع الاقتصادي لسكان القدس الشرقية لا يُحتمل. فمنذ اندلاع الانتفاضة وانفصال المدينة عن قاعدتها الاقتصادية، أصاب الجمود اقتصاد المدينة. فشارع صلاح الدين التجاري، الذي كان في الماضي القريب أحد الشوارع التجارية التي تعج بالحركة في القدس، يحتضر الآن، ويخلو من المشترين.

"ويصعب الوضع الحالي على السكان إيجاد مصدر رزق بديل في القدس الغربية، ناهيك عن الصعوبات التي

تواجههم عندما يحتاجون لتلقى خدمات وزارة الداخلية أو مؤسسات حكومية أخرى. كما تجدر الإشارة إلى إهمال البلدية: الشوارع بدون صيانة والطرق تمتلئ بالحفر، الأمر الذي يجعل السير فيها محفوف بالمخاطر، كما توجد مشاكل في الصرف الصحي، ولا تتم إزالة القمامة بشكل منتظم، إلى غير ذلك من مظاهر الإهمال. ولهذه المشكلات تداعيات أخرى على الوضع الاقتصادي في المدينة".

ويضيف مروان أبو زالف: "إذا كانت البلدية لا تمتلك المال للقيام بالحد الأدنى من أعمال الصيانة، فلتسمح لجهات أخرى بالقيام بذلك. ومنذ فترة قصيرة عرضت بعض الدول الأوروبية إعادة تمهيد الشوارع في عدة أحياء عربية بالقدس، غير أن البلدية رفضت ذلك. من الواضح أن الطريقة المثلى من أجل النهوض بالوضع الاقتصادي في القدس تتمثل في رفع مستوى دخل سكانها، إلا أنني لا أعرف كيف يمكن التفكير، في ظل الوضع الحالي، في إيجاد فرص عمل بديلة لسكان القدس الشرقية، ناهيك عن رفع مستوى الدخل العام لهم".

مع ذلك، من شأن سكان المدينة العرب أن يلوموا أنفسهم أيضاً، إذ أنهم لو كانوا قد شاركوا في الانتخابات البلدية وأصبح لهم تمثيل داخل البلدية، لكان وضع الأحياء العربية في القدس تغير عما هو عليه الآن.

❖ هل البلدية ضد المدينة؟

يقول رامي ليفي إن أحد أسباب الوضع الاقتصادي العسيب للمدينة هو البلدية، التي تتجاهل - حسب اعتقاده - المشاكل التي يواجهها فرع التجارة. ويقول ليفي: "ضريبة الأملاك (العوائد) في القدس من أعلى الضرائب في إسرائيل، إن لم تكن الأعلى على الإطلاق. يجب أن تهتم البلدية بهذا الوضع، وتخفف قيمة ضريبة الأملاك المفروضة على الأعمال التجارية التي تواجه مصاعب كثيرة. لقد باتت هذه المنطقة في وسط المدينة، التي كان يطلق عليها في الماضي "المثلث الذهبي" شوارع بن - يهودا، وكينج جورج ويافا - مكاناً تسكنه الأشباح. وفي الماضي كانت هذه المنطقة أكثر الأماكن التجارية التي تشهد حركة بيع وشراء في إسرائيل، واليوم تكاد تكون خربة. لماذا لا تهتم البلدية بهذا الوضع، وتوجهه إلى التجار وتساعدتهم في هذه الفترة العسيرة التي تعصف بهم؟".

وتعقيباً على ذلك، قال جيدي شميرلينج، المتحدث باسم بلدية القدس، إنه في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ - ٢٠٠٢ لم تقم البلدية برفع قيمة ضريبة الأملاك إلى النسب العظمى التي ينص عليها قانون التسويات في المرافق الاقتصادية في تلك الفترة. وفي هذا العام، بسبب الوضع المالي العسيب الذي نواجهه، اضطرت البلدية

للمطالبة بزيادة خاصة لضريبة الأملاك بنسبة ٣٪، وذلك أقل مما طالب به ممثلو وزارة المالية والداخلية.

ويضرب لنا ران توتناور، مدير عام شركة توتناور الصناعية ورئيس اتحاد رجال الصناعة في منطقة القدس، مثالا على الصعوبات التي تضعها بلدية القدس أمام الأعمال التجارية التي تجرى داخلها. وينوي توتناور نقل مصنعه من منطقة عطيروت في القدس إلى المنطقة الصناعية في هار طوف، بسبب عدم وجود أراض خالية. وهو يقول: "نعم، سننقل مصنعنا إلى بيت شيمش، لأننا فشلنا في العثور على ٣٠ دونم من الأراضي في إحدى المناطق الصناعية في المدينة لإقامة مجمع جديد. وهو نفس ما حدث مع شركة "إنتل" قبل عشر سنوات، حيث فشلوا في العثور على قطعة أرض، وفي نهاية الأمر أقاموا المصنع الجديد في كريات جات وليس في هار حوتسبيم. وفي وضعنا هذا، فإن المصنع الذي يعمل به ٢٣٠ عاملاً برأس مال يقدر بنحو ٤٠ مليون دولار سنوياً، وقيمة تصدير تبلغ ٩٥٪، سيعترك القدس لعدم وجود أراض صناعية".

ويضيف توتناور قائلاً: "الوضع الصناعي في القدس صعب، والبلدية لا تبذل أي جهد لتخفيف حدة الوضع الذي نواجهه. يوجد في منطقة القدس نحو ١٥٠ مصنعاً منتجا، يقدر نشاطهم بـ ١٠ مليارات دولار سنوياً، ومعدل تصدير يقدر بالمليارات، ويعمل بهم ١٨ ألف عامل - ومع ذلك تتجاهلنا البلدية. في منطقة عطيروت الصناعية كانت هناك إدارة تهتم بتوفير احتياجات رجال الصناعة، منها الحراسة والتأمين، بتمويل من البلدية. أما الآن ليست هناك إدارة أو حراسة أو تأمين، ويشعر رجال الصناعة بالخوف على أنفسهم وعلى ممتلكاتهم. وهذا وضع عبثي. ففي حين تسد المصانع في عطيروت ضريبة أملاك تقدر بـ ٢٥ مليون شيقل سنوياً، فإن البلدية ليست على استعداد لرصد ١,٥ مليون لتمويل الإدارة هناك، وهو ما يعني عدم حراسة مصانع المدينة" (من البلدية جاء رد يقول أن موضوع تأمين هذه المناطق ليس ضمن اختصاصات البلدية بل ضمن اختصاصات الدولة).

كما يقول توتناور إن حالة المواصلات إلى المدينة وإلى خارجها تنقص عليهم حياتهم. وهو يقول: "وقف خط القطارات الذي كان يصل إلى القدس ألحق أضراراً شديدة بالصناعة، لأننا كنا ننقل البضائع من خلاله. أما الآن، فإنني، وعدد آخر من رجال الصناعة، ننقل البضائع في عربات نقل، وهو ما يزيد من تكديس الطرق التي تربط بين السهل الساحلي والقدس. إنني لم أعد أندesh من غياب المستثمرين في مجال الصناعة بهذه المدينة، فالقدس لم تعد مكاناً يتنافس عليه المستثمرون".

◆ تطوير السياحة:

هناك حل آخر للوضع الاقتصادي العصيب للقدس وهو تاريخها. فالقدس، بسبب واقعها، تمثل مكاناً لجذب

السائحين. وماضيها العظيم ينعكس في أجزاء كثيرة منها، فهي المهد التاريخي للأديان السماوية الثلاث وبها روافد ثقافية تمثل عنصر جذب سياحي. وفي الماضي، كانت السياحة أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد في القدس، ويمكن أن تستعيد هذه المكانة في المستقبل. لكن في الفترة الحالية، لا يتم استغلال هذه المميزات بشكل كاف.

وفي حديث مع "أوري لولبليانسكي" رئيس بلدية القدس دار هذا الحوار السريع:

◆ ماذا يمكن عمله من أجل تحسين الوضع الاقتصادي في القدس؟

- "يجب أن تكون الحلول في عدة مجالات، وفي ظل تعاون حكومي: أولاً، يجب تشجيع التعليم العالي في المدينة وتوفير فرص عمل للخريجين فيها. ولهذا الهدف يتم التخطيط حالياً لإقامة مركز جديد للتكنولوجيا المتطورة سيوفر المزيد من فرص العمل، وذلك، في أعقاب الانتعاشة التي طرأت على هذا المجال في الفترة الأخيرة. فضلاً عن ذلك، فنحن نعمل بهمة لإصلاح وسط المدينة وإعادة تحويله إلى مركز للتجارة والسياحة من أجل، صالح كل أصحاب الأعمال التجارية والعاملين في المنطقة. ومن المقرر أيضاً أن يساعد مشروع المترو الأعمال التجارية في وسط المدينة، نظراً لأنه سيجعل هذه الأعمال متاحة بصورة أكبر أمام الجمهور. كما أننا نشجع، عن طريق مركز تنمية الاستثمارات، إقامة متاجر جديدة في عدة مجالات. وقد قامت الحكومة الإسرائيلية مؤخراً بخطوة إيجابية، عندما أعلنت أن القدس ستكون أحد الأهداف الرئيسية الأربعة في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٥".

◆ كيف تستطيع البلدية تشجيع المزيد من النشاط الاقتصادي؟

- "عن طريق شعبة الرفاه الاجتماعي، نقوم ببعض الأعمال التي تهدف إلى زيادة عدد السكان المشاركين في قوة العمل. من بينها: المساعدة في تقديم المشورة بشأن العمل، وإلحاق راغبي العمل ببرامج إعداد، وبرامج لإتمام التعليم، بما في ذلك المنح الدراسية وغيرها".

◆ هل تقيم علاقات مع سكان المدينة العرب، حتى تتعرف على مشكلاتهم: على سبيل المثال، التداخليات الاقتصادية لمسار الجدار (العازل)، والبيروقراطية أو شكاوى أخرى؟

- "إنني على صلة دائمة بسكان القدس الشرقية، وأنا على دراية بمشاكلهم الخاصة. الجدار العازل هو قضية أمنية. وتجدر الإشارة إلى أن العمليات الإرهابية لا تلحق الضرر بسكان المدينة اليهود فقط، بل بسكانها العرب أيضاً. وستبذل البلدية كل ما في وسعها لتحسين وضع السكان الذين سيتضررون من إقامة الجدار".

إغلاق معهد الصحة العمالي

عام ١٩٩٧ كان المعهد يتلقى التمويل من أموال الضريبة الموازية (❖) التي يدفعها أعضاء الهستدروت وأحد صناديق المرضى العامة. وبموجب الاتفاق الموقع بين الهستدروت، وأرباب العمل والحكومة، فإنه تم رصد نسبة واحدة من هذه الضريبة لوقاية العاملين في الدولة، وقامت إحدى اللجان المهنية بتوزيع الأموال على المعهد وجهات أبحاث أخرى. وفي قمة ازدهار المعهد كانت ميزانيته تبلغ ما يقرب من ٨٠ مليون شيقل سنوياً، وكان يعمل به نحو ٨٠ عاملاً.

ومع سريان قانون الصحة الحكومي وإلغاء الضريبة الموازية، تقرر أن يقوم مكتب العمل والرفاه الاجتماعى بتمويل نشاط المعهد وأبحاث أكاديمية أخرى في مجال الطب العمالي. وتبلغ ميزانية المعهد والأبحاث الأخرى اليوم نحو ٢٦ مليون شيقل سنوياً من خزانة وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل. فعلى سبيل المثال، فى الآونة الأخيرة تم رصد ٥ مليون شيقل لإدخال نظام الحاسب الآلى فى وحدة مراقبة السلامة فى أماكن العمل. ناهيك عن ٦ مليون شيقل تم رصدها للمعهد ولم يتم تحويلها إليه بسبب مشاكل إدارية. وقد أدت هذه المشاكل إلى عدم حصول الباحثين فى المعهد على رواتبهم منذ مطلع هذا العام.

ويقول د. آشر فردو، الذى يشغل منصب مدير شعبة الوقاية العمالية فى المعهد، إن العاملين بالمعهد أجروا سنوياً حوالى ٣٠ ألف فحص بالسونار - للهواء، والضوضاء، والجو الساخن والبارد - فى مئات من أماكن العمل، من بينها أكبر الأماكن فى المرافق الاقتصادية. وهو يعتقد أن هذه الوحدة أجرت حوالى ٧٠٪ من فحوصات السونار والتي قامت بحماية عشرات الآلاف من العاملين سنوياً. ويقول فردو: "من مصلحة الجميع المحافظة على نشاطنا. ولكن من المؤلم أنهم لا يدركون أهمية هذا الموضوع".

ويقول مدير عام وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، رعان دينور، إنه يدرك أهمية هذا الأمر بالتأكيد - على الأقل أهمية الحفاظ على بنك المعلومات بالمعهد ومواصلة إجراء أبحاث أخرى. ولذا قرر نقل جزء من نشاط المعهد إلى مؤسسة السلامة والوقاية، المعنية بالمحافظة على السلامة الصحية فى أماكن العمل، والتي تمولها وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل. غير أن هذا البرنامج واجه مشاكل قوية بسبب نزاعات العمل بين البروفيسور ميخائيل وبين

منذ مطلع هذا العام والعاملين فى إسرائيل لا يجدون مكان رسمى معلن يمكن أن يقصدونه للتعرف عما إذا كان هناك خطراً يهدد صحتهم فى مكان العمل أم لا. كما لم تجر أبحاث فى هذا الصدد، وليس هناك من يقوم بفحوصات بالسونار للتعرف على المواد التي تشكل خطراً على صحة العاملين، وليس هناك من يقوم بفحص الدم والبول للعاملين المعرضين لمواد خطيرة. وبينما تم حتى الآن توفير ٣٥ باحثاً ومتخصصاً تابعين للمعهد القطرى للصحة العمالية والبيئية، إلا أنهم منذ الأول من يناير لا يحصلون على رواتبهم، فقد توقف نشاط المعهد تماماً. فى الأسبوع الحالى ستناقش الجمعية المسؤولة عن تشغيل المعهد مسألة بيع المعدات، وسداد الديون ومسائل أخرى معقدة مثل مصير التوثيق المكثف للأمراض العمالية وظروف العمل فى آلاف المصانع والورش.

ويقول البروفيسور دان ميخائيلي، رئيس مجلس إدارة الخدمات الصحية العامة، والذى يشغل منصب رئيس النقابة المسؤولة عن تشغيل المعهد: "هذه هى أكبر المؤسسات التي تهتم بصحة العاملين فى إسرائيل. وقد أجرت أبحاثاً فى عدة مجالات لم تقم بها أى جهة عمالية أخرى. فهي تحتوى على بنك المعلومات الرئيسى لأمراض العاملين، وهذا المعهد هو الوحيد المعروف من الناحية الأكاديمية فى مجال تأهيل الأطباء المتخصصين فى مجال الطب العمالي. وطوال حياتي قمت بافتتاح الكثير من المراكز والمعاهد الطبية، ولم أشهد غلق أياً منها أبداً".

ويحذر متخصصون فى مجال الصحة العمالية من أن إغلاق المعهد قد يُعرض آلاف العاملين للمخاطر المتمثلة فى الإصابة بأمراض وإعاقات ناجمة عن العمل خلال عشر أو عشرين عاماً. وقال الدكتور آفى جريفل، باحث فى معهد الدراسات التطبيقية (التخنيون) فى مجال إدارة السلامة ومستشار مؤسسة السلامة الصحية والوقاية: "لو لم نقوم بالبحث، فلن يتم تأهيل أطباء متخصصين فى مجال الطب العمالي، ولن يكون هناك من سيهتم بصحة العاملين. كل يوم تظهر أمراض جديدة فى أماكن العمل ولن يكون هناك من سيجرى أبحاثاً لفحص آثارها".

ورغم اعتراف عدد من المتخصصين بأهمية هذا الموضوع، إلا أن المعهد لم ينفق سوى أموالاً قليلة بسبب صعوبات فى التمويل وبعض المشاكل الإدارية. وحتى

مناحم شوراتس، مدير مؤسسة السلامة. ويقول ميخائيلي إنه يعارض تحويل نشاط المعهد إلى مؤسسة السلامة، و اقترح - ضمن ما اقترح - تشغيل المعهد تحت إشراف كلية الصحة العامة بجامعة تل أبيب. ويقول إن اللقاء الذي أجرى في نهاية الأسبوع الحالي، وجمع بين شوراتس والبروفيسور موردخاي شيني، من كبار رجال جهاز الصحة، في هذا الصدد انتهى بالفشل. أما شوراتس، في المقابل، فلديه خطة جاهزة لتطوير شعبة البحث تضم ١٨ وظيفة للباحثين، لا تعتمد على أموال وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل بل سيقوم باللجوء إلى صناديق أجنبية للحصول على التمويل الذي سيتيح إجراء أبحاث كثيرة ونوعية. وهو يقول: "لو سمحوا لنا بذلك، سنقيم خلال ثلاثة أعوام قسم رفيع المستوى، فلا يكفي العمل في الوقاية. وإذا لم نجر دراسة طبية عمالية تلائم ظروف العمل في دولة إسرائيل، سنسحب من ذلك".

وتفيد هذه الخطة بأن العاملين في شعبة البحث سيدربون أطباء ومتخصصين في مجال الوقاية

العملية كما فعلوا في المعهد. غير أن المؤسسة لن تجرى فحوصات بالسونار للعاملين، على أن تقوم معاهد خاصة بإجراء هذه الفحوصات، ومن المحتمل أن يتم تحويل فحوصات الدم والبول إلى المختبر في تل هاشومير.

من ناحية أخرى، هناك شخصيات مهنية تعرب عن قلقها من عدم الاستقلال العلمي للبحث الذي سيجري في إطار جهة حكومية. فالباحث الذي سيرغب في دراسة تداعيات صحية لنوع من أنواع العمل، من شأنها أن تكشف الصورة السلبية للدولة، قد يصطدم بصعوبات لإتمام هذا البحث.

♦ **الضريبة الموازية: في الفترة بين ١٩٩٥ و ١٩٩٧**
قامت وزارة المالية بدفع جزء من الضريبة الموازية، المخصصة لتمويل جهاز الصحة، بدلا من أصحاب العمل. وقد تم إلغاء هذه الضريبة عام ١٩٩٦، وتم معها إلغاء تعويض أرباب العمل عن الضريبة الموازية.

هاآرتس ٢٥/١/٢٠٠٥
بقلم: تسفير رينات

سابقة رامات حوفاف لا تبشر بخير

المصنع. وهم يزعمون أن هذا المصنع سيقوم بإنتاج مواد ملوثة للبيئة، مما يمثل خطورة على صحتهم. وتظاهر الأهالي منذ أسبوعين ضد تشغيل هذا المصنع الجديد، والموضوع الآن يُنظر أمام القضاء.

إن الكلمة الرئيسية التي تكررت هذه المرة، وفي غيرها، هي مادة الدياكوسين، إنها مادة سامة للغاية، حتى في أقل تركيزاتها، وتسبب في الإصابة بالسرطان، كما لها أضرار على جهاز الخصى وجهاز المناعة. وتعتبر هذه المادة من مخلفات حرق النفايات، وبشكل عام تعد العنصر الرئيسي الذي يثير مخاوف الجمهور من تشغيل مصانع حرق النفايات ومصانع المعالجة الحرارية.

إن الدافع الرئيسي لإنشاء مصانع لحرق النفايات، ومصانع المعالجة الحرارية للنفايات، يتمثل في السعي نحو تقليل كمية النفايات التي يتم دفنها في باطن الأرض، وذلك بسبب الأضرار البيئية التي تنتج عن دفن هذه النفايات، والافتقار إلى وجود مناطق لهذا الغرض، لاسيما في دول صغيرة وذات كثافة عالية. لذلك، قررت وزارة البيئة دعم وتأييد فكرة إقامة مصانع لحرق النفايات أو معالجتها حرارياً، للاهتمام بالنفايات، وإعادة معالجتها لتكون مصدراً من مصادر الطاقة (لاسيما الكهرباء)، كما هو متبع في مصانع كثيرة في أنحاء العالم.

لا يزال العمل من أجل البيئة في إسرائيل لا يحتل مكانة بارزة، ولكن عندما يكون الحديث عن معارضة لإقامة مصانع لحرق النفايات، نجد الجمهور الإسرائيلي، والمنظمات المهتمة بالبيئة يظهران نشاطاً متميزاً في هذا الإطار. فمنذ ما يزيد على ست سنوات، تحاول وزارة البيئة وأصحاب مصانع جديدة وسلطات محلية إنشاء مصانع لحرق النفايات، أو تأسيس مصانع حرارية (عن طريق استخدام الحرارة، وهي تكنولوجيات أخرى تعمل على تحليل النفايات عن طريق درجة الحرارة العالية)، ولكن في جميع هذه الحالات، واجه هؤلاء معارضة جماهيرية شديدة، لدرجة أنها نجحت في إفشال بعض هذه المشروعات.

وكانت آخر الصراعات تلك التي حدثت ضد مصنع حراري لمعالجة النفايات في الموقع القريب من قرية أعقلين في الجليل الغربي. وتخطط شركة "EER" لتشغيل مصنع تجريبي لمعالجة النفايات، يعتمد على استخدام شعلة حرارية خاصة تعمل على رفع درجة الحرارة آلاف الدرجات على المقياس السليزي، مما يؤدي إلى صهر هذه النفايات.

وقد دخل هذا المصنع الآن في مراحل متقدمة من البناء، كما حصل على كافة التصاريح القانونية. ولكن أهالي المستوطنات اليهودية والتجمعات العربية القريبة من مكان المصنع، اشتركوا في تظاهرة للعمل على منع تشغيل هذا

ومنذ ست سنوات، بدا أن إسرائيل كانت على وشك الانضمام إلى عدد كبير من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وتقيم المصنع الأول لديها لحرق نفايات المدن. وقبل ذلك، كان قد تقرر إنشاء مصنع لحرق النفايات الخطيرة في رامات حوفاف.

وقضلا عن مصنع حرق النفايات في رامات حوفاف، ثمة مصنع آخر يعمل اليوم في منطقة مجمع هاكيرايوت الاستيطاني (❖)، لمعالجة مخلفات الحيوانات. كما أن هناك مشروعاً لحرق النفايات الناتجة عن أفران الأسمنت، التابعة لمصنع نيتشر في الرملة. ومن المتوقع مستقبلاً إقامة مصنع لحرق مخلفات أماكن النفايات، بالقرب من معهد تطهير أماكن النفايات، التابع لجوش دان غرب ريشون لتسيون.. ومن المتوقع أن يلقي هذا المشروع الأخير معارضة جماهيرية من أهالي المنطقة.

وعن مصنع أعفلين، يقول مدير عام شركة (EER) زئيف برجيل، أن الهدف من وراء إقامته أن يكون مجرد بداية ونموذج تجريبي، من أجل أن يصبح من الممكن بيع هذه التكنولوجيا، التي تطورت في روسيا، إلى أماكن أخرى في العالم.

ولكن أعضاء جمعية "هسفيا" (أو البيئة)، المهتمة بشؤون البيئة في الجليل، على اقتناع بأن ذلك يمثل تهديداً خطيراً على حياتهم، حيث وصفوا المصنع بأنه "قنبلة الدياكوسين"، كما قدموا وجهة نظر متخصصة تنيد أن هذا المصنع سينتج عنه دياكوسين بمستويات عالية، عشرات أضعاف ما هو مسموح به بناءً على تعليمات وزارة البيئة. والأمر الذي يثير معارضة شديدة يتمثل على وجه الخصوص في حقيقة أن هذا المصنع سيكون تجريبياً. ولقد انضمت المدن العربية في المنطقة أيضاً إلى صفوف المعارضة، حيث قام عادل أبو الهجيا، رئيس مدينة تمر، بالكتابة، في هذا الخصوص، إلى عضوة الكنيست ليئا نيس، التي تتألف اللجنة الفرعية لحماية البيئة المنبثقة عن لجنة الداخلية وشؤون البيئة بالكنيست قائلاً: "من غير الممكن أن يكون مواطنينا هم الضحية في تجارب هذا المصنع، بفرض تحقيق مكاسب لأصحاب المصانع".

❖ مثل أوروبا..

إن المعارضة الجماهيرية لإقامة المصنع في أعفلين سيكون محك هام يواجه وزارة البيئة، التي لم تتجح في هذه الأثناء في تطوير وتنفيذ تكنولوجيات حيوية. ويقول نيسيم إن إسرائيل ستكون ملزمة بتسيخ مسألة الاهتمام بالنفايات عن طريق إنشاء مصانع تقوم بحرقها، وذلك بسبب الصعوبة المتزايدة في إيجاد مناطق لدفن هذه النفايات، والقصور في كفاءة التوسع في صناعة إعادة المعالجة.

وفي غضون عدة سنوات ستستنزف غالبية أماكن دفن النفايات الموجودة حالياً، الأمر الذي قد يتسبب في ارتفاع كبير في تكلفة الاهتمام بالنفايات، لأن السلطات المحلية لن

تتمكن من نقلها إلا لأماكن بعيدة في النقب، التي لا يزال يوجد فيها أماكن لدفن هذه النفايات. ومن ثم، فإن هذا الارتفاع في التكلفة سيقصص الفرق في الأسعار بين دفن النفايات أو حرقها. أضيف إلى ذلك الرسوم التي تتوى وزارة البيئة فرضها على استخدام أماكن دفن النفايات.

ويقول نيسيم: "بناءً على تخطيطنا، فإنه سيتم نقل نصف النفايات المذابة فقط إلى أماكن الدفن. وسيتم نقل ربع نفايات المدن لإعادة معالجتها، والربع الباقي سيتم العناية به عن طريق، اثنين حتى أربعة مصانع للاستفادة من حرق هذه النفايات في إنتاج الطاقة". ولكن من غير الواضح كيف سيتمكن وزارة البيئة من توفير أراضى تقام عليها هذه المصانع في ضوء المعارضة الجماهيرية الشديدة.

ويقول جلعاد أوستروفسكي، من القسم العلمي في جمعية "آدم، تيفع فادين" (الإنسان والطبيعة والقانون): "إن حرق النفايات يتعارض مع المفهوم البيئي الحالي، لأنه يقوم على التخلص من مواد يمكن استخدامها مرة أخرى أو إعادة معالجتها. إننا لا نرفض حرق النفايات بشكل مطلق، ولكن لا يجب اللجوء إليه إلا بعد استفاد إمكانات إعادة معالجة هذه النفايات. وفي حالة إسرائيل، يمكن القيام بذلك فقط بعد إخراج المادة العضوية من النفايات، لأنه مع وجود هذه المادة العضوية، تكون النفايات رطبة مما يقل كمية الطاقة التي يمكن الحصول عليها منها".

ويشير أوستروفسكي إلى أنه عقب إجراءات حرق النفايات أو معالجتها حرارياً أيضاً، ستظل هناك مادة متبقية عبارة عن رماد، يجب نقله إلى أماكن دفن النفايات.

إن هذا يعد الهاجس المشترك لجميع معارضي حرق النفايات في إسرائيل، حيث يصعب عليهم أن يصدقوا أنه في دولة ذات مستويات بيئية منخفضة للغاية، مقارنة بأوروبا، سيقوم أصحاب المصانع، تحديداً أصحاب المصانع الكبيرة للغاية، بالعمل وفق المعايير التي يضعها الأوروبيون، قبل السماح بإقامة مصنع لحرق النفايات، بالقرب من باريس أو في قلب زيوريخ.

إن تجربة مصنع حرق النفايات في رامات حوفاف، ستزيد فقط من المخاوف الجماهيرية، وذلك بسبب مواجهته لمشاكل كثيرة، لدرجة أن الفترة الأخيرة شهدت التحقيق مع مديري المصنع بتهمة الإخلال بقانون حماية البيئة. وقد انتهى التحقيق مؤخراً، وصرح مسؤولون في وزارة البيئة بأنه من الممكن أن يتم تقديم لائحة اتهام ضد مديري المصنع.

❖ هاكيرايوت: اسم مجمع استيطاني يقع في شرق

مدينة حيفا. ويضم هذا المجمع من الشمال إلى الجنوب: كريات يام، كريات بياليك، كريات موتسكين، كريات أتا، كريات حايم.

ترجمات عبرية



الرأي العام في إسرائيل

هذا هو الائتلاف الصحيح

بقلم: جادي يهودا
عامل في الجامعة العبرية
باب الرأي العام - معاريف ٢٠٠٥/١/٢

يصعدوا إلى منصة الحكم ويديروا المفاوضات مع الفلسطينيين، يشعرون بأن الانسحاب من المناطق الفلسطينية هو جريمة لا تغتفر، وبالتالي يجب البقاء في هذه المناطق حتى ينتهي العنف الفلسطيني الذي لن ينتهي، في واقع الأمر، ما دام بقي الاحتلال. غير أن الملاحظ أن اليسار يتكلم هذه المرة بحق وبرؤية للواقع السياسي، حيث يؤكد زعماءه أن الاحتلال سيقضى على إسرائيل والمشروع الصهيوني تدريجياً إذا لم نخرج من المناطق الفلسطينية وهم يعلمون أيضاً أنه إذا ما استمر الاحتلال، وإذا ما طمس الخط الأخضر ولم يبق لنا وجه للانفصال، فإن الدولة اليهودية ستصبح دولة ثنائية القومية مع قلة يهودية داخل الخط الأخضر. إن كافة المعطيات تشير إلى ضرورة مواءمة الموقف الإسرائيلي لنفسه، والاستفادة من تجربة كامب ديفيد ٢٠٠٠. والتي أكدت أنه وحتى لو وجدت قيادة فلسطينية معتدلة تريد في الحقيقة اتفاقاً، يجب أن تكون نظرتنا للمحادثات قائمة في الأساس على مصلحتنا، على أن تقوم إسرائيل، في الوقت نفسه، بمساعدة الفلسطينيين على جعل سيادتهم مستقرة وأدائهم الاقتصادي أرقى، حتى يمكن أن تسير الإصلاحات باعتدال في نظام حكمهم.

من التجارب السياسية التي مرت علينا، يتضح أن الائتلاف، الذي يتكون من حزبي الليكود والعمل، يعتبر هو الائتلاف الصحيح لتنفيذ أي مشروع سياسي هام يرتبط تنفيذه بمستقبل إسرائيل، وأقصد هنا خطة فك الارتباط المتوقع تنفيذها نهاية العام الجاري، حيث يجمع هذان الحزبان القاعدة الجماهيرية الأكبر في إسرائيل، سواء من اليساريين أو من اليمينيين. وهذا التباين، رغم أي اختلاف نشهده بينهما، يعد ظاهرة صحية لنا، بل وخدمة للمشروع الصهيوني ما دام كلا الاتجاهين يخدمانه في النهاية بعيداً عن أي اختلاف يفرق بينهما. المسيرة السياسية الآن في الدولة يقودها الليكود، الذي يترأسه البلدوزر "أريئيل شارون"، الذي يبدو أنه عازم على الحفاظ على الائتلاف مع حزب العمل مهما كانت النتيجة، خاصة وأن هذا الائتلاف، الذي من المتوقع أن يصدق عليه الكنيست، ستكون مشكلته الأساسية هي الحفاظ على وجوده في مرحلة ما بعد التكوين وليس في مرحلة الإعلان أو الصراع على المناصب. أقول هذا لأن اليسار أيديولوجياً كان يقول لنا دائماً أنه "مادام بقي الاحتلال ستغرق السفينة الصهيونية وستضار دولة إسرائيل". والغريب أن رجال اليسار عندما

بعد انضمام يهودت هاتوراه للحكومة:

هل الأحزاب الدينية مع أم ضد الحكومة..؟

بقلم: شموئيل كوهين
موظف في شركة إيجيد للنقل
إذاعة صوت إسرائيل ٢٠٠٥/١/١٧

أيضاً عما قريب، وهي المفاوضات التي سيكون للحاخام عوفيديا يوسف ورنين الأجورات (يقصد حصول شاس على مخصصات من ميزانية الدولة لصالح المتدينين) سيكون لهما اليد العليا فيها.

واستكمالاً لهذا الموضوع، نذكر جميعنا بالطبع ثمن الائتلاف مع القوى المتطرفة، وهو الثمن الذي دفعناه في بعض الأحيان من دم أبنائنا الذين أصيبوا أو جرحوا في العديد من المواجهات مع قوات الأمن والجيش المختلفة. وجميعنا يعلم أنه منذ تشكيل الأحزاب الدينية ونحن ندفع الكثير بسبب تطرف هذه الأحزاب، حيث بات الكنيس، وهو البيت السياسي الأول لإسرائيل، يعج بأبناء هذه الأحزاب ويمتلئ بها بداية من يهودت هاتوراه مروراً بشاس والمفدال وانتهاءً بالمتشددون في الأحزاب السياسية العادية مثل العمل والليكود.

لقد قرأت في صحيفة هآرتس مقال يتحدث عن هذا الائتلاف وهو المقال الذي ناقش توجه الجمهور الأصولي نحو النزعة الوطنية المتطرفة التي تقس الأرض مقابل كل مبدأ ديني وأخلاقي آخر. وكما ذكرت، تعاظمت قوة المعسكر اليميني المتطرف في السنوات الماضية، وتحت هذه المظلة تاه الفارق بين من هم صهيانية ومن هم غير صهيانية. عموماً، نتمنى جميعاً نجاح السيد شارون في مهامه السياسية لضمان مستقبل أفضل لإسرائيل حتى مع الأحزاب الدينية.

جاء انضمام حزب يهودت هاتوراه إلى الائتلاف الحكومي ليعطي دعماً لرئيس الحكومة شارون من أجل تشكيل الائتلاف السياسي الذي سينفذ مشاريعه السياسية، وعلى رأسها خطة فك الارتباط، وهي الخطة التي يحاول شارون تنفيذها منذ نهاية السبعينيات حسبما اعترف المقربين منه.

ونحن نتمنى بدورنا ألا يكون هدف هذا الائتلاف هو مجرد تشكيل سياسي لتمرير مشاريع شارون السياسية فقط والتصديق عليها، ولكننا نأمل أن يكون هناك تعاون بين أعضاء هذا الائتلاف يسفر عن تمرير الكثير من المشاريع السياسية التي يجب أن يكون هدفها في الأساس المصلحة العليا لإسرائيل وحماية مواطنيها، خاصة وأن هذا الائتلاف سينهي النزاع المستفحل حالياً بين معسكر المتشددون من جهة ومعسكر رجال الجيش وضباط الشرطة من جهة أخرى، وهو الخلاف الذي استفحل بعد طرح شارون خطته للفصل علي الملأ.

ولو أنني في ذروة كل هذا أحب أن أشير إلى خطورة مثل هذه النوعية من الخلافات على مستقبل إسرائيل، لأنها خطورة تتصاعد مع تصاعد قوة المتشددون الدينيين المعادين للسيد شارون.

والجميع يعلم أن قوة هؤلاء المتشددون لا تقف فقط عند حد القوة العسكرية أو الأيديولوجية فقط، ولكنها تمتد لتشمل أيضاً القوة السياسية، وهي القوة التي زادت الآن بعد الائتلاف بين يهودت هاتوراه مع الحكومة، وستزيد مع بدأ المفاوضات بين الحكومة وحزب شاس

ترجمات عبرية

٩

حوارات

حوار مع محمود عباس "أبو مازن":

بقلم: مروان عثامنة،
بن كسبيت وعاميت كوهين
معاريف، ٢٠٠٥/١/٦

اطمئنوا، سنهتم بأن يسود الهدوء قطاع غزة

"إذا فُزْتُ في الانتخابات، ستكون هذه فرصة ممتازة للتوصل إلى سلام. وسأعمل على تطبيق خطة بخريطة الطريق على أكمل وجه. هذه الخطة تعرض كافة مطالبنا - نحن وإسرائيل - للتوصل إلى سلام. ومن جانبنا ننوي تأدية واجبنا على أكمل وجه، ونأمل أن يستجيب الجانب الإسرائيلي لمطالبنا "هذا ما قاله بالأمس" أبو مازن "مرشح حركة فتح في حديث خاص لصحيفة "معاريف"، قبل ثلاثة أيام من إجراء انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية.

جاءت أقوال أبو مازن، التي تحمل نغمة التصالح، بعد الأقوال المتطرفة التي وصلت إلى مسامع العاملين في مكتب شارون. وفي تطرقه إلى هذه النقطة قال شارون هذا الأسبوع: "لا تتسوا أنه لم يكن صديقاً كبيراً للصهيونية". وهناك آخرون في مكتبه زادوا من حدة أقوالهم وقالوا إن "يتسحاق شامير" كان سيقول هذا الأسبوع عن أبو مازن، "اليوم هو نفس اليوم والعربي هو نفس العربي".

يوم الأحد المقبل (يقصد يوم الانتخابات) ستصل عملية إضفاء الطابع العرفاتي على ولى العهد إلى أوجها. ويحاول أبو مازن منذ عدة أسابيع وضع نفسه مكان الرئيس المتوفى وأن يثبت للشعب الفلسطيني أن كل ما كان عرفات يستطيع عمله، يستطيع أبو مازن أن يفعل أفضل منه.

وفي القدس لا يعرفون كيف سيستقبلونه: هل ما

يقوله هو خطاب انتخابي أم مناورات كالمعتاد، أم أن هذا هو الشخص الحقيقي، وأن هذا الشعب (يقصد الشعب الفلسطيني) قد أدرك أخيراً قيمة الرغبة في الحياة..؟

وفي تل أبيب، في المقابل، حيثما توجد القيادة الأمنية، يتحلون بالهدوء: "لا يجب أن نولى أهمية كبيرة للتصريحات التي أدلى بها أبو مازن الآن، فهو يحق له أن يقول مثل هذه الأقوال، وليس لدينا مشكلة مع ذلك، بل مع ما سيفعله".

♦ كيف تتوى التغلب على الصعاب المتوقعة، على الساحة الداخلية والخارجية..؟

- "إننا نواجه عوائق كثيرة: فحوالي ٦٠٪ من أبناء شعبنا فقراء. وهناك بطالة كبيرة. وهناك حواجز، ومستعمرات، وجدار (يقصد الجدار الفاصل) وسجناء. وفضلاً عن ذلك، نجرى حواراً مع الفصائل الفلسطينية، حتى يسود الهدوء والنظام لدينا. كما ندير حواراً مع الجانب الإسرائيلي. وقد طلبنا من أوروبا والولايات المتحدة مساعدتنا اقتصادياً. هناك مشكلات كثيرة، وأنا أمل أن نستطيع مواجهة هذه المشكلات والتغلب عليها".

♦ هل تشعر بالتفاؤل..؟

- "إننى لا أحب كلمة متفائل أو متشائم، بل يحدوني الأمل".

♦ ما هو أول شيء ستفعله بعد انتخابك..؟

- "سنجرى حواراً مع الجانب الإسرائيلي، حتى نرى

❖ هل باستطاعة السلطة الفلسطينية أن تكون جزءاً من خطة فك الارتباط...؟

- "نحن قادرون على أن نكون جزءاً من هذه الخطة أحادية الجانب، شريطة أن تكون هي جزءاً من خطة بخريطة الطريق".

❖ هل يمكن أن يشعر الجمهور الإسرائيلي بالهدوء إثر الانسحاب من غزة، أم أن إطلاق النار على إسرائيل سيستمر...؟

- "الجمهور الإسرائيلي من حقه أن يشعر بالهدوء، لكن الشعب الفلسطيني أيضاً في حاجة لأن يشعر بهذا الهدوء. وأنا أتمنى أن ينعم الجانبان بالهدوء، إلا أن ما يمكنني قوله الآن هو أننا بعد الانسحاب، ننوئ تحمل المسؤولية الأمنية الكاملة في قطاع غزة".

❖ في حماس يقولون إن تصريحاتك ضد إطلاق صواريخ القسام بمثابة "سكين في الظهر".

- "موقفني في هذا الصدد واضح، لكنه يشمل إسرائيل أيضاً. ففي كل مرة تطلق حركتنا حماس والجهاد صاروخاً لا يضر أحداً، ترد إسرائيل عليهما وتقتل عشرة أشخاص في المقابل، إن إطلاق الصواريخ من جانب حماس عمل خاطئ، وكذلك الرد الإسرائيلي. ورغم أن التنظيمات الفلسطينية أدانتني، إلا أنني قلت رأيي - إنني أعارض إطلاق الصواريخ".

❖ لقد زادت حركة حماس من تحريضها ضدك، فهل تشعر بالخوف على حياتك الآن...؟

- "إننا معتادون على مثل هذه الأقوال في الساحة الفلسطينية. وأنا لا أخشى من ذلك، فأنا لا أخشى سوى الله".

ما إذا كانت هناك نوايا لاستئناف المسيرة (مسيرة السلام)، ولن يكون ذلك على حساب إيجاد حلول للمشكلات الداخلية. فالأمران يجب أن يسيرا بالتوازي".

❖ ماذا سيحدث لو عدنا إلى طاولة المفاوضات...؟

- "إننا نرغب في التفاوض، ومن جانبنا نحن مستعدون لذلك، ولو كانت إسرائيل ترغب في ذلك أيضاً، فدعنا ننجز هذا الأمر".

❖ في تصريحاتك في الأيام الأخيرة كنت تبثون كنسخة من عرفات.

- "إنني ملزم بأن أردد ما قاله ياسر عرفات أمام المجلس التشريعي الفلسطيني. لقد قرأت أقواله، وهي عادلة وعملية. فهل هكذا أكون نسخة من عرفات...؟ إن الإنسان لا يمكن أن يكون نسخة من أحد. فكل إنسان له آراؤه وأفكاره الخاصة، غير أنني ملزم بانتهاج خط ياسر عرفات".

❖ لقد وصفت إسرائيل في خان يونس أمس "بالعدو الصهيوني".

- "إنني لا أريد الخوض في غمار هذا الأمر".

❖ حملتك الانتخابية تبنى بحدوث إصلاحات، والمسألة المهمة للغاية، وربما الأولى، هي دمج الأجهزة الأمنية.

- "لدينا خطة واضحة المعالم لتحسين الوضع الأمني. وما من شك أنه يجب وضع نظام في الأجهزة الأمنية، وتعيين جهة تراقب عمل هذه الأجهزة، حتى تؤدي ما هو مطلوب منها. ونحن نعرف كيف نفعل ذلك. ولدينا رغبة في ذلك، من أجل إنهاء حالة الفراغ الأمني".

حوار مع "ميشيل روكار" رئيس بعثة المراقبين الأوروبيين للانتخابات الفلسطينية:

بقلم: جلعاد كاتس -
المصدر:

www.makorishon.co.il(❖)
٢٠٠٥/١/١٤

"يجب عليكم أن تدركوا جذور الإرهاب"

والهدف الثاني، الذي لا يتحدثون عنه كثيراً، هو عودته إلى دائرة العمل السياسي بعد غياب سنوات طويلة كان خلالها على هامش العمل السياسي. ويتسم روكار، البالغ من العمر ٧٥ عاماً، بالسلوكيات الفرنسية الكلاسيكية، حيث لم يتم ضبطه أبداً في وضع حرج (يقصد في واقعة فساد مالي أو في فضيحة سياسية)، ويبدو أنه يستمتع بملاحقة الإعلام الإسرائيلي والدولي له، حتى أنه

ميشيل روكار هو السياسي الفرنسي المحنك الذي تولى مجموعة من المناصب، كان أبرزها رئاسة حكومة فرنسا في الفترة ما بين ١٩٨٨-١٩٩١. وقد أدرك روكار أنه بموافقته على رئاسة وفد الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات الفلسطينية، فإنه سيحقق هدفين: الهدف الأول - لصالح الموضوع - هو الاهتمام الجماهيري والإعلامي بالانتخابات الداخلية الفلسطينية بسبب تدخل الاتحاد الأوروبي.

يكاد يكرس نفسه لذلك.

◆ سيد روكار، ما هو، وفقاً

لك، النظام الديمقراطي الحقيقي؟

- "هذا سؤال غريب، ومع ذلك

سأجيب عليه. في رأيي ليست هناك

طريقة واحدة للديموقراطية، ولكن

المتفق عليه في كافة النظم

الديموقراطية هو أن الأساس ليس

مسألة حكم الأغلبية فقط، بل ما هو

أعمق بكثير من ذلك، ويشمل مجموعة كبيرة

من الأمور، مثل: حرية التعبير، سيادة القانون،

حقوق الإنسان وإجراء انتخابات حرة. ومن المهم

التأكيد على أن هناك عدداً لا بأس به من الدول

الأوروبية شهدت تجربة مريرة مع نظم الحكم

المعادية للديموقراطية، على سبيل المثال: ألمانيا في

عقد الثلاثينيات والأربعينيات، وأسبانيا في الفترة

ما بين ١٩٣٦-١٩٣٨. وكذلك كانت النظم الحاكمة

في اليونان والبرتغال معادية للديموقراطية في فترة

معينة".

◆ بصفتك رئيس بعثة المراقبين الأوروبيين

لانتخابات، هل تعتقد أن المجتمع الفلسطيني هو

مجتمع ديموقراطي وفقاً لهذا الوصف؟

- "لا شك أن المجتمع الفلسطيني ليس مجتمعاً

ديموقراطياً، ولكن بنفس المعيار ليس لدى شك أيضاً

في أن غالبية أبناء المجتمع الفلسطيني تطمح في أن

يصبح هذا المجتمع ديموقراطياً. علاوة على ذلك،

يشهد الفلسطينيون مؤخراً تقدماً حقيقياً باتجاه

الديموقراطية، على سبيل المثال، انتخابات السلطات

المحلية، التي أجريت منذ أقل من شهر، أو الاتفاق

الواضح بين جميع الفصائل الفلسطينية، فور وفاة

عرفات، على أنه يتعين على المجتمع الفلسطيني أن

يختار لنفسه رئيساً جديداً. وقد كان بمقدور

الفلسطينيين أن يقرروا ألا يتم اختيار وريث لعرفات

عن طريق إجراء انتخابات بل يتم تعيينه بالقوة، ومع

ذلك أثبت قرارهم أن التوجه الفلسطيني يسير نحو

الديموقراطية".

◆ ولكن إذا كان لا يوجد اليوم في العالم العربي

أجمع مجتمعاً ديموقراطياً على الطريقة الغربية،

فلماذا سينجح الفلسطينيون بالذات في ذلك؟

- "أقول لك الحقيقة، إنني لا أعرف ماذا ستكون

نهاية هذه المسيرة. ربما ينجح الفلسطينيون في

التحول إلى مجتمع ديموقراطي، وربما لا. ولكن

يجب على إسرائيل أن تدرك أن ذلك الأمر متعلق

بها كثيراً. فالسيطرة الإسرائيلية على كل ما يتم في

السلطة الفلسطينية هي سيطرة تامة، إلى حد

التحكم في حرية الانتقال. ولذلك، فإن إسرائيل



ملزمة أيضاً بالمشاركة في هذا الجهد الكبير".

◆ من الصعب القول بأن إسرائيل

تسيطر على مناطق السلطة

الفلسطينية. فمنذ إقامة السلطة

وتسليمها المناطق، تحكم السلطة أكثر

من تسعين بالمائة من الفلسطينيين.

- "أعذرني، ولكن فيما يتعلق بالأمن،

والتجارة، والحدود، فإن إسرائيل هي

السيطر الوحيد. صحيح أن الفلسطينيين

مستقلون في الشؤون المحلية أو الشؤون الأخرى مثل

الصحة، والتعليم، والبنية التحتية، وما إلى ذلك،

ولكن إذا نظرنا إلى الصورة الشاملة سنجد أنهم لا

زالوا مرتبطين تماماً بإسرائيل".

◆ حماس حركة اجتماعية:

◆ فيما يتعلق باستقلال الفلسطينيين، هل يجب

إشراك حماس في المسيرة الديمقراطية

الفلسطينية أم من الأفضل أن تظل خارجة على

القانون باعتبارها منظمة إرهابية؟

- "بخصوص حماس، يجب أن ندرك أنه رغم

الضجة التي تثار حولها باعتبارها منظمة إرهابية،

فإنه فعلياً لا يعمل بالإرهاب سوى ٢-٤ بالمائة فقط

من إجمالي أعضاء حماس، والباقي هم أعضاء في

حركة اجتماعية، بل ومعظمهم يؤمنون بالمسيرة

السياسية والتفاوض مع إسرائيل".

جدير بالذكر أن ميشيل روكار قد خصص جزء

كبير من دراساته لتاريخ الفرنسي، خاصة في

الفترة التي كانت فيها بلاده واقعة تحت الاحتلال

الألماني. ويرى روكار أن الاحتلال الألماني لا يمثل

مجرد حقبة في تاريخ فرنسا، وإنما يعد جزءاً من

تركيبة حياته السياسية. ولأنه كان طفلاً في هذه

الحقبة، فلا شك في أن هذه الفترة تركت لديه

تراكمات كان لها الفضل في توجيهه لأكثر من مرة

في حياته السياسية".

◆ لقد قلت ٢-٤ بالمائة. ولكن هناك من يقولون

إن ما لا يقل عن ٢٠ بالمائة من الفلسطينيين

متورطين بشكل غير مباشر في الإرهاب، وأكثر من

٦٠ بالمائة يؤيدون أيديولوجية ممارسة الإرهاب ضد

إسرائيل.

- "أكرر كلامي قائلًا: حماس لديها وجهين،

الوجه العسكري الذي أصفه بالإرهاب، والوجه

الاجتماعي الذي اعتبره نشاط مشروع. وفي هذا

الصدد، أود أن يدرك الإسرائيليون جذور الإرهاب،

فخلال إقامتي في إسرائيل زرت أحد مخيمات

اللاجئين في منطقة الخليل، وهناك اتضح لي سبب

كراهية إسرائيل. فليس هناك أي أمل بالنسبة

لللاجئين الذين يعيشون في ذلك المخيم منذ أكثر من خمسين عاماً. إن اليأس يؤدي إلى الإرهاب. وإنني لا أقول لك ذلك بصفتي سياسي، بل بصفتي شخص عاش تجربة الاحتلال الألماني. وإنني أتذكر كيف كانت الغالبية العظمى من مواطني فرنسا تشعر بكراهية شديدة تجاه ألمانيا والألمان، وكل ذلك يرجع إلى سبب واحد وهو الاحتلال".

♦ ولكن المعروف هو أن كراهية الفرنسيين للألمان

لم تؤد إلى عمليات انتحارية ضد مواطنين أبرياء. - "إنني أرفض وأدين تماماً ظاهرة العمليات الانتحارية. وكما ترى، فأنا لست مسلماً، ولا أعرف حتى كلمة واحدة باللغة العربية، وبالطبع لم أقرأ القرآن. ومع ذلك، أعرف أن القرآن والدين الإسلامي يعارضان مثل هذه الأفعال".

♦ هل يتعين على حماس المشاركة في المسيرة

الديموقراطية الفلسطينية الداخلية؟ - "أطلب منك المَعذرة، ولكن نظراً لأنني هنا بصفتي مراقب، امتنع عن الإجابة على سؤالك، فهذا قرار فلسطيني داخلي. وكل ما بمقدوري أن أقوله، حسب المعلومات التي وصلتني، أن حركة حماس جعلت أعضائها يسجلون أسمائهم في سجل السكان الفلسطيني. وأعتقد أن سبب ذلك واضح، ألا وهو رغبتهم في الاشتراك في المسيرة الديموقراطية الفلسطينية الداخلية".

♦ ما هي - في رأيك - الأهداف الأساسية التي يجب أن تضعها القيادة الفلسطينية نصب عينها بعد الانتخابات؟

- "أعتقد أن أول الأهداف من حيث الأهمية هو تعيين قيادة رسمية وشرعية تمثل الشعب الفلسطيني".

♦ ألم تكن زعامة عرفات شرعية؟

- "في الحقيقة لا أريد أن أتطرق إلى عرفات. ولكن من المهم وضع الأمور في نصابها: أولاً، كل من الطرفين انتهك اتفاقيات أوسلو، وليس عرفات وحده. ثانياً، كما تعرف، فإن عرفات انتخب في الانتخابات التي أجريت سنة ١٩٩٦ بموافقة إسرائيل والمجتمع الدولي. ولذلك فلا شك في أنه كان زعيماً رسمياً وشرعياً. والمشكلة التي أثّرت معه سنة ٢٠٠٠، عندما كان من المقرر - وفقاً للقانون الفلسطيني - أن تجري انتخابات شاملة أخرى، وامتنع عرفات، لأسباب غير معلنة، عن إجرائها. وقراره هذا هو الذي زعزع شرعية زعامته في السنوات الأخيرة. وبالطبع، لم تسفر تصرفاته خلال هذه السنوات إلا عن تدهور مكانته وشرعيته في نظر الكثيرين في المجتمع الدولي. ولكن كل هذه

الأمور لا صلة لها بحقيقة أن إسرائيل يجب أن تترك للفلسطينيين حرية اختيار زعامتهم بأنفسهم".

♦ بعد انتخاب الزعامة الجديدة، ما الذي يتعين عليها أن تفعله في إطار وظيفتها؟

- "يتعين على الرئيس الفلسطيني، قبل أي شيء، أن يواصل الإصلاح الديموقراطي في المجتمع الفلسطيني. على سبيل المثال، يجب إجراء انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني. كما يجب تأهيل جميع مؤسسات الحكم المعنية للقضاء على كافة أشكال الفساد الذي تفشى بين كثير من أعضاء القيادة الفلسطينية. وإلى جانب هذا، يتعين على الرئيس ألا يصدر فقط تصريحات ضد النشاط المسلح للفلسطينيين ضد إسرائيل فحسب، بل عليه أيضاً العمل على وقف العمليات الإرهابية. وهنا، أناشد الحكومة الإسرائيلية قائلاً: لا يجوز أن تطالبني الزعيم الفلسطيني بما ليس بمقدوره فعله، لأنكم بذلك تضرونه وتضعفون من قوته في حقيقة الأمر".

♦ سيد روكار، يسود بين غالبية الإسرائيليين الشعور بأن أوروبا بأسرها، وعلى رأسها فرنسا، منحازة إلى جانب الفلسطينيين ومعادية لإسرائيل. فهل تعتقد أن هناك مبرراً لهذا الشعور؟

- "إن الإسرائيليين مخطئون في سلوكهم تجاه أوروبا بوجه عام، وفرنسا بوجه خاص. فغالبية الإسرائيليين لا يعرفون إطلاقاً التوجه العام السائد في أوروبا تجاه إسرائيل. ولا يدركون أنه بالنسبة لجميع دول أوروبا هناك تأييداً شديداً فيما يتعلق بحق دولة إسرائيل في الوجود وحقوق مواطني إسرائيل في العيش بأمان. ولكن هذا الموقف لا يعرفه المواطن الإسرائيلي العادي. وإنني أدرك أن الإسرائيليين يخشون من وقوع عمليات إرهابية. صحيح أنني لا أستطيع أن أخفي وجود خلافات في الآراء، وأحياناً ما تكون خلافات شديدة جداً، بين إسرائيل وأوروبا، ولكن مثلما قلت، فإن أوروبا تدعم إسرائيل فيما يتعلق بمكافحتها للإرهاب".

♦ بالنسبة لكثير من الإسرائيليين لا يبدو الأمر هكذا بالفعل.

- "يجب أن تدرك إسرائيل أن مطالبتها لأوروبا بتأييدها في كل شيء دون أي تحفظ هو أمر غير مألوف بالنسبة لنا. فأوروبا ستستمر في الاهتمام بأمن إسرائيل مثلما فعلت في الماضي، ولكن هذا ليس معناه أنها ملزمة بموافقتها على أي شيء دون شروط، مثلما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية. فأوروبا لها آراء مختلفة، سواء بسبب ماضيها، أو بسبب ثقافتها أو بسبب مصالحها. لذلك، سوف

نستمر في التمسك بآرائنا التي تقضي بأن إسرائيل مخطئة في بعض قراراتها فيما يتعلق بالقضية الإسرائيلية - الفلسطينية. ولكن لا يجوز لهذه الخلافات أن تجعلنا أعداء لإسرائيل. وإذا لم أكن مخطئاً، فإن لديكم ما يكفي من الأعداء دوننا أيضاً".

♦ واستمراراً للمسألة النفسية، ما هو رأيك، كفرنسي، في تصريحات جيران أرو، السفير الفرنسي في إسرائيل، التي جاءت كما لو كان الإسرائيليون يعانون "مشكلة نفسية لمعاداة كل ما هو فرنسي..؟"

- "لقد جئت للقيام بمهمتي الحالية ليس كفرنسي، بل كأوروبي، ولذلك لا أريد أن أجيب على هذا السؤال. ولكن لا شك في أن مسئة هذه التصريحات لا تخدم أي شيء".

♦♦ سلام على الطراز الأوروبي:

♦ ما هو موقفك تجاه الإرهاب الفاشم الذي يمارسه الفلسطينيون ضد مواطني إسرائيل منذ أكثر من أربعة أعوام..؟

- "أريد أن أكون واضحاً جداً في هذه النقطة: إنني أعارض أي عمل إرهابي أينما وأياً كان. من المحذور المساس بمواطنين أبرياء فمهما كان الدافع وراء هذا الإرهاب".

♦ يهمني أن أعرف ماذا كنت ستفعل كرئيس وزراء لو قامت أقلية معادية بإطلاق النار (في إشارة ضمنية إلى صواريخ القسام) على باريس، وقصف مدينة نيس الواقعة جنوبي فرنسا بشكل دائم.

- "لا يساورني الشك في أنني كنت سأقاوم مثل هذا الوضع. ولكن من المهم أن ندرك أنه يجب إعمال العقل وتحقيق التوازن أيضاً في النشاط العسكري ضد الإرهاب. وكنت سأتحمل المسؤولية كاملة، بحيث يكون هدفي هو القضاء على الإرهاب دون المساس بمدنيين أبرياء".

♦ وهذا ما تفعله إسرائيل بالضبط.

- "لا أريد أن أخوض في ذلك. سألتني عن فرنسا، وأنا أجبتك".

♦ هل تعتقد أن الوضع في إسرائيل الآن يشبه الوضع الذي كان سائداً في الجزائر في نهاية عقد الخمسينيات ومطلع الستينيات، في نهاية فترة الاحتلال الفرنسي..؟

- "أعتقد أن هناك كثيراً من أوجه الشبه، خاصة فيما يتعلق بمسألة الاحتلال. فنحن أيضاً كنا شعباً محتلاً في الجزائر".

♦ ولكن الفارق بين إسرائيل وفرنسا، هو أن إسرائيل تواجه خطراً محدقاً.

- "اتفق معك، ولكنني لم أقل أن الأوضاع مماثلة تماماً. لا شك أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أكثر تعقيداً من الصراع الفرنسي - الجزائري، ولذلك فالحل بطبيعة الحال أكثر تعقيداً وصعوبة".

خلال الحوار، ودون التطرق إلى أسئلتني، أكد روكار أن العلاقات الفرنسية - الألمانية الآن يمكن أن تعتبر نموذجاً لإمكانية تحول أعداء الماضي إلى شركاء اليوم. كما فسر روكار هذا التلميح وربطه بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ويعتقد أن الأمر ممكن، وقابل للتفويض في هذا الصراع أيضاً. ولكن في هذه النقطة تحديداً بدأ روكار شخصاً متفائلاً لأن السلام في منطقتنا، على غرار فرنسا وألمانيا يعد أملاً ساذجاً في أحسن الأحوال، أو كشيء من الخيال العلمي في أضعف الحالات تفاؤلاً.

♦ هل تعتقد أن هناك فرصة لتحقيق سلام حقيقي بين إسرائيل والفلسطينيين، مثل السلام السائد بين فرنسا وألمانيا رغم ظلال ماضيهما..؟

- "أتمنى حدوث ذلك وأعتقد بإمكانية حدوثه، نظراً لأن مستوى الكراهية بين ألمانيا وفرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم يكن أقل من مستوى الكراهية بين إسرائيل والفلسطينيين. ومع ذلك، كان الزمن كفيلاً للقيام بدوره. والآن، كما تعرف، أصبح هناك سلام حقيقي ودافئ بين الدولتين. كما يمكن زيادة فرص تحقيق السلام إذا درس كل من الطرفين تاريخ الطرف الآخر وعرفه جيداً. يجب على إسرائيل أن تتعلم تاريخ ومعاناة الفلسطينيين، ويجب على الفلسطينيين أن يتعلموا تاريخ ومعاناة إسرائيل. ومن المهم أن نفهم أن نقطة الانطلاق واضحة. فالطابع الإنساني بمقدوره الوصول إلى أفضع الأعمال، ولكنه بمقدوره أيضاً الوصول إلى أسمى الأعمال. ولذلك، لكي لا نخوض في الجانب السيئ من السلوك الإنساني، يجب أن نعرف الجانب الآخر. علاوة على ذلك، يجب أن يأخذ كل طرف بعين الاعتبار القيم الدينية لدى الطرف الآخر، نظراً لأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني له أبعاد دينية أيضاً".

♦ ومتى سيحدث ذلك في رأيك..؟

- "تتعلق الإجابة على هذا السؤال بالسؤال القائل متى ستبدأ مسيرة التصالح..؟ فحتى الآن لم تبدأ هذه المسيرة بعد. أعتقد أن هذه المسيرة قد تبدأ مع تنفيذ خطة فك الارتباط، وفي نهايتها ستصلون إلى السلام المنشود".

♦ هذا هو الموقع الإلكتروني لجريدة أسبوعية إسرائيلية قومية تحمل نفس الاسم "ماكورريشون"، تأسست عام ١٩٩٧، وكانت المرة الأولى التي تصدر فيها جريدة ذات طابع مشترك للجمهور الحريدي الديني القومي والجمهور العلماني.

معاريف ١٢ / ١ / ٢٠٠٥
بقلم: باراك رايب

حوار مع الصحفي الإيراني أحمد رأفت.

المتخصص في شؤون الشرق الأوسط: إيران التي لم تعرفونها

❖ **ما السبب في تزايد قوة المحافظين؟.. علماً بأنه منذ أربع أو خمس سنوات كان يبدو أن المعتدلين هم الذين تتزايد قوتهم؟..**

- "من المقرر أن ينهي الرئيس محمد خاتمي مهام منصبه بعد فترتين من الرئاسة. كان خاتمي يريد تنفيذ إصلاحات، ولكن بشكل لا يضر بقيم الثورة الإسلامية. ولكن معظم أنصاره كانوا لا يريدون ذلك، حيث كانوا على استعداد للتضحية بالثورة مقابل الإصلاحات. ولذلك، فمن المتوقع ألا يشارك أغلبية أنصار المعسكر المعتدل في الانتخابات المقبلة. وستكون نسبة التصويت منخفضة جداً، وذلك بالطبع سيكون في صالح المحافظين الذين سيفوزون بدون صعوبة".

❖ **لقد اختفت المظاهرات الصاخبة التي رأيناها منذ بضع سنوات؟..**

- "نعم هذا صحيح. لقد انتهى عهد المظاهرات. لقد أصبح الشباب يحتجون على أنفسهم أكثر من احتجاجهم على المجتمع. فعلى سبيل المثال، اتضح مؤخراً أن العديد من الشباب والفتيات اتجهوا للدعارة. وعندما تسألهم لماذا يفعلون ذلك؟.. يقولون "إن النظام دخل إلى فراشي ويحاول أن يملأ على كيف ومتى أمارس الجنس. لقد أصبحت ممارسة الجنس تعد شكلاً من أشكال معارضة النظام، لأنهم يقولون من خلالها إنهم المسيطرون على جسدنا وليس رجال الدين".

❖ **هل هناك ظواهر أخرى؟..**

- "تحتل إيران اليوم المرتبة الثالثة في عدد مواقع الإنترنت الخاصة. يعبر الشباب الإيراني عن معارضته على شبكة الإنترنت ويكتبون دون خوف عن كل الأشياء التي تعتبر محرمات في إيران، مثل الجنس، والمخدرات، والخمور والشذوذ الجنسي.. وما إلى ذلك".

لم يزر وطنه منذ عام ١٩٨١. وضعت أجهزة المخابرات الإيرانية ضمن "القائمة السوداء" لأعداء النظام بعد أن نشر كتاباً لم يلق استحسان النظام الحاكم في إيران. كما أغضب بعض الشخصيات في سوريا، ويشعر في إسرائيل تحديداً أنه في بيته. إنه أحمد رأفت، صحفي إيراني متخصص في شؤون الشرق الأوسط منذ ما يقرب من ٣٠ عاماً، وقد زار إسرائيل مؤخراً.

ويتحدث رأفت في حوار مع الموقع الإلكتروني لصحيفة معاريف عن الوجه الخفي لإيران.

❖ **سيد رأفت، لماذا النظام في طهران حانق عليك إلى هذه الدرجة؟..**

- "لأنني قمت في عام ١٩٨١ بنشر كتاب يتضمن فتاوى مترجمة من اللغة الفارسية لمفكر الثورة الإسلامية آية الله الخميني".

❖ **وما الغريب في ذلك؟..**

- "لقد ركزت على الفتاوى المتعلقة بالجنس، والتي توضح المسموح والمحظور وفقاً لرأي الخميني. كما ركزت أيضاً على مسألة الجنس لدى الحيوانات. أردت أن أوضح إلى أي مدى تتدخل الثورة الإسلامية في كل مكونات الحياة وأدق التفاصيل خصوصية. ويبدو أن هذا قد أغضب البعض".

❖ **هل إيران حالياً أكثر تطرفاً أم أكثر اعتدالاً؟..**

- "للأسف، إنني مضطر أن أقول إن إيران - أو النظام الإيراني تحديداً - أصبح شديد التطرف، وأن قوة العناصر المحافظة تتزايد. يجب أن نفهم أن المحافظين يسيطرون على البرلمان، وعلى الإعلام، وعلى الحرس الثوري وعلى الجيش. الشيء الوحيد الذي لا يسيطرون عليه هو الرئاسة والحكومة. ولكن من المتوقع أن يستولوا في الانتخابات القادمة في يونيو على آخر معاقل المعتدلين".

❖ يبدو أن هذا الاحتجاج الهادئ للشباب في إيران قد خلق أيضاً ثقافة نوادي جديدة.

- "ينظم الشباب في إيران حفلات، ويرون في ذلك أيضاً نوع من الاحتجاج. هناك طالب إيراني تعرض للاعتقال حوالي ٢٠ مرة خلال العامين الماضيين، وذلك لأنه قام بتنظيم حفلات. أكثر المطربات شعبية في إيران حالياً هي فتاة تسمى مريم DG. ويصف النظام موسيقاها بأنها موسيقى تخريبية، كما تبحث عنها أجهزة المخابرات. ولم ينجحوا حتى الآن في تحديد مكانها وهذا ما يزيد من شعبيتها".

❖ لماذا إذا لم تتطور هذه الحالات الفردية إلى احتجاج جماعي قوي؟

- "لقد أصبح الشباب الإيراني- الذي يشكل حالياً أغلبية السكان- يائس وسلبي إلى أبعد الحدود. فإذا سألت اليوم أي طالب إيراني سيقول لك إنه يريد التغيير، ولكن ليس هناك من هو على استعداد لتحمل الثمن الشخصي لمعارضة النظام".

❖ وكيف يمكن تغيير هذا الوضع؟

- "لا يمكن احتلال إيران من الخارج، كما أن الجيش لن يقوم بانقلاب ضد النظام. الطريقة الوحيدة لإحداث هذا التغيير هي القيام بعصيان مدني، كما حدث في غرب أوروبا وكما رأينا مؤخراً في أوكرانيا. هناك إمكانية لتغيير النظام، إذ توجد العناصر المطلوبة لهذا العصيان ولكن لا يوجد من يقود المعسكر. إن الشباب الإيراني الذي يطالب بإصلاحات في أمس الحاجة لزعيم".

❖ هل يستطيع المجتمع الدولي المساعدة؟

- "بالتأكيد. بل إن هذا هو المطلوب. إن الطلاب

في إيران مندهشون من موقف الغرب، فهم يسمعون، من ناحية، الرئيس بوش يتحدث عن الحاجة إلى الديمقراطية في إيران، ولكنهم، من ناحية أخرى، يرون أن الشركات الأمريكية توقع على اتفاقيات تجارية مع الحكومة. إن الشباب يريد أن يرى العالم يقوم بأفعال لا أن يدلي بتصريحات. إنهم يريدون التأكد تماماً من أن كفاحهم سيحظى بتأييد دولي".

❖ إن إيران مستهدفة منذ سنوات من قبل الولايات المتحدة، حيث تمارس الإدارة الأمريكية ضغوطاً شديدة على إيران، خاصة فيما يتعلق بالملف النووي. فما الذي يحرك سياسة إيران الخارجية؟

- "ليس لإيران سياسة خارجية واضحة. تريد إيران أن تكون قوة عظمى في المنطقة. ووفقاً للنظرية الإيرانية، فإن من لا يثير المشاكل، فإنه غير موجود. فبدون الدعم الإيراني للإرهاب، أو بدون المشروع النووي وبدون دعم الفوضى في العراق - فمن سيهتم بما يقولونه".

❖ هل البرنامج النووي وصاروخ "شهاب ٣" جزء من هذه السياسة؟

- "تحتاج إيران صاروخاً مثل "شهاب ٣" حتى تقول إنها قادرة على تهديد تل أبيب. تريد طهران أن تظهر كمن تهدد تل أبيب أكثر من رغبتها مهاجمة إسرائيل فعلاً. يعتقد زعماء إيران أنهم إذا نجحوا في إقناع نشطاء فتح فلسطيني بأنهم على وشك امتلاك أسلحة نووية، فإن إيران ستصبح بذلك زعيم إقليمي. وبالنسبة لطهران، يعد ذلك سلاحاً نفسياً أكثر منه سلاحاً حقيقياً".

ترجمات عبرية



استطلاعات

بقلم: إفرايم يعر وتمر هيرمان
مركز تامي شتاينميتس لبحوث السلام
المصدر: موقع جامعة تل أبيب على الإنترنت

مقياس السلام لشهر ديسمبر ٢٠٠٤ (♦)

مجرد خطابا انتخابيا، حيث تعتقد الأغلبية أن فرصة التوصل إلى تسوية دائمة مع حكومة فلسطينية برئاسة أبو مازن هي فرصة ضئيلة.

وفيما يلي النتائج الأساسية لاستطلاع رأى مقياس السلام الأخير الذي تم إجراؤه يومي ٢٧-٢٨ من شهر ديسمبر ٢٠٠٤.

ردا على السؤال: "هل تعتقد أن من حق الجنود اليساريين رفض الخدمة في المناطق (الفلسطينية)، تعبيرا عن احتجاجهم على الاحتلال؟" أجابت نسبة (١٨٪) بالإيجاب و (٧٦٪) بالنفي (وأجابت نسبة ٦٪ بأنها لا تعلم). وردا على السؤال المماثل عن حق الجنود اليمينيين رفض المشاركة في إخلاء مستعمرات في المناطق (الفلسطينية)، تعبيرا عن إيمانهم بأنه لا يجب إخلاء مستعمرات يهودية في أرض إسرائيل، أجابت نسبة (٢٧٪) بالإيجاب و (٦٨٪) بالنفي (وأجابت نسبة ٥٪ بأنها لا تعلم). أي أن الجمهور يميل بوضوح لشجب ظاهرة الرفض بنوعيه، وإن كان رفض اليمين يحظى بتأييد أكثر من رفض اليسار. وهو الفارق الذي يرتبط، على الأقل جزئيا، بالأولوية العديدة التي تحظى بها الأحزاب اليمينية عن الأحزاب اليسارية.

هل يمكن تفسير المعارضة واسعة النطاق للرفض بالخوف من إمكانية أن يمثل ذلك خطرا على القدرة التنفيذية للجيش الإسرائيلي؟ يبدو أن نسبة من يعتقدون هذا تبلغ (٤٧٪)، وهي أقل بكثير من نسبة المعارضين للرفض، وأن هناك نسبة شبه مماثلة تبلغ (٤٥٪) تعتقد بعدم وجود مثل هذا الخطر. كما أن انقسام الإجابات عن السؤالين يكشف أن هناك صلة ضعيفة بين الاستعداد للمعارضة أو الاعتراف بالحق في الرفض بنوعيه، وبين

رغم أن أغلبية الجمهور اليهودي في إسرائيل تعارض ظاهرة رفض الجنود للأوامر، سواء رفض الإشتراك في إخلاء مستعمرات في المناطق (الفلسطينية) أو رفض الخدمة في المناطق (الفلسطينية)، إلا أنه ينقسم إلى قسمين شبه متساويين بالنسبة للسؤال عما إذا كانت ظاهرة الرفض تمثل خطرا على قدرة الجيش الإسرائيلي على تنفيذ خطة فك الارتباط، وكذلك بشأن التصرف الذي ينبغي أن يتعامل به الجيش الإسرائيلي مع الرفضين - سواء التعامل معهم بصرامة أو تفهم دوافعهم. وبما يتفق مع روح المعارضة للرفض من اليمين واليسار، وجدنا - كما كان الحال في الماضي - تأييدا كبيرا لحق المواطنين، الذين يعتقدون أن سياسة الحكومة في قضية السلام تضر بمصلحة إسرائيل القومية، في الاحتجاج شريطة أن يتم في إطار قانوني. تؤيد أقلية صغيرة (حوالي العشر) حق ممارسة العصيان المدني غير العنيف، كما تؤيد أقلية أصغر حق ممارسة العصيان المدني العنيف، مثل مقاومة إخلاء المستعمرات بالقوة وحق استخدام السلاح في ظروف معينة لمنع تنفيذ سياسة الحكومة.

وعلى الصعيد السياسي، استمر تأييد أغلبية الجمهور لخطة فك الارتباط من طرف واحد، في حين يسود في المقابل الاعتقاد بأن هذه الخطة ليست النهائية، وإنما هي خطوة أولى فقط نحو عملية إخلاء للمستعمرات اليهودية في الضفة على نطاق واسع، في إطار تسوية دائمة مع السلطة الفلسطينية. وفي هذا الشأن، رغم أن الرأي السائد هو أن الخطاب المتشدد الذي ألقاه أبو مازن مؤخرا، وأكد فيه تمسكه بالثوابت التي حددها عرفات في حينه، فيما يتعلق بالقدس والمستعمرات والحدود وما إلى ذلك، كان

الاعتقاد بأن الرفض قد يعرض القدرة التنفيذية للجيش الإسرائيلي للخطر. يبدو إذن أن سبب التأييد أو المعارضة لظاهرة الرفض يرجع إلى المبررات الأساسية لها، حسبما يتبين من الإجابات التي وردت. وردا على السؤال التالي: "هل تعتقد أنه ينبغي أن يبدى الجيش الإسرائيلي تفهما إزاء الجنود الذين يرفضون تنفيذ الأوامر التي تعارض مع ضميرهم، أم أنه ينبغي أن يتشدد مع الراضين؟" يبدو أن نحو نصف الجمهور (٤٩٪) يؤيد التشدد، بينما يعتقد (٤٣٪) أنه ينبغي إبداء تفهم لدوافع الراضين، وفقا للتقسيم الآتي: يعتقد (٣٠٪) أنه ينبغي إبداء تفهم دون تفريق بين الطابع الأخلاقي للرفض من اليسار ومن اليمين، ويعتقد (٣٪) أنه ينبغي إبداء تفهم لراضى الاحتلال فقط، ويعتقد (٩٪) أنه ينبغي إبداء التفهم لراضى الإخلاء فقط، ويشير تحليل الإجابات عن هذا السؤال، وفقا للتصويت الحزبي، إلى أنه وبشكل ينطوي للوهلة الأولى على تناقض، يعد التقارب في المواقف بين أحزاب اليمين المتطرف واليسار المتطرف أكثر من قريهما للأحزاب المعتدلة من اليمين و اليسار، وبالطبع أكثر من قريهما للوسط. وهكذا على سبيل المثال، فإن نسبة من يعتقدون أن الجيش الإسرائيلي ينبغي أن يبدى تفهما دون تمييز بين رفض اليسار و اليمين تصل بين ناخبي ميريتس (٤٣٪) و بين ناخبي المفدال إلى (٤٦٪)، بينما تبلغ النسبة المقابلة بين ناخبي شينوى إلى (١٠٪) فقط. أى أن الحزبين القائمين على فكرة أيديولوجية - واللذان بهما ميل لتأييد الرفض، سواء رفض الاحتلال أو رفض الإخلاء - مستعدان لأن يبدى الجيش الإسرائيلي تفهما لظاهرة الرفض في المعسكر المنافس أيضاً، وذلك شريطة ألا يتم التعامل بعنف مع الراضين الممثلين لأيديولوجيتهم. وفى مقابل هذا، يسمح ناخبو أحزاب مثل شينوى - الذى لا يؤيد أيديولوجيا أيا من نوعى الرفض - فى هذه القضية، لأنفسهم بتبنى توجهاً يقضى بأن هذه "مسؤولية حكومية" من خلال تأييد واسع النطاق بنسبة (٧٨٪) للتشدد فى التعامل مع الظاهرة.

يميل الجمهور اليهودى بوضوح للالتزام بالاتجاه الرسمى، حسبما يتضح من تعامله مع ظاهرة الرفض، ويتجلى فى التمييز الواضح لديه فيما يتعلق بشرعية الأنماط الاحتجاجية للمواطنين الذين يعتقدون أن سياسة الحكومة إزاء عملية السلام تضر بمصلحة إسرائيل القومية. وهكذا، بينما يؤيد نحو (٩٠٪) حق الاحتجاج فى إطار الالتزام بالقانون (مثل تنظيم مؤتمرات جماهيرية وتنظيم مظاهرات مرخص بها)، لا يعترف سوى (١١٪) بحق اتباع أساليب العصيان المدنى غير العنيف (كتظيم مظاهرة بدون تصريح، ورفض الخدمة فى الجيش، وعدم دفع الضرائب وما إلى ذلك)، فى حين يؤيد (٨٪) اتباع أساليب العصيان المدنى العنيف (مثل مقاومة إخلاء المستعمرات بالقوة). أما فيما يتعلق بأكثر الأساليب تطرفاً فى التعبير عن العصيان المدنى العنيف، وهو استخدام السلاح "فى

الحالات التى لا خيار فيها من أجل منع الحكومة من تنفيذ سياستها،" تبلغ نسبة التأييد (٦١٪) فقط، ومع كل هذا، جدير بالذكر أنه وراء هذه النسب - الصغيرة - عشرات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين الذين يمثلون قدراً لا يُستهان به من الخطر على سيادة القانون والنظام فى الديمقراطية الإسرائيلية.

وعلى الصعيد السياسى، استمر الاستقرار فى توزيع النسبة بين الأغلبية المؤيدة لخطة فك الارتباط (نحو ٦٠٪) وبين الأقلية التى تعارضها (٣٣٪)، بينما لا رأى للباقي (٧٪) فى هذا الشأن. من المهم هنا أن نذكر أن تأييد خطة فك الارتباط مستمر، ويبدو أنه بسبب الاعتقاد السائد (بنسبة ٦٧٪) بأن الخطة ستمثل خطوة أولى نحو عملية إخلاء واسعة النطاق لمستعمرات يهودية فى الضفة الغربية، فى إطار تسوية دائمة مع السلطة الفلسطينية. ويعتقد نحو (١٩٪) فقط أن خطة فك الارتباط هى النهاية، بمعنى أنه لن يكون هناك المزيد من عمليات الإخلاء لمستعمرات فى الضفة، بينما رد الباقي (١٤٪) بأنهم لا يعرفون... ولا يقل أهمية عن ذلك أن الرأى، القائل بأن خطة فك الارتباط ليست هى النهاية، منتشر بين الأحزاب، ويلقى قبولا بنفس الدرجة من ناخبي الأحزاب التى تعارض الخطة والأحزاب التى تؤيدها.

وفى هذا الشأن، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تأييد استئناف المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين، الذى أشرنا إليه من قبل، يتزايد بإطراد، حيث تبلغ نسبة التأييد الآن نحو ٧٥٪. ومع هذا، فالجمهور ليس شديد التفاؤل فيما يتعلق بنتائج المفاوضات، فبينما يعتقد أقل من الثلث (٣٢٪) أن فرصة التوصل إلى تسوية دائمة مع حكومة برئاسة أبو مازن كبيرة جداً أو كبيرة إلى حد كبير، تعتقد نسبة أكبر (٥٧٪) أن فرصة ذلك ضئيلة إلى حد كبير أو ضئيلة جداً. أى أن الرغبة الشديدة فى التوصل إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين أقوى من الاعتقاد بأن هذه الفرصة ممكنة التحقيق.

(♦) بلغ المؤشر العام لأوسلو فى إجمالى العينة: ٣٨,٥ نقطة؛ وبلغ فى العينة اليهودية: ٣٥,٧ نقطة.
بلغ المؤشر العام للمفاوضات فى إجمالى العينة: ٥٦,٨ نقطة؛ وبلغ فى العينة اليهودية: ٥٥,٦ نقطة.

تم إجراء مشروع مقياس السلام فى مركز تامى شتاينميتس لبحوث السلام فى جامعة تل أبيب برئاسة البروفيسور إفرام يعر وتمر هيرمان. أجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب.ى. كوهين فى جامعة تل أبيب، فى ٢٧-٢٨ ديسمبر ٢٠٠٤، وشملت ٥٩٤ مشاركاً يمثلون البالغون من السكان اليهود والعرب فى إسرائيل (بما فى ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة والمستوطنات التعاونية "الكيبوتس". تبلغ نسبة الخطأ فى عينة بهذا الحجم نحو ٤,٥٪ بالزيادة أو النقص.

ترجمات عبرية

١١



شخصية العدد

أسير الأسطورة عساف ياجوري

يديعوت أحرونوت ٢١ / ١٢ / ٢٠٠٤ - بقلم: رونين برجمان وجيل ملتسر

يجئال يادين، زعيم حزب "داش"، على وجه السرعة للتأكد من أن ياجوري لن يقترب من هذه اللجنة".

ولماذا لم يفعل أحيطوف ذلك بنفسه؟

- "ربما يكون قد اتخذ بعض الخطوات بنفسه. ولكن ربما أن أحيطوف كان يعلم أن يادين تربطه صداقة شخصية بي. وأعتقد أيضاً أنه بعد تغير السلطة، وفي ظل العلاقة السيئة التي كانت تربطه برئيس الوزراء المنتخب مناحم بييجين، فقد فضل أن يكون الجيش هو ممثل الجهاز الأمني في هذه القضية الحساسة".

ينتمي المقدم عساف ياجوري إلى إحدى الأسر المؤسسة لمستوطنة ياجور القديمة، وكان عمره ٤٣ عاماً عندما نشبت الحرب، وكان قائداً لإحدى كتائب الاحتياط المدرعة التابعة للواء نثكانير (فرقة بران) ووقع في الأسر بعد يومين من نشوب الحرب (يقصد حرب أكتوبر ١٩٧٣)، وذلك أثناء الهجوم المضاد الفاشل الذي تم شنه في الثامن من أكتوبر. وعندما أصيبت دبابته، قفز ياجوري وطاقم الدبابة منها واختبئوا داخل حفرة. كانت المنطقة كلها قد وقعت في أيدي المصريين، وبعد فترة وجيزة خرجت المجموعة من الحفرة رافعة أيديها ومعلنة الاستسلام. كان ياجوري أكبر ضابط تم أسره في هذه الحرب (باستثناء الطيارين المقدم آفي لانيير الذي تعرض للتعذيب حتى الموت في الأسر السوري والمقدم جوري بلتر الذي نجح في إخفاء رتبته الحقيقية طوال فترة الأسر).

عند خروجهم من الحفرة، انقض الجنود المصريون على ياجوري وطاقمه، وقام أحدهم بضرب ياجوري بكعب

بعد حوالي ثلاثة أسابيع من الانقلاب الذي أحدثته انتخابات عام ١٩٧٧ - التي دفع حزب العمل فيها ثمن حرب عيد الغفران (أكتوبر ١٩٧٣) - وُضع على مكتب أفراهام أحيطوف، رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، مذكرة شديدة السرية كانت تحمل عنوان "ملف مرزيف". ولم يكن توقيت هذه المذكرة من باب الصدفة، فقد شهدت هذه الانتخابات صعود حزب الليكود إلى الحكم، وانضمام حزب "داش" (الحركة الديموقراطية للتغيير) - وهو من أحزاب الوسط الجديدة والذي حصل على خمسة عشر مقعداً في الكنيست - إلى الائتلاف الوزاري. وكان من بين أعضاء الكنيست الجدد "عساف ياجوري" أبرز الأسرى الإسرائيليين في حرب عيد الغفران وبطل قضية "ملف مرزيف" التي أضاعت النوم من عين رئيس جهاز الشاباك. بعد الإطلاع على هذه المذكرة، اتصل أحيطوف باللواء شلومو جازيت، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) إبان هذه الفترة، وطلب أن يتحدث معه على وجه السرعة. وجرى الحديث بين أحيطوف وغازيت في سرية تامة. ونظراً لحساسية الموضوع، فقد تم إخراج رؤساء المكاتب من كلا الجانبين خارج القاعة.

يقول جازيت: "أبلغني أحيطوف أنهم على وشك تعيين ياجوري في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، وذلك في الفترة التي كانت اللجنة تعد فيها منتدى رفيع المستوى لمناقشة المواضيع السرية وشديدة الحساسية. وقال أحيطوف أن هناك مشكلة كبيرة بالنسبة للشاباك في انضمام ياجوري إلى هذه اللجنة. وطلب مني أن أخاطب

بندقيته فأحدث له جرحاً في عينه. وتم نقل المجموعة كلها - مثلاً حدث مع باقي الأسرى الإسرائيليين في مصر والبالغ عددهم ٢٣٢ أسيراً - إلى الجانب الآخر من القناة بواسطة قوارب مطاطية، وتم نقلهم من هناك إلى القاهرة. وإلى هنا، ينتهي الفصل المتفق عليه في رحلة وقوع ياجوري في الأسر.

خلافًا للأسرى الآخرين الذين فضلوا الانطواء، استمر ياجوري، منذ عودته من مصر وحتى وفاته في عام ٢٠٠٠، في الحديث بفخر عن لقب "أبرز الأسرى الإسرائيليين في حرب عيد الغفران"، وعن الأهوال التي عاشها أثناء فترة الأسر، رغم أنه لم يذكر ولو اسم أسير واحد ممن كانوا معه.

وقد تحدث عن ذلك في الكتاب الذي أصدره عام ١٩٧٨ ولاقى رواجاً كبيراً "الحياة معهم... جميعهم يخصوني" (الناشر: عيدانيم/يديعوت أحرونوت). ويخصص ياجوري في كتابه - الذي يقع في ٢٥٠ صفحة - فصولاً كاملة لعمليات التحقيق ولأعمال التعذيب الوحشية التي تعرض لها هو ورفاقه: "أعادوني فجراً إلى زنزانتي بعد تحقيق عنيف ووحشي. كنت متكئاً على كتفي جنديين مصريين سحباني طول الممر. كانت عيناى معصوبتين بمنديل أسود، وقد ارتفع المنديل قليلاً عن عيني فرأيت أننى أسير بين نقالات يرقد عليها جرحى إسرائيليون.

"بجوار باب الزنزانة، كان يوجد طياران - كما بدا لي من سترتهما العسكرية - وكانت رأس أحدهما مضمدة بضمادة بيضاء ملطخة ببقع من الدماء. أما الثانى فقد كانت بطنه مبقورة وأجشائه كلها خارجة من بطنه. وعندما ألقيت في الزنزانة وأغلق الباب الحديدى علي، سمعت الطيار مضمّد الرأس ينادى قائلاً: دكتور عالج صديقي، إنه سيموت بحلول الصباح. وبعد هذه النداءات، تلقى ضربة بكعب البندقية حتى يصمت.

أما الطيار مبقور البطن، فقد كان يتأوه من الألم، لأنه لم يكن يستطيع الكلام.

"كانت صرخات رفاقي الأسرى وهم في حجرات المحققين الذين كانوا يعذبونهم أصعب من التعذيب الجسدى والنفسى الذى تعرضت له.

أحياناً لم أستطع التمييز ما إذا كانت الصرخات بالعبرية أم لا، كانت كل هذه الأمور تحدث على بُعد بضعة أمتار من زنزانتي. ليال كاملة كانت العصي تتهاوى على رؤوس أسرانا، وقد جعلتني نداءات الاستغاثة الصادرة عن هؤلاء المساكين أفقد صوابين وأتساءل ترى كم من رفاقنا لقوا حتفهم هناك في هذه الليالي اللعينة...".

عندما قرأ محققو شعبة الأمن الميدانى الإسرائيلية هذه الأوصاف الواردة في كتاب ياجوري، ضاقت صدورهم من الغضب ليس على المصريين وإنما على هذا الضابط

الإسرائيلي. وفى أول حديث لهم حول هذه القضية، يقول هؤلاء المحققين إن هذه القضية ظلت تدمى أمام أعينهم طوال ثلاثين عاماً. يقول العقيد احتياط شمعون لافي: "لم ينزل عساف ياجورى بسجن العباسية وإنما أقام في هيلتون القاهرة. وقد نزل بسجن العباسية مدة لا تزيد بأى حال من الأحوال عن ست ساعات ولم يقض هناك ليلة واحدة، كما أنه لم يتعرض للتعذيب. وقد عرفنا عن طريق مخابراتنا - وقبل أن يعود من مصر - أنه لم يكن موجوداً هناك (في سجن العباسية) وإنما كان يتجول في شوارع القاهرة وهو حليق الذقن.

"بدأنا بعد ذلك في التحقيق مع الأسرى، وسألناهم ما إذا كانوا قد رأوا ياجورى في السجن. وقد طرح بعضهم هذا الموضوع من تلقاء أنفسهم، وكانت لديهم انطباعات قاسية حول هذا الموضوع. قالوا إنهم رأوه مرتين في السجن وأنه كان مهنماً ويرتدى ملابس جيدة. كما قالوا أثناء التحقيق: تخيلوا هذا الوضع، نحن نعيش في قذارة وهو يبدو مهنماً ويضع عطراً ويشعره وحليق الذقن، أما نحن فرؤوسنا حليقة". كان هذا يؤلمهم جداً. لقد كانوا حانقين عليه.

نقطة تقاطع مدهشة بشأن إقامة ياجورى في فندق هيلتون حدثت في أبريل ١٩٧٩، بعد توقيع اتفاق السلام مع مصر. ففي السابع من هذا الشهر وصل إلى القاهرة وفد إسرائيلى كبير يضم صحفيين، ونزل هذا الوفد بالفندق الجديد - السلام. وأثناء إحدى وجبات الغذاء، فاجأ أحد القائمين على خدمة الزبائن في الفندق ضيوفه قائلاً إنها ليست المرة الأولى التي يقابل فيها إسرائيليين. وقال النادل إنه قام قبل ست سنوات - أى في عام ١٩٧٢ - بخدمة ضابطاً إسرائيلياً كبير اسمه عساف ياجورى وذلك عندما كان يعمل في فندق هيلتون القاهرة. وأضاف النادل قائلاً إنه "سمع من ياجورى أنه استمتع جداً بالجولة التي قام بها في شوارع القاهرة وبفنادقها".

لم تكن المعلومات التي تحدثت عن إقامة ياجورى في فندق هيلتون القاهرة هي الأمر الوحيد الذي أثار الشبهات لدى لافي ورجاله حول ياجورى، فهناك شهادات أخرى تشير إلى أنه فور وقوع ياجورى في الأسر - ورغم أنه أخفى رتبته العسكرية في رمال سيناء - عرّف نفسه للجنود المصريين بأنه ضابط كبير برتبة عقيد. يقول لافي: "لا أستطيع أن أدعى شيئاً ضد هذه الخطوة، ورغم أنها غير منطقية، إلا أنه لا يمكن أن نحكم على أفعال إنسان، وهو في مثل هذا الموقف، المشكلة ليست في ذلك وإنما فيما حدث له منذ هذه اللحظة وحتى عودته من مصر. هناك إجراءات يمر بها أى أسير يقع في الأسر، تبدأ من لحظة وقوعه في الأسر، ثم إبعاده عن ميدان القتال، ونقله إلى القاهرة وإيداعه في سجن العباسية، ولكن ياجورى لم يمر بهذه الإجراءات. لقد تم حلق رؤوس جميع الأسرى،

إلى القاهرة وإيداعه في سجن العباسية، ولكن ياجورى لم يمر بهذه الإجراءات. لقد تم حلق رؤوس جميع الأسرى، بينما ظل ياجورى بشعره.

"اتضح من التحقيقات التي أجريناها أن المخابرات المصرية جندت عساف ياجورى، وإن كانت هناك صعوبة في أن نحدد مستوى هذا التجنيد. ويجب التأكيد على أنه لم يكن الوحيد الذى تم تجنيده، فقد وقع حوالى ٢٠٪ من الأسرى على وثائق مشابهة. وقد اتفقت المخابرات المصرية مع ياجورى عندما كان في مصر على أن يؤسس شركة سياحية للرحلات الجماعية على أن يساعده مادياً في ذلك. وقال لهم إنه "سيحاول المساهمة في دفع مسيرة السلام مع إسرائيل".

في البداية، حاول لافى وأفراد شعبة الأمن الميدانى استيضاح هذه الادعاءات المخرجة من ياجورى نفسه، ولكنه رفض الحضور إلى مقر الوحدة في "زيكارون يعقوف" - "مثلما فعل باقى الأسرى - وعندما اضطر للحضور، كان يتهرب في كل مرة من التحقيق". يقول المحقق عامى شتشتاين: "كانت هذه الحالة الوحيدة من بين مئات الحالات التي رفض فيها أحد الأسرى العائدين الخضوع للتحقيق".

لا يخصص ياجورى في كتابه سوى أسطر معدودة للتحقيق معه في "زيكارون يعقوف"، حيث يقول: "وصل جميع الأسرى إلى المصلحة الواقعة في زيكارون يعقوف - حيث تم تجميعنا هناك بعد عودتنا. كانت هناك مقابلات كثيرة، من بينها لقاء مع قائد القيادة الجنوبية اللواء شموئيل جونين، ومع أهريلا ياريف الذى أدار محادثات الكيلو ١٠١. لم نكن منعزلين هناك".

يقول لافى: "ربما أنه أقام هناك ليلة واحدة. وقد تكرم بتعريف نفسه كقائد للأسرى، ولكنه رفض التحقيق. ولم يقل إنه لا يريد الحضور إلينا، فقد كان ذكياً بما يكفى حتى لا يقول ذلك. وحسبما أتذكر، فقد افتعل مشاكل كثيرة عند حضوره إلى زيكارون يعقوف حيث قال: 'إننى مقدم فلماذا أحضر إلى هنا؟'. إنه لم يقيم هناك سوى يوم أو يومين، وحاولنا خلال هذه الفترة التحدث معه ولكنه كان يرفض دائماً.

"أرسلت له في البداية ضابط صغير الرتبة، ثم بعد ذلك ضابط أكبر رتبة، وفي النهاية ذهب إليه بنفسى، وقلت له دعنا نجلس في الوقت الذى يناسبك. فقال لى حسناً، ليكن غد أو بعد غد، وبعدها غادر زيكارون يعقوف. حاولنا الوصول إليه في منزله، ولكنه لم يرد على الهاتف، ثم اختفى بعد ذلك".

❖ ألم تتجسّسوا في فرض إرادتكم عليه؟ فأنتم رغم ذلك أصحاب السلطة.

"يجب أن نتذكر الأجواء التي كانت تسيطر على إسرائيل وعلى الجهاز الأمنى حينها. لقد كانت أجواء

كثيفة، وكان الجنود يحظون بمعاملة من الدرجة الأولى. كما كانت شعبة الاستخبارات منكسرة وجريحة. وقد ارتكبت جولدا مائير وموشيه ديان غلطة كبرى عندما استقبلا عساف ياجورى عند عودته إلى إسرائيل استقبالا الملوك. وبما أنهم قد جعلوا منه أسطورة مقدسة، فقد كان من الصعب للغاية المساس به بعد ذلك. إنك لا تدرك الضجة التي كانت ستحدث لو أننا اتخذنا إجراءات ضده. لقد كان ذلك بمثابة القشة التي ستقسم ظهر البعير".

لم يؤد رفض ياجورى للتحقيق معه إلا إلى تقوية الشبهات التي حامت حوله. ومن هذا المنطلق، قرر العقيد لافى ورجاله عرض هذه الشبهات على الجهات المسؤولة. يقول لافى: "توجهنا إلى رئيس شعبة الاستخبارات (أمان) جازيت، ثم توجهنا إلى جولدا مائير أيضاً. فقالت حينها 'هل أنت متأكد مما تقول؟'. قلت إننى لست متأكداً، فهذا ما نشك فيه بناءً على تصرفاته. وقد انتقدتها لطريقة تعاملها هي وديان مع ياجورى. وكانت حينها كسيرة الفؤاد من الحرب، وقد زاد هذا الأمر من مواجهها".

بعد الانتهاء من التحقيق مع الأسرى المفرج عنهم، توجه محققو الأمن الميدانى إلى منزل عساف ياجورى وعرضوا عليه ما ورد في التقارير النهائية بشأنه، وطلبوا ثانية معرفة رده عليها. يقول لافى: "قلت له انظر يا عساف، إنك كنت أكبر ضابط وقع في الأسر. لقد كتبنا هنا الوضع الذى كان عليه الجيش الإسرائيلى. وأنت كنت هناك. فلتقل لى إذاً. أريد أن أعرف وجهة نظرك فيما كتبت. ولم نكن نعرف أننا على وشك الحصول على المفتاح الرئيسى في هذه القضية، ألا وهو أن يقول لنا ياجورى "لقد قلت هذا، ولم أقل ذلك".

"وبعبارة أخرى فقد أكد لنا أنه ذكر معلومات عسكرية كثيرة للمصريين. وقال إنه انفصل فعلاً عن الأسرى بعد أن عرف نفسه بأنه عقيد، كما قال إنهم عاملوه كضابط كبير وتجاوزوا معه بشأن سياسة السلام. كما قال إنه أخبرهم بمعلومات عن انتشار الجيش الإسرائيلى في سيناء وعن سلاح المدرعات، وهى معلومات ليس لها قيمة كبيرة من ناحية السرية على حد قوله. ولكنه أيضاً أجرى محادثات معهم في الشؤون السياسية، وهو ما رأينا أنه يمثل ضرراً كبيراً لنا، حيث أنه جعلهم بذلك يغوصون بشكل كبير في عقولنا عن طريق إطلاعهم على تفاصيل كثيرة تتعلق بالشخصيات البارزة في إسرائيل الذى كان يعرفها.

"كان مكتوباً في التقارير التي وضعناها أمامه أنه نزل بفندق هيلتون القاهرة. وقد قرأ هذا ولم ينكره. وقال إنه كان يخرج لتناول الطعام مع المحققين المصريين، وعندها قلت له 'لنقم بكتابة ما قلت لهم، وما لم تقل. دعنا نعرف ما قلت لهم حتى نستطيع التقليل من حجم الضرر'. ولكنه لم يشأ". يقول العقيد لافى إن ياجورى رفض عند هذه النقطة مواصلة التعاون وقام بطرده من البيت وهو يصرخ فيه.

التجنييد المخابراتي. وهم يعتقدون أن ياجورى ينتمى إلى المستوى الذى يُطلق عليه "عملاء التأثير"، أى هؤلاء الذين وقعوا على استمارات ليكونوا مستعدين لاستخدام نفوذهم لتحقيق المصلحة المصرية فى "تحسين العلاقات بين إسرائيل ومصر" بعد عودتهم.

شمعون لافى: "لقد قال عساف ياجورى بشكل صريح لقد وقعت على اتفاق معهم ينص على أننى مستعد للعمل من أجل السلام. كما وقعت اتفاق معهم لإقامة مشاريع مشتركة. ومن الواضح أن المصريين لن يأتوا إلى أى شخص ويقولون له "فلتعمل جاسوسا لحسابنا"، ولكنهم سيقولون إنهم يريدون خلق تعاون حتى بعد العودة من الأسر من أجل تحسين العلاقات بين كلا البلدين. وقد تحدثوا معه عن إقامة شركة سياحية تقوم بإحضار الأفواج السياحية من سيناء إلى مصر عن طريق قبرص، حسبما أتذكر. وكان مقررا أن تمول المخابرات المصرية هذه الشركة. وبعد عودته من مصر بفترة عرفنا أنه يعمل فى السياحة".

ويضيف لافى أنه فى هذه المرحلة، دخل إلى الصورة مصدر مسؤول فى شعبة الاستخبارات، قام باستدعاء ياجورى للقاءه، وكان هذا اللقاء صعبا. "قال الضابط الكبير لياجورى 'إن لدينا شعورا غير طيب من جميع أنشطتك. ما الذى دفعك فجأة إلى إقامة أنشطة سياحية مشتركة؟' لقد أقمت شركة سياحية، وتقوم بتنظيم أفواج سياحية. فقال ياجورى إنه يريد الاتجاه نحو الأعمال التجارية".

اتسم تعامل جهاز الأمن الإسرائيلى مع هذه القضية بالتردد وعدم الاستقامة. فمن ناحية، لم يقم أحد بإجبار ياجورى على الإدلاء بشهادته فى هذه القضية رغم الشبهات القوية التى حامت حوله. ومن ناحية أخرى تقرر وضعه تحت المراقبة، وتقيد خروجه من إسرائيل ومطالبته بالإبلاغ عن أى اتصال مع عناصر خارجية.

وفى عام ١٩٧٦ - أى قبل عام من الانقلاب الذى أحدثته انتخابات ١٩٧٧ - استقبل وزير الدفاع آنذاك شمعون بيريس فى مكتبه ضيفا غير متوقع، فقد جاء عساف ياجورى ليعرض عليه إقامة قناة اتصال سرية، من خلاله، مع العناصر التى حققت معه والتى التقى بها فى مصر. ولم يعرف بيريس ماذا يفعل حيال هذا الاقتراح الغريب، فأبلغ ياجورى أن أى نشاط له مرتبط بالحصول على تصريح من شلومو جازيت، رئيس شعبة الاستخبارات (أمان).

يتذكر جازيت جيدا هذه الواقعة: "قلت له عساف، أعرف أنك تهربت من تحقيق الأمن الميدانى حول ما حدث فى مصر. وحتى يتم حل هذا الأمر، فلن أستطيع السماح لك بأى اتصال مع عناصر خارجية أو أى شيء من هذا القبيل، وسوف أترك لك رقم الهاتف الخاص بالشاباك

والأمن الميدانى. فلتسد لنا ولنفسك معروفا، ولتسمح لهم بسؤالك فيما يريدون، حتى يشعروا أنه لا توجد أى مشكلة بالنسبة لك. وقد غادر مكتبى غاضبا، ومن حينها لم أسمع شيئا عنه".

وقد ذكر ياجورى فى كتابه رواية مشابهة - وإن كانت مختلفة بعض الشيء - حول هذا اللقاء: "مر أكثر من عام حتى اتخذت قرار بلقاء وزير الدفاع لأعرض عليه تقديم مساعدتى فى إقامة علاقات غير رسمية مع مصر. وقد ترددت قبل اتخاذ هذا القرار، وذلك لاعتبارات كثيرة منها: هل يمكن حقا أن تثمر هذه اللقاءات التى أجريتها فى القاهرة عن إقامة علاقة قد تساعد إسرائيل؟ وقد توجهت إلى وزير الدفاع آنذاك وطلبت أن أتحدث معه. وبعد بضعة أيام، استدعانى رئيس شعبة الاستخبارات، وبدلا من دراسة الفكرة من الأساس، أدركت بعد لحظات معدودة أننى فى تحقيق.

"فسألتنى عن رأى فى أفضل شخص يمكن إقامة علاقة معه من بين الأشخاص الذين التقيت بهم فى مصر. وقد أجبته بدون تردد إن أبرزهم على ما أعتقد هو الرجل، ذو الشعر الأبيض الذى عرّف نفسه لى بأنه البروفيسور إبراهيم من جامعة القاهرة. وسألتنى عن المكان الذى يمكن إقامة مثل هذه اللقاءات فيه، فقلت إنها يمكن أن تجرى فى أى عاصمة أوروبية.

"لم تستمر هذه المحادثة طويلا وأدركت بحاستى أنه سيكون لها بقية. وبالفعل، بعد بضعة أيام اتصل بى شخص من جهاز الأمن وذكر لى اسمه الشخصى وطلب مقابلتي. وقد مررت بعدة محادثات لمطابقة المعلومات، وفحص الأسئلة والأجوبة فى محاولة دعوية للعثور على تناقض بين أقوالى. وفى كل مرة كان يُطرح على أسئلة مهينة، ولكننى كنت مضطرا لتجاوز ذلك أيضا. وعندما بدا للمحقق أنه وصل إلى نهاية طريقه، تم استدعائى للمثول أمام المسؤول الذى يرأسه، وقال لى إن الهدف من كل هذه الأسئلة هو حمايتى وأنه يتوجب على توخى الحذر من المظاريف ذات العناوين غير المعروفة، وأنه يتعين على الإبلاغ عن أى رحلة أقوم بها إلى الخارج".

وكان مصدر مطلع على هذه القضية قد ذكر هذا الأسبوع أن ياجورى - كما يقول هو نفسه فى كتابه - قد استدعى بالفعل لعدة استجوابات فى الشاباك، بل وطلب منه فى أحد المرات الخضوع لاختبار كشف الكذب. وقال هذا المصدر إن ياجورى اعترف فى التحقيق معه إنه فعلا تجند بموافقة لحساب المخابرات المصرية وذلك "لإبقاء الباب مفتوحا للحوار مع مصر بعد انتهاء الحرب" على حد قوله.

ورغم ذلك، تزعم عناصر أخرى فى الشاباك أنه لم يتضح إطلاقا ما إذا كان ياجورى على علاقة بعناصر مصرية بعد عودته أم لا. وتقول هذه العناصر إن المخابرات

المصرية كانت ضعيفة جدا مقارنة بالمخابرات الإسرائيلية، ولذلك فإن الخطر الذي تتطوى عليه محاولتهم تجنيد ياجورى كان معدوما. وعلى حد قولهم، فقد كانت الجهود التى بذلها جهاز الأمن العام (الشاباك) ورئيس الجهاز أحيطوف فى هذه القضية مبالغ فيها.

وخلافا لما يدعونه فى شعبة الأمن الميداني، يقول اللواء شلومو جازيت، رئيس شعبة الاستخبارات (أمان) فى هذه الفترة، إنه لم يتم العثور على أدلة قاطعة تثبت أن ياجورى تعاون مع المصريين أو أنه جُند لحسابهم بعد عودته. يقول جازيت إن ياجورى نفسه هو الذى خلق هذه السحابة التى ظلت ترافقه حتى مماته، وذلك برفضه الخضوع للتحقيق.

بعد فترة قصيرة من لقاءه بياجورى فى مكتبه، عرف جازيت أن رئيس الأركان "موردخاي جور" على وشك ترقية عساف ياجورى إلى رتبة عقيد. جازيت: "توجهت إلى رئيس الأركان وقلت له إننى أعارض بشدة هذه الخطوة. فكيف يقومون بترقية هذا الشخص فجأة؟.. فعليه أولا أن يقضى على السحابة التى تخيم فوقه، وبعد ذلك يدرسوا أمر هذه الترقية. ولكن جور أصّر على رأيه، انطلقا من نفس طريقة المعاملة الأسطورية التى حظى بها الأسرى. وتوصلنا أخيرا إلى حل وسط تنازلت بمقتضاه عن معارضتى مقابل تعهده لى بالأى يتم تعيين ياجورى قائدا للواء احتياط وألا تكون له أى صلة بالمواضيع السرية. وقد اضطررت لقبول ذلك".

كما يقول جازيت إنه فى أعقاب طلب رئيس الشاباك، أفراهام أحيطوف، تحدث بالفعل مع رئيس حزب داش، بعد انتخاب ياجورى للكنيست، وذلك لمنع دخوله إلى لجنة الخارجية والأمن. اتصلت بيادين وأبلغته بطلب أحيطوف. وقد تعهد لى بعدم تعيين ياجورى فى لجنة الخارجية والأمن كما تعهد أيضا بالأى يخبره بأن هذا القرار قد اتخذ لأسباب أمنية وبناء على طلبى. ولم تمر ٢٤ ساعة حتى اقتحم ياجورى مكتبى، وقال لى بغضب شديد: "لماذا تمنعنى فجأة من الانضمام إلى اللجنة؟.. وبأى حق تفعل ذلك؟..". لقد خان يادين عهده لى - وهذا ما لم أحاسبه عليه بعد. وعلى أية حال فقد ذكرت ياجورى بلقاءنا السابق وقلت له: "سأعطيك ثانية أرقام هاتف الشاباك والأمن الميداني. لتذهب إليهم وتتهى هذا الأمر معهم". ومنذ ذلك الحين لم أسمع شيئا عنه.

كما أصابت الصدمة رئيسا طاقم المحققين، العقيد شمعون لافى وعامى شتينشتاين، عندما عرفا بأن هناك نية لتعيين ياجورى فى لجنة الخارجية والأمن. وفى خطوة غريبة، توجه كلاهما إلى وزير العدل الجديد شموئيل تامير. يقول لافى: "أصبح وجه تامير أبيض مثل الجير. قلت له إننا نشتبّه فى أن ياجورى عميلا للمخابرات المصرية، وإنه إذا عُين فى اللجنة.. فتعهد شموئيل تامير

بعدم تعيينه".

وقد ظل "ملف مرزيف" مثل الجرح المفتوح بالنسبة لرجال الأمن الميداني، وقد أجريت مقابلة أخرى بينهم وبين ياجورى فى ١٩٧٨ - بعد صدور كتابه - يقول لافى: "لقد قرأت الكتاب وانفجرت من الغضب. توجهنا إلى بيته ثانية، دون إبلاغ المسؤولين فى شعبة الاستخبارات. فقد كان هذا بالنسبة لنا بمثابة أمر شخصي. وضعت الكتاب على الطاولة وقلت له: كيف لا تخجل من كتابة هذه الأشياء؟.. إنك لم تمر بأى شيء مما كتبت. لا تعذيب ولا استجوابات". فقال إنه قام بتأليف هذا الكتاب بوصفه ممثل الأسرى، ولذلك فحتى إذا كان أشخاص آخرون مروا بما جاء فى هذا الكتاب، فيجب عليه - باعتباره ممثلهم - أن يضع ذلك فى كتابه. هل تفهم؟.. يا للتطاول، فلم أجد لدى رد على ذلك".

◆ سائق الدبابة: لقد أنقذ حياتي:

فى الثامن من أكتوبر ١٩٧٢، كان يهودا باشان - من قوات الاحتياط وعمره ثلاثين عاما - سائقا لدبابة قائد الكتيبة عساف ياجورى: "أصابنا صاروخا، فأصدر عساف أمرا بأن نترك الدبابة. وقد كنت محتجزا بداخل كابينة القيادة ولم أكن أستطيع الخلاص. ولم يبق أحد فى الدبابة، إذ أنهم قفزوا جميعا وشرعوا فى الجرى نحو الغرب، بينما بقيت أنا بمفردى داخل الدبابة، وقد نجحت بصعوبة فى الخروج من الدبابة عبر فتحة ضيقة".

◆ هل تركوك بمفردك فى الدبابة؟..

- "نعم، فقد قفزوا ولم يعرفوا أننى لا أستطيع الخروج".

◆ حتى عساف؟..

- "نعم. كانت هناك حالة من الذعر، فعندما تكون من جنود المدرعات، فإنك تعرف أنه عندما تتوقف الدبابة، فإنها مسألة لحظات حتى تنفجر".

يقول باشان: "عندما اقترب المصريون منا، نزع عساف الرتبة من على كتفه ومحا الشفرة التى كانت على يده، ودفن رتبته مع مسدسه فى الرمال. رفعنا أيدينا. وقد أسرونا كلنا، ولكنهم على الفور عثروا على كل ما خبأ عساف فى الرمال".

◆ كيف عرفوا صاحب الرتبة من بينكم أنتم الأربعة؟..

- "أعتقد أنه عرّف لهم نفسه فى البداية بأنه عقيد. وأعتقد أن هذا كان لصالحه لأنهم عاملوه بشكل مختلف تماما، رغم أنه فى المرحلة الأولى - عندما قبضوا علينا - تعرض للضرب أيضا. وجدّير بالذكر أنه كان أكبرنا سنا، كما أن لباسه كان مهنّما أكثر منا بكثير.

"ضربونى ببندقية كلاشينكوف وشقوا رأسى نصفين. وفى مرحلة ما - أثناء السفر - تنبه عساف إلى أنهم يتحدثون فيما بينهم باللغة العربية ويقولون إنهم يريدون إنزالى من السيارة وقتلى فى الخارج، لأننى لن أعيش

طويلا بسبب جرحى ولأنتى ألوث لهم العربة. كان أنيتى يثير غضبهم. وكان عساف يجلس إلى جوارى وكان يفهم العربية تماما، فوخزنى وقال لى 'حاول ألا تتأوه، إنهم يريدون قتلك'.

"حاولت قدر استطاعتي، ولكن السيارة توقفت فجأة قبل أن نصل إلى القناة. وفتح باب السيارة الذى كان بجوار عساف. وبدأوا فى شدى نحو الخارج، ولكن عساف قال لهم بالعربية: "إما الجميع أو لا أحد". فأدركوا حينها للمرة الأولى أنه يتحدث العربية. لقد قال لهم 'إنكم لن تخرجوه. إما الجميع أو لا أحد'. وقام بسد الباب بجسده ولم يسمح لهم بإخراجه. وقد كرر هذه العبارة عدة مرات. وحينها أمر الضابط المصرى الذى كان فى العربة المدرعة - تكريما لعساف باعتباره ضابط كبير الرتبة - جنوده بغلق الباب ومواصلة السير. بالنسبة لى، لقد أنقذ عساف ياجورى حياتي. وليس لذلك وصف آخر. لست معنيا بأى قصص أخرى حوله. إنتى مدين له بحياتي".

وفى النهاية، وصلوا هم الأربعة إلى القاهرة، ولكن يهودا باشان يقول إنه لم ير ياجورى طوال فترة أسره فى سجن العباسية. وأنه لم يره ثانية إلا فى المقابلة الشهيرة التى جمعت الأسرى بوزير الدفاع المصرى ورئيس أركانه، اللذان أبلغا الأسرى الإسرائيليين بالاتفاق الوشيك لإطلاق سراحهم. يقول باشان: "لا أعرف ما حدث لعساف فى الأسر، ولكن كان يبدو أنهم لم يمسه أو يعذبوه. لقد ظل بشعره وحذائه".

♦ ألم بيد ذلك غريبا لك فى هذه اللحظة؟

- "لقد فكرت فى الأمر، ولكنى اعتقدت أنه ربما حظى بالمعاملة التى تناسب وضعه".

♦ الطبيب شكر المصريين على حسن الضيافة

قابل الدكتور آفى عورى - الذى أصبح فيما بعد مديرا لأحد الأقسام فى مستشفى شيبا والذى وقع فى الأسر المصرى - ياجورى للمرة الأولى فى هذا الاجتماع مع قيادات الجيش المصرى: "كان ذلك قبل أربعة أيام من عودتنا إلى إسرائيل. كان جميع الأسرى حليقو ومحنيو الرؤوس ويائسون، كان وجههم ينزف بعد أن حلقوا لهم ذقونهم بدون ماء. وقد جلس الأطباء، الطيارون والضباط فى الصفوف الأولى بالقاعة وخلفهم باقى الجنود.

وكان يجلس على المنصة أمامنا رئيس الأركان الشاذلي، ووزير الدفاع إسماعيل على. وكنت أنا جالسا فى الصف الأول. وفجأة دخل شخص لم أعرفه، وكان مختلف تماما عنا - جسم سليم تماما وشعر غزير.

"فى البداية لم أعتقد أنه أسير. ولكننى رأيت أنه يرتدى بيجامة مثلنا، ولكنها ليست رثة مثل تلك التى نرتديها، فقد كانت نظيفة ومهذمة. وقف ياجورى أمام الجميع وتلى بيانا قال فيه إنه يشكر المصريين على حسن الضيافة. ف شعرنا أنهم أملوا عليه ما يقول. وعندما سألت

من حولى عن هذا الشخص، قالوا لى إنه عساف ياجورى، أكبر الأسرى الإسرائيليين رتبة. ولكننى قلت لنفسى أن الطيار جورى بلتر - الذى كان فى الزنزانة المقابلة لى فى السجن - كان عقيدا أيضا، ولكنه لم يكشف ذلك للمصريين. وقد تطلعت فى ياجورى ولم أفهم لماذا تبدو صحته جيدة، فى حين أن باقى الأسرى ليسوا كذلك. أنا شخصا فقدت ٢٠ كيلوجراما من وزنى. وقد أصم ذلك أذننى وبدأ لى غريبا".

♦♦ أحد الأسرى: لقد سخر منا

يقول دافيد أبو درام - أسير من موقع أوركل: "قابلت عساف ياجورى للمرة الأولى فى "زيكارون يعقوف". أذكر أنه تعامل مع جميع الأسرى كما يتعامل ضابط مصرى مع خدمه. وكأنه لا يوجد سواه. وقد استخف بجنود سلاح المشاة، وقال إننا جلسنا واستسلمنا وأنه هو الذى وقع فى الأسر أثناء عملية انقضااض. قلت له كيف تجرؤ على أن تتحدث هكذا؟ أنا، الذى أصبت أثناء اشتباك بالأيدي قبل أن أقع فى الأسر، كيف تجرؤ على الاستهزاء بنا بهذه الطريقة؟ وما كان منه إلا أن أدار وجهه وأنصرف. وقد جعلنى هذا أغلى من الغضب. كما كانت الطريقة التى عاملتنا بها أجهزة الأمن مروعة هى الأخرى".

♦♦ مؤسسو جمعية الأسرى: كان يسمينا "الجشعين"

يقول تشارلى بن كيسوس، أسير من موقع متسلاف: "فى عام ١٩٧٧، أقمنا المؤتمر الأول للأسرى لبحث إمكانية إقامة جمعية لصالح الأسرى. وكان ذلك قبل انتخابات الكنيسة، إلا أن ياجورى قام بتوبيخنا وقال إنه لا يمكن إقامة جمعية تكون عالية على الدولة. وقال لنا إننا جشعون وأننا نريد أكل الكعكة وحدنا، ولذلك فليس هناك مجال لمطالبة الدولة بأى شيء".

وبعد بضع سنوات، أقيم المؤتمر الثانى للأسرى فى مطعم "إيما" على شاطئ تل أبيب. وفى هذه المرة، قدم ياجورى أوراق ترشيحه لمنصب رئيس الجمعية. يقول بن كيسوس: "لقد أغضبنى ذلك بشدة وقلت للجميع أيها الرفاق، إننى لا أستطيع رؤية أشخاص يلعبون على الحبلين، لقد تسبب المرشح ياجورى فى نصف كل ما كنا نسعى للحصول عليه عام ١٩٧٧، وليس من المعقول الآن أن يرشح نفسه لرئاسة الجمعية. ولذلك، فإننى أطلب منه سحب ترشيحه وعدم التدخل فى أى شأن من شئون الجمعية". وحينها وقف ياجورى وارتنى المنصة وقال: "إننى أوافق على ما قال الصديق تشارلى وأسحب ترشيحي". ومن حينها لم نسمع شيئا عنه. ولكن عندما علمت بخبر وفاته - رغم أننى كنت أقصد كل ما قلت له فى هذه اللقاءات - استأجرت سيارة من بيت شيمش وسافرت للمشاركة فى جنازته، وطلبت منه فى قبره السماح والمغفرة".

رؤية عربية



المناهج الدراسية في إسرائيل خطر يهدد آمال السلام

أ.د. محمد سعد أبو عامود
أستاذ العلوم السياسية - جامعة حلوان

البعد السياسي، وأخيرا النتائج والتوصيات، وقد سعت الدراسة إلى الكشف عن مكونات الهيكل المفاهيمي والقيمي الذي أنتجه الخطاب التربوي بكافة تجلياته في الكتب الدراسية التي خضعت للتحليل، وفيما يلي نقدم عرضا موجزا لأهم هذه النتائج:

١. ربطت الكتب الدراسية الإسرائيلية بين الدين الإسلامي والعنف، مدعية أن انتشاره تم بحد السيف ومن خلال الحملات الحربية التي كانت تمثل أكبر الحملات الحربية في تاريخ البشرية.

٢. ركزت هذه الكتب على أن الإسلام، ما هو إلا أفكار وقيم ومفاهيم أخذها محمد صلى الله عليه وسلم، من اليهود والنصارى، وقدمها للعرب في صورة تناسبهم، وأن القرآن الكريم من نسج خيال محمد صلى الله عليه وسلم، وتربط بين لغة القرآن ولغة التوراة.

٣. تشوه الكتب الإسرائيلية الدراسية الشعائر الإسلامية وتسميها بالعادات الوثنية القديمة، التي أدخل عليها النبي محمد صلى الله عليه وسلم تعديلات طفيفة فالحج مثلا، عادة كانت شائعة في الجزيرة العربية لم يغيرها محمد صلى الله عليه وسلم، وإنما وضعها في مضامين وأشكال جديدة.

٤. ترى هذه الكتب أن الجهاد هو صورة من صور العنف والاحتلال، وأن الحرب الدينية هي ركن يضاف إلى أركان الإسلام الخمسة، وتتضمن الكتب نصوصا تربط بين الإسلام والمسلمين والعنف والإرهاب بصورة فجّة تصور العرب والمسلمين على أنهم دمويون يحترفون العنف والقتل.

٥. تؤكد هذه الكتب على ضرورة استبعاد الإنسان العربي من تاريخ فلسطين والادعاء بالوجود الدائم والمتواصل لليهود في فلسطين، وتتضمن هذه الكتب نصوصا واضحة تحرض على قتل العربي المسلم، وتترك ذلك

في الوقت الذي يطالب رئيس الوزراء الإسرائيلي السلطة الوطنية الفلسطينية بضرورة وقف التحريض على إسرائيل من خلال توجيه وسائل الإعلام الفلسطينية نحو التخلص من الخطاب السياسي الإعلامي المضاد لإسرائيل، وتقوية المناهج الدراسية الفلسطينية من كل الموضوعات والأفكار التي تسيئ إلى إسرائيل، وتدعم ما تسميه إسرائيل بالعنف والإرهاب وفقا للمعايير الإسرائيلية، فإن المناهج الدراسية الإسرائيلية مليئة بكل ما يشوه صورة الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وترسيخ صورتهم كعدو يجب التخلص منه، واستخدام كافة أساليب القمع والقهر تجاهه، بحيث يكون هذا هو الأسلوب الطبيعي للتعامل الإسرائيلي مع العرب، ولم يقتصر الأمر على هذه المناهج فحسب بل أعلنت وزارة المعارف الإسرائيلية عن خطة تربوية جديدة خاصة بتعميم الصهيونية والديموقراطية والتراث داخل المدارس في إسرائيل، عرفت بخطة المائة مصطلح وقد بدأ تطبيق الخطة في المدارس الابتدائية والإعدادية، بهدف تعميق القيم والصهيونية والهوية الدينية للإنسان الإسرائيلي.

وفيما يلي نعرض أولا لنتائج إحدى الدراسات التي أجريت مؤخرا استنادا إلى تحليل ٢٣ كتابا دراسيا تدرس في التعليم العام والتعليم الديني في إسرائيل، وقد أجرى هذه الدراسة فريق بحثي برئاسة د. علي بن صالح الخبتي وكيل وزارة المعارف السعودية للدراسات والبحوث التربوية، ثم نعرض لأهم ملامح خطة المائة مصطلح والمحتوى الذي تسعى إلى ترسيخه، ثم توضيح النتائج التي يمكن أن تترتب على ذلك فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط.

أولا: نتائج الدراسة التي أجريت على محتوى المناهج التعليمية الإسرائيلية

لقد تم عرض نتائج هذه الدراسة وتحليلها وفقا لخمسة محاور هي البعد الإسلامي، البعد القومي، البعد الصهيوني،

بالنصوص الدينية وفتاوى الحاخامات، بحيث تحول القتل إلى عبادة مقدسة، وتسعى إلى بناء جيل عسكري يؤمن بخصوصية اليهود وأنهم شعب الله المختار، وتقدم الحرب على أنها ضرورة صحية للمحافظة على اليهودية واليهود.

٦. تبرز هذه الكتب فكرة تقوى اليهود وتميزهم على الآخرين، التوراة هي مصدر الإنجيل والقرآن وفقا لهذه الكتب، ولنبوغ اليهود لجأ إليهم المسلمون لإدارة شؤون دولتهم.

٧. تقدم هذه الكتب صورة سلبية للأغيار، خاصة العرب، وتحاول إبراز أن هؤلاء العرب قابلوا عطاء اليهود وتقوهم بالنكران والحق والكرهية فبدلا من أن يتعلموا منهم، صلبوا عليهم كراهيتهم وحقدهم وذلك حسدا منهم لليهود على إيمانهم الطاهر.

هذه بعض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة الهامة، وهي توضح إلى أي حد يتم تشويه العرب والمسلمين، وإلى أي حد يتم التحريض ضدهم بل كيف يتم تشكيل سلوك الإنسان الإسرائيلي تجاههم، بحيث يكون هذا السلوك بالغ العدوانية تجاه العرب والمسلمين، وبحيث تتم ممارسة أساليب القمع تجاههم بشكل طبيعي ودون أي شعور بالذنب أو التزام بالقيم الإنسانية.

ثانيا: خطة المائة مصطلح

تقوم هذا الخطة على تدريس مائة مصطلح تقسم بالتساوي بين قيم الصهيونية والديموقراطية والتراث، إلا أن هذه الخطة تركز على بناء الهوية الدينية اليهودية على حساب الهوية المدنية، وذلك من خلال إدراج قيم صهيونية في قائمة مصطلحات الديمقراطية، ويلاحظ أن القيم الصهيونية تتبنى الرواية الإسرائيلية في تناولها الحروب العربية الإسرائيلية، وتوضح أن إسرائيل في جميع هذه الحروب كانت مضطرة لخوض هذه الحروب، دفاعا عن ذاتها أمام الإرهاب والاستقزاز العربي.

ويلاحظ على هذه الخطة أنها قد وضعت نصوصا للطالب العربي تختلف عن النصوص التي وضعت للطالب الإسرائيلي، فبينما امتلأت النصوص الموجهة للأول بالدعوة إلى التعايش والسلام، فإن النصوص الموجهة للثاني مليئة بالمواد الخاصة بالنضال ضد الإرهاب العربي، وتمجيد المنظمات والشخصيات التي ارتكبت أعمالا إرهابية ضد العرب، كما أنها تصور المواطنين العرب على أنهم مجموعة من الأقليات والطوائف، وتحاول زرع روح البغضاء والكرهية تجاههم، فعلى سبيل المثال تعرف الخطة حركة هشومير الصهيونية التي نشطت في فلسطين قبل نكبة ١٩٤٨ بقولها، تأسست هذه الحركة عام ١٩٠٨، بهدف خلق حامية يهودية في أرض إسرائيل، وهي رمز إلى اليهودي الجديد بالمقاتل من أجل بقائه، الذي يزود عن حياته بقواه الذاتية ببطولة.

هذه بعض جوانب ومحتويات خطة المائة مصطلح التي بدأ تدريسها هذا العام في المدارس الابتدائية والإعدادية

الإسرائيلية، وهي تحمل من التشويه والتحريض ضد الآخر العربي، ما لا يمكن إنكاره أو تجاهله.

ثالثا: النتائج المترتبة على هذا الأسلوب التربوي الإسرائيلي

لا شك في أن أبرز هذه النتائج تتمثل في تشكيل رؤية الإنسان الإسرائيلي للعرب والمسلمين وفقا لنموذج معين، ملئ بالكراهية والحق والكرهية والاستعلاء وهو نموذج بعيد كل البعد عن أي إمكانية لبناء الثقة والأرضية المشتركة مع العرب وذلك لحساب تأكيد قيم الصراع والحرب والقتال مع هذا الآخر العربي.

إن هذا يقود إلى نتائج سياسية في غاية الخطورة سواء بالنسبة للجانب الإسرائيلي أو الجانب العربي، فعلى المستوى الإسرائيلي يؤدي إلى ترسيخ قيم التطرف خاصة في نطاق القوى الدينية الإسرائيلية المتشددة، والتي تضع كل الأمور الحياتية في نطاق المقدس الذي لا يمكن التفاوض بشأنه أو التنازل عنه، نمو هذا الاتجاه من خلال العملية التربوية بالمفهوم المتقدم، يوسع من نطاق التشدد والتطرف في المجتمع الإسرائيلي، الأمر الذي لا بد وأن يمتد إلى النظام السياسي، بحيث يتحول هذا النظام من نظام علماني إلى نظام ديني يسيطر عليه الحاخامات المتشددون، الأمر الذي يقيد حركة النظام السياسي ويجعله أثيرا لهذه التوجهات الدينية المتشددة التي تأخذ سمة القداسة من خلال تغليفها بآيات التوراة وفتاوى الحاخامات، نظام كهذا يصعب عليه التفاوض مع الآخر والتوصل إلى حل للنزاعات القائمة، بل أن هذا الوضع يؤدي في مرحلة متقدمة إلى تهديد النظام ذاته، ولذلك تشير بعض الدراسات الإسرائيلية إلى أن قوى التشدد والتطرف الديني الإسرائيلي هي أخطر ما يهدد أمن إسرائيل.

على الجانب العربي ستؤدي هذه السياسات التربوية إلى زيادة مصداقية القوى الدينية المتشددة كرد فعل اجتماعي طبيعي لما يحدث لدى الطرف الآخر، وازدياد قوة تأثير هذه القوى في الحياة السياسية العربية على حساب قوى الاعتدال، التي تتعرض لضغوط شديدة من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، الأمر الذي يزيد من تعقيد الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة وأن كل الدلائل تشير إلى أن إسرائيل تسعى إلى مسخ التاريخ العربي الإسلامي وتشويهه، الأمر الذي يزيد من حدة المعارضة الشعبية العربية لأي تسوية سلمية للصراع مع إسرائيل، باعتبار أن مثل هذه التسوية في ظل الظروف القائمة الآن، لا بد وأن تشتمل على تنازلات تمس المقدسات الإسلامية.

والخلاصة إن السياسة التربوية الإسرائيلية بالمفهوم المتقدم تقضي على أي أمل في توفير البيئة النفسية الحاضنة لتسوية سلمية للصراع، بل على العكس فإنها تخلق بيئة ملائمة لمزيد من الحروب والقتال والعنف والدمار.

مستقبل العلاقات العربية التركية بين المحدد الإسرائيلي والاتحاد الأوروبي

أحمد السمان
باحث في العلوم السياسية

الدول العربية والإسلامية من جهة وبين تركيا من جهة أخرى ولعل هذا ما يفسر سعادة تركيا بتولي مواطنها أكمل الدين إحسان أوغلو الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في المؤتمر الذي استضافته في يونيو الماضي وهو ما يصب في مجال دعم نفوذ تركيا في محيطها الإسلامي ويعد نصرا للسياسة الخارجية التركية

♦ تحولات وليس نهاية تحالف:

ظلت العلاقات التركية الإسرائيلية تراوح مكانها بين تعاون مخابراتي إلى موقف تركي قوي يدين إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ ويرفض السماح للأمريكيين باستخدام القواعد العسكرية في تركيا إبان حرب ١٩٧٣، ثم موافقتها عام ١٩٧٩ على فتح ممثليه لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة، حتى جاء تقديم بعض الأطراف العربية وخاصة سوريا للدعم لحزب العمال الكردستاني الذي أعلن قيامه عام ١٩٨٤ ونضاله المستمر ضد الحكومة التركية، مما أدى إلى تعديل مواقف تركيا تدريجيا بعيدا عن الدول العربية وتوطيدا مع إسرائيل، وجاء اتفاق مدريد عام ١٩٩١ ليشجع تركيا في نفس العام على رفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل إلى مستوى السفراء حيث تم تبادل الزيارات على أعلى مستوى في ظل تطورات متسارعة في علاقات البلدين.

وعلى النقيض من التطورات المتسارعة في عقد التسعينيات والتي بلغت أوجها في عقد الاتفاق الاستراتيجي بين البلدين عام ١٩٩٦ والذي تضمن تبادل الخبرات العسكرية والقيام بمناورات مشتركة

ثلاثة محددات ظلت تحكم تعامل العرب مع تركيا، أولها نظرة تاريخية من عصر الاستعمار التركي خلفت صورا نمطية سلبية متبادلة كونها كلا الطرفين عن الآخر، وثانيها العلاقات المتميزة بين تركيا وإسرائيل والتي توجهها الاتفاق الاستراتيجي الموقع بين البلدين عام ١٩٩٦، أما ثالث هذه المحددات فهو التوتر في العلاقات التركية مع سوريا والعراق لأسباب مختلفة أبرزها المسألة الكردية وموضوع المياه والحدود.

بينما طرأت أربعة متغيرات هامة برزت مع تولي حكومة حزب العدالة والتنمية برئاسة طيب رجب أردوغان للسلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، أولها تراجع أهمية التعاون التركي الإسرائيلي بعد قيام الحكومة التركية بإلغاء صفقات عسكرية مع إسرائيل بلغت قيمتها ما يقرب من ٢٠ مليار دولار، ثانيها تحول العراق من مصدر تباعد في العلاقات العربية التركية إلى مصدر اتفاق وتوحد مصالح بعد اتفاق الطرفين على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه ومنع تقسيمه إلى دول على أساس عرقي أو طائفي، المتغير الثالث والهام كان توقيع اتفاق التبادل الحر بين سوريا وتركيا والذي حول بمقتضاه لواء الإسكندرونة من منطقة تنازع إلى منطقة بناء مصالح مشتركة، وأزاح من طريق العلاقات العربية التركية عقبة كبيرة، والمتغير الرابع والذي لا يقل أهمية، هو الاتفاق التركي الأوروبي على بدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي والذي يدعمها كون تركيا جسر تواصل بين العرب والمسلمين من ناحية وأوروبا من ناحية أخرى، مما يستدعي علاقات جيدة بين

والتعاون الاستخباراتي في ظل ١٣ اتفاقية وقعها الطرفان ما بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٦ منها اتفاقيات تحديث أسلحة تركية وإقامة صناعات مشتركة للصواريخ والطائرات وإجراء مناورات بحرية، كما امتدت هذه الاتفاقيات إلى المجال الاقتصادي حيث زادت الصادرات التركية لإسرائيل بنسبة ٤٠٪ وصادرات إسرائيل لتركيا بنسبة ٢٨٪.

على النقيض من ذلك جاءت التحركات التركية بعد تولي حكومة حزب العدالة والتنمية لتكبح جماح هذا الاتجاه، حيث انتقد أردوغان اغتيال الشيخ أحمد ياسين واصفا الاغتيال بأنه عمل إرهابي كما شجب عمليات هدم منازل الفلسطينيين في رفح، وفي مايو ٢٠٠٣ رفض قبول دعوة إلى زيارة إسرائيل قائلا إنه لا يمكن لأي سياسي تجاهل مشاعر الغضب الشعبي التركي من ممارسات شارون وحكومته ضد الشعب الفلسطيني

كما اتخذ خطوة غير متوقعة بسحب السفير التركي من إسرائيل للتشاور وأعلن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية وتعيين سفير بدلا من قنصل لدى السلطة وقبل هذا رفض استقبال رئيس الوزراء الإسرائيلي آريئيل شارون في مطار أنقرة كما رفض طلبات زيارات للعديد من الوزراء والمسؤولين الإسرائيليين إلى تركيا فضلا عن تأجيل زيارة كانت مقررة لوزير خارجيته إلى تل أبيب لما يقرب من عام، وكان الحرص التركي واضحا عند إتمام هذه الزيارة على أن يقوم عبد الله جول بزيارة إسرائيل والمناطق الفلسطينية تأكيدا على دعم تركيا للمواقف الفلسطينية.

كما شهدت تركيا تراجعا نسبيا لنفوذ المؤسسة العسكرية التي كانت تسعى بكل قوة إلى علاقات أكثر صلابة بإسرائيل خاصة أنها نجحت من قبل في الإطاحة في يونيو ١٩٩٧ بنجم الدين أربكان رئيس الوزراء الأسبق الذي كان ينتمي إلى حزب الرفاة ذو التوجه الإسلامي، ففي يوليو ٢٠٠٣ قررت الحكومة التركية في أول اجتماع تولى فيه رئيس الوزراء طيب أردوغان رئاسة الهيئة العليا للصناعات العسكرية قرر إلغاء كل العقود العسكرية الموقعة أو قيد التوقيع مع الشركات الإسرائيلية وقدرت قيمتها بحوالي ٢٠ مليار دولار، ومن هذه العقود تحديث الدبابات التركية والمشاركة في تصنيع مروحيات إسرائيلية روسية وإلغاء عقد شراء ١٢ طائرة تجسس بدون طيار

وفي التقييم النهائي فإن تركيا لم تستفد عسكريا أو تكنولوجيا من اتفاقاتها مع إسرائيل فمن جهة سقطت ٩ طائرات من طراز إف-٤ تم تحديثها في إسرائيل بسبب أعطال فنية مما حدا بالمسؤولين الأتراك إلى سحب فكرة تعديل ٤٨ طائرة أخرى من نفس الطراز، كما أن هذا التحديث لم يكن على المستوى التكنولوجي المطلوب، ومن جهة أخرى لم تحقق مشروعات التصنيع العسكري المشترك نقل التكنولوجيا التي تسعى تركيا إليها، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها بدرجة كبيرة مقارنة بشرائها جاهزة كما اعترفت مصادر تركية أن جزءا مما وقع من اتفاقات مع الشركات الإسرائيلية جاء لخدمة مصالح شخصية وليس لمصلحة عامة.

كما اتجهت تركيا إلى التصنيع الذاتي حيث تسلم الجيش التركي في نوفمبر الماضي أول منظومة دفاعية مضادة للطائرات صممت وصنعت محليا بالكامل بواسطة شركة تركية في احتفال حضره رئيس الوزراء التركي وهو ما يعد أول تنويع لقرار حكومة تركيا بتعيين رئيس مستشارية التصنيع الحربي الجديد مراد بيار والذي قرر تجنب مشاريع التصنيع المشترك والعمل على تطوير القدرات المحلية.

ويجب الإشارة هنا إلى أن ما تم رصده من تطورات سابقة على صعيد العلاقات التركية الإسرائيلية لا يعني استغناء تركيا عن إسرائيل فما زالت الولايات المتحدة قوة رئيسية فاعلة في تطوير علاقات البلدين، وهو ما يؤكد أنه إجراء الدول الثلاث - تركيا وأمريكا وإسرائيل - مناورات مشتركة في منتصف يناير الحالي، ولا يجب أن ننسى أن الولايات المتحدة هي العنصر الضاغط على الاتحاد الأوروبي لقبول انضمام تركيا إلى الاتحاد وهو ما تؤيده إسرائيل بشدة في محاولتها لدمج تركيا بعيدا عن محيطها الإسلامي وتأكيدا لمصالح تركيا مع الغرب.

♦الاتفاق الأوروبي التركي:

يعد تحديد زعماء الاتحاد الأوروبي الـ ٢٥ موعد ٣ أكتوبر القادم لبدء المفاوضات مع تركيا بشأن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي حدثا تاريخيا بكل المقاييس وتحولا في موقف القارة الأوروبية من دولة مسلمة بعد أن استمرت ٤١ عاما في طرق أبواب الاتحاد، ورغم أن النظرة الأولية لهذا الموضوع لا تشير إلى تأثير محتمل لها على العلاقات العربية إلا أن واقع الأمر أن هذه المفاوضات سيكون لها تأثيرها

الإيجابي من عدة منطلقات

فأحد مسوغات الموقف التركي في مفاوضاته مع الاتحاد الأوروبي هو كونها جسرا محتملا لأوروبا مع العالم الإسلامي والعربي ورغم أن علاقات تركيا مع العالم العربي لم تكن بالعمق المطلوب لأداء مثل هذا الدور إلا أنه من المؤكد أن تحسين تركيا لعلاقاتها مع العرب سيكون بمثابة نقطة إيجابية في الكفة التركية أثناء مفاوضات الانضمام التي من المتوقع أن تستغرق عشرة أعوام، كما أن إغلاق الباب أمام تركيا سيفهم على أنه تمييز ضد العالم الإسلامي والمسلمين.

وفي كل الأحوال سواء انضمت تركيا إلى الاتحاد أم لم يتم ضمها في النهاية فإن تحسين علاقاتها مع العالم العربي يمثل خيارا استراتيجيا لها باعتبارها مسوغا للانضمام في الحالة الأولى أو كبديل عبر تطوير علاقاتها مع العالم العربي والجامعة العربية في حالة عدم قبولها في الاتحاد الأوروبي.

العلاقات السورية التركية:

ظلت سوريا والعراق تمثلان العائق الرئيسي أمام علاقات متميزة بين تركيا والعالم العربي بسبب مشاكل الأقليات خاصة ما يرتبط منها بالأكراد ومشاكل المياه والحدود، وقد تحولت العراق الآن إلى نقطة لتلاقي المصالح التركية العربية المشتركة، حيث يستهدف الطرفان الحفاظ على وحدة العراق وتحقيق الاستقرار فيه ومنع إقامة دولة كردية هناك بل أن السياسة التركية كان لها دور حاسم في ردع المخططات الإسرائيلية الساعية إلى تقسيم العراق حيث لعبت التهديدات التركية باقتحام قواتها شمال العراق في حال الإعلان عن قيام دولة كردية لعبت دورا محوريا في تراجع إمكانية انفصال شمال العراق.

بينما بدأ حرص تركيا على توثيق علاقاتها مع سوريا التي تربطها بها أطول حدود برية لكل منهما مع جوارهما الجغرافي، خاصة بعد نجاح الجهود المصرية في إزالة التوتر الذي نشب بين البلدين عام ١٩٩٨ والذي تلاه توقيع اتفاق "أضنه" الأمني في أكتوبر من نفس العام مما ساهم في بدأ بناء الثقة في علاقات البلدين.

وجاءت زيارة رجب طيب أردوغان إلى سوريا في ٢٢ ديسمبر الماضي وهي الأولى لرئيس وزراء تركي منذ عام ١٩٨٧ لتدشين حقبة جديدة في العلاقات مع سوريا، والتي سبقتها زيارة الرئيس بشار الأسد إلى تركيا في السادس من يناير الماضي وهي الأولى من

نوعها لرئيس دولة سوري منذ استقلالها عام ١٩٤٦ والتي تليتها زيارة رئيس الوزراء السوري في ١٢ يوليو الماضي حيث أدت في ذلك الوقت إلى توقيع عدد من الاتفاقيات للتعاون في مجال الجريمة والإرهاب ومنع الازدواج الضريبي وصولا إلى توقيع الدولتين اتفاق تجارة حرة بينهما في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٤

كما اتفق الطرفان على إقامة مشاريع مشتركة بينهما على الحدود وإقامة سد مشترك على نهر العاصي قرب لواء الإسكندرونة الذي كان نقطة شائكة في علاقات البلدين مما يعني طي ملف المياه والحدود بين البلدين.

المواقف المصرية:

لعبت مصر دور صمام الأمان في العلاقات العربية التركية وهي مؤهلة الآن للعب دور أكبر في دعم هذه العلاقات، ففي القمة العربية التي عقدت في يونيو عام ١٩٩٦ سعت سوريا في ذلك الوقت إلى إقناع القمة بإدانة المعاهدة التركية الإسرائيلية، بينما طالبت مصر بإصدار بيان أكثر اعتدالا يدعو إلى إعادة النظر في المعاهدة معربة عن أملها في مواصلة دعم العلاقات العربية التركية

كما اضطلعت مصر بدور أكثر فاعلية عندما قامت بدور الوسيط في أزمة أكتوبر ١٩٩٨ بين سوريا وتركيا والتي كادت تؤدي إلى نشوب حرب بينهما، حيث قام الرئيس حسني مبارك بجولات مكوكية بدأها بالتوجه إلى العاصمة السورية دمشق يوم ٤ أكتوبر، ثم عاد للسفر بعد أقل من ٤٨ ساعة إلى أنقرة حيث عقد جلسة موسعة مع الرئيس التركي عاد بعدها إلى دمشق ليعقد اجتماعا آخر مع الرئيس حافظ الأسد، وقد نجح الرئيس حسني مبارك في زيارته في وضع أسس وقواعد مصالحة مستمرة ودائمة بين الجانبين، وتدشين صفحة جديدة في العلاقات العربية التركية تحتاج الآن إلى دفعة خاصة تستطيع مصر الإقدام عليها.

وفي النهاية وبعد أن تم تحييد إسرائيل نسبيا من معادلة العلاقات العربية التركية وتحول عقبة المشكلات العراقية والسورية إلى عنصر إيجابي في العلاقة يبقى أن الدور المصري سيظل هو المحفز لتحقيق علاقات أكثر اندماجا تستهدف تقوية الجسور مع تركيا عن طريق تنشيط العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع التأكيد على التراث التاريخي والديني والثقافي المشترك وإعطاء أولوية لضرورة تغيير الصورة التاريخية السلبية لكل منهما لدى الآخر.

رؤية عربية



هل ينجح أبو مازن فيما فشل فيه عرفات..؟

سعيد عكاشة

رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمنظمة العربية لناهضة التمييز

تتقلص إلى أقصى حد القدرة العربية والحماس الأوروبي لدعم القضية الفلسطينية، وكان كل ذلك ممكناً في ظل وجود الرئيس عرفات في موقعه.

أما بعد أن غيبة الموت قبل أشهر قليلة، وصعود أبو مازن إلى السلطة كوجه مقبول من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بسبب دوره في صناعة اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، فقد أضحت الاستراتيجية الإسرائيلية السالفة الذكر في خطر حقيقي، إما لأن أبو مازن على خلاف عرفات كان وما يزال مؤمناً بالحوار والتفاوض وكان معارضاً بشدة لتسليح الانتفاضة، وهو ما يزيد الضغوط على شارون من جانب واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي لاستئناف عملية السلام، وإما لأن القوى الرافضة في إسرائيل لأي انسحاب من الضفة وغزة وتفكيك المستوطنات بهما ومعها قاعدة واسعة داخل اليسار الإسرائيلي ذاته تطالب شارون بالانسحاب من غزة - وفق مشروعه المعروف بالانفصال أحادي الجانب - بدون اتفاق مع الفلسطينيين يضمن الأمن اليومي للمواطن الإسرائيلي، أو بمعنى آخر بات شبح المفاوضات الذي يحاول شارون أن يهرب منه قاب قوسين أو أدنى من مقره سواء في الليكود أو في الحكومة.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن كيف سيواجه شارون هذا التحدي، وكيف سيرد أبو مازن على سياسة شارون المحتملة؟

فيما يخص الجانب الأول من السؤال، فإن شارون مازال بوسعه المناورة بأن النوايا الطيبة لأبو مازن ليست كافية لاستئناف المفاوضات ويجب أن تحصل إسرائيل على مكسب محدد على الأرض لتتقنع شعبها باستئناف عملية السلام، أو بمعنى آخر سيظل شارون يطالب السلطة الفلسطينية بإجراءات عملية تنهي العمليات الموجهة للمدن الإسرائيلية سواء العمليات الانتحارية أو إطلاق الصواريخ

استطاعت إسرائيل منذ حاث الحادي عشر من سبتمبر أن تقنع الولايات المتحدة بأنها ليس لديها شريك للسلام، وأن رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات كان ضالماً في تشجيع العمليات الانتحارية التي نفذتها فصائل فلسطينية مختلفة داخل المدن الإسرائيلية، وإذا ما كانت واشنطن ترغب في أن يستأنف الإسرائيليون والفلسطينيون المفاوضات فعليها أن تقنع عرفات بوقف العنف الموجه ضد المدنيين الإسرائيليين.

كان الطرح الإسرائيلي يبدو متماسكاً نظرياً - استناداً إلى الالتزامات المنصوص عليها في أوسلو بالنسبة للسلطة الفلسطينية - وكان أيضاً مدعوماً بعواطف الغضب التي اجتاحت الولايات المتحدة بعد حادث ضرب المنشآت الأمريكية على يد تنظيم القاعدة، ولكن الأهم من هذا وذلك أن عرفات نفسه لم يكن قادراً على وقف ما أسمته إسرائيل بالعنف والإرهاب الموجه لها حتى لو أراد ذلك فقد كان عرفات في الواقع أشبه بمن أطلق الجن من قمقمه وكان ذلك أمراً سهلاً عبر غض الطرف عن نشاطات الحركات الفلسطينية الضالعة في العمليات الانتحارية وعدم تعرض قوات الشرطة الفلسطينية لتحركاتهم، ولكن إعادة الجن إلى قمقمه كانت مستحيلة من الوجهة العملية، وهو الأمر الذي جعل إسرائيل مطمئنة إلى أن احتمالات جرّها إلى مأثدة التفاوض حيث التنازلات مؤكدة، أمر غير ممكن على الأقل لسنوات قادمة.

♦ ماذا يمثل صعود أبو مازن لإسرائيل..؟

الهدف الاستراتيجي لحكومة شارون كان واضحاً منذ صعوده إلى السلطة في مطلع عام ٢٠٠١ وهو تجنب إسرائيل الدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين لأطول فترة ممكنة ريثما تتمدد المستوطنات وتزداد جذورها رسوخاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى أمل - أيضاً - أن

(القسام وأشباهه) ولن يكتفي شارون بذلك بل سيطالب السلطة الفلسطينية ورئيسها أبو مازن بأن يسري وقف إطلاق النار ليس على المدن الإسرائيلية فقط بل على مواقع جيش الدفاع في الضفة وغزة وكذلك المستوطنات الإسرائيلية المزروعة داخلهما وهو ما لا يمكن لأبي مازن أن يضمه إلا في حدود وقف العمليات الموجهة ضد المدنيين الإسرائيليين فقط، أما التعرض لقوات الاحتلال أو للمستوطنين فسيصعب على أبي مازن كبح جماع التطييمات الفلسطينية بالنسبة لهذا الجانب، حيث تتذرع حركات المقاومة الفلسطينية مثل حماس والجهاد بمنطوق نصوص القانون الدولي الذي يعتبر الحق في مقاومة الاحتلال مكفول لكافة الشعوب المستعمرة طالما أن ذلك يتم ضد الجيش المسلح، كما يعتبر القانون الدولي نفس المستوطنات جرائم حرب وبالتالي يعتبر المستوطنين أنفسهم جنود يجوز معاملتهم معاملة قوات الاحتلال ذاتها.

في مقابل ذلك لا يبدو إن إسرائيل ستكون راغبة في مساعدة أبو مازن وستواصل عملية تصفية من تري أنهم تورطوا في قتل "يهود" أو من يشكلون خطراً محتملاً على أمن المواطنين في إسرائيل، وهو ما سينعكس سلباً أيضاً على قدرة أبو مازن على إقناع الفصائل الفلسطينية بوقف عملياتها ضد الإسرائيليين، بل ربما يعطي شرعية أكبر في الشارع الفلسطيني للعمليات الانتقامية التي قد تمارسها الجماعات الفلسطينية المختلفة في مواجهة استمرار مسلسل التصفيات الإسرائيلي.

على جانب آخر مازال شارون يراهن على أماكن انفجار الصراعات داخل حركة فتح وداخل السلطة الوطنية ذاتها خاصة بعد اكتساح حركة حماس للانتخابات البلدية، بما يعني إمكانية وقوعها تحت إغراء دفع نشاطها وكوادرها لخوض الانتخابات التشريعية المقبلة (المتوقعة في يوليو المقبل) كأفراد وليس تحت يافطة الحركة، والحصول على أغلبية تتيح لهم أفساد أي اتفاق يمكن أن يتوصل إليه أبو مازن في المستقبل، وثمة شواهد مثيرة للقلق في هذا الاتجاه بما يطرح سؤالاً حول تقاسم السلطة بين المعتدلين بقيادة أبو مازن والمتشددين بقيادة حماس، وما سيؤدي إليه من شلل كامل، وذلك بافتراض أن الانتخابات التشريعية ستمضي بدون مشاكل وهو أمر لا يمكن ضمانه في ظل المخاوف التي يشعر بها قادة فتح والسلطة الفلسطينية بعد نتائج الانتخابات الأخيرة من سيطرة حماس على الجهاز التنفيذي والتشريعي في السلطة ليستعصي الجسم على أوامر الرأس.

❖ خطة الفصل الأحادي الجانب بين شارون وأبو مازن:

من المؤكد أن شارون سيسعى بقوة لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من غزة على أمل أن يدعم ذلك موقفه المهتز حالياً في الشارع الإسرائيلي الذي يبدو متردداً بين تأييد الخطة وبين البحث عن حل شامل في إطار

مفاوضات مع الفلسطينيين، ويبدو أن شارون يراهن على أن سرعة الانسحاب من غزة وتحقيق ذلك قبل إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية سيدفع عالياً باحتمال الصدام الفلسطيني - الفلسطيني أما على خلفية تقسيم السلطة داخل القطاع، أو نتيجة لتصادم أنصار الطرفين المتقابلين أثناء الحملات الانتخابية للمرشحين للمجلس النيابي ولأن الفريقين يدركان أن السيطرة على الجسم التشريعي للسلطة هي مسألة حياة أو موت فإن الصراع الدامي سيبقي أمراً محتملاً بما يخدم أهداف شارون في قطع الطريق على تهئية الأجواء لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين.

ولكن في حالة ما إذا قرر أبو مازن إلا يدخل في صدام مع الحركات المناوئة لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل مثل حماس والجهد حتى لو أدى الأمر إلى تركهم يحصدون أغلبية كبيرة في الانتخابات التشريعية فإن أبا مازن لديه الفرصة في أن يتوصل إلى اتفاقاً مع إسرائيل دون أن يكون ملزماً بعرضها على المجلس التشريعي فهناك سوابق عديدة كانت القيادة الفلسطينية المعتدلة تتاور بالمفاوضات المعلنة لتوقيع اتفاقات سرية كما حدث في أوسلو، فقبل التوصل إلى اتفاق غزة - أريحا في سبتمبر عام ١٩٩٣ كان هناك وفد رسمي فلسطيني بقيادة حيدر عبد الشافي يفاوض الإسرائيليين ولم يمنع كونه له صفة رسمية أبو مازن ومن خلفه عرفات للبحث مع الإسرائيليين سرا عن اتفاق أكثر ضماناً للاستمرار، كما لم يعق رفض أغلب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لاتفاق أوسلو عرفات من الدخول في مساومات لتمرير الاتفاق وحدث الأمر ذاته فيما يتعلق بإسقاط البنود التي اعترضت عليها إسرائيل في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية.

كل هذه السوابق يمكن أن يستخدمها أبو مازن لتمرير اتفاقات يصعب تمريرها في برلمان من المحتمل أن تسيطر عليه القوى الراديكالية الإسلامية والقومية، غير أن ما يعيب هذا السيناريو أن أبو مازن لا يمتلك الكاريزما التي كان أبو عمار يمتلكها، وربما ستكون نقطة القوة الوحيدة لأبو مازن هو حالة الإنهاك الشديدة التي يعانيها الداخل الفلسطيني، تحت وطأة الحصار الإسرائيلي وأزمات الفقر والبطالة التي باتت تضرب أغلب قطاعات الشعب الفلسطيني، فالداخل الفلسطيني مثلاً قبل اتفاقات أوسلو وصوت لها بنسب عالية في أول انتخابات أجريت للسلطة عام ١٩٩٦، من الممكن أن يعطي لأبو مازن غطاءً شرعياً إذا ما دخل في مواجهة مع برلمان لا يؤيده حول سبل إنهاء معاناة الفلسطينيين.

وعلى أية حال، تظل كل الاحتمالات مفتوحة خاصة أن حالة الإنهاك لا تسمح إلا في أضيق الحدود بدعم مؤشرات التفاوض وإن الجُب العميق للإحباط يمكن أن يجهض أي أمل محتمل في نهاية المطاف.

مصطلحات عبرية

إعداد: وحدة الترجمة

١. حيل هاسفار: سلاح الحدود

قوة شرطة للحراسة على الحدود بين الضفة الشرقية والضفة الغربية من نهر الأردن إبان حكم الانتداب البريطاني. وقد تشكلت هذه القوة عام ١٩٢٦ واتخذت طابعاً عسكرياً محضاً. وبينما كان قائدها الأول "الكولونيل بيوشر"، الذي كان قائداً للشرطة الممتازة، كان قائد الشرف لهذه الوحدة "الأمير عبد الله" أمير شرق الأردن. كان مستوى تدريب سلاح الحدود عالياً ومستوى تسليحه جيداً، وكان يضم أكثر من ١٠٠٠ جندي عربي وشركسي ودرزي يقودهم ضابط وضابط صف إنجليزي. أما اليهود القلائل الذين انخرطوا في هذا السلاح، في بداية تشكيله، فقد عملوا في مجال المهن الفنية. وفي عام ١٩٣٢، خدم في هذا السلاح ٤٧ يهودياً، ولكن عندما اندلعت ثورة ١٩٣٦ انخفض عددهم إلى ٢٩.

من ناحية أخرى، بذلت منظمة الهاجاناه، بين الحين والآخر، محاولات لتجنيد بعض أعضائها في سلاح الحدود لاستغلال إمكانيات التدريب العسكري الجيد، ولكن هؤلاء كانوا قليلين جداً. وكانت الحقيقة الحاسمة أن آلاف الشبان العرب تلقوا في سلاح الحدود تدريباً عسكرياً ممتازاً على أسلحة حديثة، وقد لعبوا دوراً كبيراً في الصراع العربي ضد الاستيطان اليهودي، ابتداءً من العمليات الدامية التي وقعت عام ١٩٢٩.

استؤنف تجنيد عدد قليل من اليهود في سلاح الحدود في عامي ١٩٤٠/١٩٤١ في أعقاب تطور خدمات الاتصال اللاسلكي. وفي عام ١٩٤٢، بلغ عدد اليهود في سلاح الحدود ١٥٠ تقريباً. وقد شغلوا المراكز الرئيسية في مشاغل تصليح الآليات في الزرقاء ولعبوا دوراً رئيسياً في تصليح آلاف الآليات التابعة لقوافل الجيش التي جاءت إلى الشرق الأوسط من إيران والعراق.

كما عمل اليهود أيضاً في مجال اللوازم والقيادة العامة وفي سلاح اللاسلكي. وفي مطلع ١٩٤١ تحول سلاح الحدود من قوة شرطة إلى قوة عسكرية في إطار قوات الشرق الأوسط.

وقد أصبح اليهود في هذا السلاح جنوداً حقيقيين وأرسلوا إلى دير الزور في شمال سوريا وإلى بندر عباس في الخليج. ورغم أنه أصبح في سلاح الحدود ٦ ضباط من اليهود عام ١٩٤٢، إلا أن واحداً منهم فقط هو الذي خدم في وحدة مقاتلة. وفي عام ١٩٤٨ تم حل سلاح الحدود، وتم نقل مجموعة اليهود التي خدمت فيه، حتى اللحظة الأخيرة مع السلك القيادي، إلى مصر ومن هناك

إلى بريطانيا.

٢. حيل هاعام: سلاح الشعب

سلاح متطوعين في الاستيطان العبري كان مرتبطاً بمنظمة الهاجاناه دون أن يكون أفراداً أعضاء في الهاجاناه. وبما أن تل أبيب كانت مركز الطاقة البشرية للاستيطان العبري جرت عام ١٩٣٩ محاولة في هذه المدينة لتشكيل لواء "سلاح الشعب"، فتم تنظيم ١٧ كتيبة تضم كل واحدة ٧٠٠ شخص. وبما أنه كان هناك نقص في المدربين المناسبين، نُظمت دورات عاجلة لجنود الهاجاناه لإعدادهم للقيادة في سلاح الشعب. وكان يطلق على هذه الدورات اسم "دورات يابانية". وبما أن ميدان القتال كان مازال بعيداً عن فلسطين، خف الحماس، وعندما تدخلت عناصر أخرى مثل عدم وجود جهاز تدريب جيد، ومطاردة السلطات البريطانية التي زعمت أن التدريبات اليهودية تثير غضب العرب، تقلص "سلاح الشعب" ولجأ إلى العمل السري. وبعد مرور وقت انضم ما تبقى منه إلى منظمة الهاجاناه.

٣. حيل هاركيفت: سلاح القطار

سلاح نواطير خاص، شُكل لحراسة السكك الحديدية في فلسطين من الاعتداءات العربية في الأحداث الدامية بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩. وقد شُكل هذا السلاح عام ١٩٣٧ عندما أعلنت الشرطة البريطانية عن رغبتها في تدريب حراس يهود لتجنيدهم عند الحاجة، عندما يتجدد وضع الطوارئ. وبعد فترة تدريب نظمها منظمة الهاجاناه أرسل الأشخاص إلى بيوتهم. وفي يونيو ١٩٣٨، تمت دعوتهم للخدمة. وخصص ٤٣٠ منهم لحراسة السكك الحديدية بين اللد وحيفا، والتي كانت هدفاً لأفراد العصابات العربية.

واشترك الحراس المجندون مع الجيش البريطاني في حراسة السكة الحديدية. وبعد مرور وقت، أضيفت إلى هذا السلاح مهام أخرى، مثل حماية المطارات ومنشآت أخرى.

٤. حسيم: سلاح الحراسة

هو أحد أسلحة منظمة الهاجاناه. تشكل للدفاع عن اليهود داخل المستوطنات، وكان موزعاً بين مناطق ونقاط ومواقع. وعندما اندلعت حرب ١٩٤٨ كان هذا السلاح يتألف من ٣٠ ألف شخص فوق سن الخامسة والعشرين، وكان يشكل العمود الفقري للدفاع القطري. وقد ساعد في البداية سلاح المشاة، وبعد ذلك أصبح مساعداً قوياً للوحدات المحاربة في الجيش الإسرائيلي.

◆ الصحف الرئيسية في إسرائيل ◆

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً في إسرائيل إذ يقرأها حوالي ثلثي قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و ٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعي (الجمعة)
٢	هاآرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هي كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومي (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودي الإعلامية	العدد اليومي (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المقدال (الحزب الديني القومي)	العدد اليومي (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٣٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجرون	العدد اليومي (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٥٠ ألف نسخة) (توزع يومياً طبعة دولية في أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية في أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	ش	١٩٨٣	شركة "جلوبس" لتونوت للنشر التي تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هاموديع (يومية)	المخبر-	-	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومي (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية



مخنارات اسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وايضا بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

